وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد
كلية العلوم السياسية

ISSN: 1815 - 5561
E-ISSN: 2521 - 912X
DOI: 10.30907

مجلة العلوم السياسية

مجلة علمية موثقة ومحكمة نصف سنوية
تصدر عن كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد

في هذا العدد

The Effectiveness of Multi-Track Diplomacy in Managing Contemporary International Conflicts Post-2011: Case Studies

أ.م.د. باسل محسن مهنا

دور الأمم المتحدة في إدارة النزاعات: دراسة تحليلية للحالة اليمنية (٢٠١١-٢٠٢٥)

أ.م.د. بكيل الزنداني - أ.م.د. أحمد الماوري

البريكس والقوة الرقمية: صراع المعايير وإعادة تشكيل النظام الدولي

أ.م.د. الشيماء محمد محمود حسن

الحرب الإسرائيلية الإيرانية ٢٠٢٥: بين الردع المتبادل وإعادة تشكيل الأمن الإقليمي

م.د. سرى ثامر هادي

محفزات تجنيد النساء في خطاب التنظيمات الإرهابية: دراسة مقارنة بين إصدارات القاعدة وداعش

باحثة في مرحلة الدكتوراة: هاجر أيمن فؤاد لبيب - أ.م.د. أمل كامل حمادة

كلية العلوم السياسية
بغداد
1987
BAGHDAD UNIVERSITY
COLLEGE OF POLITICAL SCIENCE

هيأة التحرير

أ.د. العربي الصديقي
سياسات مقارنة/ مجلس الشرق الأوسط للشؤون العالمية/ قطر
lsadiki@mecouncil.org

أ.د. إبراهيم فريحات
علاقات دولية/ معهد الدوحة للدراسات العليا
ibrahim.fraihat@dohainstitute.edu.qa

أ.د. عبد الفتاح رشدان
الجامعة الأردنية/ كلية الدراسات الدولية/ الدراسات دولية
abdelfattahrashdan@yahoo.com

أ.د. نورهان سيد الشيخ
جامعة القاهرة/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ العلاقات دولية
nourhanelsheikh@feps.edu.eg

أ.م.د. الشيماء محمد محمود حسن
جامعة الملك فيصل/عمادة السنة التحضيرية/ العلاقات الدولية
a.hassan@kfu.edu.sa

أ.د. فيصل مخيط عبدالله ابوصليب
جامعة الكويت/ كلية العلوم الاجتماعية / قسم العلوم السياسية
drabusulaib@hotmail.com

أ.د. محمد تركي محمد بني سلامة
جامعة اليرموك / قسم العلوم السياسية/ سياسة مقارنة
mohammadtorki@yu.edu.jo

أستاذ مشارك د. خرم عباس
معهد إسلام أباد لأبحاث السياسات / (IPRI) العلاقات الدولية
Khurram.abbas@ipripak.org

أ.د. مثنى علي حسين المهداوي
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية/ الدراسات دولية
mothana.ali@copolicy.uobaghdad.edu.iq

أ.د. امل هندي كاطع
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية/ الفكر السياسي
Ammal.hindy@copolicy.uobaghdad.edu.iq

أ.د. ماجد محي عبد العباس
جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ النظم السياسية
hum.majed.mohyi@uobabylon.edu.iq

أ.د. خالد عليوي جياد
جامعة كربلاء/ مركز الدراسات الاستراتيجية/ الفكر سياسي
khalid.o@uokerbala.edu.iq

أ.د. كاظم علي مهدي
جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية/ الفكر السياسي
Dr.kadhum@ced.nahrainuniv.edu.iq

أ.د. احمد عبدالامير الانباري
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية/ الدراسات دولية
Ahmed.alanbary@cis.uobaghdad.edu.iq

أ.د. عمر جمعة عمران
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية/ النظم السياسية
omaar.jumaa@copolicy.uobaghdad.edu.iq

أ.د. طارق عبدالحافظ الزبيدي
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية/ الفكر السياسي
tarek.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

أ.د. عباس هاشم عزيز
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية/ الدراسات دولية
Abbas.hashim@copolicy.uobaghdad.edu.iq

رئيس التحرير

أ.د. منتصر مجيد حميد
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية/ قسم النظم السياسية
montaser.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

مدير التحرير

أ.م.د. عبير محمد عبد
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية/ قسم النظم السياسية
abeer.mo.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

مجلة العلوم السياسية

علمية، محكمة، نصف سنوية

العدد (71) حزيران 2026م

P-ISSN: 2521-912X
E-ISSN: 1815-5561
DOI: 10.30907

العنوان: جامعة بغداد – الجادرية كلية العلوم السياسية– مجلة العلوم السياسية ص.ب.47100
البريد الإلكتروني:journal@copolicy.uobaghdad.edu.iq
موقع المجلة: www.jcopolicy.uobaghdad.edu.iq
هاتف المجلة: +964 – 7810480606
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق - بغداد (2209) لسنة 2017

مدقق لغوي (اللغة العربية)

م.د. شيماء محمد عبيد
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية
shimaa.mohammad@copolicy.uobaghdad.edu.iq

مدقق لغوي (اللغة الإنكليزية)

م. فاطمة رضا عطية
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية
Fatima.rida@copolicy.uobaghdad.edu.iq

مسؤول وحدة المجلة

م.م. ليث عصام العبيدي
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية/ قسم الفكرالسياسي
laith.i@copolicy.uobaghdad.edu.iq

ضوابط النشر في المجلة

تعليمات النشر

تحتوي هذه التعليمات على ثلاثة أقسام وهي: (شروط النشر ، كتابة المراجع ، تعليمات للمؤلفين) وكما يلي:

شروط النشر:

مجلة العلوم السياسية ،مجلة علمية محكمة نصف سنوية، رائدة في الحقل المعرفي لعلم السياسة. وهي تعّد من أولى المجلات العلمية على مستوى المنطقة العربية ،كونها منصة علمية مميزة للباحثين والدارسين، تنشر كافة الأبحاث والدراسات العلمية التي تواكب من خلالها أخر التطورات والمستجدات في مجال البحث العلمي ضمن تخصص العلوم السياسية ،كما تساهم في إثراء المعارف البشرية من خلال ما تحققه من قيمة معرفية للباحثين.

وهي مجلة تصدر عن كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد وتنشر البحوث التخصصية وفق الشروط أدناه:

- يجب أن تكون البحوث المقدمة للمجلة أصيلة وتسهم في إضافة قيمة معرفية ونظرية للتخصص، مما تغني بالنقاشات العلمية الموضوعية.
- أن تكون البحوث غير منشورة من قبل، وألا تكون قد قدمت إلى مجلات أخرى للنظر فيها للنشر أو سبق نشرها بلغة مختلفة.
- يجب أن تكون البحوث المقدمة خالية من الانتحال، ولن يتم قبول العرض غير الدقيق للحقائق أو المعلومات المضللة.
- أن تكون البحوث المقدمة للمجلة مكتوبة باللغة العربية أو اللغة الإنكليزية، على أن لا يتجاوز عدد كلمات البحث 8000 كلمة.
- يجب أن تكون البحوث المقدمة مكتوبة ببرنامجMS Word، ولن تقبل البحوث المطبوعة على الأجهزة اللوحية، نوع الخط باللغة العربية (simplified Arabic) ونوع الخط باللغة الإنكليزية (Times New Roman)، حجم Bold14، وتباعد مفرد بين السطور، وتكون العناوين الرئيسية بحجم 16 Bold. كما يجب أن تكون الاقتباسات من النصوص بحجم الخط 12 وأن تكون بمسافة بادئة 0.5 سم على الأقل على الهامش الأيمن والأيسر.
- تطبع البحوث على ورقة A4 بحواشيNormal.

يجب أن يكون ترتيب المخطوطة كالآتي:

تنظيم المخطوطة:

يُسمح للمؤلفين ببعض المرونة ، لكن يجب عليهم تنظيم المخطوطة بوضوح في أقسام كما يلي:

1. العنوان
2. قائمة المؤلفين وانتماءاتهم وعناوين بريدهم الإلكتروني
3. الملخص/ المستخلص
4. الكلمات المفتاحية
5. المقدمة

6. المنهجية

7. المتن

8. الخاتمة

9. المراجع

الصفحة الأولى تتضمن:

أ. العنوان

– يكون وسط الصفحة وباللغتين العربية والإنكليزية.

– يجب أن يكون العنوان وصفاً موجزاً ومركزاً.

– أن لا يزيد طولة عن 12 كلمة.

–تجنب الاختصارات والصيغ حيثما امكن ذلك.

ب. معلومات المؤلف

– اسم (أسماء) المؤلف (المؤلفين).

– انتماء (انتماءات) المؤلف (المؤلفين)، أي المؤسسة، (الإدارة).

– عنوان بريد إلكتروني نشط للمؤلف المراسل ورقم الخليوي.

– رابط صفحة الباحث ORCID المكون من 16 رقما للمؤلف (المؤلفين)

الصفحة الثانية تتضمن:

أ. الملخص/ المستخلص

الملخص يقدم بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة يشار فيه إلى إشكالية البحث الرئيسة والطرق المستخدمة في البحث وابرز الاستنتاجات وباللغتين العربية والإنجليزية على نحو 200–250 كلمة.

ب. الكلمات المفتاحية

–تكتب الكلمات المفتاحية باللغتين العربية والإنكليزية

–يجب على المؤلف تقديم 4 إلى 6 كلمات رئيسية يمكن استخدامها لأغراض الفهرسة.

الصفحة الثالثة: يبدأ البحث من الصفحة الثالثة صعودا والتي تتضمن

أ.المقدمة

– يجب أن يكون هذا القسم موجزا، يتضمن خلفية وأهمية و هدف البحث، وصف للفجوة او الثغرة في المعرفة الذي صمم البحث لملئها، وهو ما يتضمن بيان مشكلة او سؤال البحث.

– توضع فرضية البحث ضمن نص المقدمة و عادةً ما تكون الفرضية عبارة عن جملة واحدة فقط. مثلا يمكن أن تكون فرضية بحث حول أنماط السلوك لدى القادة السياسيين كما يلي "تم التنبؤ بأن القادة السياسيين ذوي الخبرة المهنية يتمتعون بسلوك اكثر مرونة من نظرائهم ذوي الخبرة السياسية فقط".

– عند إعداد المقدمة تجنب إجراء مسح مفصل للأدبيات أو ملخص للنتائج.

ب.المنهجية

– يجب أن يحتوي هذا القسم على معلومات مفصلة حول الإجراءات والخطوات المتبعة في الدراسة.

– يمكن تقسيمها إلى أقسام فرعية إذا تم وصف عدة طرق.

ج. متن البحث

يجب تقسيم متن المقالات البحثية إلى أقسام محددة (رئيسية و فرعية) مبوبة بوضوح بشكل تسلسلي حسب الاقتضاء. ويتضمن متن البحث:

– تقديم تلخيص للدراسات الرئيسية السابقة ذات الصلة وتصنيف المناهج، والمتغيرات محل الاهتمام، والنتائج الرئيسية، بالإضافة الى الفجوات في الدراسات السابقة التي سيتم معالجتها في البحث.

– التفاصيل التجريبية و / او الوصفية للظاهرة موضوع البحث.

– النتائج والمناقشة: يحتوي هذا القسم في البدء على النتائج التي حصل عليها المؤلف أثناء أنشطة البحث. اي ما وجده المؤلف بشكل بسيط وموضوعي حيث يتم تقديم نتائج البحث في البدء ككل دون التكهن لماذا وجدت هذه النتائج، ثم تفسر المناقشة معنى النتائج وتضعها في سياقها وتشرح سبب أهميتها.

يتم تقديم المناقشات بشكل منهجي من العام إلى الخاص. و يمكن تقديم البيانات بجداول أو أشكال أن وجدت. يجب أن ترتبط النتائج والمناقشات بالنظرية المستخدمة. تجنب الإفراط في استخدام الاستشهادات ومناقشة الأدبيات المنشورة.

د .الخاتمة

يجب على المؤلف أن يشرح بوضوح الاستنتاجات المهمة للبحث مع إبراز أهميتها وأرتباطها أو صلتها الوثيقة/ المباشرة بالموضوع.

هـ. المراجع

يجب أن تتبع الاقتباسات في النص (In–text) حسب أسلوب شيكاغو 16 (Author – date) وفقا للرابط الموجود في موقع المجلة والذي يحمل عنوان: الدليل السريع لطريقة شيكاغو في الكتابة.

كتابة المراجع:

يكون التوثيق بأسلوب (Chicago 16) في متن البحث (In Text) و في كتابة المراجع في نهاية البحث وبخط (Times New Roman) حجم12.

للاطلاع على امثلة لتوثيق المراجع بأسلوب (Chicago) باللغة العربية يرجى زيارة الرابط ادناه:
https://jcopolicy.uobaghdad.edu.iq/index.php/jcopolicy/libraryFiles/downloadPublic/21

للاطلاع على امثلة لتوثيق المراجع بأسلوب (Chicago) باللغة الانكليزية يرجى زيارة الرابط ادناه:
https://jcopolicy.uobaghdad.edu.iq/index.php/jcopolicy/libraryFiles/downloadPublic/6

تعليمات للمؤلفين:

- يجب إرسال المخطوطة باستخدام نظام التقديم في موقع المجلة على شبكة الإنترنت.
- عند استلام البحث ستقوم المجلة بإخطار الباحث باستلام بحثه في غضون 5 أيام عمل.
- تخضع المخطوطة لبرنامج (Turnitin) للكشف عن الانتحال قبل إرسالها إلى المحكمين، ويفضل أن تكون المراجعة اللغوية التي أجراها المؤلفون باللغتين العربية والإنجليزية.
- لا ينبغي أن تؤخذ المعلومات المعتمدة في المخطوطة من مواقع الإنترنت العشوائية، ولكن فقط تلك التي تعتمد على الأبحاث المنشورة في المجلات والكتب والأطروحات والرسائل الدولية أو المحلية.
- يجب إكمال نماذج التعهد البحثي (research undertaking) وطلب التقديم (submission request) (المتوفرة في قسم إرشادات المؤلف) رسمياً وتقديمها قبل أي إجراء تتخذه المجلة.
- يجب على المؤلف إجراء التنقيحات المطلوبة من قبل المحكمين خلال فترة أقصاها شهر واحد؛ ومع ذلك، يجب أن يطلع المؤلف على النسخة النهائية من المخطوطة ويوافق عليها في غضون ثلاثة أيام كحد أقصى.
- سيتم إخطار الباحث بقبول أو رفض بحثه خلال فترة تتراوح من شهرين إلى ثلاثة أشهر وسيتم إخطار الباحث المقبول بحثه للنشر بموعد نشر بحثه، ويزود بخطاب القبول.
- تطبق مجلة العلوم السياسية ترخيص.**(CC BY (a Creative Commons Attribution 4.0 International License**

إذا كنت بحاجة إلى معرفة معلومات حول هذا الترخيص، فيرجى اتباع هذا الرابط:

https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

تطبق المجلة ترخيص CC BY (رخصة المشاع الإبداعي الدولي 4.0). يسمح هذا الترخيص للمؤلفين بالاحتفاظ بملكية حقوق الطبع والنشر لأوراقهم. ومع ذلك، يسمح هذا الترخيص لأي مستخدم بتنزيل المقالة وطباعتها واستخراجها وإعادة استخدامها وأرشفتها وتوزيعها، طالما تم منح الاعتماد المناسب للمؤلفين ومصدر العمل. ويضمن الترخيص إتاحة المقالة على أوسع نطاق ممكن وإمكانية إدراجها في أي أرشيف علمي.

- اجور النشر في المجلة من خارج العراق (100$) دولار امريكي، ومن الداخل (145,000) الف دينار عراقي.
- الاعفاء من اجور نشر البحث في المجلة للباحثين المتقدمين من الدول النامية.
- عدم الامتثال للشروط والأحكام سيؤدي إلى تأخير أو عدم نشر البحوث.

*** تعبر الأبحاث المنشورة عن أفكار وآراء أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر المجلة أو المؤسسة التي تصدرها.**

قسيمة اشتراك في مجلة العلوم السياسية/ كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد

الاسم:

المهنة:

العنوان الوظيفي:

العنوان الشخصي:

البريد الإلكتروني:

صندوق البريد:

الدولة:

المدينة:

الهاتف:

الهاتف الخليوي:

الفاكس:

أرغب بالاشتراك بالمجلة مدة ☐ فرد ☐ مؤسسة ☐

اعتباراً من / / الى / /

وأدفع ☐ نقداً ☐ شيك

تسدد الاشتراكات وقيمة المبيعات مقدماً نقداً أو بشيك باسم الوحدة الحسابية لمجلة العلوم السياسية– كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد–مجمع الجادرية–بغداد–جمهورية العراق

هاتف:07810480606

البريد الالكتروني: journal@copolicy.uobaghdad.edu.iq

master@copolicy.uobaghdad.edu.iq

قيمة الاشتراك للأفراد 120 ألف ديناراً سنوياً وقيمة الاشتراك للمؤسسات: 150 دولار (سنوياً)

التوقيع:

الاسم:

التاريخ:

DOAJ
OPEN
GLOBAL
TRUST

العراقية
المجلات الاكاديمية العلمية
IRAQI
Academic Scientific Journals

PRESERVED IN
CLOCKSS

CASPA

EBSCO
Information Services

LIBRARY
OF CONGRESS

ISSN
INTERNATIONAL
STANDARD
SERIAL
NUMBER

doi
DIGITAL
OBJECT
IDENTIFIER

turnitin

research4life

DFAJ
دليل الدوريات العربية المجانية

Visitors
FLAG

Arcif
Analytics
مجلة العلوم السياسية في المرتبة (3)،
في تقرير "أرسيف" لعام 2025

المحتويات

ت	الأسم	عنوان البحث	رقم الصفحة
1	أ.م.د. باسل محسن مهنا	The Effectiveness of Multi-Track Diplomacy in Managing Contemporary International Conflicts Post-2011: Case Studies	34-1
2	أ.م.د. بكيل الزنداني أ.م.د. أحمد الماوري	دور الأمم المتحدة في إدارة النزاعات: دراسة تحليلية للحالة اليمنية (2011-2025)	64-35
3	أ.م.د. الشيماء محمد محمود حسن	البريكس والقوة الرقمية: صراع المعايير وإعادة تشكيل النظام الدولي	98-65
4	م.د. سرى ثامر هادي	الحرب الإسرائيلية الإيرانية 2025: بين الردع المتبادل وإعادة تشكيل الأمن الإقليمي	130-99
5	م.م. إيمان عبدالعظيم كاظم	أنماط السلطة في فكر ميشيل فوكو	158-131
6	م.م. نايري عبدالله نعيم	الآثار الإقليمية والدولية للتنافس الروسي- التركي في منطقة شرق البحر المتوسط (2000- 2025)	188-159
7	م.م. آلاء عبدالله روح الدين	استراتيجية الوساطة القطرية: بين الفاعلية الإقليمية والحضور الدولي– قراءة في توظيف القوة الناعمة	216-189
8	باحث في مرحلة الدكتوراة هاجر أيمن فؤاد لبيب أ.م.د. أمل كامل حمادة	محفزات تجنيد النساء في خطاب التنظيمات الإرهابية: دراسة مقارنة بين إصدارات القاعدة وداعش	248-217
9	باحث في مرحلة الدكتوراة سالم بن مبارك شافي سالم آل شافي	الشراكة الاستراتيجية الروسية– الصينية: أبعادها الدولية وتجلياتها الإقليمية في الشرق الأوسط (2013-2024)	282-249
10	باحث في مرحلة الدكتوراة عبدالله جمال حسني يوسف	الجيواقتصاد وإعادة تشكيل القوة: دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة والصين	312-283
11	الباحث مصطفى محمود عنتر	السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه اليمن: المحددات البنيوية واستجابات مرحلة ما بعد تحولات 2011	344-313

Political Sciences Journal
Issue (71)) **June** (2026) **ISSN**: 1815-5561 **E-ISSN**: 2521-912X

The Effectiveness of Multi-Track Diplomacy in Managing Contemporary International Conflicts Post-2011: Case Studies

Basil Muhsin Muhanna*

Receipt date: 13/1/2026 Accepted date: 12/5/2026 Publication date:1/6/2026

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi71.937

Copyrights: © 2026 by the author.
The article is an open access article distributed under the terms and condition of the (CC By) license Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

International conflicts have become increasingly complex in the post-2011 era due to the interaction of domestic and international (intermestic) variables driven by political, security, economic, and technological dynamics. These developments have exposed the limitations of traditional state-centric diplomacy and highlighted the need for more flexible and multi-actor frameworks. Accordingly, this study examines the effectiveness of Multi-Track Diplomacy (MTD) in managing complex contemporary international conflicts and identifies the structural constraints that may limit its performance.

MTD has emerged as a significant approach by extending mediation beyond official governmental channels to include non-state actors such as international organizations, civil society organizations, think tanks, and private-sector participants. The study analyzes the role of MTD in conflict management, with particular emphasis on the interaction between formal and informal diplomatic tracks in facilitating de-escalation and negotiation processes.

Methodologically, the study employs an analytical framework and a comparative case-study approach focusing on the Iranian nuclear negotiations and the Colombian peace process. The findings demonstrate that MTD enhances trust-building, broadens communication channels, and supports adaptive negotiation environments. However, its effectiveness ultimately depends on the degree of coordination and integration among participating actors.

The study concludes that MTD plays a significant role in de-escalating conflicts through the integration of multiple actors and diplomatic tracks. Nevertheless, its success remains contingent upon effective coordination and broader structural conditions.

Keywords: Multi-Track Diplomacy (MTD), peacebuilding, conflict Management, Track II diplomacy, non-state actors.

*Asst.Prof.Dr. /Kufa University/ Faculty of Political Science/ International Studies.
basilm.alumeiri@uokufa.edu.iq
Corresponding author: Basil Muhsin Muhanna**;** email: basilm.alumeiri@uokufa.edu.iq

مجلة العلوم السياسية
العدد (71) حزيران (2026) **E-ISSN**: 2521-912X **ISSN:** 1815-5561

فعالية الدبلوماسية متعددة المسارات في إدارة الصراعات الدولية المعاصرة بعد عام 2011: دراسات حالة

باسل محسن مهنا*

الملخص:

أصبحت الصراعات الدولية أكثر تعقيداً في مرحلة ما بعد عام 2011 نتيجة لتفاعل المتغيرات الداخلية والدولية (Intermestic) المدفوعة بالديناميكيات السياسية والأمنية والاقتصادية والتكنولوجية. وقد كشفت هذه التطورات عن محدودية الدبلوماسية التقليدية المتمركزة حول الدولة، وأبرزت الحاجة إلى أطر أكثر مرونة وتعدداً في الفاعلين. وبناءً على ذلك، تبحث هذه الدراسة في فاعلية دبلوماسية المسارات المتعددة (MTD) في إدارة الصراعات الدولية المعاصرة المعقدة، وتحدد القيود البنيوية التي قد تحد من أدائها.

برزت دبلوماسية المسارات المتعددة بوصفها مقاربة مهمة من خلال توسيع نطاق الوساطة بما يتجاوز القنوات الحكومية الرسمية ليشمل فاعلين من غير الدول، مثل المنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، ومراكز الفكر، والقطاع الخاص. وتحلل الدراسة دور هذه المقاربة في إدارة الصراعات، مع التركيز بشكل خاص على التفاعل بين المسارات الدبلوماسية الرسمية وغير الرسمية في تسهيل عمليات خفض التصعيد والتفاوض.

منهجياً، تعتمد الدراسة إطاراً تحليلياً ومنهج دراسة الحالة المقارن، مع التركيز على المفاوضات النووية الإيرانية وعملية السلام الكولومبية. وتُظهر النتائج أن دبلوماسية المسارات المتعددة تسهم في بناء الثقة، وتوسيع قنوات الاتصال، ودعم بيئات تفاوضية أكثر تكيفاً ومرونة. ومع ذلك، فإن فاعليتها تعتمد في النهاية على مستوى التنسيق والتكامل بين الفاعلين المشاركين.

وتخلص الدراسة إلى أن دبلوماسية المسارات المتعددة تؤدي دوراً مهماً في خفض التصعيد في الصراعات من خلال دمج الفاعلين والمسارات الدبلوماسية المتعددة، إلا أن نجاحها يبقى مرهوناً بفعالية التنسيق والظروف البنيوية الأوسع.

الكلمات المفتاحية: دبلوماسية المسارات المتعددة (MTD)، بناء السلام، إدارة الصراعات، دبلوماسية المسار الثاني، الفاعلون من غير الدول.

*أستاذ مساعد دكتور/ جامعة الكوفة/ كلية العلوم السياسية/ الدراسات الدولية.

Introduction:

Over the past two decades, the international system has undergone profound structural transformations that have reshaped the nature of conflicts and expanded their political, economic, security, and technological dimensions. Contemporary disputes increasingly unfold within complex environments characterized by transnational threats, hybrid warfare, and multidimensional challenges such as terrorism, energy insecurity, health crises, climate change, and migration. These developments have exposed the limitations of traditional state-centric diplomacy, which has historically relied on formal negotiations conducted exclusively through official channels. Consequently, modern conflicts require more adaptive and inclusive diplomatic frameworks capable of integrating diverse actors and instruments into conflict management processes.

MTD has emerged as a significant paradigm for addressing contemporary disputes by expanding the range of actors involved in mediation and peacebuilding. While Track I diplomacy represents official governmental engagement, MTD incorporates a broader spectrum of participants, including international organizations, civil society actors, academic institutions, think tanks, private-sector representatives, and informal dialogue platforms. Through the interaction between formal and informal tracks—particularly Track II and Track 1.5 diplomacy—MTD facilitates communication, builds confidence, prevents escalation, and creates flexible negotiation environments in which policy options can be explored prior to formalization. In practice, the combination of official negotiations with informal backchannels, expert dialogues, and societal engagement mechanisms has proven effective in overcoming negotiation deadlocks and generating alternative pathways for conflict resolution.

Technological advancements have further reinforced the relevance of MTD. The expansion of digital networks, social media platforms, and data-driven analytical tools has enabled faster and lower-cost transnational interaction, thereby enhancing informal

diplomacy through dialogue facilitation, narrative construction, and crisis communication. Moreover, the emergence of AI-based analytics and predictive modeling has strengthened early warning systems, escalation monitoring, and scenario planning. As a result, the international system is increasingly characterized by a networked diplomatic environment in which state and non-state actors interact through interconnected channels rather than hierarchical structures alone.

The importance of this research lies in analyzing the evolving role of MTD in managing complex international conflicts after 2011 – a period marked by increasing conflict complexity and the growing involvement of non-state actors. This research aims to evaluate the effectiveness of MTD by examining how interactions among formal diplomacy, informal channels, and societal actors contribute to de-escalation, trust-building, and adaptive negotiation processes.

The study addresses the central problem of assessing the extent to which MTD can effectively manage complex international conflicts in the post-2011 environment. Despite its growing prominence as a flexible multi-actor framework, questions remain regarding its actual effectiveness, the limits of its impact, and its sustainability in light of coordination challenges among tracks, competing actor agendas, and intensifying geopolitical rivalries. Accordingly, the study seeks to conceptualize the role of MTD, measure its effectiveness, and analyze the influence of multiple actors within contemporary conflict management.

The study hypothesizes that MTD constitutes an effective approach to conflict management by integrating formal and informal diplomatic tracks and engaging non-state actors in processes of de-escalation, trust- building, and adaptive negotiation. However, its effectiveness is contingent upon the degree of coordination among tracks, the alignment of actor interests, institutional support, and the broader geopolitical context shaping conflict dynamics.

Methodology:

The research adopts an analytical approach combined with a comparative case study design, focusing on the Iranian nuclear negotiations and the Colombian peace process. It systematically examines the mechanisms of MTD and evaluates their impact on negotiation dynamics. In addition, the study employs a forward-looking analytical perspective to explore future scenarios shaped by technological developments, digital diplomacy, and the increasing complexity of conflict environments. Structurally, the research is organized into three main components: the conceptual framework, the practical application of MTD through selected case studies, and a critical evaluation of its effectiveness in contemporary conflict management.

1 -Conceptual and Theoretical Framework of MTD

1-1 Evolution of Diplomatic Models and the Transformation of Actors in the International System

Diplomacy has undergone a structural shift from a traditional state-centric model—where the state functioned as the exclusive actor in managing international relations—to a networked, multi-actor model driven by structural changes in the international environment and the growing interconnection of transnational issues. In the traditional model, diplomacy operated through closed and official channels between governments, focusing primarily on representation, negotiation, and the protection of sovereign interests. However, the end of the Cold War and the acceleration of globalization reshaped the diplomatic landscape, diminishing the state's monopoly on international communication and influence (Slaughter 2004, 12-14).

The globalization of transnational challenges—such as energy insecurity, terrorism, cyberspace, climate change, health security, and migration—has expanded the range of actors involved in conflict management. These challenges require coordination beyond purely governmental channels. As a result, the growing complexity of interdependence has fostered more participatory diplomatic practices based on networks and multilateral

cooperation rather than relying exclusively on traditional bilateral negotiations (Scholte 2017, 25).

The rise of non-state actors has been particularly significant, encompassing international organizations, non-governmental organizations, multinational corporations, community groups, and cross-border networks and think tanks. As argued by Keohane and Nye (2012, 27–28), conditions of complex interdependence demonstrate that power and influence are no longer confined to military or governmental instruments but are distributed across multiple channels, thereby reshaping diplomatic practices and approaches to conflict management.

This shift coincides with a relative erosion of the state's monopoly over mediation and influence functions. Many peacebuilding and mediation processes are now conducted through hybrid arrangements that involve both official and non-official actors utilizing parallel non-governmental negotiation tracks. Contemporary mediation literature indicates that numerous post-2000 peace processes relied on multilevel mediation structures with engaging international organizations, civil society initiatives, and independent experts alongside governmental actors (Crocker et al. 2015, 9).

The digital and communication revolution has played a decisive role in expanding diplomatic space through digital and networked diplomacy. Real-time communication technology, cross-border platforms, and data analytics have created new opportunities for interaction, influence, narrative-building, and crisis management. Consequently, this transformation has contributed to a gradual transition from closed diplomatic practices to more open and interactive environments where media, societal, and knowledge dimensions intersect with formal negotiation tracks (Bjola and Holmes 2015, 6-8).

1-2 The Concept of MTD and Its Operational Structure

The field of conflict resolution evolved during the 1970s and 1980s when scholars and practitioners recognized the limitations

of formal diplomatic channels in addressing complex and protracted conflicts. Joseph Montville introduced the concept of "Track II Diplomacy" as a framework for informal dialogue among academics, experts, and non-governmental mediators, aimed at reducing tensions and fostering mutual understanding outside official constraints. This concept laid the groundwork for expanding diplomatic practice into a broader model that transcends the binary distinction between formal and informal diplomacy (Montville 1993, 164-170).

The concept evolved further with the work of Louise Diamond and John McDonald, who articulated MTD as an integrated system for conflict management and peacebuilding. Their framework extends beyond governments and informal mediators to include a broad network of social, economic, and knowledge-based actors. Diamond and McDonald proposed a structural model viewing peace as a societal process requiring the interaction of multiple, parallel, and integrated tracks implemented through a systems approach rather than narrow sectoral strategies (Diamond and McDonald 1996, 3-15).

Definition: MTD is an interactive framework for conflict management and peacebuilding that utilizes multiple formal and informal channels, including governments, NGOs, the private sector, research institutions, local communities, and media actors. MTD differs from Track I diplomacy, which is limited to direct governmental negotiation, and from Track II diplomacy, which involves informal initiatives led by intellectual elites and nongovernmental mediators. The multi-track model integrates these channels within a unified operational structure based on functional complementarity among diverse actors and roles (Jones 2015, 19-23).

Operational Structure: The classical operational structure of MTD consists of nine interconnected tracks, each serving a distinct function in conflict management:

Track I: Governments and official diplomacy**.**

Track II: Informal mediation and specialized dialogues.

Track III: The business sector as a stabilizing economic actor**.**
Track IV: Citizens and community-based organizations**.**
Track V: Educational and research institutions**.**
Track VI: Peace initiatives and civil movements**.**
Track VII: Religious institutions**.**
Track VIII: Funding and support sources**.**
Track IX: Media and communication channels**.**
The operational premise is that the simultaneous interaction of these tracks generates a more resilient peace environment than any single track could achieve alone (Lederach 1997, 23-24).

Figure 1. Hierarchical System Model of MTD

Adapted by the author from Diamond and McDonald (1996, 6-11, 29-32) and Lederach (2005, 35-42).

MTD is closely aligned with peacebuilding approaches, which emphasize that sustainable peace cannot be achieved solely through political agreements but requires the reconstruction of social and institutional relationships. Peacebuilding literature further highlights that engaging local and community actors in dialogue and settlement processes enhances legitimacy and strengthens local ownership—an approach that constitutes the core operational logic of MTD (Lederach 2005, 35-42).

MTD relies on a set of informal mechanisms, including organized community dialogues, nongovernmental mediations, problem-solving workshops, specialized dialogue platforms, and expert networks or think tanks that provide technical knowledge and policy options to support formal negotiations. These tools are characterized by flexibility, the ability to operate in politically closed or tense environments, and the potential to pilot negotiation approaches before transferring them to official channels (Saunders 1999, 45-47).

Theoretically, MTD aligns with contemporary conflict management approaches that adopt multilevel frameworks influenced by network theory and complex governance. It intersects with constructivist perspectives which emphasize the role of ideas, identities and social networks and is consistent with global governance approaches that recognize multiplicity of actors and diffusion of influence beyond the state, thus, in this sense, MTD represents a transition from state-centric diplomacy to a more systemic and socially embedded form of diplomacy that integrates a wide array of actors and networks in managing complex conflicts (Richmond 2016a, 57-59).

2- Patterns of MTD Employment in International Conflicts

The emergence of international conflicts after 2011 has generated a more complex and interconnected conflict environment in terms of actors, instruments, and levels of influence. Military, political, economic, and informational dimensions have increasingly overlapped, while the role of non-state actors in both conflict dynamics and settlement processes has become more prominent. Consequently, this environment has exposed the limitations of relying exclusively on formal diplomacy for crisis management and highlighted the need for more flexible operational models that integrate formal and informal channels within the framework of MTD (Richmond 2016a, 57-59).

In practice, MTD is implemented through interconnected interactions among formal negotiation tracks (Track I), informal dialogue channels (Track II), and hybrid track 1.5 mechanisms,

which involve former officials, independent experts, and mediators operating in semi- formal negotiation spaces. Empirical experiences in contemporary conflicts demonstrated that the effectiveness of conflict management is closely linked to the functional integration of these tracks, as well as their capacity to distribute roles across formal negotiation, trust-building, and knowledge production that support political foundations of sustainable settlements (Jones 2015, 19-23).

Within this context, this section aims to analyze the practical patterns of MTD applications in post-2011 international conflicts by focusing on two interrelated dimensions (Lederach 2005, 57-59; Richmond 2016a, 57-59).

a. Mechanisms of integration between formal and informal tracks through applied models, which include the role of backchannel communications, nongovernmental mediation, and think tanks in supporting negotiation processes.

b. The operational role of non-state actors —humanitarian, economic, media, and community-based—in shaping conflict management dynamics with reducing escalation and facilitating settlement environments.

2-1 Integration of Formal and Informal Tracks in Conflict Management

Practical experience in managing contemporary international conflicts demonstrates that the rigid separation between formal and informal diplomatic tracks no longer reflects the operational reality of modern negotiation processes. Conflict management has increasingly shifted toward integrative models combining Track I (official diplomacy), Track II (informal dialogue), and Track 1.5 mechanisms operating in semi-formal settings. This integration is based on a functional division of labor: Track I produces legally and politically binding commitments, while informal tracks prepare the negotiation environment by building trust, testing alternative proposals, and opening communication channels free from formal protocol constraints. Multiparty mediation literature

further confirms that such integrative patterns enhance negotiation flexibility and reduce political costs for disputing parties (Crocker et al. 1999, 41-45).

Integration Models often manifest through formal negotiations that rely on prior or parallel informal dialogues managed by experts or independent institutions. In protracted conflicts and informal meetings frequently function as safe spaces for exchanging perceptions, reframing interests, and gradually shaping consensus formulas that can later be transferred to official negotiation tables. Thus, scholars of Track II diplomacy emphasize that such dialogues do not replace formal negotiations but act as cognitive and analytical accelerators by reducing stereotypes and fostering a shared language among adversaries (Jones 2015, 29-32).

Nongovernmental mediators play a pivotal role, especially characterized by political stalemate or the absence of mutual recognition, where academics, former diplomats, and representatives of international NGOs can engage conflicting parties without such engagement being interpreted as formal political concession, thus mediation studies indicates that these parallel channels are often used to test intentions and develop bridging proposals that facilitate negotiation breakthroughs (Montville 1993, 165-168).

Think tanks and academic institutions have also emerged as key providers of technical and analytical support in negotiation processes through policy papers, settlement models, scenario analyses, and closed dialogue platforms, as well as by fostering effective cooperation that reduces redundancy among initiatives. All these institutions contribute to the intellectual framework of peace processes. Consequently, Track 1.5 diplomacy—which brings together former or informal officials with independent experts—has seen increased use in complex conflicts due to its ability to combine political access with informal flexibility (Diamond and McDonald 1996, 23-26).

The Iranian nuclear negotiations culminating in the 2015 Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA) provide a prominent example of track integration, as backchannel contacts and informal expert-level meetings preceded the formal multilateral negotiations, particularly the secret talks hosted in Muscat, Oman. These informal exchanges contributed to narrowing technical gaps and building mutual understanding before the launch of the official negotiation framework. Analytical studies of this case indicate that informal channels played a decisive preparatory role in mitigating accumulated mistrust (Parsi 2017, 93-96).

The Colombian peace agreement with the FARC illustrates another model of track integration. While formal negotiations were conducted in Havana, Cuba, parallel community dialogues and contributions from civil society organizations and conflict-resolution experts expanded the negotiation knowledge base and addressed the social dimensions of the conflict. Analyses of the Colombian peace process further demonstrate that incorporating informal tracks facilitated inclusion of victims' rights and local development issues within the formal negotiation agenda (Lederach 1997, 123-126).

Multitrack mediation patterns in complex regional conflicts often involve parallel roles performed by international organizations, research institutions, independent mediators, and governmental actors. These multiple channels increase the likelihood of flexible solutions, requiring high levels of coordination to prevent initiative fragmentation or competition among agendas (Richmond 2016a, 72-77).

Backchannel diplomacy represents one of the most significant instruments of track integration. These confidential communication channels enable politically low-cost interaction by allowing parties to propose preliminary concessions or exploratory ideas without public commitment, thus diplomatic studies indicate that backchannels have played decisive roles in numerous negotiation breakthroughs by serving as testing grounds for

potential solutions before their transfer to formal negotiation processes (Zartman 2007, 71-75).

Informal tracks also contribute to trust-building through repeated low-sensitivity interactions such as problem-solving workshops, thematic dialogues, and community-level engagements, rather than focusing solely on resolving disputed issues. These interactions seek to redefine relationships between adversaries. Therefore, conflict transformation theorists argue that such cumulative engagement constitutes a necessary condition for the success and sustainability of formal agreements (Lederach 2014, 46-53).

2-2 The Role of Non-State Actors in Conflict Management Tracks

The multiplication of operational levels in international conflicts since 2011 has led to a relative decline in the state's monopoly over conflict management instruments. Consequently, non-state actors have emerged as essential operational components within the MTD framework, which functions as an interactive network involving non-governmental organizations, humanitarian agencies, economic entities, community networks, and digital media platforms. Contemporary peacebuilding literature emphasizes that the inclusion of these actors broadens the sphere of influence, enhances information flows, and strengthens societal acceptance of settlement pathways (Richmond 2016a, 63-71).

International NGOs increasingly play a prominent role in mediation and peacebuilding, as they facilitate informal dialogues, organize encounters between disputing parties, and provide technical expertise in designing reconciliation processes. Thus, their institutional flexibility and ability to operate in politically sensitive environments enable them to build long-term trust relationships with local communities. Multi-party mediation studies frequently indicate that NGOs function as facilitators that prepare the ground for formal negotiations without substituting for them (Crocker et al. 2015, 9-12; Diamond and McDonald 1996, 23-31).

Humanitarian organizations perform a dual function within conflict management tracks. On the one hand, they mitigate the

humanitarian consequences of violence; on the other hand, they contribute to de-escalation by opening field-level communication channels between adversaries. Humanitarian coordination mechanisms, temporary ceasefire arrangements for aid delivery, and humanitarian corridors often evolve into practical instruments of confidence-building, thus scholarship on humanitarian action in conflict zones suggests that humanitarian diplomacy has become an influential sub-track within the broader MTD architecture (Slim 2015, 118-126).

The private sector and transnational corporations have likewise become significant actors in conflict environments through corporate social responsibility initiatives, economic leverage, and the protection of critical supply chains. Major corporations may indirectly contribute to stabilization efforts, and governance studies indicate that they can exert informal mediating influence or help consolidate local stability when their economic interests depend on secure environments; however, this role remains inherently dual as corporate involvement may either promote stability or generate additional pressure depending on the structure of their economic interests (Haufler 2001, 28-30).

International media and digital platforms have emerged as influential elements in shaping negotiation environments and framing conflict perceptions. Media outlets construct interpretive narratives, influence public opinion, and generate normative pressure on conflict parties. The digital platforms have created transnational spaces for dialogue, societal diplomacy, and advocacy campaigns. The communication and conflict studies underline that the information environment has become an integral structural component of conflict management rather than a peripheral factor (Seib 2012, 65-70).

Religious and community-based networks play a critical role in local conflict settlements due to their social legitimacy and symbolic authority, as well as their capacity to influence collective behavior. Local peacebuilding experiences demonstrate that

religious and community leaders can facilitate grassroots mediation or contain violence and rebuild social ties. Peacebuilding theorists argue that such actors are indispensable for translating political agreements into sustainable social peace (Lederach 1997, 145).

The Russian-Ukrainian war offers a current example of the role that nongovernmental civil and economic networks play in conflict dynamics. Civil society organizations or humanitarian relief networks and private technology actors have contributed to humanitarian assistance, documentation of violations, and shaping of international public opinion. Technology companies have also played a role in protecting communication infrastructure, thus contemporary analyses indicate that such actors are increasingly embedded within both the structure and management of conflict environments (Buchanan and Imbrie 2022, 133-142).

Efforts to counter ISIS provide another illustration of multitrack coalitions where governmental measures intersect with community-based, religious, media, and technological initiatives aimed at combating extremism, countering radical narratives, and promoting reintegration programs. Thus, studies on countering violent extremism emphasize that nongovernmental approaches constitute a decisive complementary element to military and security instruments (Gerges 2017, 221-230).

In Middle Eastern conflicts, civil society mediations and local organizational initiatives have supported informal dialogue tracks aimed at containing localized violence and preparing negotiation environments. Although such initiatives may lack decisive political authority, they have contributed to maintaining communication channels and preventing broader escalation in certain contexts (Al-Sabbagh 2019, 55-63).

3- Evaluating the Effectiveness of MTD and Its Future Prospects

3-1 Selected Case Studies: A Comparative Analytical Design

This study adopts a comparative case study approach as an appropriate analytical instrument for examining complex, multi-

variable phenomena, particularly within international conflict settings characterized by the interaction of formal and informal diplomatic levels. A comparative case study methodology enables hypothesis testing in real-world political environments while preserving sensitivity to historical, institutional, and geopolitical contexts (Yin 2017, 15-18; George and Bennett 2005, 17-21).

The study employs the logic of the Most Different Systems Design (MDSD), given the structural, political, and geopolitical divergence between the two selected cases. This design allows for the isolation of the independent variable—namely, the integration of diplomatic tracks— and the assessment of its impact on conflict management outcomes across distinct systemic environments (Landman 2008, 62-66).

3-1-1 The Iranian Case – Track Integration in an Internationalized Strategic Crisis

3-1-1-1 Strategic Structure of the Conflict

The Iranian nuclear crisis, which emerged in the early 2000s, evolved into one of the most complex proliferation disputes, particularly following its referral to the UN Security Council in 2006 and the subsequent imposition of multilateral sanctions. Economic coercion subsequently became a key instrument of strategic pressure, creating a dual negotiation dynamic that combined pressure with diplomatic engagement (Parsi 2012, 87-92). Crisis management literature further notes that conflicts characterized by deterrence dynamics involve heightened sensitivity in negotiation processes as concessions may be interpreted as signs of strategic weakness, thereby increasing the political costs of compromise. Under such conditions, parallel diplomatic tracks emerged as a functional necessity rather than a complementary option (George and Bennett 2005, 123-127).

3-1-1-2 Architecture of Interacting Diplomatic Tracks

3-1-1-2-1 Track I (Official Negotiations)

The P5+1 framework led the official track, which operated within a legal-technical structure grounded in IAEA standards and non-

proliferation norms. However, it experienced prolonged stagnation due to deep mistrust with domestic political pressures in both the U.S. and Iran and diverging priorities among major powers.

3-1-1-2-2 Track 1.5 (Semi-Official Engagements)

Semi-official engagements involved former officials, policy advisors, and experts close to decision-making circles. These unofficial meetings allowed preliminary testing of ideas without formal commitment and contributed to the formulation of early settlement frameworks (Crocker et al. 2015, 112-118).

3-1-1-2-3 Backchannel Diplomacy

Oman's secret negotiations between 2012 and 2013 marked a decisive turning point. Thee confidential exchanges reduced political exposure costs and enabled direct communication away from media and public pressure (Parsi 2012, 3-7). Mediation literature emphasizes that backchannels are particularly critical in highly polarized settings because they facilitate the gradual redefinition of interests without incurring public or political risks (Crocker et al. 2015, 28-34).

3-1-1-3 Effectiveness Assessment in the Iranian Case

3-1-1-3-1 Breaking Negotiation Deadlock

Backchannel diplomacy succeeded in overcoming years of negotiation stagnation by reframing the core issue from a zero-sum right to enrich debate toward a focus on regulatory and verification mechanisms.

3-1-1-3-2 Reengineering the Negotiation Environment

Semiofficial tracks facilitated technical dialogue on sensitive issues such as enrichment levels, centrifuge numbers, and inspection regimes, contributing to the reduction of zero-sum dynamics (Parsi 2017, 60-65). More broadly, the preparatory functions of informal tracks are usually widely recognized as core indicators of mediation effectiveness for reducing the dispute (Lederach 2005, 48-52; Diamond and MacDonald 1996, 147-150).

3-1-1-3-3 Translating Informal Understandings into Institutional Commitments

The transition from Muscat understandings to the formal framework of JCPOA illustrates the functional integration of diplomatic tracks and institutional consolidation of gains achieved through informal engagement (Crocker et al. 2015, 15-19).

3-1-1-3-4 Managing Domestic Political Costs

Backchannels enabled both parties to test internal reactions before making public commitments; however, the subsequent U.S. withdrawal in 2018 exposed the fragility of domestic consensus, demonstrating that multi-track engagement cannot substitute for structural internal alignment.

3-1-1-4 Analytical Implications

MTD can generate breakthroughs in high-sensitivity international crises as backchannels strategically reduce the political costs of concessions, while track integration constitutes a necessary condition for negotiation progress. However, it remains insufficient for ensuring long-term sustainability.

3-1-2 The Colombian Case – Multi-Track Engagement in a Protracted Internal Conflict

The Colombian peace process provides a compelling model for assessing MTD within a protracted internal armed conflict encompassing political, social, and economic dimensions over more than five decades.

3-1-2-1 Strategic Structure of the Conflict

The conflict is characterized by the presence of multiple domestic actors—including state forces, armed groups, and civil society—alongside international facilitation by actors such as Norway and Cuba. It also involves deep societal challenges related to justice and reintegration, which require broad social legitimacy (Ginty 2011, 78-82).

Contemporary mediation literature emphasizes that conflict resolution efforts are unlikely to succeed if confined solely to Track I diplomacy, thereby highlighting the necessity of multilevel engagement (Lederach 2005, 36-38; Diamond and MacDonald 1996, 3-5).

3-1-2-2 Architecture of Interacting Tracks

3-1-2-2-1 Track I:

Official negotiations in Havana were conducted with full political authority to formalize agreements.

3-1-2-2-2 Track II and Track III

Church actors and civil society organizations contributed to building grassroots trust while international NGOs provided technical mediation expertise. Facilitating states offered quasi-official platforms that supported dialogue processes (Lederach 1997, 123-125).

3-1-2-3 Effectiveness Assessment

3-1-2-3-1 Social Legitimacy Enhancement

Public acceptance was strengthened through broad societal inclusion embedded in the peace agreement (Ginty 2011, 78-80).

3-1-2-3-2 Integration of Transitional Justice

informal tracks ensured the incorporation of victims' rights and transitional justice mechanisms into the formal agreement (Lederach 1997, 130-132).

3-1-2-3-3 Broad-Based Domestic Support

A balanced political-social consensus was achieved through distributed engagement across multiple actors (Lederach 1997, 123-126; Mac Ginty 2011, 78-80).

3-1-2-4 Structural Constraints

The process faced structural constraints, including dependence on international facilitators, funding limitations with institutional sustainability challenges, and ethno-regional complexity, all of which required adaptive strategies (Ginty 2011, 82-84).

3-1-2-5 Comparative Analytical Insights

A comparison between the Iranian and Colombian cases reveals that context — whether an internationalized strategic crisis or a protracted internal conflict — shapes track configuration and functional priorities.

Backchannels and elite-level semi-official engagement are decisive in overcoming strategic mistrust, whereas in international conflicts, grassroots and societal tracks are central to legitimacy and sustainability in internal conflicts.

Accordingly, the effectiveness of MTD is context-contingent. While track integration constitutes a necessary structural condition for

negotiation progress, long-term sustainability depends on institutional resilience and domestic political alignment.

3-1-3 Comparative Strategic Analysis between the Iranian and Colombian Models

3-1-3-1 Contextual Variation and Its Impact on the Structure of Tracks

The practical application of the Most Different Systems Design (MDSD) logic is reflected in the two cases. Although the contexts are structurally divergent—one representing a highly sensitive international crisis and the other a protracted internal conflict—both demonstrate a convergent pattern underscoring the strategic importance of integrating official and unofficial diplomatic tracks.

In the Iranian case, the overarching strategic objective was to manage a high-cost nuclear crisis without escalation into military confrontation within a deterrence-sensitive environment. Backchannel diplomacy functioned as a mechanism for reducing political costs of compromise and testing mutually acceptable concessions under controlled conditions (Crocker et al. 2015, 28-30). Oman's confidential negotiations provided a low-visibility space for recalibrating and gradually constructing a viable bargaining framework.

By contrast, the Colombian Case revolved around rebuilding the domestic social contract after decades of armed conflicts. The central strategic challenge was reaching a negotiated settlement and ensuring its societal legitimacy and long-term sustainability. This required the structured inclusion of civil society actors, religious institutions, and non-governmental organizations to anchor the peace process within broader social consent (Lederach 1997, 123-126). MTD functioned less as a secrecy-based breakthrough mechanism and more as an architecture for building legitimacy.

3-1-3-2 Indicators for Measuring Effectiveness

Five analytical indicators were adopted by this study for comparative effectiveness evaluation:

a.Deadlock-Breaking Capacity

b.Confidence-Building Between Parties

c.Domestic Legitimacy

d.Conversion of Informal Understandings into Formal Agreements
e.Sustainability Under Changing Strategic Environments.
These indicators reveal differentiated patterns of effectiveness across the two cases.
In the Iranian case, high effectiveness was demonstrated through the breaking of negotiation deadlocks and the achievement of the JCPOA under indicators (a) and (d). However, structural fragility became evident under indicators (c) and (e), particularly following the U.S. withdrawal from the agreement in 2018.
By contrast, Colombia demonstrated stronger outcomes under indicators (c) and (e), as transitional justice mechanisms and societal engagement contributed to legitimacy and sustainability. Nevertheless, achieving breakthroughs under indicator (a) required a longer timeframe.

3-1-3-3 Theoretical Implications

- MTD is inherently adaptive and context-sensitive as it is shaped by the nature of the conflict and the relevant level of analysis.
- Confidential backchannels play a crucial role in enabling strategic breakthroughs, especially in highly sensitive international disputes characterized by deterrence dynamics and mutual suspicion.
- Generating domestic legitimacy and embedding peace agreements within broader political communities are indispensable functions of societal tracks, especially in protracted internal conflicts.

Accordingly, the concept of hybrid peace intersects with sustainable peace outcomes, requiring the integration of formal institutional frameworks with localized societal processes (Ginty 2011, 78-82).

3-1-3-4 Strategic Synthesis

As a result, three structural variables govern the effectiveness of MTD: the nature of the conflict, the degree of political polarization, and the level of institutional integration among diplomatic tracks. While the Iranian model demonstrates the capacity of backchannel diplomacy to generate rapid negotiation breakthroughs, the Colombian model illustrates that long-term sustainability depends on broad-based societal legitimacy (see Table 1).

Thus, the effectiveness of MTD is not uniform across cases; rather, it is contingent upon the alignment between track configurations and the underlying structure of the conflict.

Table 1: Comparative Analysis of the Iranian and Colombian Models

Criterion	Iranian Model	Colombian Model
Nature of Conflict	High-stakes international conflict tied to nuclear security, non-proliferation, and great-power balancing	Protracted internal conflict with political, social, and socio-economic dimensions
Level of Analysis	Systemic–Regional	Domestic–Societal
Principal Actors	P5+1, Iran, and Oman as a regional mediator	Colombian government, FARC, civil society, Church, Norway/Cuba as facilitators
Track I (Official Diplomacy)	Multilateral negotiations culminating in the 2015 JCPOA	Havana negotiations (2012–2016) between the government and FARC
Track II/Backchannels	Secret Oman talks for proposal testing and political cost reduction	Community mediation, NGO/Church involvement, and informal dialogues
Logic of Track Integration	Break deadlocks and build strategic trust in a high-risk environment	Build social legitimacy and broadening domestic support for sustainable peace
Deadlock-Breaking Capacity	High – decisive backchannel diplomacy	High – decisive backchannel diplomacy
Domestic Legitimacy	Limited due to political polarization	Highly-structured civil society participation and transitional justice mechanisms
Sustainability	Low and volatile, sensitive to external changes	Moderate to high despite residual violence and implementation challenges
Risk Structure	Strategic shifts in the international environment and leadership changes	Societal fragmentation, reintegration challenges, and transitional justice complexities
Strategic Impact	Regional power balance and international system stability	Domestic stabilization, societal reconciliation, and state reconstruction

Prepared by the author from: (Bercovitch and Jackson 2009, 15-20, 129-132) ;(Crocker et al. 2015, 3-18, 67-90, 511-563); Ginty (2011, 41-60, 125-130); (UNEG 2023).

3-2 Measuring the Effectiveness of MTD in Conflict Management

Measuring the effectiveness of MTD remains methodologically challenging due to its networked, multi-actor nature and decentralized channels. Unlike Track I diplomacy, whose outcomes are often reflected in formal agreements, MTD's impact extends across cognitive, behavioral, and institutional levels. This complexity necessitates the use of composite qualitative and quantitative indicators -such as de-escalation, trust building, continuity of communication, and improvements in the negotiation environment- while emphasizing cumulative relational transformations rather than the final settlement alone (Diamond and MacDonald 1996, 147-150).

Effectiveness indicators in MTD focus on operational outcomes, including the creation of alternative communication channels, the sustainability of dialogue, the reduction of hostile rhetoric, and the advancement of confidence-building measures. They also encompass the generation of proposals within unofficial tracks and their subsequent integration into formal negotiations alongside measurable outcomes such as reduced violence, increased cooperation, and the evolution of shared perceptions. Thus, scholars highlight relational transformation and perception change as key indicators of success when formal agreements remain incomplete (Diamond and MacDonald 1996, 29-32).

At the empirical level, multitrack mediation has demonstrated tangible successes in de-escalation and trust-building, particularly in protracted and complex conflicts (Crocker et al. 2015, 9-12). Informal mechanisms -such as backchannels, problem-solving workshops, and closed expert dialogues- create less politicized environments that reduce stereotypes and enhance negotiation flexibility, thereby facilitating subsequent formal engagement.

Both the Colombian and Iranian cases illustrate these dynamics. The Colombian peace process (2012-2016), which culminated in the Final Peace Agreement, demonstrated how sustained multitrack engagement contributed to ending decades of armed

conflict between the state and the FARC-EP (Atlantic Council 2024). Similarly, the Iranian nuclear negotiations combined formal multilateral diplomacy (P5+1) with backchannel communication and expert-level engagements, paving the way for the 2015 Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA) (Parsi 2017, 94-95, 105-108).

These cases highlight the role of experts and unofficial intermediaries in narrowing gaps and formulating technical proposals that later crystallized into formal agreements. Informal tracks often function as negotiation laboratories where potential solutions are tested prior to official adoption. Moreover, the cumulative effects of trust-building within Track II and Track 1.5 processes represent one of their most important contributions to conflict management (Jones 2015, 20-23).

The sustainability of settlement is closely linked to the diversity of tracks involved. Agreements supported by societal, civic, and economic actors tend to be more durable than elite-driven arrangements. The involvement of local communities, civil society, and knowledge institutions broadens social acceptance, fosters local ownership, and transforms political agreements into enduring societal peace processes. Thus, peacebuilding literature emphasizes that sustainable peace depends on the depth of supportive networks, an outcome more effectively achieved through multitrack engagement than through formal agreements alone (Lederach 2005, 48-55).

However, MTD faces structural coordination challenges arising from the multiplicity of initiatives with varying institutional mandates and divergent actor priorities. The absence of effective coordination mechanisms can lead to role duplication, reduced credibility, conflicting messages, and competition among initiatives. Research on multiparty mediation indicates that an excess of actors and tracks may become a source of fragmentation rather than strength if not managed within a clear coordination framework (Richmond 2016b, 102-110).

These challenges are compounded by conflicting agendas among non-governmental actors themselves. Not all non-state actors operate from neutral positions; some are influenced by funding structures, ideological orientations, or geopolitical considerations. Critical peacebuilding scholarship shows that external interventions may reproduce power asymmetries or promote models insufficiently grounded in local contexts, thereby undermining legitimacy and limiting effectiveness (Ginty 2011, 83-91).

The influence of nongovernmental actors remains limited during decisive political phases as the authority to conclude agreements, provide guarantees, and enforce outcomes rests with sovereign states, while informal tracks are effective in preparation, bridge-building, and option generation, they rarely resolve core issues related to sovereignty, security arrangements, and power sharing. As a result, track II cannot replace Track I but operates as a complement to it (Zartman 2007, 39-47).

Finally, the degree of major-power competition significantly shapes the effectiveness of MTD. In highly polarized geopolitical environments, mediation efforts may become politicized, thereby constraining informal channels and reducing their autonomy. Under such conditions, multi-track initiatives risk becoming instrumentalized, while their capacity to function as neutral facilitators diminishes. Studies indicate that the effectiveness of unofficial mediation declines as conflicts become arenas of great-power competition rather than issues amenable to technical resolution (Richmond 2016b, 88-96).

Accordingly, MTD effectiveness is cumulative and facilitative - enhancing trust, enabling negotiations, and shaping conducive environments- while ultimate outcomes remain contingent upon coordination with formal diplomacy and broader power structures (see Table 2).

Table (2): Indicators for Measuring MTD Effectiveness in Conflict Management

Dimension	Core Indicator	Sub-Indicators	Measurement Tools	Level of measurement
De-escalation	Tension/violence reduction	Fewer armed incidents, reduced hostile rhetoric	ACLED/UCDP datasets, UN reports, discourse analysis	Quantitative-Qualitative
Confidence-Building	mutual trust	Continuity of informal meetings, goodwill measures, and humanitarian agreements	Process tracing, elite interviews, communiques	Qualitative-Cumulative
Communication Channels	Durability of dialogue	Track II meeting frequency, institutionalized platforms, liaison mechanisms	Mediation archives Negotiation records	Quantitative-Institutional
Negotiation Environment	Enhanced political climate	Agenda expansion, flexible bargaining positions, and reduced preconditions	Draft agreements, longitudinal tracking	Qualitative
Track Integration	Formal-informal coordination	Adoption of informal proposals, Track II experts in delegations	Textual analysis, participant interviews	Qualitative-Analytical
Domestic Legitimacy	societal acceptance	Public support, civil society participation, and a decline in opposition	Polls, civil society reports, and event datasets	Quantitative-Qualitative
Relational Transformation	Interaction patterns	Cooperative framing, cross-conflict networks, joint initiatives	Social network and discourse analysis, monitoring initiatives	Qualitative-Network
Strategic Sustainability	outcomes resilience	Compliance post-agreement, reduced relapse, sustained communication	Longitudinal tracking, peace indicators, and implementation reports	Quantitative-Strategic

Prepared by the author based on Diamond and MacDonald (1996, 29-32, 147-150); Lederach (2005, 48-55); Crocker et al. (2015, 9-12); Jones (2015, 20-25); Richmond (2016, 88-94); and Zartman (2007, 39-45).

MTD effectiveness should be evaluated using mixed methods that capture relational change, cumulative trust-building, and the strength of social networks, extending beyond formal agreements to broader perceptual, behavioral, and strategic impacts (Diamond and McDonald 1996, 147-150; Lederach 2005, 48-55).

3-3 The Future of MTD in a Transforming International Conflict Environment

The future of MTD will be shaped by ongoing processes of digitalization, the expanding role of non-state actors, and the convergence of cyber, informational, and traditional conflict instruments across hybrid physical-digital spaces. Consequently, MTD must adapt to more flexible, decentralized, and multi-layered operational patterns in order to remain effective (Richmond 2016b, 88).

Digital diplomacy platforms and transnational networks are expanding the scope of informal Track II and Track 1.5 engagement across borders while introducing new risks like misinformation, digital manipulation, and narrative manipulation (Bjola and Holmes 2015, 7-15).

AI is also expected to play an increasingly prominent role in conflict analysis and mediation support through big data analytics, escalation pattern monitoring, scenario modeling, and decision-support systems. AI-based tools are already being applied in early warning mechanisms, hostile discourse analysis, and the identification of potential negotiation openings. However, existing research indicates that such technologies are unlikely to replace human mediators; rather, they enhance the analytical capacity of both official and unofficial diplomatic tracks (Buchanan and Imbrie 2022, 133-138).

In parallel, the rise of networked multi-actor diplomacy is shifting from hierarchical state control to flexible multilevel coalitions integrating governments, international organizations, and civil society actors (Slaughter 2004, 12-14).

Moreover, the integration of soft power into informal diplomatic tracks -through education, cultural exchange, and knowledge

partnerships- contributes to trust-building, perceptual change, and the long-term reduction of conflict risks (Nye 2004, 55- 63).

Several future scenarios for multi-level conflict management can be anticipated:

- **The first scenario: High Integration**

1. In this scenario, states and international institutions succeed in effective coordination frameworks linking official, unofficial, and digital diplomatic tracks.

- **The second scenario: Uncoordinated Parallelism**

2. This scenario is characterized by the proliferation of multi-track initiatives without structured coordination, thereby diminishing overall effectiveness.

- **The third scenario: Geopolitical Containment**

3. In this scenario, intensified great-power competition politicizes and weakens unofficial tracks. Such scenario-building approaches are widely used in conflict foresight literature to estimate potential trajectories of international disputes (Ramirez and Wilkinson 2016, 85-95).

Discussion:

The findings of this study indicate that the shift from classical state-centric diplomacy to MTD reflects not only an expansion in the procedural tools of conflict management but also a broader structural transformation in the governance of contemporary international conflicts.

The international system has become increasingly complex, particularly after 2011, due to the proliferation of state and non-state actors and the growing interconnection between domestic, regional, and global dimensions of conflict. Consequently, conflict management has progressively moved beyond formal interstate negotiations toward multi-layered and networked forms of diplomatic engagement that accommodate multiple actors and channels.

The analysis of the Iranian nuclear negotiations and the Colombian peace process demonstrates that informal and semi-official

channels have evolved from peripheral mechanisms into integrated components of broader negotiation frameworks. MTD appears to be particularly effective during pre-agreement phases, where Track II and Track 1.5 mechanisms operate as experimental arenas for testing negotiation strategies, exploring policy alternatives, building incremental trust, and reducing political risks.

These tracks reduce perceptual uncertainty, expand communication networks, and sustain dialogue during periods of formal deadlock, thereby demonstrating that MTD extends beyond the conclusion of formal agreements to shape the relational and cognitive conditions necessary for successful settlements.

This study further demonstrates that the effectiveness of MTD is contingent upon its integration with officially mediated governmental channels. Informal mechanisms tend to produce limited influence when operating in isolation; however, when linked—directly or indirectly—to formal diplomatic tracks, they function as genuine instruments for narrowing negotiation gaps, generating technically viable compromises, and preparing the political environment for formal agreements.

This reflects broader principles of network governance, whereby complex challenges require coordinated multilevel engagement among diverse actors in order to achieve meaningful outcomes.

Non-state actors—including civil society organizations, independent mediators, expert networks, and private-sector participants—are increasingly playing significant roles in dialogue facilitation, agenda formation, and trust-building initiatives without fundamentally challenging the central authority of states. Legal authority and legitimacy over final agreements remain primarily in the hands of governments, while preparatory, facilitative, and confidence-building functions are largely performed by non-state actors.

The concepts of Networked Diplomacy and Complex Interdependence are aligned with theoretical perspectives

emphasizing the distribution of influence across societal and institutional levels.

Nevertheless, the effectiveness of MTD remains constrained by structural coordination challenges across multiple tracks. Competing agendas, institutional friction, and the instrumentalization of informal channels by external powers may undermine coherence and reduce overall effectiveness.

Outcomes achieved through unofficial tracks are further restricted by geopolitical rivalries and strategic competition. Consequently, coherent coordination mechanisms, alignment of actor interests, and resilient trust-building processes capable of withstanding political and contextual pressures remain essential for the sustainability and strategic effectiveness of MTD.

Finally, evaluating the effectiveness of MTD requires moving beyond a narrow focus on formal settlements toward broader processes of conflict transformation. Indicators such as communication continuity, de-escalation, shifts in mutual perceptions, the expansion of cross-conflict networks, and the integration of informal proposals into negotiation agendas provide more comprehensive measures of strategic effectiveness.

Employing mixed-method approaches that combine qualitative process tracing with relational monitoring is essential for capturing the multidimensional impact of MTD.

Overall, MTD represents a significant structural evolution in contemporary conflict management. Through enhancing negotiation resilience, integrating diverse actors, and shaping relational and procedural conditions, MTD strengthens adaptive capacity, promotes strategic collaboration, and facilitates durable agreements in complex, hybrid, and multi-actor conflicts. In this sense, MTD reflects a necessary transformation in modern diplomatic practice.

Conclusion:

This study demonstrates that MTD has emerged as a structurally significant paradigm for managing complex international conflicts

in the post-2011 era. Contemporary conflicts are increasingly characterized by the overlap of political, security, economic, technological, and informational dimensions, thereby exposing the limitations of traditional state-centric diplomacy. The comparative analysis of the Iranian nuclear negotiations and the Colombian peace process illustrates that the integration of official, semi-official, and unofficial tracks enhances negotiation resilience, reduces escalation risks, and strengthens the legitimacy and sustainability of agreements.

Non-state actors—including NGOs, think tanks, and technical mediators—play a critical role in trust-building, policy incubation, and the generation of transferable negotiation options. Nevertheless, the effectiveness of MTD depends on structured coordination among actors, institutionalized mechanisms for integrating informal outputs into formal decision-making processes, and the mitigation of geopolitical constraints. At the same time, digitalization and networked governance continue to expand participation while requiring careful management of information integrity and strategic influence. Overall, MTD represents a flexible and adaptive approach capable of enhancing contemporary conflict resolution.

Key Findings:

1. MTD integrates multiple diplomatic tracks to manage multidimensional conflicts effectively.

2. The integration of Tracks I, 1.5, and II enhances adaptive negotiation capacity and pre-agreement trust-building.

3. Non-state actors serve as important platforms for idea generation, mediation support, and legitimacy-building.

4. Informal tracks are most effective during early negotiation phases, whereas the formalization of agreements ultimately depends on official diplomatic channels.

5. Structural coordination, agenda alignment, and institutional mechanisms are essential for sustaining the effectiveness of MTD.

6. Geopolitical competition and digital transformation significantly influence conflict-management outcomes and therefore require strategic mitigation mechanisms.

Acknowledgments

Funding statement: No funding available.

Conflict of interest statement: The author declares no conflict of interest.

List of References:

Al-Sabbagh, M. 2019. *Civil Society Mediation in Middle Eastern Conflicts*. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies. (In Arabic)

Atlantic Council. 2024. "Colombia's Peace Process: Lessons and Strategic Implications". *Atlantic Council*. February 27, 2024. https://www.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads/2024/11/REPORT-COLOMBIA-SECURITY-5-1.pdf

Bercovitch, Jacob, and Richard Jackson. 2009. *Conflict Resolution in the Twenty-First Century: Principles, Methods, and Approaches*. Ann Arbor: University of Michigan Press.

Bjola, Corneliu, and Marcus Holmes. 2015. *Digital Diplomacy*: *Theory and Practice*. London: Routledge.

Buchanan, Ben, and Andrew Imbrie. 2022. *The New Fire: War, Peace, and Democracy in the Age of AI*. Cambridge: MIT Press.

Crocker, Chester A., Fen Osler Hampson, and Pamela Aall. 1999. *Herding Cats: Multiparty Mediation in a Complex World*. Washington, DC: United States Institute of Peace Press.

Crocker, Chester A., Fen Osler Hampson, and Pamela Aall. 2015. *International Negotiation and Mediation in Violent Conflict*. 2nd ed. Washington, DC: United States Institute of Peace Press.

Diamond, Louise, and John Warlick McDonald. 1996. *Multi-Track Diplomacy: A Systems Approach to Peace*. West Hartford, CT: Kumarian Press.

Haufler, Virginia. 2001. *A Public Role for the Private Sector: Industry Self-Regulation in a Global Economy*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace. https://carnegieendowment.org/research/2001/08/public-role-for-the-private-sector-industry-self-regulation-in-a-global-economy

Jones, Peter. 2015. *Track Two Diplomacy in Theory and Practice*. California: Stanford University Press.

Keohane, Robert Owen, and Joseph S. Nye. 2012. *Power and Interdependence: Longman classics in political science.* United States: Longman.

Landman, Todd. 2008. *Issues and Methods in Comparative Politics: An Introduction*. London: Routledge.

Lederach, John Paul. 1997. *Building Peace: Sustainable Reconciliation in Divided Societies*. Washington: United States Institute of Peace Press.
Lederach, John Paul. 2005. *The Moral Imagination: The Art and Soul of Building Peace*. New York: Oxford University Press.
Lederach, John Paul. 2014. *The Little Book of Conflict Transformation*. New York: Good Books.
Gerges, Fawaz A. 2017. *ISIS: A History*. United Kingdom: Princeton University Press.
George, Alexander L., and Andrew Bennett. 2005. *Case Studies and Theory Development in the Social Sciences*. Cambridge: MIT Press.
Ginty, Roger Mac. 2011. *International Peacebuilding and Local Resistance: Hybrid Forms of Peace*. London: Palgrave Macmillan.
Montville, Joseph V. 1993. "The Arrow and the Olive Branch: A Case for Track Two Diplomacy." In *Conflict Resolution: Track Two Diplomacy*, edited by Joseph V. Montville, 1–28. Washington, DC: United States Institute of Peace Press.
Nye, Joseph S. 2004. *Soft Power: The Means to Success in World Politics*. New York: Public Affairs.
Parsi, Trita. 2012. *A Single Roll of the Dice: Obama's Diplomacy with Iran*. New Haven: Yale University Press.
Parsi, Trita. 2017. *Losing an Enemy: Obama, Iran, and the Triumph of Diplomacy*. New Haven: Yale University Press.
Ramirez, Rafael, and Angela Wilkinson. 2016. *Strategic Reframing*: The Oxford Scenario Planning Approach. Oxford: Oxford University Press.
Richmond, Oliver P. 2016a. *Peace Formation and Political Order in Conflict-Affected Societies*. Oxford: Oxford University Press.
Richmond, Oliver P. 2016b. *Peace in International Relations*. Cambridge: Cambridge University Press.
Saunders, Harold H. 1999. *A Public Peace Process: Sustained Dialogue to Transform Racial and Ethnic Conflicts*. New York: Palgrave Macmillan.
Scholte, Jan Aart. 2017. *Globalization and Governance*. Cambridge: Polity Press.
Seib, Philip. 2012. *Real-Time Diplomacy: Politics and Power in the Social Media Era*. New York: Palgrave Macmillan.
Slim, Hugo. 2015. *Humanitarian Ethics: A Guide to the Morality of Aid in War and Disaster*. Oxford: Oxford University Press.
Slaughter, Anne-Marie. 2004. *A New World Order*. Princeton: Princeton University Press.
United Nations Evaluation Group (UNEG). 2023. "Evaluation of the United Nations Verification Mission in Colombia." June 2, 2023. https://unevaluation.org/sites/default/files/member_publications/2023_ied_23_005%20UNVMC.pdf

Yin, Robert K. 2017. *Case Study Research and Applications: Design and Methods*. United States: Sage Publications.

Zartman, I. William. 2007. *Peacemaking in International Conflict: Methods and Techniques.* Washington: United States Institute of Peace Press.

Political Sciences Journal
Issue (71)) **June** (2026) **ISSN**: 1815-5561 **E-ISSN**: 2521-912X

The Role of the United Nations in Conflict Management: An Analytical Study of the Yemeni Case (2011-2025)

Bakeel Alzandani* Ahmed Almaweri**

Receipt date: 18/10/2025 Accepted date: 12/2/2026 Publication date:1/6/2026

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi71.894

Copyrights: © 2026 by the authors.
The article is an open access article distributed under the terms and condition of the (CC By) license Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

This study provides a critical analysis of the United Nations' role in managing the Yemeni crisis from 2011 to 2025, focusing on the performance of its four Special Envoys: Jamal Benomar, Ismail Ould Cheikh Ahmed, Martin Griffiths, and Hans Grundberg. It addresses the core question of why UN mediation efforts have repeatedly failed to achieve a comprehensive and sustainable political settlement in Yemen despite a full decade of initiatives and partial ceasefires. The study argues that these shortcomings are not merely the result of individual failures in the performance of the envoys but stem from deeper structural and systemic constraints, related to the organization's subjection to the balance of major powers, and the transformation of international discourse into a security framework that has marginalized the political track.

Using a qualitative analytical approach, the study combines historical narrative and comparative analysis in the light of a theoretical framework grounded in Crisis Management and Securitization Theories. It allows for an understanding of the interaction between the international structure and the institutional behavior of the United Nations in conflict management .

The study concluded that the UN's performance in Yemen faltered due to three main problems: First, the loss of structural neutrality, as the organization's decisions became dependent on the will of the five permanent members of the Security Council. Second, the marginalization of the political process as a result of the dominance of a security-focused discourse that framed the conflict as a regional threat, justifying military intervention. Third — the limitations of the bilateral settlement model, which ignored the multiplicity of local actors and the parallel economic war that deepened the division.

Keywords: Conflict Management, United Nations, Yemeni Crisis, UN Envoys, International Mediation.

* Assoc.Prof.Dr./ Qatar University/ Department of International Affairs.
balzandani@qu.edu.qa
Corresponding author: Bakeel Alzandani**;** email: balzandani@qu.edu.qa
**Assoc.Prof.Dr./ Qatar/ Doha Institute for Graduate Studies/ Department of international affairs. Ahmed.almaweri@dohainstitute.edu.qa

مجلةُ العلوم السياسية
العدد (71) حزيران (2026) **E-ISSN**: 2521-912X **ISSN:** 1815-5561

دور الأمم المتحدة في إدارة النزاعات: دراسة تحليلية للحالة اليمنية (2011–2025)

بكيل الزنداني* أحمد الماوري**

الملخص:

تتناول هذه الدراسة تحليلًا نقديًا لدور الأمم المتحدة في إدارة الأزمة اليمنية خلال المدة 2011–2025، من خلال فحص مدد عمل مبعوثيها الأربعة: جمال بنعمر، وإسماعيل ولد الشيخ أحمد، ومارتن غريفيث، وهانز غروندبرغ. وتنطلق الدراسة من إشكالية جوهرية تتمثل في العجز المستمر لجهود الوساطة الأممية عن تحقيق تسوية سياسية شاملة ومستدامة في اليمن، وذلك بالرغم من عقد كامل من المبادرات والهدنات الجزئية. وتفترض الدراسة أنَّ هذا التعثر لا يعود إلى قصور فردي في أداء المبعوثين، بل إلى عوامل بنيوية وهيكلية أعمق تتعلق بخضوع المنظمة لتوازنات القوى الكبرى، وتحول الخطاب الدولي إلى إطارٍ أمنني (Securitized Framework) أدَّى إلى تهميش المسار السياسي.

اعتمدت الدراسةُ منهجية تحليل نوعي تَجْمَعُ بين السرد التاريخي والتحليل المقارن، في ضوء إطار نظري يدمج بين نظرية إدارة الأزمات ونظرية الأمننة (Securitization Theory)، بما يسمح بفهم التفاعل بين البنية الدولية والسلوك المؤسسي للأمم المتحدة في إدارة النزاع.

توصلت النتائج إلى أنَّ أداء الأمم المتحدة في اليمن تعثر؛ نتيجة ثلاث إشكاليات رئيسة: أولًا– فقدان الحياد البنيوي؛ بسبب ارتهان قرارات المنظمة لإرادة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن. ثانيًا– تهميش العملية السياسية بفعل هيمنة الخطاب الأمني الذي قدَّم الصراع في إطار تهديد إقليمي يبرر التدخل العسكري. وثالثًا– محدودية أنموذج التسوية الثنائية الذي تجاهل تعدد الفاعلين المحليين والحرب الاقتصادية الموازية التي عمَّقت الانقسام.

الكلمات المفتاحية: إدارة النزاعات، الأمم المتحدة، الأزمة اليمنية، المبعوثين الأمميين، الوساطة الدولية.

* أستاذ مشارك دكتور/ جامعة قطر/ قسم الشؤون الدولية.

** أستاذ مشارك دكتور/ قطر/ معهد الدوحة للدراسات العليا/ قسم الإدارة العامة.

المقدمة:

تُعَدُّ الأزمة اليمنية منذ اندلاعها في عام 2011 واحدة من أكثر النزاعات تعقيدًا في المنطقة؛ إذ تشابكت فيها الأبعادُ السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في إطار صراع طويل الأمد ومتعدد المستويات. فقد بدأت الأزمة كعملية انتقال سياسي على خلفية ثورات الربيع العربي، لكنها سرعان ما تحولت إلى حرب شاملة تتداخل فيها مصالحُ أطراف محلية وإقليمية ودولية. هذا التحول دفع بالبلاد إلى مرحلة من التفكك المؤسسي الحاد، وتآكل بنية الدولة، وانهيار الخدمات الأساسية؛ مِمَّا جعل اليمن بيئةً خصبةً للفوضى والعنف السياسي.

وعلى الرغم من عقد كامل من الجهود الدبلوماسية بقيادة أربعة مبعوثين خاصين للأمم المتحدة، فإنَّ نتائج هذه الجهود بقيت محدودة، واقتصرت في الغالب على إبرام اتفاقات هدنة مؤقتة، أو اتفاقيات جزئية، لم تصمد طويلًا. وفي الوقت نفسه، تفاقمت الكارثة الإنسانية إلى مستويات غير مسبوقة؛ إذ يواجه ملايين اليمنيين انعدامًا حادًّا للأمن الغذائي، وأصبح النزوح الداخلي ظاهرةً مزمنةً، في حين يعاني الاقتصاد الوطني من شلل شبه كامل، وتضخم مفرط، يقوض قدرة المواطنين على تلبية احتياجاتهم الأساسية.

بالرغم من الجهود المبذولة من الأمم المتحدة عبر مبعوثيها الأربعة منذ 2011، فإنَّ الأزمة اليمنية لم تشهد تقدمًا ملموسًا في مسار التسوية السياسية. هذا الجمود يثير تساؤلات جدية حول الدور الذي قامت به الأمم المتحدة، ومدى فاعليته في دفع العملية السياسية نحو حل شامل، وكذلك حول العوامل البنيوية والسياسية التي حالت دون تحقيق اختراق حقيقي. ومن هذا المنطلق، تتمثل المشكلة المركزية التي يتناولها هذا البحث في العجز المستمر لجهود الوساطة الأممية عن تحقيق تسوية سياسية شاملة ومستدامة في اليمن. وهنا يظهر التساؤل البحثي الرئيس: إلى أي مدى نجحت الأمم المتحدة، من خلال أدوار مبعوثيها الأربعة خلال المدة 2011–2025، في إدارة الصراع اليمني والتقدم نحو تسوية سياسية شاملة؟ وما العوامل البنيوية والسياسية التي أعاقت تحقيق سلام مستدام بالرغم من الهدنات والاتفاقيات الجزئية التي تم التوصل إليها؟

وانطلاقًا من هذه الإشكالية، تفترض الدراسة أنَّ تعثر جهود الأمم المتحدة في إدارة الصراع اليمني لا يعود إلى قصور شخصي في أداء المبعوثين فقط، بل إلى عوامل بنيوية وهيكلية أعمق، تتمثل في خضوع المنظمة لتوازنات القوى الكبرى، وتحول الخطاب السياسي الدولي إلى إطارٍ أمنني (Securitized Framework) أدى إلى تهميش المسار السياسي، وإضعاف فرص التسوية المستدامة.

يَرمي البحث إلى تقديم تحليل نقدي لدور الأمم المتحدة في الصراع اليمني، من خلال فحص المدد المميزة للمبعوثين الأربعة: جمال بنعمر ، وإسماعيل ولد الشيخ أحمد، ومارتن غريفيث، وهانز غروندبرغ. ويسعى إلى تقييم أداء المنظمة الدولية، وتحديد التحديات المتكررة التي واجهتها، واستخلاص دروس عملية يمكن أنْ تعزز جهود الوساطة المستقبلية. وتتجلى أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على أحد أكثر النزاعات تعقيدًا في العالم المعاصر ، من خلال تحليل معمق لدور الأمم المتحدة في إدارة الصراع اليمني، فهو يدرس بشكل نقدي مسار الوساطات الأممية منذ عام 2011 وحتى اليوم، ويقيم النجاحات المحدودة التي تحققت إلى جانب الإخفاقات المتكررة التي حالت دون الوصول إلى تسوية شاملة. كما يسعى إلى تقديم توصيات عملية تساعد على إعادة توجيه الجهود الدبلوماسية نحو مقاربة أكثر شمولًا وواقعيةً، بما يمكن أن يسهم في إنهاء دوامة العنف، ويعيد الأمل في تحقيق سلام مستدام للشعب اليمني.

المنهجية:

تعتمد الدراسة على التحليل النوعي (Qualitative Analysis) الذي يَجْمَعُ بين البعدين التاريخي والنظري لتفسير أداء الأمم المتحدة في إدارة الصراع اليمني خلال المدة (2011–2025).

يرتكز الإطار التحليلي على دمج نظرية إدارة الأزمات (Crisis Management Theory) لتقييم فعالية استجابة المنظمة، مع نظرية الأمننة (Securitization Theory) لفهم تحول الصراع من مسار سياسي داخلي إلى تهديد أمني إقليمي ودولي أدَّى إلى تهميش الحلول الدبلوماسية.

استعمل البحث منهجًا وصفيًّا–تحليليًّا لتتبع تطور الأزمة، ونقديًّا–تفسيريًّا لتحليل الخطاب الأممي والإقليمي، مستندًا إلى تقارير الأمم المتحدة، والدراسات الأكاديمية المحكمة، ووثائق المبعوثين الأربعة.

وتقوم الدراسة على حجة تحليلية مفادها أنَّ تعثر جهود الأمم المتحدة لا يرتبط بضعف أداء مبعوثيها بقدر ما يعكس قيودًا بنيوية وهيكلية ناجمة عن خضوع المنظمة لتوازنات القوى الكبرى، وتغليب منطق الأمننة على المسار السياسي، وتسعى إلى اختبار هذه الحجة عبر تحليل العلاقة بين قرارات المنظمة، وسلوك المبعوثين، وتطور بنية الصراع اليمني.

المبحث الأول: البُعد التاريخي للأزمة اليمنية وأدوار المبعوثين الأمميين إلى اليمن (2011–2025م):

المطلب الأول: من الثورة إلى الحرب الأهلية: نشأة الصراع اليمني (2011–2014م):

بدأت الأزمة اليمنية مطلع عام 2011م مع اندلاع الاحتجاجات الشعبية ضد حكم الرئيس الأسبق علي عبد الله صالح، الذي استمر أكثر من ثلاثة عقود. ومع تصاعد موجة الربيع العربي، دخلت البلاد في حالة من عدم الاستقرار العميق، تجلت في تنامي الصراع مع جماعة أنصار الله (الحوثيين) في الشمال، وتزايد مطالب الحركات الداعية إلى الانفصال في الجنوب، فضلا عن نشاط الجماعات المسلحة المرتبطة بتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، التي تمددت في عدد من المحافظات اليمنية (الماوري 2022). كشفت هذه التطورات عن هشاشة الدولة، وضعف مؤسساتها السياسية والأمنية والعسكرية، إلى جانب عجز جهاز الإدارة العامة عن الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية؛ إذ تراجعت الخدمات في أغلب قطاعات الدولة؛ مثل: الصحة، والتعليم، والكهرباء، والمياه، والصرف الصحي (الماوري 2023). هذا الانهيار الواسع في منظومة الخدمات انعكس بشكل مباشر على المجتمع، فارتفعت معدلات الفقر والبطالة، وتفاقمت الأزمات الإنسانية والصحية، وازدادت كلفة المعيشة اليومية؛ ما رسَّخ حالة من التصدع الاجتماعي

والاقتصادي، وخلق بيئة خصبة لاستمرار الصراع، وتعقيد فرص التسوية السياسية، أو جهود التعافي المبكر.

وخلال هذه المرحلة، سعت الأمم المتحدة إلى بذل الجهود لحل الأزمة؛ إذ رعت في نوفمبر 2011م، وبالتنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي، المبادرة الخليجية التي تضمنت النص على استقالة الرئيس علي عبد الله صالح مقابل منحه الحصانة (United Nations 2011, 3)، الأمر الذي مَهَّدَ الطريق لانتقال سلمي للسلطة إلى نائبه عبد ربه منصور هادي في فبراير 2012م.

دخلت اليمن في مرحلة انتقالية بموجب المبادرة الخليجية خلال المدة من 2011م إلى 2014م، وتوّجت هذه المرحلة بانعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل في مارس 2013م، الذي استمر عشرة أشهر، وشارك فيه طيف واسع من الأحزاب والقوى السياسية وممثلي الشباب والنساء ومنظمات المجتمع المدني، وأسفر عن وثيقة مخرجات تضمنت مبادئ لبناء دولة مدنية حديثة (Almaweri and Alawami 2025). إلَّا أنَّ هذه المدة اتسمت أيضًا بتنامي التوتر السياسي؛ نتيجة الخلافات حول قضايا جوهرية؛ مثل: تبني النظام الفيدرالي، والعدالة الانتقالية، إلى جانب التدهور الحاد في الأوضاع الأمنية والاقتصادية والإنسانية، الأمر الذي فاقم من الاستياء الشعبي تجاه الحكومة ومؤسسات الدولة (Elayah et al 2025). وفي سبتمبر 2014م، ومع استمرار تراجع الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية؛ انهار اتفاق السلم والشراكة الوطنية، لتسيطر جماعة أنصار الله على صنعاء وعدد من المحافظات، وهو ما مثّل لحظة مفصلية في الانتقال من أزمة سياسية إلى حرب أهلية مفتوحة، دفعت الرئيس السابق هادي لطلب تدخل التحالف العربي عسكريًّا ضد جماعة الحوثيين (Dashela 2023)؛ ونتيجة لذلك دخل اليمن في واحدة من أشد الأزمات الإنسانية في العالم وفق توصيفات وتقارير المنظمات الدولية (United Nations 2024).

المطلب الثاني: تحليل أدوار المبعوثين الأربعة للأمم المتحدة

أولًا: مرحلة جمال بنعمر (2011 –2015م):

شَغَلَ الدبلوماسي المغربي جمال بنعمر منصب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم

المتحدة إلى اليمن في المدة من أبريل 2011م إلى أبريل 2015م للوساطة بين الأطراف بعد اندلاع الاحتجاجات الشعبية. تميزت مدة عمله بالتناقض بين النجاح في بناء الأطر الإجرائية، والإخفاق في إدارة الصراع، وتنفيذ التوافقات على أرض الواقع؛ مِمَّا أدَّى في نهاية المطاف إلى انهيار العملية السياسية، واندلاع الحرب (الظفيري 2023، 214–215). وقد تَمَثَّلَ نجاحه الإجرائي في الإشراف على المبادرة الخليجية (2011م)، التي نصَّت على نقل الرئيس علي عبد الله صالح للسلطة إلى نائبه مقابل منحة وعائلته ومَنْ عمل معه الحصانة من الملاحقة القضائية (الظفيري 2023، 214–232). بالرغم من أنَّ المبادرة حظيت بتوقيع حزب المؤتمر الشعبي العام، وأحزاب اللقاء المشترك، إلَّا أنَّها قُوبلت بمعارضة من جماعة أنصار الله والحراك الجنوبي (المذحجي 2012، 452)، تولى بنعمر دورًا محوريًّا في الإشراف على انتقال السلطة. كما كان إنجازه الأبرز تأسيس وإدارة مؤتمر الحوار الوطني الشامل (2013–2014) بمشاركة 565 مندوبًا، والذي اختتم بتبني وثيقة نتائج مَثَّلَتْ خريطة طريق للانتقال إلى دولة ديمقراطية. إلَّا أنَّ المؤتمر تعثر أمام تحديات كبرى، في مقدمتها القضية الجنوبية المتراكمة منذ الوحدة عام 1990م، ومقترح الفيدرالية الذي أثار خلافات حادةً ورفضًا من قوى رئيسة خشية التهميش والانقسام، إلى جانب تعثر مسار العدالة الانتقالية؛ نتيجة غياب الإرادة السياسية والإطار القانوني الواضح. وزاد من صعوبة التنفيذ ضعف سلطة الرئيس هادي، واستشراء الفساد، والتدخلات الخارجية التي عمقت الانقسامات، وأضعفت فرص نجاح مخرجات الحوار (Anderson 2019).

بالرغم من الإنجازات الظاهرة في بناء الأطر، يرى الكثير من المراقبين أنَّ مدة بنعمر كانت مليئةً بالإخفاقات التي قادت في نهاية المطاف إلى الحرب، ويمكن تلخيص هذه الإخفاقات في عدة نقاط على النحو الآتي:

1. فشل الوساطة الأممية والتحيز المزعوم: انتهت مهمة بن عمر بطلب إعفائه في أبريل 2015، مُفسَّراً كإقرار بفشل الوساطة؛ بسبب اتهامات بخرق الحياد والانحياز لجماعة أنصار الله (الحوثيين) بعد سيطرتهم على صنعاء في سبتمبر 2014. هذا

الانحياز، إلى جانب التقاعس عن ضمان تطبيق وثيقة الضمانات، أدى إلى شرعنة سلطة الأمر الواقع بدلاً من دعم المسار الانتقالي، وهو ما عدّهُ المحللون فشلاً ذريعاً أسهم في تسريع تدهور الأوضاع نحو الصراع (الجزيرة نت 2015؛ أبو أصبع 2023، 463). كما أن صمته عن كشف الأطراف المعرقلة للعملية السياسية، التي اتهم بها لاحقاً السعودية والإمارات، زاد من تفاقم الأزمة.

2. القرار الجدلي لتقسيم الأقاليم: أصدر الرئيس الانتقالي عبد ربه هادي قراراً بتقسيم اليمن على ستة أقاليم خارج إطار الحوار الوطني، مما أثار رفضاً واسعاً من أطراف سياسية عديدة (كالحزب الاشتراكي وأنصار الله). وقد انتقد المحللون الأسلوب التشطيري للقرار، خاصة تركيز الموارد النفطية في إقليم حضرموت، مما فاقم الانقسامات السياسية والمناطقية وزاد من احتمالات الصراعات المستقبلية (Transfeld 2016). وأدى افتقار القرار لضمانات الشراكة في السلطة والثروة إلى تفاقم عدم الثقة وتعرقل معالجة المظالم المحلية (شجاع الدين 2019).

3. انهيار الأطر بالحرب المدمرة: مَثَّلَتِ الحرب التي بدأت في 26 مارس 2015 بتدخل التحالف العربي استجابة لطلب الرئيس هادي، نقطة اللاعودة، إذ دمَّرت كلَّ الاتفاقات والجهود السابقة، بدأت العمليات العسكرية للتحالف العربي بقيادة السعودية؛ استجابة لطلب من الرئيس هادي بعد أنْ سيطرة جماعة أنصار الله على صنعاء، وتمددوا نحو عدن. على الرغم من إعلان السعودية انتهاء "عاصفة الحزم"، وتحقيق أهدافها، فإنَّ الحرب استمرت لسنوات مخلفة أكبر أزمة إنسانية في العالم، ومؤثرة بشكل مدمر على القطاعات المدنية (Human Rights Watch 2020).

على الرغم من النجاح الإجرائي الذي حققه جمال بنعمر في تأسيس الأطر السياسية التوافقية (كالمبادرة الخليجية ومخرجات الحوار) بين عامي 2011 و2015م، فإنَّه تعثر في تحقيق انتقال سلمي مستدام للسلطة، فقد قادت إخفاقاته في متابعة تنفيذ الاتفاقات والفشل في احتواء القرار الجدلي للأقاليم، وصمته عن كشف المعرقلين إلى انهيار الدولة. هذا الانهيار لم يكن سوى مقدمة للحرب المدمرة التي بدأت عام 2015، والتي قضت

فعليًّا على كل الجهود السابقة للتسوية السلمية.

ثانياً: مرحلة إسماعيل ولد الشيخ أحمد (2015 –2018):

تولى الدبلوماسي الموريتاني إسماعيل ولد الشيخ أحمد منصب المبعوث الأممي إلى اليمن في أبريل 2015م، خلفًا لجمال بنعمر، في مرحلة كانت الحرب قد اندلعت بالفعل. تمحورت مهمته حول جهود الوساطة وإدارة سلسلة من المفاوضات بين الأطراف المتحاربة، والتي تعثرت جميعها في تحقيق أي تقدم ملموس نحو السلام.

شملت مدة ولاية ولد الشيخ ثلاث جولات رئيسة من المفاوضات، كان هدفها إيجاد حل سياسي ينهي الصراع:

1. مؤتمر جنيف (1) – يونيو 2015م:

كانت هذه أول محاولة جادة من المبعوث الجديد لجمع الأطراف على طاولة الحوار، إلَّا أنَّ المفاوضات واجهت عقبات منذ البداية؛ إذ رفضت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًّا في الرياض المشاركة قبل الالتزام الكامل بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2216، كما طالب وفد صنعاء (أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام) بالحوار مباشرة مع المملكة العربية السعودية بصفتها قائدةَ التحالف العسكري (Barltrop 2025, 1125). وبسبب هذه الخلافات الجوهرية؛ انتهى المؤتمر دون التوصل إلى أي اتفاق، وهو الأمر الذي كشف عن عمق الانقسام بين الأطراف المتحاربة.

2. مؤتمر جنيف (2) – ديسمبر 2015م:

تَعَثَّرَتِ المحادثاتُ التي جرت في سويسرا برعاية الأمم المتحدة؛ إذ لم تنجح في وقف الأعمال القتالية بشكل كامل على الرغم من بعض الانخفاض المؤقت في العنف. وأوضح المبعوث الخاص لليمن، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، أنَّ المحادثات شهدت لقاءات بناءة بين الحكومة اليمنية والوفد المعارض، وتم الاتفاق على مواصلة عمل لجنة التنسيق والتهدئة؛ لتجنب التصعيد، وتهيئة إطار تفاوضي لاستئناف الحوار السياسي في المستقبل (United Nations 2015).

3. مشاورات الكويت – أبريل 2016م:

تُعَدُّ هذه الجولة الأطول؛ إذ استمرت لخمسة أشهر كاملة. كان الخلاف الرئيس يدور حول أولويات الحل؛ فقد أصر التحالف وحكومة عدن على أن تبدأ المفاوضات بالجانب الأمني؛ أي انسحاب أنصار الله وتسليمهم السلاح وفقًا للقرار الأممي 2216، في حين رفض وفد صنعاء ذلك، واشترط التوصل أولًا إلى اتفاق سياسي شامل. تعثر ولد الشيخ في التوفيق بين هذه الرؤى المتضاربة؛ مِمَّا أدَّى إلى انهيار المشاورات دون أي نتيجة (Mancini 2016). بعد ذلك، قدم ولد الشيخ "خريطة طريق" جديدة للحل، لكنها لم تحظ بموافقة الأطراف جميعها، بالرغم من توقيع وفد صنعاء عليها في نهاية المطاف.

يمكن إرجاع تعثر جهود ولد الشيخ التفاوضية إلى عدة أسباب رئيسة، أبرزها:

4. التمسك بالمرجعيات الثلاث: يرى الكثير من المحللين أنَّ إصرار المبعوث الأممي على التمسك بالمرجعيات الثلاث (المبادرة الخليجية، ومخرجات الحوار الوطني، وقرار مجلس الأمن 2216) كان ذريعةً لتبرير مواقف التحالف. فمن ناحية، كان القرار 2216 يعد الحوثيين وحلفاءهم معرقلين للعملية السياسية، ومن ناحية أخرى كانت الأمم المتحدة تتفاوض معهم كطرف رئيس في الحرب. هذا التناقض أدَّى إلى طريق مسدود؛ إذ أصرت حكومة عدن على تطبيق هذه المرجعية، في حين رفضها وفد صنعاء بعدّها غير متوازنة؛ مِمَّا عرقل أي تقدم فعلي (Schwedler2016).

5. قلة الخبرة السياسية واتهامات بالانحياز: واجه ولد الشيخ اتهامات متزايدة بالانحياز من الطرفين المتحاربين؛ إذ اتهمته حكومة صنعاء بالوقوف إلى جانب التحالف، في حين اتهمته حكومة عدن بالانحياز لجماعة أنصار الله. وقد وصلت الأمور إلى حد رفض أنصار الله استقباله في أواخر مدة ولايته. ويعتقد بعض أنَّ طبيعة الأزمة اليمنية المعقدة تفوق خبرته؛ إذ كانت معظم مهامه السابقة إنسانية واقتصادية، وليس سياسية تفاوضية (المشاهد 2017).

يمكن القول إنَّ مرحلة إسماعيل ولد الشيخ كانت بمثابة سلسلة من المحاولات التفاوضية المتعثرة. على الرغم من الجهود المكثفة وعقد جولات متعددة، فإنَّ هذه المفاوضات لم تؤدِ إلى تهدئة حقيقة أو إطار ناجح لبناء السلام، فقد أدَّت الخلافات الجوهرية بين

الأطراف والتمسك بالمرجعيات التي لم تكن مقبولةً من الجميع إلى إخفاق متراكم في إيجاد حل سياسي؛ مِمَّا أدَّى إلى استمرار الحرب التي تحولت إلى كارثة إنسانية.

ثالثًا: مرحلة مارتن غريفيث (2018 – 2021م):

تولى الدبلوماسي البريطاني مارتن غريفيث مهمةَ المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن في فبراير 2018م، خلفًا لإسماعيل ولد الشيخ أحمد، في مرحلة اتسمت بتفاقم الأزمة الإنسانية والعسكرية. تميزت مدة غريفيث بتحقيق اختراق تفاوضي رئيس، وإنْ كان محدودًا، وهو اتفاق ستوكهولم 2018م، لكنها واجهت أيضًا إخفاقات كبيرة في تنفيذ هذا الاتفاق، والتعامل مع القضايا الشائكة.

كانت أول محاولة لغريفيث لإعادة الأطراف المتحاربة إلى طاولة المفاوضات في مشاورات جنيف (3) في سبتمبر 2018م. وكانت مخصصة أساسًا لقضايا بناء الثقة؛ مثل: تبادل الأسرى، وتسهيل دخول المساعدات الإنسانية، وضمان دفع رواتب الموظفين الحكوميين، مع ذلك تعثرت هذه الجولة قبل أنْ تبدأ فعليًّا بعدها لم يتمكن وفد صنعاء من المغادرة؛ فالحوثيون أشاروا إلى أنهم لم يتلقوا ضمانات للعودة، وعدم تفتيش الطائرة، في حين أوردت تقارير إخبارية أنَّ طائرة الوفد لم تُمنح إذن الإقلاع من قِبل التحالف، فتباطأت جهات الوساطة، وفشلت المحاولة آنذاك (Nebehay 2018).

يُعَدُّ اتفاق ستوكهولم، الذي تم التوصل إليه في ديسمبر 2018م، الإنجاز الأبرز في مسيرة غريفيث. بعد جولة قصيرة من المشاورات في السويد، تم التوصل إلى اتفاق تاريخي بين حكومة عدن وحكومة صنعاء شمل ثلاث قضايا رئيسة، تشمل وقف فوري لإطلاق النار في محافظة الحديدة، والانسحاب التدريجي والمتبادل للقوات، كما منح الأمم المتحدة دورًا رقابيًّا. وفضلًا عن ذلك، تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة لتخفيف الحصار عن مدينة تعز، ووضع آلية لتفعيل اتفاق تبادل الأسرى؛ بهدف إطلاق سراح أكثر من 15,000 معتقل. شكل هذا الاتفاق خطوة مهمة في مسار بناء الثقة، وكان الأول من نوعه منذ سنوات؛ مما جعله قاعدة أساسية لأي جهود سلام مستقبلية (هاشم 2018).

حقق الاتفاق نجاحًا فوريًّا في تحقيق هدفه الأساس المتمثل في تجنب معركة السيطرة

على ميناء الحديدة؛ مِمَّا كان حاسمًا لضمان استمرارية تدفق المساعدات الإنسانية (Swedish Ministry for Foreign Affairs 2019). ومع ذلك، شاب تنفيذ الاتفاق قصورا كبيرا؛ نتيجة الغموض في نصوصه، وانعدام الثقة بين الأطراف؛ وهو ما أدَّى إلى عدم تفعيل الكثير من بنوده بشكل كامل. وقد تسبب هذا التعثر في التوصل إلى خطة واضحة لإعادة انتشار القوات في انهيار العلاقة بين المبعوث الأممي والحكومة اليمنية (Villanti 2021).

على مسار منفصل، نجح غريفيث في رعاية اتفاق الرياض في نوفمبر 2019م بين الحكومة المعترف بها دوليًّا والمجلس الانتقالي الجنوبي. وقد هدف هذا الاتفاق إلى منع نشوب صراع جديد في جنوب اليمن، وتشكيل حكومة كفاءات جديدة، وهو ما عُدّ إنجازًا مهمًا.

على الرغم من الإنجازات المذكورة، فإنَّ مرحلة غريفيث واجهت عدة إخفاقات حالت دون تحقيق سلام دائم وشامل. كان الإخفاق الأبرز هو تعثر تنفيذ اتفاق ستوكهولم. فبالرغم من تحقيق وقف إطلاق النار في الحديدة، فإنَّ الخلافات في تفسير بنود الاتفاق، وخاصة المتعلقة بإعادة الانتشار، منعت تطبيقه الكامل. وظلت القضايا الرئيسة الأخرى؛ مثل: ملف مطار صنعاء، والبنك المركزي– عالقة دون اتفاق. وبدلًا من الانتقال إلى مفاوضات أوسع، انصبت جهوده على محاولة إنقاذ الاتفاق المتعثر.

علاوة على ذلك، واجه غريفيث انتقادات حادة من الحكومة الشرعية التي اتهمته بعدم الحياد، ووصل الأمر إلى حد مطالبتها باستبداله، كما استمرت التناقضات في نهج الأمم المتحدة؛ إذ أشار في أحد تصريحاته إلى أنَّ المفاوضات ستركز على المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار الوطني، متجاهلًا قرار مجلس الأمن 2216. وعُدّ هذا التغيير في الخطاب محاولة لإعادة تموضع جماعة أنصار الله كقوة سياسية؛ وهو ما زاد من تعقيد الموقف، وفتح الباب لتبرير سلوك الأطراف المختلفة.

كان من النتائج البارزة وغير المقصودة للاتفاق أنَّه أتاح لجماعة أنصار الله فرصة لإعادة توجيه مواردها العسكرية نحو جبهات أخرى، أهمها: الهجوم على مأرب (Villanti 2021).

هذا التحول في ديناميكيات الصراع يسلط الضوء على نقطة حاسمة في إدارة الأزمات؛ أنَّ الاتفاقات الجزئية، على الرغم من أنها قد توفر حلولًا مؤقتة، يمكن أن تسهم عن غير قصد في تغيير مسار الصراع، وتؤدي إلى تصعيد في مناطق أخرى. يُظهر ذلك أنَّ النهج التفكيكي في صناعة السلام قد يكون له عواقب مزدوجة.

يمكن القول إنَّ مرحلة مارتن غريفيث كانت مزيجًا من النجاح المحدود والتعثر في تحقيق السلام الشامل. فبينما نجح في إنجاز اتفاقيات مهمة؛ مثل: ستوكهولم، والرياض، لم تتمكن هذه الاتفاقيات من الصمود أمام تعقيد الأزمة اليمنية، والافتقار إلى الإرادة السياسية الكاملة من الأطراف، واستمرار التناقضات في السياسة الدولية تجاه اليمن. وبالرغم من خبرته ودعمه الدولي، ظلت مهمته محفوفة بالعقبات، تاركًا ملفات معلقة ومستقبل سلام لا يزال شاقًا.

رابعًا: مرحلة هانز غروندبرغ (2021 –2025م):

تولى الدبلوماسي السويدي هانز غروندبرغ مهمة المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن في أغسطس 2021م، في سياق يختلف جذريًّا عن مراحل المبعوثين السابقين. فقد ورث وضعًا سياسيًّا بالغ التعقيد؛ إذ كانت الأطراف قد وصلت إلى هدنة هشة بحكم الأمر الواقع، بعد سنوات من الصراع العسكري؛ مِمَّا وفَّر له مساحة عمل فريدة لم تكن متاحة لأسلافه (Bramble 2022). ومع ذلك، كانت هذه المدة تتسم بمشهد سياسي مجزأ بشدة؛ إذ لم تقتصر الانقسامات على الأطراف الرئيسة في صنعاء وعدن، بل شملت تعدد الفصائل المسلحة والكيانات السياسية في الشمال والجنوب؛ مِمَّا جعل مهمة بناء السلام أكثر تعقيدًا.

على عكس أسلافه الذين ركزوا في البداية على إبرام اتفاقيات كبرى؛ مثل: المبادرة الخليجية، أو اتفاق ستوكهولم، أو محاولة فرض وقف إطلاق نار شامل في خضم القتال، وضع غروندبرغ أولويات مختلفة تتناسب مع الواقع الميداني، فقد ارتكزت استراتيجيته على نهج تدريجي وعملي يرمي إلى تثبيت الهدنة الحالية كخطوة أولى نحو سلام دائم، وتمثلت أهم جهوده في النقاط الآتية:

1. ركزت جهود المبعوث الأممي غروندبرغ على تحويل الهدنة المؤقتة إلى اتفاق رسمي وشامل لوقف إطلاق النار، وذلك بالعمل على محاور أمنية وسياسية واقتصادية متكاملة. ويسعى المبعوث إلى إلزام الأطراف بخطوات ملموسة لبناء الثقة، وتحسين الأحوال المعيشية لليمنيين، تشمل الفتح الكامل لمطار صنعاء، وضمان التدفق المنتظم للسفن إلى ميناء الحديدة، وصرف رواتب الموظفين الحكوميين. ويرمي هذا النهج إلى إثبات أنَّ السلام ممكن من خلال تقديم إغاثة ملموسة؛ مِمَّا يُمَهِّدُ الطريق لتسوية سياسية أوسع (Heinze 2022).

2. عمل غروندبرغ على إعداد خريطة طريق للسلام تَرمي إلى تجاوز القضايا الأمنية العاجلة، والانتقال إلى محادثات سياسية أعمق، وقد تضمنت هذه الخريطة بنودًا رئيسة؛ مثل: إطلاق عملية سياسية شاملة، وتشكيل لجان فنية؛ لمناقشة قضايا الحكم، وتقاسم الثروة، فضلا عن إيجاد حلولا لمسألة البنك المركزي اليمني. كان هدفُه هو معالجة جذور الصراع بشكل لا يقتصر على الترتيبات العسكرية فقط، بل يضمن حلولًا مستدامة (United Nations 2024).

3. أدرك غروندبرغ أنَّ الأزمة اليمنية لم تعد شأنًا داخليًّا، بل أصبحت متشابكة بشكل عميق مع المصالح الإقليمية؛ ولأجل ذلك كَثَّفَ من زياراته إلى الرياض ومسقط، وعمل عن كثب مع الشركاء الدوليين؛ لضمان تنسيق الجهود، ومنع تفاقم الأوضاع، وكان هذا التنسيق حاسمًا في ظل تزايد التدخلات الخارجية (Arab Center for Research and Policy Studies 2024).

4. بالرغم من جهوده الدؤوبة، واجهت مهمة غروندبرغ تحديات غير مسبوقة، لم يكن أبرزها الصراع الداخلي، بل أزمة إقليمية عابرة للحدود، وهي ما سميت بأزمة البحر الأحمر الناتجة عن الحرب في غزة (OSESGY 2025). فقد أحدثت هجمات أنصار الله على الشحن في البحر الأحمر منذ أكتوبر 2023م اضطراباتٍ إقليمية وعالمية كبيرة. وفي أعقاب هجوم حماس في 7 أكتوبر على إسرائيل، أعلن أنصار الله استهداف السفن المرتبطة بإسرائيل في البحر الأحمر وخليج عدن. وأدَّت هذه الهجمات إلى انخفاض بنسبة 80% في سعة سفن الحاويات في البحر الأحمر؛ إذ أعادت السفن توجيه مساراتها

حول إفريقيا؛ مِمَّا تسبب في ارتفاع التكاليف وأوقات سفر أطول (Nandini et al 2024). مع ذلك هناك مَنْ يرى، أنَّ دوافع أنصار الله تمتد إلى ما هو أبعد من التضامن مع غزة، أو تنفيذ أجندة إيرانية إقليمية، لتشمل توحيد الصف المحلي، وبناء صورة وطنية (Carlson 2024). صنفت الولايات المتحدة هذه الهجمات على أنها إرهاب؛ مِمَّا دفع إلى ردود فعل عسكرية دولية من خلال عمليات "حارس الازدهار" و"أسبايدس"، الأمر الذي أدَّى إلى خلق حلقة جديدة من التصعيد تهدد الاستقرار الإقليمي وأمن التجارة البحرية العالمية، وهو ما قوض بشكل كبير قدرة المبعوث على الوساطة الفعالة.

5.أشار غروندبرغ نفسه إلى أنَّ هذه الديناميكية أدَّت إلى تقليص مساحة جهوده في الوساطة بشكل كبير، فقد تحولت الأجندة الدولية من التركيز على الحل السياسي في اليمن إلى التركيز على التهديدات الأمنية في الملاحة الدولية؛ مِمَّا سحب الزخم الدبلوماسي من جهود السلام الداخلية، كما كان لأزمة البحر الأحمر تأثيرٌ مباشرٌ في اليمن؛ إذ أدَّت إلى تدمير البنية التحتية للموانئ، وزادت من صعوبة استيراد السلع الأساسية؛ مِمَّا فاقم الوضع الإنساني المتدهور بالفعل (OSESGY 2025; United Nations News 2024).

6.على الرغم من الهدنة، ظل الجمود السياسي يسيطر على الأطراف، فقد تعثرت الجهود في التوصل إلى اتفاق شامل لفتح الطرقات، وتوزيع إيرادات النفط، والاتفاق على حلول دائمة لقضايا الأمن؛ مِمَّا جعل المبعوث في موقف صعب.

جدول رقم (1) مبعوثو الأمم المتحدة إلى اليمن: المدد والمبادرات والنتائج

مبعوث الأمم المتحدة	مدة الولاية والسياق	المبادرات الرئيسة	النتائج والتحديات
جمال بنعمر	**2011–2015.** مدة الانتقال السياسي بعد الربيع العربي.	مبادرة مجلس التعاون الخليجي **(20111)**، مؤتمر الحوار الوطني **(2013–2014)**	نجح في التوسط في انتقال السلطة وفي حوار وطني؛ تعثر في منع الحرب الأهلية. استقال بعد بدء التدخل العسكري الخارجي.
إسماعيل ولد الشيخ أحمد	**2015–2018.** حرب أهلية شاملة مع تدخل عسكري أجنبي.	خريطة طريق ومقترحات متعددة؛ مبادرة ميناء الحديدة **(2016)**	تعثر في تحقيق تسوية سياسية شاملة؛ وتم رفض نهجه المتمثل في "حل مجزأ" من قبل الأطراف الرئيسة.
مارتن غريفيث	**2018–2021.** جمود على جبهات عديدة مع التركيز على ميناء الحديدة الاستراتيجي.	اتفاق ستوكهولم **(2018)**	نجح في وقف معركة السيطرة على ميناء الحديدة؛ تعثر في تنفيذ الأجزاء الرئيسة من الاتفاق؛ مِمَّا سمح لجماعة أنصار الله بإعادة توجيه الموارد إلى جبهات أخرى.
هانز غروندبرغ	**2021–2025.** هدنة بحكم الأمر الواقع، ولكن مع انقسام داخلي حاد واضطرابات إقليمية طاغية.	خريطة طريق بتسهيل من الأمم المتحدة **(2023)**، محادثات مع الفاعلين الإقليميين	قاد هدنة هشة وسهل وقف التصعيد؛ وقد تقلصت مساحة وساطته بشكل كبير؛ بسبب أزمة البحر الأحمر والضربات العسكرية الخارجية على اليمن.

المصدر: من إعداد الباحثين في ضوء مراجعة الأدبيات

المبحث الثاني: تقييم أدوار المبعوثين الأمميين إلى اليمن

يُمَثِّلُ تقييم دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمة اليمنية من عام 2011 إلى 2025م فرصةً لتحليل أدائها ليس فقط من خلال نتائج المبعوثين الأفراد، بل من خلال عدسة إطارين نظريين: إدارة الأزمات، ونظرية التأمين الأمني. يكشف تطبيق هذين الإطارين أنَّ تعثر الأمم المتحدة لم يكن مجرد صدفة، بل كان نتيجةً لقصور في الاستعداد، وخلل في الاستجابة، وتواطؤ غير مباشر في خطاب "التأمين الأمني" الذي برر الحلول العسكرية على حساب الحلول السياسية.

المطلب الأول: تقييم أداء مبعوثي الأمم المتحدة من خلال إطار إدارة الأزمات

عند النظر إلى أداء الأمم المتحدة في اليمن من خلال عدسة إدارة الأزمات، يكشف عن نمط من التحديات المستمرة المتعلقة بتأطير القضايا، وصراعات القيم، والقيود المؤسسية. فمنذ البداية، قامت الأمم المتحدة بتأطير الأزمة بوصفها مشكلة سياسية داخلية يمكن

حلها من خلال عملية وساطة تقليدية (United Nations 2024). وقد ثبت أنَّ هذا النهج، على الرغم من أنَّه سليم قانونيًّا ومعياريًّا، غير كافٍ؛ إذ تطور الصراع بسرعة إلى مواجهة عسكرية واقتصادية ذات أبعاد إقليمية ودولية (International Crisis group 2022). إنَّ تعثر الأمم المتحدة في تكييف تأطيرها للقضية مع هذا الواقع المتطور حدَّ من فعالية أدواتها الدبلوماسية. وتَمَثَّلَتْ إحدى الصعوبات الأساسية في إدارة القيم المتضاربة (Dayton 2009). فقد كان على الأمم المتحدة أنْ توازن بين الحاجة إلى حل سياسي طويل الأجل والضرورة الفورية والملحة لتقديم المساعدة الإنسانية. وفي حين أكد مسؤولو الأمم المتحدة أنَّ الحل السياسي وحده هو القادر على ضمان سلامة الشعب اليمني، فإنَّ الوضع الإنساني المتردي – مع وجود أكثر من 19,5 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة بحلول عام 2025 – قد استلزم تركيزًا أساسيًّا على المساعدات المنقذة للحياة (International Organization for Migration 2025; United Nations 2024). وقد خلق هذا وضعًا متناقضًا؛ إذ أصبحت الأزمة الإنسانية، وهي نتيجة فرعية للصراع، محورًا مركزيًّا؛ مِمَّا حوَّل الانتباه والموارد عن العملية السياسية المطلوبة لمعالجة الأسباب الجذرية للمعاناة.

وقد زادت القيود المؤسسية من تعقيد جهود الأمم المتحدة، فقد تعرضت عملية الوساطة التابعة للأمم المتحدة لانتقادات لكونها بطيئة وقابلة للنقاش في معناها البيروقراطي. ويعني هذا البطء المتأصل أنَّ وسطاء الأمم المتحدة غالبًا ما يدخلون النزاعات عندما تكون الأطراف في أشد حالاتها تجذرًا وعدائيةً؛ مِمَّا يجعل من الصعب للغاية بناء الثقة اللازمة للتوصل إلى تسوية سياسية (Amarakoon 2020).

أظهرت جهود الأمم المتحدة في اليمن سلسلة من الإخفاقات في إدارة الأزمات، بدءًا من مرحلة جمال بنعمر التي اتسمت بالتقاعس عن الاستعداد للأزمة. فبعد النجاح النظري لمؤتمر الحوار الوطني، تعثرت الأمم المتحدة في متابعة تنفيذ المخرجات؛ مِمَّا أدى إلى فراغ سياسي سمح بانزلاق البلاد إلى الانهيار.

تطورت الأزمة في مرحلة إسماعيل ولد الشيخ لتتحول إلى حرب شاملة؛ إذ اتسمت

استجابة الأمم المتحدة بالقرار الخاطئ. فبدلًا من العمل على وقف الحرب، تم تمرير قرار مجلس الأمن 2216 الذي أضفى شرعية على التدخل العسكري؛ مِمَّا فاقم الأزمة بدلًا من احتوائها. كان هذا القرار تعثرًا ذريعًا في تقييم المخاطر.

أمَّا مرحلة مارتن غريفيث، فقد مثلت الاستجابة الجزئية للأزمة. في حين نجح في تحقيق مكاسب محدودة؛ مثل: اتفاق ستوكهولم، إلَّا أنَّ هذه الجهود كانت تفاعلية، وليست استراتيجية؛ إذ ركزت على تهدئة بؤر التوتر دون معالجة الجذور السياسية العميقة للصراع؛ مِمَّا جعل أي نجاح هشًّا، وقصيرَ الأمد.

أكملت مرحلة هانز غروندبرغ هذا المسار؛ إذ واجهت الأمم المتحدة للمرة الأولى تحديًا خارجيًّا مباشرًا وغير مسبوق. فبعد أنْ كان غروندبرغ يمتلك خطة استباقية للعمل على هدنة هشة، وجدت الأمم المتحدة أنَّ جهودها في إدارة الأزمة المحلية قد تم تجاوزها وتهميشها من قبل أزمة إقليمية أوسع نطاقًا، وهي أزمة البحر الأحمر. يوضح هذا التطور أنَّ قدرة الأمم المتحدة على إدارة الأزمة لم تعد مرهونة بقراراتها الداخلية فحسب، بل أصبحت رهينة بتطورات إقليمية ودولية خارجة عن سيطرتها.

علاوة على ذلك، فإنَّ اعتماد الأمم المتحدة على الإرادة السياسية لدولها الأعضاء، وخاصة الدول الخمس الدائمة العضوية؛ يعني أنَّ تصرفاتها لا تكون دائمًا مدفوعة بالحياد، بل بالمصالح المتضاربة للفاعلين الأقوياء (Amarakoon 2020). وتُعد دعوة الولايات المتحدة إلى "إنهاء" بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة (UNMHA) في عام 2025م– مثالًا واضحًا على كيف يمكن لجدول أعمال سياسي متغير لقوة كبرى أنْ يؤثر بشكل مباشر في استمرارية بعثة تابعة للأمم المتحدة على الأرض (Blanchard 2025).

المطلب الثاني: تصعيد الخطاب من التهديد المحلي إلى الخطر العابر للحدود

يوفِّر تطبيق نظرية كوبنهاجن إطارًا تفسيريًّا لفهم كيفية انتقال الصراع اليمني من أزمة داخلية إلى تهديد إقليمي ودولي، فمنذ سيطرة أنصار الله على صنعاء عام 2014، أعاد التحالف الذي تقوده السعودية تأطير جماعة أنصار الله الحوثيين كتهديد وجودي للأمن الخليجي، وهو خطاب أُشير إلى أنه "مبالغ فيه" لتبرير التدخل العسكري (Walsh 2023).

هذا التحول عززته الشرعية الدولية عبر قرار مجلس الأمن (2216)، الذي كرس الطابع الأمني الدولي للأزمة، وأقصى المسار السياسي الذي قادته الأمم المتحدة. وفي السياق نفسه، استعمل الفاعلون المحليون أدوات الأمننة؛ فقد صور الرئيس الأسبق هادي ومن بعده الحكومة الشرعية جماعة أنصار الله كتهديد وجودي للدولة، فيما بررت جماعة أنصار الله الحوثيين تحركاتها بوصفها ضرورة لمكافحة الفساد. هذا التنافس الخطابي في عملية الأمننة شرعن استجابات عسكرية استثنائية، وقوض فرص التسوية السياسية (OSESGY 2024).

لاحقًا، تطور الخطاب الأمني ليتجاوز البعد الداخلي والإقليمي؛ إذ برزت أزمة البحر الأحمر (2023–2025) مثالًا واضحًا، فقد أمنت جماعة أنصار الله هجماتها على السفن التجارية بوصفها تضامنًا مع فلسطين، واستجابة لما وصفته بـ"العدوان الأمريكي الإسرائيلي"، وهو ما وَفَّرَ لها شرعية جديدة على المستوى الإقليمي (OSESGY 2025). في المقابل، أعادت الولايات المتحدة تأطير هذه الهجمات كتهديد مباشر للملاحة الدولية؛ ما استدعى ردًا عسكريًّا عابرًا للحدود. وبهذا، بلغ الصراع ذروة الأمننة بتحوله إلى تهديد دولي يتجاوز قدرة الحلول المحلية، الأمر الذي وضع الأمم المتحدة أمام حلقة مفرغة من الأمننة المتبادلة؛ إذ تُقوَّض الوساطة الدبلوماسية باستمرار لصالح حلول عسكرية (OSESGY 2025).

المطلب الثالث: التحديات الداخلية والخارجية

واجهت جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة تحديات مستمرة؛ بسبب شبكة معقدة من العقبات الداخلية والخارجية. على الصعيد الداخلي، أثبت تركيز الأمم المتحدة التقليدي على تسوية بين طرفين (الحكومة المعترف بها دوليًّا مقابل أنصار الله) أنَّه غير كافٍ؛ بسبب الانقسام السياسي المتزايد في اليمن (Bramble 2022). فقد جددت الأطراف الداخلية الرئيسة؛ مثل: المجلس الانتقالي الجنوبي، دعواتها للانفصال، وغالبًا ما تتعارض أهدافها السياسية والعسكرية مع أي تسوية وطنية (Dashela 2023). كما أنَّ التجزؤ الاقتصادي، بما في ذلك انقسام البنك المركزي، وإصدار جماعة أنصار الله لعملة جديدة، يزيد من تعقيد

أي محاولات للتوصل إلى حل سياسي أو اقتصادي موحد (OSESGY 2025). كما أنَّ وجود جماعات مسلحة أخرى، بما في ذلك القاعدة، يضيف مزيدًا من التعقيد التي كافحت العملية السياسية للأمم المتحدة من أجل معالجتها (Council on Foreign Relations 2025).

وعلى الصعيد الخارجي، يُنظر إلى الصراع على نطاق واسع على أنَّه حرب بالوكالة بين السعودية وإيران، كما أنَّ تدخل التحالف الذي تقوده السعودية، ودعم إيران لجماعة أنصار الله– يعني أنَّ الصراع ليس مسألة يمنية بحتة، ولكنه مدفوع بأجندات جيوسياسية إقليمية متنافسة. علاوة على أنَّ اعتماد الأمم المتحدة على نفوذ القوى العظمى هو سلاح ذو حدين؛ ففي حين أنَّ مشاركتها يمكن أن تكون حافزًا قويًّا للحل، فإنَّ مصالحها المتضاربة يمكن أن تطيل أمد الصراع إلى أجل غير مسمى (Amarakoon 2020). على سبيل المثال، المحادثات الثنائية الأخيرة بين السعودية وجماعة أنصار الله، بوساطة من عُمان، حدثت خارج العملية الرسمية التي تقودها الأمم المتحدة؛ مِمَّا يشير إلى تهميش محتمل لدور الأمم المتحدة لصالح حل إقليمي (Arab Center for Research and Policy Studies 2024).

المطلب الرابع: تحولات المشهد اليمني وتأثيرها في مسار السلام

شهدت اليمن تطورات حاسمة لم تكن في الحسبان. فبعد أنْ استقرت الجبهات الميدانية إلى حدٍّ كبيرٍ، ووصلت الأطراف المحلية إلى مرحلة من الجمود العسكري النسبي، انتقل الصراع إلى مستويات جديدة. أبرز هذه التحولات كان اندلاع أزمة البحر الأحمر في أواخر عام 2023م. هذه الأزمة لم تكن مجرد حدث عابر، بل مَثَّلَتْ نقلةً نوعيةً أدَّت إلى عسكرة دولية مباشرةً للممرات المائية، ووضعت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في مواجهة مع القوات اليمنية في صنعاء. هذا التطور قوض تمامًا فكرة أنَّ الصراع اليمني يقتصر على كونه حربًا بالوكالة، وأثبت أنَّه جزءٌ لا يتجزأ من نظام أمني إقليمي ودولي أوسع نطاقًا.

علاوةً على ذلك، تغيرت طبيعة المفاوضات بشكل جذري، فقد انخرطت المملكة العربية السعودية في مفاوضات مباشرة وثنائية مع القوات في صنعاء بوساطة عُمانية في خطوة تجاوزت الوساطة الأممية التقليدية. ويشير هذا التطور إلى أنَّ الحل لم يعد مرهونًا بقرارات

مجلس الأمن أو جهود المبعوثين، بل أصبح مرتبطًا بشكل وثيق بالإرادة السياسية للقوى الإقليمية على إنهاء الصراع وتحقيق مصالحها.

المطلب الخامس: مستقبل دور الأمم المتحدة في اليمن

في هذا السياق الجديد، لم يعد دور الأمم المتحدة كقوة دافعة للمفاوضات قائمًا، فقد تحول من كونه وسيطًا رئيسًا إلى كونه ميسرًا لعمليات السلام التي تتم في قنوات أخرى، لم تعد مبادرات الأمم المتحدة هي التي تملي شروط الحل، بل أصبحت المنظمة مطالبة بـ"تغليف" الاتفاقات التي يتم التوصل إليها في المفاوضات الإقليمية، ومنحها الشرعية الدولية.

فالحل في اليمن يفرض نفسه بفعل الوقائع الجيوسياسية الضاغطة على مختلف الأطراف، فالإرهاق من الحرب، والرغبة السعودية في إعادة توجيه مواردها نحو التنمية الاقتصادية في إطار رؤية 2030 (Al-Mustafa 2025)، إلى جانب جهود الولايات المتحدة لتخفيف حدة التوترات الإقليمية، وتهيئة بيئة أكثر استقرارًا لأمن الطاقة والممرات البحرية، كلها عوامل تدفع نحو البحث عن تسوية سياسية، أو على الأقل ترتيبات تهدئة طويلة الأمد. في هذا الإطار، أصبح دور الأمم المتحدة يقتصر إلى حد كبير على توفير الغطاء الدبلوماسي لهذه التفاهمات السياسية والإقليمية، وتسهيل تنفيذها على الأرض من خلال آلياتها الفنية والإنسانية؛ مثل: مراقبة الهدن، وتنسيق المساعدات.

إلَّا أنَّ هذه التوجهات الإقليمية تصطدم بتطورات داخلية تزيد من تعقيد المشهد؛ مثل: القرارات الصادرة عن المجلس الانتقالي الجنوبي في عدن لتعزيز نفوذه في مؤسسات الدولة، والتحركات السياسية والإدارية في حضرموت الساعية لترتيب وضع المحافظة على نحو أكثر استقلالية، وهي خطوات وإنْ كانت تعبر عن ديناميات محلية، إلَّا أنَّها تضيف طبقات جديدة من التعقيد أمام أي تسوية شاملة ترعاها الأمم المتحدة، وتجعل من مسار المفاوضات أكثر تشظيًا وصعوبة في التوافق على إطار وطني جامع؛ ومن ثَمَّ تبدو جهود الأمم المتحدة المقبلة مطالبة بمواءمة بين هذه العوامل الداخلية المتغيرة والضغوط الإقليمية والدولية الدافعة نحو الحل، وهو ما قد يتطلب أدوات وسياقات تفاوضية أكثر مرونة وشمولًا من تلك التي جُربت خلال السنوات الماضية.

المناقشات:

1.تُظهر نتائج الدراسة تحقق الفرضية الرئيسة التي ربطت تعثر جهود الأمم المتحدة في إدارة الصراع اليمني بالعوامل البنيوية والهيكلية لا بالعجز الفردي للمبعوثين. ويُعد مسار المنظمة في اليمن بين عامي 2011 و2025م أنموذجًا كاشفًا لطبيعة التحديات التي تواجه إدارة النزاعات المعاصرة؛ إذ برز عدم التوافق الجوهري بين الانموذج الدبلوماسي التقليدي للأمم المتحدة وبين الواقع الجيوسياسي المعقد للنزاع اليمني. فالصراع المستمر لم يكن نتيجة نقص في الجهود الدبلوماسية، بل نتاج لعملية سلام تجاوزتها باستمرار قوى غير دبلوماسية وغير خاضعة لإطار الشرعية الأممية.

2.تكشف نتائج الدراسة عن ثلاثية من القضايا المحورية التي قوضت جهود الأمم المتحدة إلى اليمن، تتمثل في الآتي:

القضية الأولى: تقويض الحياد البنيوي للأمم المتحدة

تكشف نتائج التحليل عن أنَّ دور الأمم المتحدة في اليمن تعرض لعملية تقويض ممنهجة لحيادها المفترض؛ نتيجة اعتمادها البنيوي على الإرادة السياسية للدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن. وقد جعل هذا الاعتماد قراراتها مرهونة بتوافق هذه القوى الكبرى التي غالبًا ما انطلقت مواقفها من مصالح استراتيجية واقتصادية أكثر من انطلاقها من عوامل السلام أو مصلحة اليمنيين. وفي أوقات كثيرة، أدَّت الخلافات بين هذه القوى أو تقاطع مصالحها إلى إضعاف مبادرات الأمم المتحدة، وتأخير تنفيذ قراراتها؛ مِمَّا جعل المنظمة تتحول من فاعل دبلوماسي نشط إلى إطار محدود الفاعلية يكتفي بإدارة الأزمة بدلًا من حلها.

القضية الثانية: التأمين الأمني (Securitization) وتهميش المسار السياسي

لم يكن مسار الصراع في اليمن نتاج عوامل داخلية فقط، بل تشكل أيضًا بفعل عملية التأمين الأمني التي أدَّت دورًا محوريًّا في توجيه مجريات الأحداث، فقد عمد الفاعلون الخارجيون، وعلى رأسهم التحالف العربي، إلى تقديم جماعة أنصار الله كتهديد وجودي للأمن الإقليمي والدولي من خلال ربطها بخطاب الوكالة لإيران. هذا التأطير الأمني

حول الصراع من قضية سياسية قابلة للحل التفاوضي إلى معضلة أمنية تستدعي تدخلًا عسكريًّا واسع النطاق؛ مِمَّا أدَّى إلى تهميش العملية السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة، وتراجع فرص التسوية السلمية أمام منطق القوة العسكرية؛ ونتيجة لذلك، تأسست حلقة مفرغة من التصعيد؛ إذ قاد كل تصعيد أمني إلى تضييق مساحات الحوار السياسي؛ مِمَّا أطال أمد الحرب، وزاد من تعقيد جهود الوساطة الأممية.

القضية الثالثة: محدودية أنموذج التسوية الثنائية وإغفال العوامل الاقتصادية

أثبتت التجربة اليمنية أنَّ التركيز على تسوية سياسية من أعلى إلى أسفل بين طرفين رئيسين: (الحكومة المعترف بها دوليًّا، وجماعة أنصار الله) - لم يعد كافيًا لمعالجة تعقيدات الواقع اليمني، فقد أظهرت الأزمة تفككًا عميقًا في بنية السلطة على الأرض، مع بروز أطراف جديدة؛ مثل: المجلس الانتقالي الجنوبي، وقوى محلية أخرى، باتت تمتلك نفوذًا سياسيًّا وعسكريًّا لا يمكن تجاوزه؛ ومن ثم فإنَّ تجاهل هذه الحقائق الميدانية جعل اتفاقات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة شكلية، وغير قابلة للتنفيذ في كثير من المناطق.

فضلًا عن ذلك، فإنَّ الحرب الاقتصادية الموازية – المتمثلة في السيطرة على الموارد والانقسام النقدي وفرض سياسات مالية متضاربة – أسهمت في تفاقم الأزمة الإنسانية، وتقويض فرص الاستقرار؛ ومن ثَمَّ، فإنَّ أي اتفاق سلام شامل لن يكون قابلًا للصمود ما لم يتناول هذه الأبعاد الاقتصادية كجزء أساسي من الحل السياسي.

3.تقدم الحالة اليمنية دروسًا مهمةً للمجال الأوسع لإدارة النزاعات؛ إذ تكشف بوضوح أهمية التدخل المبكر قبل وصول الصراع إلى ذروته؛ إذ إنَّ دخول وسطاء الأمم المتحدة في مراحل متأخرة وضعهم في موقع رد الفعل بدلًا من توجيه الأحداث، كما تظهر هذه الحالة ضرورة قيام صانعي السلام بتحليل خطابات التأمين الأمني بشكل نقدي؛ لأنَّ هذه الخطابات قد تُستعمل لتبرير التدخلات العسكرية على حساب الحلول السياسية الشاملة.

فضلًا عن ذلك، تبين التجربة اليمنية أنَّ تجاهل العوامل البنيوية؛ مثل: الحرب الاقتصادية، والانقسامات المحلية، وصعود فاعلين جدد، يؤدي إلى اتفاقات سلام هشة،

وسرعان ما تنهار أمام أول اختبار على الأرض؛ ومن ثَمَّ، فإنَّ أي عملية سلام فعَّالة يجب أن تكون شاملة، متعددة المستويات، وتتناول الجذور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنزاع؛ لضمان استدامتها على المدى الطويل.

4.تؤكد تجربة الأمم المتحدة في اليمن مدى تعقيد النزاعات المعاصرة، وضرورة إجراء مراجعة شاملة لأساليب إدارة السلام التقليدية، فبعد عقد كامل من الجهود، بات واضحًا أنَّ المقاربة التي تقتصر على الوساطة بين طرفين رئيسين غير كافية لمعالجة صراع متعدد الطبقات وذي أبعاد محلية وإقليمية ودولية متشابكة؛ ومن ثَمَّ يتمثل المسار الأكثر طموحًا في الدفع نحو تسوية سياسية شاملة تستند إلى قرار جديد من مجلس الأمن يحل محل القرار 2216، ويفتح الباب لعملية يقودها اليمنيون أنفسهم، تشرك الأطراف الفاعلة كلها بما في ذلك المجلس الانتقالي الجنوبي والمكونات المحلية الأخرى. إلَّا أنَّ هذا السيناريو يتطلب التزامًا سياسيًّا طويل الأمد من المجتمع الدولي، وإرادة حقيقة من الأطراف اليمنية؛ وهو ما يجعل تحقيقه معقدًا وصعبًا. أمَّا السيناريو المرجح حاليًا فهو استمرار حالة إدارة الأزمات، مع هدنة هشة وجهود إنسانية متقطعة، تمنع الانهيار الكامل، لكنها لا تحقق سلامًا دائمًا؛ مِمَّا يترك اليمن في حالة "اللا حرب واللا سلم". وفي المقابل، يبرز سيناريو ثالث يتمثل في تراجع دور الأمم المتحدة، وتزايد نفوذ الفاعلين الإقليميين والدوليين الذين باتوا يعقدون تفاهمات ثنائية مباشرة، ما يهدد بتقليص دور المنظمة إلى مجرد مزود للمساعدات الإنسانية. وتشير هذه السيناريوهات جميعها إلى أنَّ السلام في اليمن لن يتحقق ما لم تَتَبَنَّ الأطراف الدولية والإقليمية نهجًا أكثر شمولية يركز على معالجة الجذور السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنزاع.

الخاتمة:

يتَّضح من خلال نتائج الدراسة أنَّ النهج التقليدي الذي اعتمدته الأمم المتحدة في إدارة الصراع اليمني لم يعد كافيًا لتحقيق سلام شامل ومستدام، فقد أثبتت التجربة أنَّ الاقتصار على المفاوضات بين طرفين رئيسين تجاهل التعقيدات المحلية والإقليمية المتزايدة، وأدَّى إلى اتفاقات غير قابلة للتطبيق على الأرض؛ ومن هنا، تظهر الحاجة إلى تحول جوهري

في مقاربة الأمم المتحدة، يقوم على إطلاق عملية سياسية شاملة متعددة المسارات، تدمج الفاعلين المحليين والإقليميين كافة، فضلا عن المجتمع المدني والشباب والنساء لتعزيز شرعية أي تسوية، وزيادة فرص نجاحها.

كما أثبت التحليل أنَّ الحرب الاقتصادية تُمَثِّلُ أحد المحركات الرئيسة لاستمرار النزاع، ما يستدعي إطلاق مسار تفاوضي موازٍ يعالج القضايا الاقتصادية البنيوية؛ مثل: توحيد المؤسسات المالية، وصرف الرواتب، وتوزيع الموارد بعدالة. ويظل نجاح هذه الجهود مرهونًا بتأمين التزام سياسي ومالي طويل الأمد من القوى الكبرى، ولا سيما الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، علاوة على تعزيز الوجود الميداني للأمم المتحدة بما يتيح لها التواصل المباشر مع المجتمعات المحلية، ويعزز ملكية اليمنيين لمبادرات السلام.

تؤكد الدراسة أنَّ تعثر جهود الأمم المتحدة في اليمن لا يمكن تفسيره فقط بعوامل إجرائية أو فردية تتعلق بالمبعوثين، بل يرتبط ببنية النظام الدولي ذاته، وبخضوع المنظمة الأممية لتوازنات القوى الكبرى التي تحد من استقلالية قراراتها. ومن خلال توظيف نظرية الأمننة ودراسات إدارة النزاعات، تفسر الدراسة محدودية الوساطة الأممية بتأثير الخطاب الأمني الدولي الذي أعاد تأطير الأزمة اليمنية كقضية أمنية إقليمية بدلًا من أزمة سياسية وطنية قابلة للحل؛ مما يفتح المجال أمام إعادة تصور أنموذج أممي متعدد المستويات لإدارة النزاعات، يدمج بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويركز على تعزيز قدرات الفاعلين المحليين لا تهميشهم.

وفي ضوء ذلك، يمكن أنْ تتجه الدراسات المستقبلية إلى مقارنة الحالة اليمنية مع حالات أخرى؛ مثل: سورية، أو ليبيا، أو السودان، لبحث مدى عمومية الإطار التحليلي الذي يجمع بين الأمننة والوساطة الأممية، كما يمكن التوسع في دراسة التفاعلات بين الاقتصاد السياسي للحرب ودبلوماسية الأمم المتحدة، بما يعزز تطوير نماذج أكثر شمولية لاستدامة السلام في البيئات الهشة.

ختامًا، فإنَّ تبني الأمم المتحدة مقاربة شاملة جديدة قائمة على تعدد المسارات ودمج

الفاعلين المحليين مع إدماج التحليل البنيوي للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للنزاع– هو السبيل الوحيد لتجاوز مرحلة إدارة الأزمة نحو بناء سلام دائم يحقق تطلعات اليمنيين في الأمن والاستقرار والتنمية.

Acknowledgments
Funding statement: No funding available.
Conflict of interest statement: The authors declare no conflict of interest.

قائمة المصادر:

أبو أصبع، بلقيس. 2023. "دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة اليمنية (2011-2020)." في *يمن الثورة والديمقراطية والحرب، التحولات السياسية وآمال بناء الدولة*، تحرير بكيل أحمد الزنداني وعبده موسى البرماوي, 441-479. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

الجزيرة نت. 2015. "بن عمر .. نهاية غير سارة لمبعوث أممي إلى اليمن". 17 ابريل 2015.
https://www.aljazeera.net/news/2015/4/17/%D8%A8%D9%86-%D8%B9%D9%85%D8%B1-%D9%86%D9%87%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D9%85%D8%A8%D8%B9%D9%88%D8%AB-%D8%A3%D9%85%D9%85%D9%8A-%D8%A5%D9%84%D9%89

الظفيري، لطيفة عبد الله. 2023. *محددات الحركة الاحتجاجية في اليمن " 2011-2014"*. القاهرة: مؤسسة أروقة للدراسات والترجمة والنشر.

الماوري، أحمد. 2022. "إصلاح جهاز الإدارة العامة وتحديات إعادة بناء الدولة في اليمن". *حكامة* 2, العدد.4 (اذار): 35–61. DOI: https://doi.org/10.31430/10.31430/KXPD9249

الماوري، أحمد. 2023. "الإدارة المحلّية في ظلّ النزاعات: الحالة اليمنية". *حكامة* 4, العدد.7 (تشرين الثاني): 35-63. https://doi.org/10.31430/KTFU1105

المذحجي، ماجد. 2012. "ثورة الشباب... محدداتها وآفاقها المستقبلية."، *في الثورة اليمنية الخلفية والآفاق*، تحرير فؤاد عبد الجليل الصلاحي، 429-465. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

المشاهد. 2017. "صالح يتهم ولد الشيخ بالانحياز للتحالف ويقول إن الرئيس هادي "بضاعته"." 25 أكتوبر, 2017. https://almushahid.net/19829/

هاشم، عدنان. 2018. "اتفاق ستوكهولم: هل يضع اليمن على طريق السلام؟." مركز الجزيرة للدراسات. 20 ديسمبر, 2018.
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/12/181220122408784.html

شجاع الدين، ميساء. 2019. "الفيدرالية في اليمن: محفز للحرب، واقع الحاضر، والمستقبل الحتمي. مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية". 27 يونيو, 2019.
https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/7441 .

List of References:

Abu Osba', Balqees. 2023. “The Role of the United Nations in Resolving the Yemeni Crisis (2011–2020).” In *Yemen: Revolution, Democracy, and War – Political Transformations and the Prospects of State-Building*, edited by Bakeel Ahmed Al-Zandani and Abdo Musa Al-Barmawi, 429-465. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies. (in Arabic).

Al Jazeera Net. 2015. "Benomar: An Unpleasant End for a UN Envoy to

Yemen." April 17, 2015. https://tinyurl.com/2xr2ch36 (in Arabic)

Al-Dhafiri, Latifa Abdullah. 2023. *Determinants of the Protest Movement in Yemen "2011–2014"*. Cairo: Rawaq Foundation for Studies, Translation, and Publishing. (in Arabic).

Al-Madhhaji, Majed. 2012. "The Youth Revolution… Its Determinants and Future Prospects, in *The Yemeni Revolution: Background and Prospects*, edited by Fouad Abdeljalil Al-Salahi, 429-465. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies. (in Arabic)

Almaweri, Ahmed, and Hasan Al-Awami. 2025. "Local Service Provision During War: A Case Study of Yemen." *Public Administration and Development* 45, no.3 (March): 187–200. https://doi.org/10.1002/pad.2097

Almaweri, Ahmed. 2022. "Public Administration Reform and the Challenges of Rebuilding the State in Yemen." *Hikama* 2, no.4 (April): 35–61. https://doi.org/10.31430/10.31430/KXPD9249 (in Arabic).

Almaweri, Ahmed. 2023. "Local Administration in Conflict: The Case of Yemen." *Hikama* 4, no.7 (January): 35–63. https://doi.org/10.31430/KTFU1105 (in Arabic).

Al-Mushahid. 2017. "Saleh Accuses Ould Cheikh of Bias toward the Coalition and Says that President Hadi Is "His Product"." October 25, 2017. https://almushahid.net/19829/ (in Arabic)

Al-Mustafa, Hassan. 2025. "The Impact of Vision 2030 on Saudi Arabia's Foreign Policy." Arab News. May 4, 2025. https://arab.news/63y8r

Amarakoon, Poojika. 2020. "Challenges and Constraints That UN Face in Conflict Mediation: Case Study on Yemen Conflict." In *Relevant Issues of the World Politics*, 15–27. Russia: St Petersburg State University. https://doi.org/10.46987/0920112020_15

Anderson, George. 2019. "17 Yemen's Failed Constitutional Transition." In *Territory and Power in Constitutional Transitions*, edited by George Anderson and Sujit Choudhry, 311–334. United Kingdom: Oxford University Press. https://doi.org/10.1093/oso/9780198836544.003.0017

Arab Center for Research and Policy Studies. 2024. "A Fragile but Enduring Truce in Yemen." Arab Center Washington DC. August 27, 2024. https://arabcenterdc.org/resource/a-fragile-but-enduring-truce-in-yemen

Barltrop, Richard. 2025. "Yemen's Peace Process: The Need to Change the International Vision and Framework." *International Affairs* 101, no.3 (May): 1119–1131. https://doi.org/10.1093/ia/iiaf019

Blanchard, Christopher M. 2025. *"Yemen: Conflict, Red Sea Attacks, and U.S. Policy"*. CRS Report IF12581. Washington, DC: Congressional Research Service. July 22, 2025. https://www.congress.gov/crs-product/IF12581

Bramble, Alexander. 2022. "Pathways Towards an Inclusive Peace Process in

Yemen." Inclusive Peace, November 2022. https://www.inclusivepeace.org/wp-content/uploads/2022/12/Policy-Brief-Pathways-Yemen-Nov-2022-updated-25Jan.pdf

Carlson, Jonah. 2024. "Houthi Motivations Driving the Red Sea Crisis: Understanding How Ansar Allah's Strategic Culture Goes beyond Gaza and Iran." *Journal of Advanced Military Studies* 15, no. 2 (March): 94–114. https://doi.org/10.21140/mcuj.20241502006

Council on Foreign Relations. 2025. "Conflict in Yemen and the Red Sea." Global Conflict Tracker. March 26, 2025. https://www.cfr.org/global-conflict-tracker/conflict/war-yemen.

Dashela, Adel. 2023. "Political Settlement in Yemen: Challenges and Future Prospects." Fikra Forum. May 23, 2023. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/political-settlement-yemen-challenges-and-future-prospects

Elayah, Moosa, Ahmed Almaweri, and Bakeel Alzandani. 2025. "Navigating Post-Conflict Governance in Yemen: Decentralization, Federalism, and the Path to Stability." *Development Policy Review* 43, no.5 (July): 1-15. https://doi.org/10.1111/dpr.70024

Hashem, Adnan. 2018. "The Stockholm Agreement: Does It Put Yemen on the Path to Peace?" Al Jazeera Centre for Studies. December 20, 2018. https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/12/181220122408784.html (in Arabic)

Heinze, Marie-Christine. 2022. "The Role of Civil Society in Providing Local Security in Yemen." *Georgetown Journal of International Affairs* 23, no.2 (March): 147–152. https://doi.org/10.1353/GIA.2022.0025

Human Rights Watch. 2020. "World Report 2020: Yemen." Accessed September 11, 2025. https://www.hrw.org/world-report/2020/country-chapters/yemen

International Crisis Group. 2022. "Brokering a Ceasefire in Yemen's Economic Conflict: Middle East and North Africa Report N°231." January 20, 2022. https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/yemen/brokering-ceasefire-yemens-economic

International Organization for Migration (IOM). 2025. "Yemen Crisis Response Plan 2025." Accessed September 11, 2025. https://crisisresponse.iom.int/response/yemen-crisis-response-plan-2025

Mancini, Francesco, and Jose Vericat. 2016. *Lost in Transition: UN Mediation in Libya, Syria, and Yemen*. New York: International Peace Institute. https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/2016/11/1611_Lost-in-Transition.pdf.

Nandini, Nandini, Syamsul Ma'arif, Syamsunasir Syamsunasir, and Pujo

Widodo. 2024. “The Red Sea Crisis: Implications of the Houthi Attack on Maritime Trade and Global Security.” *International Journal of Humanities Education and Social Sciences* 4, no.1 (August): 151–158. https://doi.org/10.55227/ijhess.v4i1.1135

Nebehay, Stephanie. 2018. “Yemen Peace Talks Collapse in Geneva after Houthi No-show.” Reuters. September 8, 2018. https://www.reuters.com/article/world/yemen-peace-talks-collapse-in-geneva-after-houthi-no-show-idUSKCN1LO08W

OSESGY. 2024. “The Office of the Special Envoy Concludes Meetings on Ceasefire Planning and Management.” December 18, 2024. https://osesgy.unmissions.org/office-special-envoy-concludes-meetings-ceasefire-planning-and-management

OSESGY. 2025. “Briefing by the UN Special Envoy for Yemen, Hans Grundberg, to the Security Council.” August 12, 2025. https://osesgy.unmissions.org/briefing-un-special-envoy-yemen-hans-grundberg-security-council-27

Schwedler, Jillian. 2016. "Yemen Peace Talks Stalled But Process to Restart Mid-July." MENASource. June 29, 2016. https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/yemen-peace-talks-stalled-but-process-to-restart-mid-july/

Shujaa Al-Din, Maysa. 2019. “Federalism in Yemen: A Catalyst for War, Present Reality, and Inevitable Future.” Sana’a Center for Strategic Studies. June 27, 2019. https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/7441 (in Arabic)

Swedish Ministry for Foreign Affairs. 2019. *Minister for Foreign Affairs Margot Wallstrom: Statements 2014–2019.* Stockholm: Government Offices of Sweden. https://www.government.se/contentassets/a5c4d536d95d4151abd2d8ef58a84b12/minister-for-foreign-affairs-margot-wallstrom-statements-2014-2019.pdf

Transfeld, Mareike. 2016. “Political Bargaining and Violent Conflict: Shifting Elite Alliances as the Decisive Factor in Yemen’s Transformation.” *Mediterranean Politics* 21, no.1 (October): 150–169. https://doi.org/10.1080/13629395.2015.1081454

United Nations News. 2024. “Diplomatic Engagement Still the Key to Peace in Yemen: UN Envoy.” December 11, 2024. https://news.un.org/en/story/2024/12/1158076

United Nations. 2011. “Agreement on the Implementation Mechanism for the Transition Process in Yemen in Accordance with the Initiative of the Gulf

Cooperation Council." November 23, 2011. https://osesgy.unmissions.org/sites/default/files/5-yemen_mechanism_english_official_v2_0.pdf

United Nations. 2015. "Final Communique on Talks Led by the Secretary-General's Special Envoy for Yemen." ReliefWeb. December 20, 2015. https://reliefweb.int/report/yemen/final-communique-talks-led-secretary-general-s-special-envoy-yemen-enar

United Nations. 2024. "Civilians 'Paying the Price' of Conflict in Yemen, Speaker Tells Security Council, Calling on Parties to Refrain from Escalation, Pursue Dialogue." October 15, 2024. https://press.un.org/en/2024/sc15852.doc.htm

Villanti, Benjamin. 2021. "Special Envoy Griffiths: A Retrospective." Sana'a Center for Strategic Studies. June 24, 2021. https://sanaacenter.org/publications/analysis/14510

Walsh, Tom. 2023. "Securitisation Imperatives and the Exaggeration of Iranian Involvement with the Houthi Movement by International Actors." *Global Policy* 14, no.2 (April): 385–395. https://doi.org/10.1111/1758-5899.13204

Political Sciences Journal
Issue (71)) **June** (2026) **ISSN**: 1815-5561 **E-ISSN**: 2521-912X

BRICS and Digital Power: Standards Contestation and the Reshaping of the International Order

Alshaimaa Mohamed Mahmoud Hassan*

Receipt date: 21/1/2026 Accepted date: 11/5/2026 Publication date:1/6/2026

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi71.941

Copyrights: © 2026 by the author.
The article is an open access article distributed under the terms and condition of the (CC By) license Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

This study examines digital power as a structural resource for redistributing influence within the international system, through an analysis of BRICS as a bloc of rising powers seeking to expand their influence in digital governance and standard-setting processes. It addresses the question: To what extent does BRICS' engagement in digital power and standards contestation translate into a structural impact on the reshaping of the international system?

The study adopts a descriptive–analytical approach based on content analysis of key BRICS strategic documents and related initiatives, within a framework that combines the logic of the balance of power, the role of institutions, and the concepts of digital governance and digital sovereignty.

The study concludes that standards contestation constitutes a central mechanism of power transformation. However, the accumulation of BRICS' bargaining influence remains contingent upon disparities in capabilities, divergences in priorities, and the group's ability to institutionalize rules that are both applicable and widely diffused.

Keywords: BRICS, Digital Power, Standards Contestation, Digital Governance, the International Order.

* Assoc.Prof.Dr. / King Faisal University/ College of Law/ Department of Public Law.
a.hassan@kfu.edu.sa
Corresponding author: Alshaimaa Mohamed Mahmoud Hassan**;** email: a.hassan@kfu.edu.sa

مجلّة العلوم السياسية
العدد (71) حزيران (2026) **E-ISSN**: 2521-912X **ISSN:** 1815-5561

البريكس والقوة الرقمية: صراع المعايير وإعادة تشكيل النظام الدولي

الشيماء محمد محمود حسن*

الملخص:

تعالج الدراسة القوة الرقمية بوصفها موردًا بنيويًا لإعادة توزيع النفوذ في النظام الدولي عبر تحليل حالة مجموعة البريكس بوصفها تكتلًا لقوى صاعدة يسعى لتوسيع التأثير نحو الحوكمة الرقمية وصناعة المعايير. وتنطلق من إشكالية: إلى أي مدى يُترجم انخراط البريكس في القوة الرقمية وصراع المعايير إلى أثرٍ بنيوي في إعادة تشكيل النظام الدولي؟ وتعتمد منهجًا وصفيًا–تحليليًا يقوم على تحليل مضمون الوثائق الاستراتيجية والمبادرات ذات الصلة ضمن إطار يجمع منطق توازن القوى ودور المؤسسات ومفاهيم الحوكمة والسيادة الرقمية. وتخلص إلى أن صراع المعايير آلية مركزية لتحول القوة، وأن تراكم النفوذ التفاوضي للبريكس يبقى مشروطًا بتفاوت القدرات وتباين الأولويات والقدرة على مؤسسة قواعد قابلة للتطبيق والانتشار.

الكلمات المفتاحية: البريكس، القوة الرقمية، صراع المعايير، الحوكمة الرقمية، النظام الدولي.

* أستاذ مشارك دكتور/ جامعة الملك فيصل/ كلية الحقوق/ قسم القانون العام.

المقدمة:

يشهد النظام الدولي تحولات متسارعة ترتبط بصعود التكنولوجيا الرقمية بوصفها موردًا استراتيجيًا لإنتاج النفوذ وإعادة توزيع مراكز القوة. ولم تعد المكانة الدولية للدول والتكتلات تقاس فقط بقدراتها العسكرية والاقتصادية، بل كذلك بقدرتها على تطوير البنى الرقمية، والتحكم بتدفقات البيانات، والإسهام في صياغة المعايير المنظمة للتقنيات الحديثة والفضاء السيبراني. وفي هذا السياق، يبرز البريكس بوصفه تكتلًا صاعدًا يسعى إلى توسيع حضوره الدولي عبر الأدوات المؤسسية والرقمية والمعيارية.

وتنبع أهمية الدراسة من بحثها العلاقة بين البريكس والقوة الرقمية وصراع المعايير ضمن إطار واحد من منظور العلاقات الدولية. وترمي إلى بيان كيفية توظيف البريكس للقوة الرقمية، وتحليل مجالات صراع المعايير، وتحديد أدوات التكتل في توسيع حضوره داخل الحوكمة الدولية.

وتتمثل إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى يسهم تكتل البريكس، عن طريق توظيف القوة الرقمية والانخراط في صراع المعايير، في إعادة تشكيل النظام الدولي؟

ويتفرع عنه ثلاثة تساؤلات فرعية:

1- كيف يمكن تأطير القوة الرقمية بوصفها متغيرًا تفسيريًا في العلاقات الدولية؟

2- ما الأدوات والآليات التي يعتمدها تكتل البريكس في توظيف القوة الرقمية وتعزيز حضوره في صراع المعايير؟

3- ما حدود إسهام البريكس في إعادة تشكيل النظام الدولي في ظل تفاوت القدرات بين أعضائه واختلاف أولوياتهم الاستراتيجية؟

وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن البريكس يسعى إلى توظيف القوة الرقمية بوصفها موردًا استراتيجيًا في صراع المعايير بما يعزز حضوره المعياري والمؤسسي، إلا أن فاعلية هذا الدور تظل نسبية ومقيدة بتفاوت القدرات وتباين الأولويات.

وتأسيساً على هذه الفرضية، تتمثل القيمة العلمية للدراسة في بحثها العلاقة بين البريكس والقوة الرقمية وصراع المعايير ضمن إطار تحليلي واحد من منظور العلاقات الدولية، بما يتيح تفسيراً أعمق لكيفية توظيف التكتلات الصاعدة للأدوات الرقمية في توسيع النفوذ والتأثير في القواعد الناظمة للنظام الدولي.

المنهجية:

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي–التحليلي لبحث العلاقة بين البريكس والقوة الرقمية وصراع المعايير في النظام الدولي، عن طريق تحليل الأدبيات النظرية والوثائق والتقارير ذات الصلة، وتتبع المؤشرات الدالة على التحول في مجالات الحوكمة الرقمية والأمن السيبراني والمعايير التقنية، مع الاستعانة بحالتي مصر والسعودية للكشف عن حدود هذا الدور وإمكاناته.

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

أولاً: مفهوم البريكس (BRICS): الدلالة وحدود التعريف

يُقصد بالبريكس التكتل الذي يضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. ويرجع أصل هذا المفهوم إلى نوفمبر 2001، حين استعمل الاقتصادي البريطاني Jim O'Neill مصطلح BRIC للدلالة على البرازيل وروسيا والهند والصين بوصفها قوى اقتصادية صاعدة مرشحة لامتلاك وزن متزايد في الاقتصاد العالمي. قبل أن يكتسب المفهوم بعدًا مؤسسيًا وسياسيًا أوسع بانضمام جنوب أفريقيا سنة 2010، ليصبح التكتل يُعرف بصيغته اللاحقة: BRICS (O'Neill 2001, 1; معلم ووناسي 2021، 736–737). وبذلك انتقل من مجرد توصيف اقتصادي إلى إطار تعاوني أوسع يسعى إلى تنسيق مواقف قوى صاعدة إزاء قضايا الحوكمة الدولية وإعادة توزيع النفوذ في النظام العالمي (BRICS Think Tanks Council 2014, 5-11).

ومن منظور العلاقات الدولية، لا يُفهم البريكس بوصفه منظمة دولية مكتملة البنيان القانوني أو المؤسسي، وإنما بوصفه تكتلًا مرنًا ومنصة متعددة المسارات للتنسيق السياسي والاقتصادي بين قوى صاعدة تسعى إلى توسيع حضورها داخل بنية النظام الدولي. وتتبع

دلالته في هذا السياق من كونه أداة لإعادة التموضع الدولي، ومحاولة لتعديل اختلالات التمثيل في مؤسسات الحوكمة العالمية، وتوسيع هامش التأثير في مسارات صنع القواعد والمعايير، بما ينعكس على شرعية النظام الدولي وتوازنات النفوذ الداخله (بلعربي 2020، 104–123؛ عياد 2023 ,61–102). أمّا حدود هذا التعريف، فتتمثل في أن مرونة التكتل وتباين مصالح أعضائه وأولوياتهم الاستراتيجية تجعل مؤسسته تراكميّة وغير خطية، كما تحدّ من قدرته على تحويل التوافقات العامة إلى قواعد تشغيل دقيقة ومنتظمة بالسرعة نفسها التي تتحرك بها التكتلات الأكثر تجانسًا (Gavrilova and Ryabinin 2016, 185–194؛ قناوي 2020، 63–99؛ حسين 2021، 364–392).

وبناءً على هذا التحديد المفاهيمي للبريكس بوصفه تكتلًا صاعدًا وفاعلًا مرنًا في الحوكمة العالمية، ينتقل التحليل إلى ضبط المفاهيم المفسّرة لتحولات القوة في البيئة الرقمية، ولا سيما مفهوم القوة الرقمية بوصفه أحد المتغيرات الرئيسة في تفسير أنماط النفوذ وإعادة تشكيل القواعد في النظام الدولي.

ثانيًا: ضبط المفاهيم وبناء العلاقات التحليلية

يُقصد بالقوة الرقمية قدرة الدولة أو التكتل على توظيف البيانات الرقمية والبنية التحتية المعلوماتية والشبكات والبرمجيات والقدرات السيبرانية في إنتاج النفوذ أو حمايته أو توسيعه داخل البيئة الدولية (Nye 2010, 4). وتكتسب هذه القوة قيمتها التحليلية في العلاقات الدولية من اقترانها بالقدرة على التأثير في سلوك الفاعلين الآخرين، والتحكم في التدفقات المعلوماتية، وتنسيق الموارد الرقمية مع أشكال القوة الأخرى ضمن المجال الدولي (Noel 2019, 11–12). ويقصد بالموارد الرقمية مجموع الأصول والإمكانات المرتبطة بالبنية الرقمية، بما يشمل البيانات، البنية التحتية المعلوماتية، آليات تبادل البيانات، والسجلات الأساسية، فضلًا عن القدرات البرمجية والتنظيمية والبشرية التي تمكّن الدولة أو التكتل من إنتاج القيمة وتداول المعلومات وتوسيع القدرة على التنسيق والتأثير في البيئة الدولية (Organisation for Economic Co-operation and Development 2024, 12–13; Nye 2010, 4).

وانطلاقًا من هذا التحديد، تتعامل الدراسة مع "القوة الرقمية" لا بوصفها توصيفًا تقنيًا للتقدم المعلوماتي فحسب، بل بوصفها متغيرًا تحليليًا يُقاس أثره السياسي حين يُترجم إلى قواعد ومعايير وآليات امتثال داخل ترتيبات الحوكمة العابرة للحدود. ووفق هذا المنظور، يُستعمل "صراع المعايير" قناةً تفسيرية تربط الموارد الرقمية بإعادة توزيع النفوذ والشرعية في النظام الدولي عبر إنتاج قواعد تشغيل قابلة للانتشار (Drezner 2019, 353–384; BRICS Think Tanks Council 2014, 5–11).

ولإحكام الضبط وتفادي التوسع غير المنضبط، تلتزم الدراسة بثلاثة ضوابط تشغيلية واضحة:

1- حدّ الإسناد: لا يُنسب "أثرٌ معياري" لأي مبادرة رقمية ما لم يثبت انعكاسها في وثائق رسمية أو مخرجات مؤسسية أو مسارات تنسيق قابلة للتتبع (BRICS Think Tanks Council 2014, 5–11).

2- حدّ التمييز: يفصل بين توصيف الموارد الرقمية من جهة، وبين القواعد المنظمة وآليات الامتثال من جهة أخرى؛ لأن موضوع الدراسة هو انتقال الموارد إلى قواعد لا مجرد تراكم القدرات (Schreier 2010, 140–149).

3- حدّ الشرعية: يقرأ صراع المعايير بوصفه صراعًا على قابلية القواعد للتعميم والقبول المؤسسي، لا مجرد اختلاف في تفضيلات تقنية؛ وهو ما يضع الحوكمة الرقمية في صلب التحليل بوصفها ساحة تقاطع بين التحكم والشرعية والمؤسسة (عياد 2023, 61–102; Gavrilova and Ryabinin 2016, 185–194).

ثالثًا: صراع المعايير ومجالاته الرئيسة

لا ينصرف صراع المعايير في البيئة الدولية المعاصرة إلى خلافٍ تقني محض حول مواصفات التشغيل، بل يتصل بالتنافس على سلطة تعريف القواعد التي تنظم المجال الرقمي وتحدد شروط النفاذ إليه والهيمنة داخله. ويظهر هذا الصراع، أولًا، في معايير التكنولوجيا الرقمية المرتبطة ببروتوكولات الاتصال، والتشغيل البيني، والمنصات، والشبكات، وسائر المواصفات التي تجعل النظم والأجهزة والخدمات الرقمية قابلة للتكامل

والعمل العابر للحدود؛ إذ لا تؤدي هذه المعايير وظيفة تقنية فقط، بل تنطوي كذلك على أبعاد اقتصادية وجيوسياسية تمنح الفاعلين القادرين التأثير فيها مزايا استراتيجية في السوق والنفوذ الدولي (Teleanu 2021, 9–10). ويظهر، ثانيًا، في معايير حوكمة البيانات التي تضبط إنشاء البيانات وجمعها وتخزينها واستعمالها وحمايتها وإتاحتها وتبادلها وحذفها عبر الحدود التنظيمية والوطنية، بما يجعلها ساحةً مركزية للتوتر بين متطلبات الانفتاح والسيطرة، والثقة والتنظيم، وإعادة الاستعمال والحماية (OECD 2022, 18–19). ويتجسد، ثالثًا، في المعايير الصناعية والتكنولوجية التي تحدد مواصفات التوافق والاعتماد والسلامة والجودة في الصناعات الرقمية المتقدمة، وتؤثر في القدرة على دخول الأسواق، وتشكيل سلاسل القيمة، وتوجيه المنافسة في القطاعات الاستراتيجية، الأمر الذي يحوّل التقييس من أداة تنظيمية إلى رافعة من روافع التموقع الدولي (Teleanu 2021, 9–10). أما المجال الرابع، فيتمثل في معايير الأمن السيبراني التي تتعلق بقواعد الحماية والمسؤولية والسلوك الواجب في الفضاء السيبراني، وما يرتبط بذلك من تطوير أنماط معيارية ترمي إلى ضبط السلوكيات الضارة، وتعزيز الثقة، وبناء أسس الحوكمة الأمنية الرقمية على المستوى العالمي (Madnick et. al 2023, 1). ومن ثم، فإن صراع المعايير، في مجمله، يعكس تنافسًا سياسيًا على من يملك حق تعريف القاعدة المشروعة، وتحديد أنموذج الحوكمة الرقمية الذي يكتسب قابلية الانتشار والقبول داخل النظام الدولي (Teleanu 2021, 9–10).

ولا يقتصر صراع المعايير على التنافس بشأن أفضل المواصفات التقنية، بل يعكس أيضًا تنافسًا سياسيًا على الشرعية وحدود السيادة في البيئة الرقمية. فالمعيار الذي يتحول إلى قاعدة معترف بها دوليًا لا ينظم التشغيل والامتثال فحسب، بل يكرّس تصورًا معينًا لمن يملك سلطة التنظيم وكيف توزع المسؤوليات بين الدولة والسوق والمنصات والهيئات الدولية. ومن ثم، فإن التنافس على المعايير الرقمية هو في الوقت نفسه تنافس على حق تعريف القاعدة المشروعة والأنموذج الذي ينبغي أن يحكم تدفقات البيانات والاعتماد التقني والأمن السيبراني (Teleanu 2021, 9–10; Musoni et al. 2023, 5–7).

المحور الثاني: القوة الرقمية وصراع المعايير في النظام الدولي

يركّز هذا المحور على البريكس بوصفه فاعلًا يسعى إلى توسيع نفوذه في الحوكمة الرقمية عبر تحويل الثقل الاقتصادي إلى قواعد ومعايير تشغيلية. ويُفحَص منطق الانتقال من التنسيق العام إلى مخرجات أكثر قابلية للتطبيق والانتشار.

أولاً: التحول الرقمي وإعادة تعريف موارد القوة وآليات النفوذ

أفضت الرقمنة المتسارعة إلى نقل جانبٍ مهم من التنافس الدولي من الموارد المادية إلى البنى غير المادية التي تنظّم حركة المعلومات وتدفقات البيانات عبر الحدود (OCED 2022, 18-19؛ Drezner 2019, 353–384). ولا يقتصر الأمر على "إضافة" مورد جديد للقوة؛ بل يتصل بتغيّر بنية الاعتماد نفسها: كيف تُنتج المعرفة ذات القيمة الاستراتيجية، وكيف تُنقل، ومن يمتلك القدرة على تعطيلها أو توجيهها أو إعادة برمجتها بما يخدم مصالحه. وتزداد دلالة هذا التحول حين يُقرأ المجال السيبراني ضمن أجندة الأمن الدولي؛ إذ تتداخل اهتمامات الحماية والردع والثقة مع منطق الترابط الاقتصادي، بما يرفع كلفة الانقطاع والاختراق ويجعل الهشاشة قابلة للانتشار عبر الشبكات (Schreier 2010, 140–149).

لا تتمثل القوة الرقمية في امتلاك التقنية بذاتها بقدر ما تتمثل في التحكم في شروط التشغيل داخل بيئة دولية قائمة على الترابط: من يملك نقاط الاختناق في مسارات التدفق؟ ومن يستطيع تحويل الاعتماد المتبادل إلى رافعة تفاوضية؟ ومن يُحوّل قدرته إلى قواعد تنظيمية ومعايير امتثال تجعل التفوق قابلًا للتعميم والاستمرار؟ هنا يتقدم سؤال الشرعية: كيف تُشرعن قواعد التشغيل؟ ومن يمنحها القبول؟ وما حدود ضبط التدفقات والمنصات دون تفكيك منطق الترابط؟ وهي أسئلة تمهّد لوضع "صراع المعايير" في قلب التحليل السياسي للتحول الرقمي (معلم ووناسي 2021، 739–741 ؛ Schreier 2010, 140–149).

ولإبراز الانتقال في مركز الثقل داخل موارد القوة—من "الوزن المادي" إلى "القواعد والمعايير" ثم إلى "التحكم البنيوي الرقمي" —يُستعمل الجدول (1) بوصفه إطارًا تحليليًا يربط مستويات القوة بأدوات النفوذ وساحات التنافس والمخرجات المتوقعة. موضع

الجدول هنا صحيح؛ لأنه ليس تمهيدًا وصفيًا، بل أداة تفسير تُؤطّر المفهوم قبل الانتقال إلى آليات الاعتماد والمعايير.

الجدول رقم (1) انتقال موارد القوة من الاقتصاد إلى المجال الرقمي (تصور تحليلي)

مستوى القوة في النظام الدولي	آلية النفوذ الغالبة	ساحة التنافس السياسية/ المؤسسية	صورة الأثر المتوقَّع في بنية النظام الدولي
مادي/اقتصادي (رافعة الاعتماد المتبادل)	رافعة تفاوضية عبر الاعتماد: توظيف التجارة والتمويل وسلاسل الإمداد لصناعة مكاسب تفاوضية	مؤسسات الحوكمة الاقتصادية الدولية وآليات إعادة توزيع الموارد	تعديل توازنات التمثيل والقدرة التفاوضية عبر شروط وأدوات التمويل /الاندماج وتوجيه التدفقات
مؤسسي/معياري (صناعة الشرعية والقواعد)	رفع كلفة الخروج عبر الامتثال: تثبيت قواعد مشاركة ومعايير سلوك تُنتج شرعية وتقيّد الخيارات	المنظمات متعددة الأطراف ومسارات التفاوض على القواعد والمعايير	إعادة تعريف "المقبول/الملزم" بما يعيد توزيع الشرعية ويؤثر في أنماط الالتزام
رقمي/بنيوي (التحكم + تثبيت المعايير)	خلق دوائر امتثال تشغيلية: تحويل البيانات والبنى والمنصات إلى شروط تشغيل ومعايير أمن/خصوصية	حوكمة الفضاء الرقمي وصراع المعايير التقنية والتنظيمية	نفوذ بنيوي تراكمي عبر إعادة ترتيب الاعتماد ورفع كلفة الهيمنة وتوسيع الاستقلال الاستراتيجي

المصدر: تجميع المؤلف بالاعتماد على BRICS Think Tanks Council (2014, 4–5)؛ Schreier (2014, 17–18)؛ BRICS Think Tanks Council (2014, 10–11)؛ Hampson and Sulmeyer (2017, 1–3)؛ Schreier (2010, 17–18).

وبناءً عليه، ينتقل التحليل إلى البنى التحتية والتدفقات بوصفها علاقات اعتماد قابلة للتسييس، ثم إلى صراع المعايير بوصفه آلية تحويل الموارد الرقمية إلى أثرٍ معياري.

ثانياً: البنى التحتية الرقمية والتدفقات بوصفها علاقات اعتماد قابلة للتسييس

تتجسد القوة الرقمية في التحكم بالبنى التحتية التي تقوم عليها قابلية الاتصال والتبادل: الشبكات العابرة للحدود، ونقاط العبور، ومراكز البيانات، والمنصات، ونظم المعاملات والمدفوعات. وهذه البنى ليست قنوات محايدة؛ بل تُعيد رسم جغرافيا النفوذ عبر علاقات اعتماد طويلة الأمد على مسارات المرور والخدمات الوسيطة ومزوّدي التحديث وشروط الاستعمال. (Observer Research Foundation and Research and Information System for Developing Countries, 2021). وتصبح القدرة على ضمان الاستمرارية أو التحكم في إيقاع التدفقات ذات أثرٍ تفاوضي وسياسي، خصوصًا عندما تتقاطع مع قطاعات حيوية ووظائف الدولة الأساسية الأساسية (Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) 2022, 18–19).

ويكتسب هذا المستوى عمقه التحليلي حين يُفهم المجال الرقمي بوصفه منظومة طبقية مترابطة؛ إذ يمكن أن تولّد هشاشةُ طبقةٍ واحدة آثارًا متسلسلة تتجاوز الفاعل المباشر إلى الشبكات المعتمدة عليه (Hampson and Sulmeyer 2017, 34–35). لذلك لا تُقاس القوة الرقمية بامتلاك الموارد فقط، بل بقدرة الفاعل على إدارة المخاطر ورفع الموثوقية؛ وإلا تحولت الرقمنة إلى قيدٍ بنيوي يحدّ من الفاعلية بدلًا من أن يعززها (Schreier 2010, 140–149; OECD 2022, 24-27).

ثالثاً: صراع المعايير: من التنافس التقني إلى السياسة والشرعية وإنتاج قواعد الامتثال

لا يُفهم صراع المعايير الرقمية بوصفه خلافًا على "أفضل مواصفة تقنية"، بل بوصفه صراعًا على قواعد التشغيل التي تحدد شروط الدخول والامتثال وحدود السيادة داخل فضاء عابر للحدود. فالمعيار، في جوهره، يُحوّل الاختيارات التنظيمية إلى مرجعية تشغيلية تتكرر في الممارسة، وتكتسب بمرور الزمن طابعًا شبه مُلزِم. يصبح معيار الخصوصية أو الأمن السيبراني أو تدفقات البيانات نقطة ارتكاز لإعادة توزيع النفوذ؛ لأن من يقود صياغته يحدد عمليًا شروط التوافق والامتثال ومسارات الانتشار، ويعيد تشكيل علاقات الاعتماد داخل النظام الدولي (BRICS Think Tanks Council 2014, 5–11).

ويعمل صراع المعايير هنا عبر ثلاث حلقات مترابطة: تحديد القاعدة (تعريف المقبول والمسؤول)، ثم بناء الامتثال (إجراءات تحقق/استجابة تجعل الالتزام أقل كلفة من تجاوزه)، ثم الانتشار عبر سلاسل القيمة الرقمية والتجارة والمنصات بما يُوسع نطاق القاعدة دون إكراه مباشر. وتزداد حساسية هذا الصراع حين يرتبط بالأمن السيبراني؛ إذ يغدو التنافس على معيار الأمن تنافسًا على أنموذج إدارة المخاطر وحدود المسؤولية والالتزام داخل الفضاء السيبراني (Schreier 2010, 140–149; Hampson and Sulmeyer 2017, 21–22).

رابعاً: الحوكمة الرقمية والسيادة الرقمية: مجال القوة وحدودها

تُطرح الحوكمة الرقمية في هذه الدراسة بوصفها ساحةً سياسية–مؤسسية يتداخل فيها الضبط والتحكم مع الشرعية المعيارية وقابلية التنفيذ؛ إذ لا تُنتج القواعد الرقمية أثرًا

بمجرد إعلانها، بل حين تتحول إلى ترتيبات تشغيلية تتضمن تعريفات واضحة ومؤشرات امتثال وآليات تنسيق واستجابة تُعيد إنتاج القاعدة في الممارسة. يصبح السؤال الحاسم هو: من يمتلك القدرة على تحويل الخيارات التنظيمية إلى قواعد تشغيل مستقرة بما يرفع كلفة الخروج ويتيح ترسخها التراكمي داخل بيئات التنظيم الدولي (Gavrilova and Ryabinin 2016, 185–194).

ومن منظور الأمن والثقة، تتبدى الحوكمة الرقمية كآلية لإدارة مخاطر الاعتماد المتبادل في مجالٍ "طبقي" مترابط؛ إذ قد تُطلق هشاشة أي طبقة آثارًا متسلسلة تمتد إلى شبكات أخرى تعتمد عليها. لا تُختزل الحوكمة في تنظيم معياري، بل تعمل كإطار لصناعة الموثوقية عبر إدراج الأمن ضمن معمار التكنولوجيا نفسه، بما يشمل أدوار هيئات ووضع المعايير والمنظمات الفنية ومعايير سلاسل الإمداد وأطر الامتثال (Hampson and Sulmeyer 2017, 34–36).

أما السيادة الرقمية فتُفهم هنا بوصفها مفهومًا تفاوضيًا داخل فضاء عابر للحدود، تحكمه موازنة دقيقة بين الانفتاح التنظيمي ومتطلبات الضبط الوطني/الإقليمي؛ إذ تصطدم محاولات استعادة السيطرة على البيانات والبنى والمنصات بمنطق الترابط العالمي الذي يجعل التحكم الكامل مكلفًا أو غير قابل للتحقق بصورة مطلقة (Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), 2022, 27–30). ومن ثمّ تتشكل منطقة وسطى بين مقاربة تُغلّب التحكم والحماية امتدادًا للأمن القومي، وأخرى تُغلّب التنظيم المشترك ضمانًا لاستمرارية التدفقات وتقليل المخاطر، بما يفسر إدراج الفضاء السيبراني ضمن أجندة الأمن الدولي بوصفه مجالًا تتقاطع فيه المخاطر العابرة للحدود مع الردع والحماية والثقة (Schreier 2010, 140–149).

تمثل الحوكمة الرقمية مجالًا لإعادة توزيع الشرعية: شرعية من يضع القاعدة ومن يحدد الاستثناء ومن يعرّف "السلوك المسؤول" (عياد 2023، 61–102). وتزداد هذه الشرعية وزنًا حين ترتبط بمعايير تشغيل قابلة للتعميم ضمن أطر مؤسسية تتيح التنسيق والتدرج والمواءمة بين التباينات، بما يجعل صراع المعايير خلافًا على أنموذج الحوكمة نفسه لا

على التقنية وحدها، وهو ما تعكسه وثائق التعاون التي تتعامل مع المعايير والتعاون المعلوماتي والتجارة الإلكترونية وبنى "المجتمع الذكي" بوصفها مجالات قابلة لإنتاج قواعد (BRICS Think Tanks Council 2014, 5–1; Asadov et. al 2021, 10-16).

وبذلك تتحدد حدود القوة الرقمية بقدرة الفاعل على ضبط ثلاثة شروط متزامنة: التحكم، التنظيم المؤسسي، والشرعية القابلة للانتشار ؛ فإذا تقدمت القدرات دون قواعد، أو القواعد دون ثقة، أو الشرعية دون آليات تنفيذ، تعثر تحويل الموارد الرقمية إلى أثر سياسي مستدام وانقلب المجال الرقمي إلى مصدر هشاشة بدلًا من أن يكون رافعة نفوذ (Schreier 2010, 140–149; Gavrilova and Ryabinin 2016, 185–194).

خامساً: إطار تحليلي للعلاقة بين القوة الرقمية وإعادة تشكيل النظام الدولي

يقوم هذا الإطار—من منظور العلاقات الدولية—على أن الموارد الرقمية لا تتحول إلى نفوذٍ سياسي–دولي مستدام لمجرد توافرها، بل عندما تُترجَم إلى قواعد تضبط سلوك الفاعلين وتُعيد توزيع الاعتماد المتبادل داخل النظام الدولي. تُفسَّر إعادة التشكل في المجال الرقمي بوصفها عملية تراكمية–مؤسسية تبدأ بامتلاك موارد تُنتج قابلية النفوذ، ثم تُحسم عبر صراعٍ على المعايير والشرعية، لتستقر—بدرجات متفاوتة—في ترتيبات حوكمة تمنح القواعد قابلية الانتشار وتُعيد تعريف حدود المقبول والملزم دوليًا (BRICS Think Tanks Council 2014, 5–11).

1-منطق المسار التحليلي: من الموارد إلى القواعد ثم إلى الأثر البنيوي

يرتكز المسار التحليلي على أربع حلقات مترابطة:

أ- الموارد الرقمية (Inputs)

وتشمل البنى التحتية، التدفقات، البيانات، المنصات، القدرات السيبرانية، ونظم المعاملات؛ وهي موارد تُنتج قوةً بنيوية لأنها تفتح/تغلق إمكانات الوصول، لكنها لا تكفي وحدها لصنع أثرٍ سياسي دائم، إذ يرفع الاعتماد المتبادل حساسية المخاطر ويزيد كلفة الثقة والاضطراب (Schreier 2010, 140–149).

ب- آلية التحويل إلى قواعد (Mechanism of Translation)

وهي الحلقة التي ينتقل فيها التنافس من امتلاك الموارد إلى صناعة القواعد التي تنظّم عمل المجال الرقمي. هنا يتجسد صراع المعايير كقناة سياسية لتحويل القدرة إلى شرط تشغيل يقيّد الخيارات ويرفع كلفة المخالفة، عبر التنافس على قواعد الخصوصية والأمن والتجارة الرقمية وحدود التدفق، بما يُرسّخ نفوذًا معيارياً متدرجًا (BRICS Think Tanks Council 2014, 5–11).

ت– الامتثال والانتشار (Compliance & Diffusion)

وفيها تُختبر القوة المعيارية سياسيًا عبر القدرة على بناء ترتيبات امتثال ومعايير تشغيل وآليات تنسيق تجعل الالتزام أقل كلفة من تجاوزه. وتؤكد أدبيات حوكمة الأمن السيبراني أن الأمن لا يُنتج بالسياسات وحدها، بل بإدراجه داخل معمار التكنولوجيا عبر أدوار هيئات وضع المعايير والمنظمات الفنية ومعايير سلاسل الإمداد وأطر الامتثال (Hampson and Sulmeyer 2017, 36).

ث– الأثر البنيوي (Structural Outcome)

ويُقاس في العلاقات الدولية كتغيّر تدريجي في توزيع النفوذ والقدرة التفاوضية وحدود الشرعية التنظيمية داخل الحوكمة العالمية، تبعًا لمدى نجاح القواعد في بناء الثقة وتقليل المخاطر في فضاءٍ تتسم طبقاته بترابط يجعل الخلل قابلاً لإطلاق آثار متسلسلة واسعة (Hampson and Sulmeyer 2017, 34–35; Schreier 2010, 140–149).

2–تشغيل الإطار: كيف نرصد الانتقال من "قدرة رقمية" إلى "نفوذ معياري"

ولمنع بقاء الإطار وصفيًا، تُعتمد مؤشرات تشغيلية تُظهر متى تصبح المبادرة الرقمية نفوذًا سياسيًا:

أ– مؤشر القابلية للتقنين:

هل تحولت المبادرة إلى قواعد/مبادئ/مخرجات رسمية تتضمن لغة تنظيمية وشروط امتثال وأهدافًا قابلة للقياس، أم بقيت في مستوى إعلان نوايا؟ (BRICS Think Tanks Council 2014, 5–11).

ب–مؤشر المؤسسة والتكرار:

هل توجد آليات تنسيق منتظمة ومسارات متابعة بما يشير إلى انتقال التفاعل من وقتية المواقف إلى سلوك مؤسسي قابل للتراكم؟ (Hampson and Sulmeyer 2017, 36).

ت–مؤشر الامتثال والثقة:

هل ترتبط القواعد بترتيبات ثقة سيبرانية واستجابة وتبادل معلومات تقلل المخاطر داخل شبكة اعتماد متبادل، أم تُعيق الهشاشة قبولها وانتشارها؟ (Schreier 2010, 140–149; Hampson and Sulmeyer 2017, 34–35).

ث–مؤشر الانتشار خارج الدائرة الأصلية:

هل يتجاوز أثر القواعد نطاق الفاعل/التكتل عبر سلاسل القيمة الرقمية أو أطر التوافق الفني والتنظيمي، بحيث تتحول إلى مرجعية حاكمة تتسع دوائر تطبيقها؟ (BRICS Think Tanks Council 2014, 5–11).

وبهذا الإطار، لا تُقرأ القوة الرقمية كرصيدٍ تقني، بل كمسارٍ سياسي–مؤسسي يُعاد عبره ترتيب النفوذ داخل النظام الدولي: من موارد تُنتج الاعتماد، إلى قواعد تضبط السلوك وتعيد تعريف الشرعية، ثم إلى امتثال وانتشار يقيسان مقدار الأثر البنيوي.

المحور الثالث: البريكس كفاعل معياري رقمي– أدوات التأثير ومسارات الحوكمة

يركّز هذا المحور على انتقال البريكس من تكتّل اقتصادي إلى فاعلٍ يسعى—بدرجات متفاوتة—إلى توسيع نفوذه في الحوكمة الرقمية بوصفها ساحة لتوزيع السلطة والشرعية عبر القواعد. في منظور العلاقات الدولية، لا يتحقق النفوذ فقط بتراكم الموارد، بل بالقدرة على تحويلها إلى قواعد تشغيل ومعايير امتثال تُنتج أنماط اعتماد وتعيد توزيع القدرة التفاوضية. يفحص المحور منطق التحويل من "التنسيق" إلى محاولة بناء قواعد قابلة للترسيخ والانتشار.

أولاً: من الثقل الاقتصادي إلى مشروع نفوذ معياري رقمي

يُفهم صعود البريكس—في التحليل البنيوي للعلاقات الدولية—بوصفه نتاج تحول تدريجي في توزيع الموارد الاقتصادية وما يستتبعه من مطالب إصلاح التمثيل داخل مؤسسات الحوكمة المالية (الخزرجي وعبد الحميد 2016، 2–4؛ قناوي 2020، 63–99). غير

أن التحول الذي تلتقطه هذه الدراسة يتمثل في اتساع مفهوم النفوذ ليشمل القدرة على التأثير في البنى القاعدية التي تنتج الاعتماد وتعيد توزيع المكانة داخل النظام الدولي، وفي مقدمتها المجال الرقمي بما يشتمل عليه من بيانات وتدفقات وبنى تحتية ومعايير تشغيل عابرة للحدود (BRICS Think Tanks Council 2014, 5–11؛ Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), 2022, 27–30).

وبذلك، يصبح الانتقال من "كتلة اقتصادية" إلى "فاعل معياري" انتقالًا من تحسين الموقع داخل ترتيبات قائمة إلى منافسة على قواعد تنظيم مجالات باتت تصنع النفوذ: تدفقات البيانات، الأمن السيبراني، التجارة الرقمية، وشروط الامتثال التنظيمي والتقني. ويُفسَّر "صراع المعايير" هنا بوصفه صراعًا سياسيًا على الشرعية وحدود السيادة في فضاء يتجاوز الحدود الوطنية، لا مجرد تنافس فني على مواصفات محايدة (Schreier 2010, 140–149).

وتؤكد بعض الأدبيات العربية أن التكتلات الصاعدة—ومنها البريكس—توظف التعددية بوصفها مدخلًا لإعادة ترتيب ميزان القوة وتوسيع هامش المناورة في مسارات الحوكمة، بما يحدّ من احتكار المراكز المهيمنة لمفاتيح التنظيم الدولي (المصري وعلوش 2016، 443–460؛ الجادر ويونس 2019، 29–50). كما يوضح اتجاه آخر أن المشروع يتطور من مطلب "التمثيل" إلى بناء أدوات تأثير متراكمة تستهدف تعديل قواعد اللعبة، لا مجرد التكيّف معها (بلعربي 2020، 104–123). وتُسنِد الوثائق المؤسسية ذلك بإدراج التعاون المعلوماتي والتقني والتجارة الإلكترونية ضمن استراتيجية طويلة الأجل، بما يثبت الملف الرقمي كمسار حوكمي قابل للتراكم (BRICS Think Tanks Council 2014, 36).

وبناءً عليه، لا يقتصر التحليل على تعداد المبادرات، بل يتجه إلى تفسير آليات التحويل التي تسمح بتحويل الثقل إلى أثر معياري داخل الحوكمة الرقمية الدولية. ويفترض هذا المحور أربع حلقات مترابطة: المؤسسة، وصناعة القواعد، وبناء الشرعية، وتقليل الاعتماد. ويعرض الجدول (2) هذه الحلقات وأدواتها وشروط فاعليتها ومصادر تعثرها.

الجدول رقم (2) مصفوفة تفسيرية لآليات التحويل داخل البريكس
(Mechanisms–Tools–Conditions–Risks)

الآلية التحويلية داخل البريكس	أدواتها/قنواتها التشغيلية	شرط النجاح السياسي–المؤسسي	الخطر/القيد المقابل (ماذا يفسد التحويل؟)
مؤسسة التعاون الرقمي (تحويل التنسيق إلى مسار مستمر)	وثائق استراتيجية مشتركة، فرق عمل/منتديات، أجندات دورية، مسارات متابعة	حد أدنى من اتساق الأولويات وقدرة على تحويل "البيان" إلى إجراءات	تباين النماذج وتحوّل المسار إلى تنسيق رمزي غير مُلزِم
بناء معايير مشتركة (تحويل القدرة إلى "قواعد تشغيل")	أطر الأمن السيبراني، مبادئ الخصوصية، قواعد تدفقات البيانات، معايير التجارة الرقمية	بناء ثقة تقنية–سياسية وقابلية تطبيق (امتثال/تحقق/استجابة)	الهشاشة/الاختراق + تضارب تصورات السيادة والخصوصية بين الأعضاء
إنتاج شرعية إصلاحية (تسويغ المعيار وتوسيع قبوله)	خطاب التعددية الرقمية، سردية العدالة التمثيلية، المطالبة بإصلاح الحوكمة الرقمية	قدرة على الإقناع الدولي وربط القواعد بمنافع الاستقرار/الثقة وتقليل المخاطر	مقاومة المركز وإعادة تأطير مطالب البريكس كتهديد تنظيمي/أمني
تقليل الاعتماد البنيوي (تخفيف التبعية لهيمنة البنى/المنصات)	بدائل تشغيلية (منصات/بنى/مدفوعات)، شراكات تقنية، تمويل رقمي، سلاسل قيمة رقمية	استثمارات طويلة الأجل + تكامل تشغيلي يجعل البديل قابلاً للاستعمال	كلفة مرتفعة + صعوبات الانتشار + "تكاليف التحول" (Switching Costs)

المصدر: إعداد المؤلف بالاعتماد على BRICS Think Tanks Council (2014, 10–11)؛ Hampson and Sulmeyer (2017, 1–3)؛ Schreier (2010, 17–18).

وتُظهر المصفوفة أن الأثر المعياري ليس نتيجة تلقائية للثقل الاقتصادي، بل حصيلة نجاح حلقات التحويل تحت قيود التباين الداخلي ومنافسة المعايير خارجيًا. وبناءً عليه، يوفّر توسّع عضوية مجموعة البريكس BRICS إطارًا مناسبًا لتحليل موقع مصر والسعودية بوصفهما حالتين لاختبار قابلية القواعد على الانتشار، وما يستتبعه ذلك من إعادة توزيعٍ للشرعية وتعزيزٍ للرافعة التفاوضية داخل الحوكمة الرقمية.

ثانياً: مصر والسعودية في أفق البريكس وصراع المعايير الرقمية

تأسيسًا على ما سبق، لا يُقاس توسّع البريكس بزيادة العضوية عددًا، بل بقدرته على توسيع نطاق القاعدة المعيارية: أي تحويل الثقل والتموضع المؤسسي إلى قواعد امتثال ومعايير تشغيل قابلة للانتشار. فالمعايير الرقمية—في منظور العلاقات الدولية—قواعد حوكمة تُعيد توزيع الشرعية، وتحدد كلفة الامتثال، وتعيد ترسيم حدود السيادة داخل

النظام الدولي؛ ومن ثمّ يغدو إدراج قوى إقليمية وازنة اختبارًا عمليًا لـ«الشرعية التشغيلية» داخل الحوكمة متعددة الأطراف والقانون الدولي (عياد 2023، 61–102).

1- مصر— من الحضور التفاوضي إلى قابلية الاندراج المعياري

تكتسب حالة مصر أهمية خاصة في سياق الدراسة بوصفها انضمت رسميًا إلى مجموعة البريكس عضوًا كاملًا في عام 2024، وهو ما منحها موقعًا جديدًا داخل تكتل يسعى إلى توسيع حضوره في بنية النظام الدولي. وتُظهر حالة مصر أن الانخراط مع البريكس لا يُختزل في العائد الاقتصادي المباشر، بل في تحويل المشاركة إلى رافعة تفاوضية ضمن مسارات التفاوض المؤسسي وصياغة القواعد. ويبرز هنا الفرق بين "المشاركة" كمدخل للتفاعل، و"العضوية" كتحولٍ يُفترض أن ينعكس على شروط الحركة داخل بنية النظام الدولي وإدارة الاعتماد المتبادل وحدود الالتزام المؤسسي (قناوي، 2020، ص 66). لذا، يتحدد وزن الانضمام بقدرته على إنتاج أثرٍ معياري في الحوكمة—ومنها صراع المعايير—عبر قابلية تحويل التوافق إلى قواعد تشغيل قابلة للتعميم والانتشار، وهو ما يرتبط بشرط "القابلية المؤسسية للمعيار": القدرة التنظيمية، واستقرار مسارات التنسيق، وترجمة المشاركة إلى صياغات أكثر تحديدًا وآليات متابعة (العزب 2023، 15–50؛ قناوي 2020 ، 90–91).

2- السعودية وتوسّع البريكس: إعادة تموضع معياري داخل شبكة صنع القواعد

تختلف السعودية، في مقاربتها للعلاقة مع البريكس عن الحالة المصرية من حيث الوضع المؤسسي وطبيعة الاندراج؛ إذ إن الدعوة التي وُجّهت إليها في قمة جوهانسبرغ عام 2023 لم تُفضِ إلى اندراج عضوي نهائي محسوم، وهو ما يجعل موقعها أقرب إلى الانفتاح الاستراتيجي المحسوب منه إلى الاندماج المؤسسي المكتمل داخل التكتل. وعلى هذا الأساس، تكتسب الحالة السعودية أهميتها في تحليل العلاقات الدولية من حيث إنها تُبرز كيف يمكن للثقل الإقليمي أن يتحول إلى رافعة تفاوضية داخل منافسة المعايير، لا بوصفه وزنًا ماديًا فحسب، بل بوصفه قدرةً على التأثير في قواعد التشغيل ومسارات الامتثال العابرة للحدود. ويزداد هذا المعنى وضوحًا عندما يُفهم التوسع بوصفه

اختبارًا لقدرة البريكس على توسيع نطاق القاعدة، لا مجرد توسيع العضوية، أي تحويل التوافق السياسي إلى قواعد قابلة للانتشار داخل بُنى الحوكمة (عياد 2023، 61–102). وفي هذا السياق، لا تُقاس جدوى التوسع بزيادة المقاعد، بل بقدرته على توليد مزايا تفاوضية عبر قنوات مؤسسية وتمويلية تُخفف تبعية الاعتماد وتُعيد ترتيب خيارات الامتثال، وهو ما تبرز دلالته في النقاش حول أدوات البريكس الاقتصادية والمؤسسية بوصفها أذرع نفوذ داخل النظام الدولي (Latino 2017, 11–25). وعلى المستوى التشغيلي، ترتبط قابلية الانتقال من "الوزن" إلى "الأثر المعياري" بقدرة التكتل على إنتاج صيغ تعاون ومعايير أكثر تحديدًا في الملفات الرقمية والتجارية، بما يرفع كلفة الخروج ويمنح القاعدة قابلية انتشار أوسع (BRICS Think Tanks Council 2014, 5–11).

3- الربط التحليلي: الشرعية التنظيمية وشبكات الامتثال في «سوق المعايير»

لا يترسخ المعيار لأنه «الأفضل تقنيًا» فحسب، بل حين يغدو مرجعية تشغيل تُقلل عدم اليقين وتثبت توقعات السلوك داخل الحوكمة متعددة الأطراف (عياد 2023، 61–102). وعليه، فإن إدراج مصر والسعودية يختبر قدرة البريكس على توسيع نطاق القاعدة عبر شبكات امتثال تتجاوز الدائرة الداخلية، (قناوي 2020، 91؛ BRICS 2023, 25). وهو ما يتعزز عندما يقترن البعد المعياري بسندٍ وظيفي—تمويلي/تنموي—يخفف التبعية ويرفع القدرة التفاوضية في «سوق المعايير»، شرط أن تُسند هذه الاتجاهات بمخرجات تشغيلية قابلة للتتبع داخل وثائق التكتل.

ثالثاً: أدوات البريكس في إنتاج أثر رقمي– معياري

أدوات البريكس في المجال الرقمي، لا تُقرأ بوصفها وسائل تقنية منفصلة، بل بوصفها أدوات تأثير يتداخل فيها المؤسسي والتنظيمي، والتكنولوجي، والمعرفي، والدبلوماسي. وتتحدد فاعليتها بقدرتها على نقل التعاون من مستوى التنسيق العام إلى مستوى الترتيب المؤسسي والقواعد والمعايير القابلة للتطبيق والانتشار داخل الحوكمة الدولية.

1- الأدوات المؤسسية والتنظيمية: من تثبيت الأجندة إلى إنتاج مسارات الامتثال

تتمثل الأدوات المؤسسية والتنظيمية للبريكس في الوثائق الاستراتيجية، وآليات التشاور السياسي، ومسارات العمل المنتظمة، والمنتديات القطاعية، إلى جانب المؤسسات المالية والتنموية التي تمنح التعاون درجة أعلى من الاستمرارية والقدرة على التراكم. وتنبع أهمية هذه الأدوات من أنها لا تقتصر على تنظيم التفاعل بين الأعضاء، بل تُسهم في تثبيت الملفات داخل قنوات تفاوضية مستقرة، وتنتج لغة مشتركة ومفاهيم مرجعية قابلة للتحول التدريجي إلى قواعد تشغيل ومعايير امتثال (عياد 2023، 61–102). وفي هذا السياق، تكتسب المؤسسات المالية والتنموية البديلة أهمية خاصة؛ لأنها تمنح التكتل أدوات عملية لتخفيف الاعتماد على القنوات التقليدية المهيمنة، وتربط بين التنسيق السياسي والقدرة على الإسناد المؤسسي والوظيفي. كما أن إدراج ملفات مثل المجتمع المعلوماتي، والتقنيات، والتجارة الإلكترونية، والاقتصاد الرقمي ضمن الوثائق الاستراتيجية للبريكس يرفع احتمالية انتقال هذه الموضوعات من مستوى الإعلان السياسي إلى مستوى الترتيب التنظيمي والمعياري، بما يعزز قدرة التكتل على التأثير في بعض مسارات الحوكمة العالمية وصنع القواعد (BRICS Think Tanks Council 2014, 18; Schreier 2010, 140–149). ويمنح هذا التثبيت البريكس قدرة أكبر على توحيد المفاهيم المرجعية التي تغذي صراع المعايير لاحقًا.

2- الأدوات التكنولوجية والبنية التحتية الرقمية: السند التشغيلي للقواعد

إن القواعد والمعايير الرقمية، لا تكتسب فاعليتها من مجرد إعلانها، بل من اقترانها ببنية تقنية ووظيفية تسمح بتطبيقها وتعميمها. ومن هنا، تظهر أهمية الأدوات التكنولوجية والبنية التحتية الرقمية في تجربة البريكس، ولا سيما ما يتصل بالاتصال، والمنصات، والبنى المعلوماتية، ونظم المعاملات، وآليات تبادل البيانات، والقدرات المرتبطة بالتحول الرقمي. فهذه الأدوات تمنح القواعد المقترحة قابلية تشغيلية، وتقلل كلفة الامتثال لها، وتوفر بدائل عملية تحد من الاعتماد الأحادي على المراكز التقليدية للتكنولوجيا والتمويل والبنية الرقمية. وفي المنطق الدولي، لا تنتشر القواعد بالخطاب وحده؛ بل تحتاج إلى سند وظيفي يجعل البديل ممكن الاستعمال، ويمنح الفاعلين

الآخرين مصلحة في اعتماده أو التكيف معه. ولذلك، فإن البنية التحتية الرقمية لا تمثل عنصرًا مساعدًا فحسب، بل تُعد من الشروط الأساسية لتحويل المبادرات السياسية إلى نفوذ معياري قابل للترسخ والانتشار (BRICS Think Tanks Council 2014, 5-11; Makarova 2014, 152-159).

3- القوة البشرية والمعرفية: إنتاج الخبرة وصياغة الرؤية المعيارية

يرتبط الأثر الرقمي–المعياري أيضًا بامتلاك قاعدة بشرية ومعرفية قادرة على إنتاج الخبرة، وتوليد الرؤى، وصياغة البدائل التنظيمية والتقنية. فالتكتلات لا تؤثر في مسارات الحوكمة الرقمية بالموارد المادية وحدها، بل كذلك عبر ما تمتلكه من خبرات تقنية، ومراكز تفكير، وشبكات بحث، ومسارات تعلم جماعي، وقدرات على تحويل المعرفة إلى سياسات ومعايير قابلة للتداول داخل المؤسسات الدولية. ومن هذه الزاوية، تُعد القوة البشرية والمعرفية أحد الشروط الأساسية لانتقال البريكس من موقع المستجيب للقواعد إلى موقع المساهم في تعريفها؛ لأنها تمد التكتل بالقدرة على بلورة مفاهيم مرجعية، وصياغة مرافعات تنظيمية، وتقديم تصورات أكثر تماسكًا بشأن الحوكمة الرقمية والأمن السيبراني والتجارة الإلكترونية. ومن ثم، فإن القيمة الاستراتيجية لهذا البعد لا تكمن فقط في تراكم الخبرة، بل في قابليتها للتحول إلى رصيد تفاوضي ومعياري داخل المجال الدولي (عياد 2023، 61–102؛ BRICS Think Tanks Council 2014, 18).

4- الدبلوماسية الرقمية: توسيع الحضور داخل شبكات التفاوض وصنع القواعد

تمثل الدبلوماسية الرقمية أداة محورية في هذا السياق؛ لأنها تتيح للبريكس تنسيق مواقفه، والدفاع عن تصوراته، وتوسيع حضوره داخل شبكات التفاوض المرتبطة بالقضايا الرقمية العالمية. ولا يقتصر أثر هذا البعد في الاتصال السياسي أو الرمزي، بل يمتد إلى إدارة الخطاب، وبناء التحالفات، والدفع نحو إدراج قضايا بعينها داخل الأجندات الدولية، والمشاركة في النقاشات المتعلقة بالمعايير الرقمية والأمن السيبراني وحوكمة البيانات. وتنبع أهميتها من أنها تشكل حلقة وصل بين الموارد والمؤسسات والمعايير، إذ تسمح بتحويل المواقف العامة إلى ضغط تفاوضي، وربط الأدوات الوظيفية بالأهداف التنظيمية، وتعزيز قابلية القواعد التي يدعمها التكتل للانتشار والقبول. وبهذا المعنى،

فإن الدبلوماسية الرقمية لا تمثل أداة تكميلية، بل تُعد جزءًا من البنية التي يتشكل من طريقها النفوذ الرقمي–المعياري للبريكس داخل الحوكمة الدولية (BRICS Think Tanks Council 2014, 5–11؛ عياد 2023، 61–102).

5- حصيلة الأدوات: الانتقال من الوزن إلى القواعد

يتحدد الأثر الرقمي–المعياري للبريكس عندما تتساند الأدوات المؤسسية والتنظيمية مع الأدوات التكنولوجية والبنية التحتية الرقمية، وتتقاطع مع القوة البشرية والمعرفية والدبلوماسية الرقمية ضمن مسار واحد يربط بين تثبيت الأجندة، وتعريف القواعد، وتوفير إمكانات التطبيق، وتوسيع القبول الدولي. وعندئذٍ ينتقل التكتل تدريجيًا من مجرد الثقل الاقتصادي والسياسي إلى ممارسة شكل أكثر تركيبًا من النفوذ، يقوم على التأثير في شروط التشغيل والامتثال وإعادة ترتيب الاعتماد داخل الحوكمة الرقمية (الجادر ويونس 2019، 29–50؛ بلعربي 2020، 104–123). غير أن هذا المسار يظل مقيدًا بجملة من الشروط، في مقدمتها مسألة الأمن والثقة؛ لأن غياب ترتيبات موثوقية كافية يحد من قدرة القواعد على الانتشار، ويجعل الرقمنة نفسها مصدرًا للهشاشة بدلًا من أن تكون رافعة للاستقرار والنفوذ المعياري (Schreier 2010, 140–149).

رابعاً: مسارات الحوكمة الرقمية داخل مجموعة البريكس: مجالات التركيز وآليات العمل

تُعد التجارة الألكترونية مسارًا مرجّحًا لإنتاج أثر معياري؛ لأن تنظيم المنصات والمدفوعات وحماية المستهلك وإدارة البيانات يترجم مباشرة إلى قواعد تشغيل عابرة للحدود. وتزداد قيمتها السياسية عندما تتحول من دعم عام إلى ترتيبات امتثال قابلة للمتابعة داخل وثائق ومسارات عمل البريكس. (Organisation for Economic Co–operation and Development (OECD) 2022, 27–30).

1– البيانات وتدفقات المعلومات: تنظيم القيمة الاستراتيجية للمعلومة

يتصل ملف البيانات مباشرةً بمصادر القوة في العلاقات الدولية؛ لأن تنظيم التدفقات يحدّد، في جوهره، شروط الوصول والتوزيع والتحكم: من يملك حق النفاذ، ومن يضع ضوابط الاستعمال، وكيف تُحوَّل البيانات من قيمة اقتصادية إلى نفوذ تفاوضي داخل

بيئة دولية مترابطة. وفي المجال الرقمي تتحول البيانات إلى مورد سياسي/أمني، بما يفتح مجالًا لتفاوض معياري حول السيادة وحدود التنظيم عبر الحدود. يظل الوزن المعياري لأي تعاون في هذا الملف مرهونًا بوجود قواعد حماية واستجابة تقلل المخاطر وتؤسس حدًا أدنى من الثقة اللازمة للانتشار (Schreier 2010, 140–149).

2- الأمن السيبراني والثقة: شرط الانتشار المعياري

ويقصد بالأمن السيبراني القدرة على حماية استخدام الفضاء السيبراني أو الدفاع عنه في مواجهة الهجمات السيبرانية (Kissel 2013, 58).

يعمل الأمن السيبراني بوصفه متغيرًا حاكمًا؛ لأن المجال الرقمي قائم على طبقات مترابطة، بما يجعل هشاشة طبقة واحدة قادرة على إطلاق آثار متسلسلة تتجاوز الفاعل المباشر وتنعكس على شبكات الاعتماد ذاتها (Hampson and Sulmeyer 2017, 34–35). تُختبر جدية مسارات الحوكمة الرقمية بقدرتها على إنتاج ترتيبات ثقة: معايير حماية، وقواعد استجابة، وتبادل معلومات يحد من الهشاشة. وبدون ذلك تتراجع شرعية القواعد وقابليتها للقبول خارج الدائرة الداخلية؛ لأن الثقة هنا ليست قيمة خطابية، بل شرط تشغيل سياسي–مؤسسي لاستدامة الامتثال.

3- المجتمع الذكي والابتكار: من التحديث إلى أنموذج قابل للتعميم

يشير إدراج "المجتمع الذكي" والابتكار في أجندة البريكس إلى تصور للتحول الرقمي بوصفه نمطًا قابلًا للتدويل لا مجرد تحديث داخلي. وتُظهر الوثائق اهتمامًا بهذه المجالات بوصفها ملفات يمكن أن تسند سردية معيارية حول التنمية الرقمية (BRICS Think Tanks Council 2014, 36). غير أن تحويل السردية إلى أثر معياري في النظام الدولي يتوقف على توافر قواعد تشغيل واضحة تجعل الأنموذج قابلاً للاقتباس والامتثال، لا مجرد طموح تحديثي؛ إذ إن القابلية للتعميم هي ما يمنح الأنموذج وزنًا معياريًا خارج نطاقه الوطني.

أ- صراع المعايير الرقمية وآليات توسيع الأثر التفاوضي

يتحدد موقع البريكس في صراع المعايير عبر بعدين متلازمين: شرعية خطابية تؤطر المطالب ضمن إصلاح الحوكمة وتوسيع التعددية، وقدرة قواعدية/تشغيلية تنتج لغة تنظيم تحدد شروط التشغيل وحدود المسؤولية والامتثال في ملفات التدفقات والأمن والتجارة الرقمية. وتغدو القاعدة—لا البيان—الأداة التي تُحوّل الموارد الرقمية إلى نفوذ تفاوضي؛ لأنها تُثبت شروط المشاركة وتخلق تكاليف امتثال وتبعيات تشغيلية داخل شبكات الاعتماد. وتظل الشرعية التشغيلية للقاعدة رهينة بترتيبات موثوقية تقلل المخاطر؛ كما تؤكد الأدبيات أن الأمن يُبنى جزئيًا عبر إدماجه في معمار التكنولوجيا نفسه وأدوار واضعي المعايير وأطر الامتثال (Hampson and Sulmeyer 2017, 36؛ Schreier 2010, 140–149).

ب- مؤشرات الانتقال من التنسيق إلى قواعد قابلة للتعميم

لا يثبت توصيف البريكس كفاعل معياري رقمي دون مؤشرات تُظهر انتقاله من تنسيق سياسي عام إلى قدرة حوكمية تُنتج قواعد وتعيد توزيع النفوذ داخل النظام الدولي:

- مستوى الصياغة التنظيمية: انتقال المخرجات من دعمٍ عام إلى لغة تنظيمية محدِّدة تتضمن تعريفات ومبادئ وشروط تنفيذ قابلة للقياس؛ بما يعني الانتقال من "التوافق السياسي" إلى معايير تضبط السلوك الدولي وتعيد تعريف المقبول والملزِم في المجال الرقمي (BRICS Think Tanks Council 2014, 5–11).
- الاستقرار المؤسسي والتراكم: انتظام المسارات والمنتديات وآليات المتابعة بما يراكم "لغة تفاوضية مشتركة" ويخفض كلفة إعادة التوافق؛ وهو شرط مؤسسي لتحويل الملف الرقمي إلى مسار حوكمة مستمر لا إلى مواقف وقتية.
- قابلية الثقة والأمن: وجود ترتيبات حماية واستجابة وتبادل معلومات تقلل الهشاشة في بيئة اعتماد متبادل؛ لأن شرعية القاعدة الرقمية وانتشارها يرتبطان بقدرتها على خفض المخاطر وتوفير حد أدنى من الموثوقية داخل شبكة ترابط عالية الحساسية (Hampson and Sulmeyer 2017, 34–35 ; Schreier, 2010).

- قابلية الانتشار خارج الدائرة الأصلية: اتساع دائرة الامتثال عبر الشراكات وسلاسل القيمة والتوافقات الفنية/التنظيمية؛ بما يحول القاعدة من إطار داخلي إلى مرجعية أوسع تُحدث أثرًا بنيويًا في علاقات الاعتماد وتوازنات القدرة التفاوضية.

وبذلك يتحدد الوزن الدولي للمسار الرقمي للبريكس بقدرته على تحويل الثقل الاقتصادي إلى قواعد تشغيل ومعايير امتثال تُنتج شرعية وتعيد ترتيب الاعتماد، بما ينعكس تراكميًا على موقعه التفاوضي داخل الحوكمة الرقمية العالمية.

المحور الرابع : انعكاسات صراع المعايير على إعادة تشكيل النظام الدولي.. حدود الأثر وشروط الاستدامة

يحلّل هذا المحور كيف ينعكس صراع المعايير الرقمية على إعادة تشكيل النظام الدولي بصورة تراكمية عبر قواعد التشغيل والامتثال، مع بيان حدود الأثر وشروط استدامته في ظل التباين الداخلي ومنافسة الانتشار خارجيًا.

أولاً: مواضع الأثر البنيوي لصراع المعايير في المجال الرقمي

لا يظهر أثر صراع المعايير بوصفه تحولات مباشرة من نمط مؤشرات القوة المادية، بل يتجسد في نقاط ارتكاز تتراكم عندها القواعد وتتحول إلى مرجعيات تشغيل. يتمثل الموضع الأول في قنوات إنتاج القواعد، إذ تتبلور المعايير عبر مسارات فنية وتنظيمية ومؤسسية، ثم تُترجم إلى قواعد امتثال تعيد تعريف المقبول تنظيميًا وشروط المشاركة، بما يمنح من يقود صياغتها شرعية تنظيمية داخل الحوكمة الرقمية العالمية (BRICS Think Tanks Council 2014, 5–11).

ويتصل الموضع الثاني بسلاسل القيمة الرقمية وشبكات الاعتماد؛ إذ تعمل المعايير—حتى قبل تبلورها في صيغ قانونية—كقواعد سوقية وتشغيلية تنتج تكاليف انتقال وتفرض امتثالًا ضمنيًا عبر المنصات والبنى التحتية. وعندما يترسخ معيار تشغيل في تدفقات البيانات أو التجارة الرقمية، يعاد توزيع القدرة التفاوضية تدريجيًا عبر إعادة ترتيب الاعتماد وتحديد من يملك "ميزة القاعدة" ومن يتحمل "كلفة الامتثال" (BRICS Think Tanks Council 2014, 5–11).

أما الموضع الثالث فيتمثل في منظومات الثقة السيبرانية بوصفها شرطًا حاكمًا للقبول والانتشار. ففي بيئة اعتماد متبادل عالية الحساسية، ترتبط قابلية المعيار للتعميم بقدرته على تقليل المخاطر وتوفير الموثوقية والاستجابة، خاصةً وأن المجال الرقمي طبقي/متداخل بحيث قد تُطلق هشاشة طبقة واحدة آثارًا متسلسلة تتجاوز الفاعل المباشر إلى شبكات متعددة تعتمد عليه (Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), 2022, 24–27; Hampson and Sulmeyer 2017, 34–35).

ويتمثل الموضع الرابع في البنى التحتية العابرة للحدود؛ إذ إن الانتشار المعياري يفترض قابلية تنفيذ وبنية تشغيل داعمة. فالمعيار الذي لا يقترن بإمكانات تشغيل وثقة وتنسيق يميل إلى الانحصار في مستوى الخطاب، في حين يصبح المعيار القابل للتطبيق أقرب إلى التعميم وإنتاج أثر ممتد (Schreier 2010, 140–149).

ثانيًا: مستويات الأثر المعياري في إعادة تشكيل النظام الدولي

يُقاس أثر صراع المعايير الرقمية—في منظور العلاقات الدولية—على مستويات مترابطة تُظهر انتقال النفوذ من المورد إلى القاعدة ثم إلى البناء المؤسسي فالشرعية التنظيمية. يتمثل المستوى الأول في أثر القواعد؛ أي تحوّل معيارٍ أو مبدأٍ تنظيمي إلى مرجعية تشغيل تُنظّم فعليًا تدفقات البيانات ومعايير الأمن والتجارة الرقمية، بما ينقل التأثير من امتلاك القدرة إلى امتلاك "قواعد المشاركة والامتثال" داخل الحوكمة الرقمية (BRICS Think Tanks Council 2014, 5–11).

ويتمثل المستوى الثاني في أثر المؤسسات؛ أي ترجمة القواعد إلى ترتيبات متابعة وتنفيذ وتنسيق تُكسبها الاستمرارية وقابلية التكرار، وتدفعها من نطاق التوصية إلى وزنٍ مرجعي أعلى داخل بيئات التنظيم الدولي (Gavrilova and Ryabinin 2016, 185–194).

أما المستوى الثالث فيتصل بـ أثر الشرعية؛ أي قابلية القواعد للتعميم والقبول خارج نطاقها الأولي، وهي قابلية لا تُستمد من الصياغة وحدها، بل من الموثوقية التشغيلية وخفض المخاطر في مجال رقمي شديد الاعتماد المتبادل، بما يميّز بين معيارٍ تكتلي محدود ومعيارٍ قابل للاندراج في بنية الحوكمة العالمية.

ثالثًا: القيود الداخلية داخل البريكس وحدود تحويل الرقمنة إلى نفوذ معياري

يتحدد سقف الأثر المعياري للبريكس بقيود داخلية؛ فإنتاج معيار رقمي قابل للانتشار يفترض حدًا أدنى من التقارب في الأولويات ونُظم التنظيم، لأن القواعد الرقمية تمس ملفات سيادية حساسة مثل الخصوصية وتدفقات البيانات وإدارة المخاطر والثقة والاستجابة (دهش والغراوي 2020، 77–82؛ Gavrilova and Ryabinin 2016, 186–187). ومع تباين النماذج وتفاوت القدرات، يبطؤ الانتقال من التوافق العام إلى قواعد تشغيل دقيقة، وتضعف قابلية القواعد للترسخ خارجيًا ما لم تُدعَم بمؤسسة أعلى وآليات متابعة أكثر انتظامًا.

رابعًا: القيود الخارجية وتنافس المعايير بوصفه صراعًا على الانتشار والامتثال

لا ينفصل صراع المعايير عن بنية القوة؛ فالمعايير السائدة تمنح المراكز قدرة تعريف شروط الامتثال، لذلك تُواجَه محاولات إنتاج قواعد بديلة بمقاومة تُثبّت الاعتماد عبر المنصات والسوق وسلاسل القيمة وترفع كلفة التحول. كما يُسيّس الأمن السيبراني بوصفه معيارًا للثقة، فتُعاد صياغة حدود الشراكة ومشاركة البيانات وفق خطاب المخاطر. ومن ثم يغدو النفوذ المعياري مشروطًا بقدرة الفاعل على إدارة المخاطر وبناء ترتيبات ثقة في فضاء رقمي طبقي يتيح للخلل أن يُطلق آثارًا متسلسلة (Schreier 2010, 140–149; Hampson and Sulmeyer 2017, 34–35).

خامسًا: شروط الاستدامة—من المبادرة إلى القاعدة إلى القبول

ترتبط استدامة الأثر المعياري بتحقق شروط متلازمة تُحوّل المبادرات إلى قواعد قابلة للترسخ والانتشار. أولها المؤسسة: أي تحويل المبادرات إلى ترتيبات تشغيل قابلة للقياس والمتابعة؛ لأن قوة المعيار تتحدد بقدر ما يتجسد في إجراءات امتثال وآليات استجابة ومسارات متابعة، لا بمجرد الإعلان (Hampson and Sulmeyer 2017, 36). وثانيها تقاربٌ معياري أدنى داخل التكتل يحد من تآكل الاتساق، إذ إن اتساع التباين في نماذج التنظيم والسيادة الرقمية يضعف قابلية القاعدة للانتشار واكتساب قوة مرجعية خارج دائرتها الأولى (Gavrilova and Ryabinin 2016, 186–187). وثالثها بناء الثقة

السيبرانية عبر قواعد حماية واستجابة وتبادل معلومات تُخفض المخاطر وتضبط المسؤوليات، وإلا تراجعت الشرعية التشغيلية للقواعد وتقلص قبولها (Schreier 2010, 140–149). ورابعها قابلية القبول الدولي؛ أي تقديم القواعد بوصفها قابلة للتعميم ومنسجمة مع مقتضيات الشرعية في الحوكمة الدولية، بما يرفع فرص انتشارها في بيئة تنافسية.

يخلص المحور إلى أن صراع المعايير الرقمية يُحدث أثرًا بنيويًا تراكميًا عبر ترسيخ قواعد تشغيل وشبكات امتثال تُعيد ترتيب الاعتماد والقدرة التفاوضية وحدود الشرعية في الحوكمة العالمية، مع بقاء استدامة هذا الأثر مشروطةً بتضييق فجوات التباين داخل البريكس، ومؤسسة قواعد قابلة للتنفيذ، وبناء حدٍّ أدنى من الثقة السيبرانية في بيئة تنافس معياري ومقاومة من المراكز.

المناقشات:

في ضوء مراجعة الأدبيات السابقة، تُقدَّم النتائج والمناقشات بوصفهما ترجمةً تحليلية لمسار الحُجّة؛ إذ تُبيّن—ضمن منظور العلاقات الدولية—مدى قدرة البريكس على تحويل الوزن الاقتصادي إلى نفوذٍ معياري عبر صراع المعايير الرقمية، وتختبر فروض الدراسة على هذا الأساس.

1-صراع المعايير كآلية لإعادة توزيع النفوذ داخل بنية النظام الدولي

تُظهر النتائج أن صراع المعايير الرقمية لم يعد خلافًا تقنيًا محضًا، بل غدا قناة لإعادة توزيع النفوذ داخل النظام الدولي؛ لأن السيطرة على قواعد التشغيل المرتبطة بالخصوصية وأمن المعلومات وتدفقات البيانات والتجارة الرقمية تتحول إلى سلطة تنظيمية تحدد شروط المشاركة والامتثال. وبهذا المعنى، تسند النتائج الفرضية الأولى، إذ إن قدرة الفاعل على تثبيت معايير قابلة للتعميم تمنحه أفضلية بنيوية تتجاوز وضع المواصفة التقنية إلى إعادة تعريف ما يُعد مقبولًا وملزمًا داخل ترتيبات الحوكمة العالمية.

2-الوزن الاقتصادي لا يتحول إلى نفوذ معياري إلا عبر القدرة على إنتاج قواعد تشغيل قابلة للانتشار

وتؤكد الدراسة، اتساقًا مع الفرضية الثانية، أن الوزن الاقتصادي للبريكس لا يتحول إلى نفوذ معياري رقمي بمجرد التوافق السياسي أو اتساع الأجندة المعلنة، بل عبر القدرة على ترجمة الموارد الرقمية إلى قواعد تشغيل محددة وآليات متابعة قابلة للتطبيق. وتكشف وثائق البريكس ومبادراته عن توجه متزايد نحو تثبيت ملفات مثل الأمن السيبراني والتجارة الألكترونية والمجتمع المعلوماتي، بما يعكس إدراكًا لأهمية الحوكمة الرقمية في إعادة تشكيل النظام الدولي. غير أن نقطة الحسم تظل في الانتقال من لغة المبادئ العامة إلى لغة القواعد القابلة للامتثال؛ فكلما اقتربت المخرجات من تحديد شروط تشغيل ومعايير متابعة أكثر وضوحًا، ارتفعت فرص تراكم نفوذ معياري فعلي. ومن هذا المنطلق، يُقرأ توسع العضوية، بما في ذلك حالتا مصر والسعودية، بوصفه اختبارًا لقدرة التكتل على توسيع دوائر الامتثال والاندراج المعياري، لا مجرد توسيع التمثيل السياسي.

3-حدود الأثر المعياري للبريكس تُحدَّد ببنية التكتل وببنية المنافسة الدولية على الشرعية والامتثال

تثبت النتائج، وفق الفرضية الثالثة، أن الأثر المعياري للبريكس يظل محكومًا بقيود داخلية وخارجية متلازمة. فعلى المستوى الداخلي، يحد تفاوت القدرات الرقمية وتباين أولويات التنظيم والسيادة بين أعضائه من إمكان إنتاج قواعد أكثر اتساقًا وقابلية للانتشار. وعلى المستوى الخارجي، تواجه مبادراته منافسة معيارية من مراكز قائمة تعمل على تثبيت الاعتماد على منصات وبنى ومعايير سائدة، ورفع كلفة التحول نحو البدائل. وفي هذا السياق، تغدو الثقة شرطًا تشغيليًا للشرعية؛ إذ إن القواعد التي لا تسندها ترتيبات حماية واستجابة وتبادل معلومات يصعب أن تكتسب قبولًا مستقرًا. ومن ثم، فإن أثر البريكس المعياري، حتى حين يتشكل، يظل تراكميًا ومشروطًا بقدرته على تقليص فجوات التباين الداخلي، وتعزيز المؤسسة، وبناء ثقة سيبرانية تسمح بانتقال القواعد من التنسيق الداخلي إلى مرجعية تشغيلية أوسع.

تُفضي النتائج إلى دلالات تطبيقية لجدول الأعمال الرقمي للبريكس في سياق الحوكمة العالمية. أولًا، تشير الدراسة إلى ضرورة الانتقال من الصيغ المعيارية العامة إلى قواعد تشغيل ومعايير امتثال أكثر تحديدًا وقابلة للمتابعة، بما يتيح تقييم التقدم ويعزّز قابلية التبنّي الخارجي. ثانيًا، تبرز أهمية تقوية الاتساق المؤسسي داخل التكتل عبر مؤسسة مسارات العمل وآليات المتابعة والتقييم وتقليص فجوات التنفيذ؛ لأن تذبذب الالتزام الداخلي يحدّ من قوة الإقناع المعياري ويضعف فرص الانتشار. ثالثًا، تُظهر النتائج أن ترتيبات الثقة السيبرانية—في مجالات الحماية والاستجابة وتبادل المعلومات—ليست عنصرًا تقنيًا فحسب، بل شرطٌ سياسي لتعزيز الشرعية التشغيلية وخفض كلفة التبنّي لدى الشركاء والفاعلين الآخرين، بما يدعم تنافسية المعايير في سياق صراع المعايير الرقمية.

الخاتمة:

تكشف الدراسة أن القوة الرقمية أصبحت أحد المداخل الأساسية لفهم التحولات الجارية في بنية النظام الدولي، وأن تكتل البريكس يسعى إلى استثمار هذا المجال من أجل توسيع هامش تأثيره الدولي، ليس فقط عبر التعاون الاقتصادي، وإنما أيضاً عبر الحضور في مجالات الحوكمة الرقمية والمعايير التقنية والأمن السيبراني. وقد أوضح التحليل أن صراع المعايير يمثل بعداً مركزياً في هذا المسار؛ لأنه يتعلق بتحديد القواعد التي تنظم المجال الرقمي العالمي، وبالجهات القادرة على إضفاء الشرعية عليها.

كما بيّنت الدراسة أن البريكس يعتمد على مجموعة من الأدوات المتداخلة، تشمل الأدوات المؤسسية، التنظيمية، التكنولوجية، المعرفية والدبلوماسية، في محاولة لتحويل ثقله الاقتصادي والسياسي إلى قدرة أكبر على التأثير في البيئة الرقمية الدولية. ومع ذلك، فإن هذا الدور لا يزال يواجه جملة من القيود، من أهمها تفاوت القدرات بين أعضاء التكتل، واختلاف أولوياتهم، وتباين مواقعهم في النظام الدولي، علاوةً على استمرار هيمنة قوى كبرى على أجزاء واسعة من البنى الرقمية والمعيارية العالمية.

وتظهر حالتا مصر والسعودية أن التفاعل مع البريكس لا يسير وفق نمط واحد؛ في حين تمثل مصر حالة اندماج رسمي داخل التكتل منذ عام 2024، تعكس السعودية مقاربة أكثر حذراً ومرونة تحكمها حسابات استراتيجية أوسع. وهو ما يدل على أن العلاقة بالبريكس ليست مجرد مسألة عضوية، بل ترتبط أيضاً بكيفية توظيفه كإطارٍ لإعادة التموضع داخل بيئة دولية متغيرة.

Acknowledgments
Funding statement: No funding available.
Conflict of interest statement: The author declares no conflict of interest.

قائمة المصادر:

الجادر، سرمد زكي، و يونس مؤيد يونس. 2019. "بريكس والتوظيف الواقعي الليبرالي لمقاومة الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي". *مجلة حمورابي* 7، عدد.31–32 (اكتوبر): 29–50.
https://search.emarefa.net/detail/BIM-1024465.

الخزرجي، ليلى عاشور حاجم، وسالي موفق عبد الحميد. 2016. "تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس (BRICS) أنموذجًا." *قضايا سياسية*، العدد.45–46 (اغسطس): 1–47.
https://search.emarefa.net/detail/BIM-912177.

العزب، هبه جمال الدين محمد. 2023. "مصر وبنك التنمية لتكتل البريكس: الفرص والتحديات." *آفاق آسيوية* 7، عدد.12 (اغسطس): 28–63.
https://doi.org/10.21608/sis.2023.217085.1099

المصري، خالد، ومناف محمد علوش. 2016. " دور التكتلات الاقتصادية الدولية في تغيير بنية النظام الدولي "البريكس" انموذجاً." *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية* والقانونية 38, عدد.3 (حزيران): 443–460.
https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4852/download

بلعربي، علي. 2020. "التعاون في إطار مجموعة البريكس وتأثيره على النظام الدولي السائد." *مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية* 8, عدد.1 (كانون الثاني): 104–123.
https://asjp.cerist.dz/en/article/143390

حسين، إسلام إبراهيم. 2021. "تجمع البريكس والقوى الاقتصادية الصاعدة: الفعالية والجاذبية." *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية* 6، عدد.11 (يناير) : 364–392.
https://doi.org/10.21608/esalexu.2021.139490

دهش، فاضل جواد، وإسراء حسن سيلان الغراوي. 2020. "دور استراتيجية النمو غير المتوازن في تحقيق النمو الاقتصادي لدول البريكس للمدة (2009–2017)." *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية* 12, عدد.35 (مارس): 77–99. https://kjeas.uowasit.edu.iq/index.php/kjeas/article/view/240

عياد، إيهاب محمد أبو المجد. 2023. "الإقليمية الجديدة وإعادة توازنات القوى في النظام الدولي: مجموعة البريكس وإعادة الصياغة الجيوستراتيجية." *مجلة كلية السياسة والاقتصاد* 21، عدد.20 (تشرين الاول):61–102.
https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-1528575-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%89-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88

قناوي، عزت ملوك. 2020. "تأثير تجمع دول بريكس (BRICS) على النظام الاقتصادي الدولي مع الإشارة إلى مدى إمكانية انضمام مصر لعضوية التجمع." *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد.*9 (يناير): 63–99.
https://csj.journals.ekb.eg/article_135867_ab1f71aeba5a66d9e3b653db6c116459.pdf

معلم، أم البنين، و لزهر وناسي. 2021. "دور تكتل البريكس في تحولات النظام الاقتصادي الدولي." *تنمية الموارد البشرية* 16، عدد.4 (ديسمبر): 734–756. https://asjp.cerist.dz/en/article/172620

List of References:

Al-Azzb, Heba Jamal Alden Mohammed. 2023. "Egypt and the BRICS Development Bank: Opportunities and Challenges." *Asian Horiziones* 7, no.12 (Augest): 28-63. https://doi.org/10.21608/sis.2023.217085.1099 (in Arabic).

Al-Jader, Sarmad Zaki, and Younis Muayyad Younis. 2019. "BRICS and the Realist–Liberal Use to Resist American Hegemony in the International System." *Hammurabi Journal* 7, no.31–32 (October):29–50. https://search.emarefa.net/detail/BIM-1024465 (in Arabic).

Al-Khazraji, Layla Ashour Hajim, and Sali Muwafaq Abd al-Hamid. 2016. "The Bloc of Emerging Economic Powers: The BRICS Group as a Model." *Political Issues*, no.45-46 (August): 1–47. https://search.emarefa.net/detail/BIM-912177 (in Arabic).

Al-Masri, Khalid, and Manaf Mohammed Alloush. 2016. "The Role of International Economic Blocs in Changing the Structure of the International System: BRICS as a Model." *Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies—Economic and Legal Sciences Series* 38, no.3 (June): 443–460. https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4852/download (in Arabic).

Asadov, Babek, Vladimir Gavrilenko, and Stanislav Nemchenko. 2021. "BRICS in International Legal Space: Humanitarian Imperatives of International Security." *BRICS Law Journal* 8, no.1 (2021): 8–34. https://doi.org/10.21684/2412-2343-2021-8-1-8-34

Belaarabi, Ali. 2020. "Cooperation within the BRICS group and its impact on the prevailing international order." *Al-Bahith Journal for Academic Studies* 8, no.1 (January): 104-123. https://asjp.cerist.dz/en/article/143390 (in Arabic).

BRICS Think Tanks Council. 2014. "Towards a Long-Term Strategy for BRICS". February, 2014. https://bricsthinktankscouncil.org/wp-content/uploads/2024/09/2014-BTTC-Recommendations.pdf

Dahsh, Fadil Jawad, and Israa Hassan Saylan Al-Gharawi. 2020. "The Role of the Unbalanced Growth Strategy in Achieving Economic Growth in BRICS Countries (2009–2017)." *Al-Kout Journal for Economic and Administrative Sciences* 12, no.35 (March): 77–99. https://kjeas.uowasit.edu.iq/index.php/kjeas/article/view/240 (in Arabic).

Drezner, Daniel W. 2019. "Technological Change and International Relations." *International Relations* 33, no.2 (March): 286-303. https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/0047117819834629

Eyad, Ihab Mohamed Abu al-Majd. 2023. "New Regionalism and the Rebalancing of Power in the International System: BRICS and Geostrategic Reframing." *College of Politics and Economics Journal* 21, no.20 (October): 61–102. https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-1528575-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%89-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88 (in Arabic).

Gavrilova, Nina, and Yevgeny Ryabinin. 2016. "BRICS: The History of Formation and Development Prospects." *Mariupol State University Journal: Series of History and Political Science*, no.15 (2016): 185–194. https://cyberleninka.ru/article/n/brics-the-history-of-formation-and-development-prospects/viewer

Hampson, Fen Osler, and Michael Sulmeyer, eds. 2017. *Getting Beyond Norms: New Approaches to International Cyber Security Challenges*. Waterloo, ON: Centre for International Governance Innovation. https://www.jstor.org/stable/resrep05241.1

Hussein, Islam Ibrahim. 2021. "BRICS and Emerging Economic Powers: Effectiveness and Attractiveness." *Scientific Journal of the Faculty of Economic Studies and Political Science* 6, no.11 (January): 364–392. https://doi.org/10.21608/esalexu.2021.139490 (in Arabic).

Kissel, Richard, ed. 2013. *Glossary of Key Information Security Terms*. NIST Interagency Report 7298 Revision 2. Gaithersburg, MD: National Institute of Standards and Technology. https://doi.org/10.6028/NIST.IR.7298r2

Latino, Agostina Orsola. 2017. "The New Development Bank: Another BRICS in the Wall?" In *Accountability, Transparency and Democracy in the Functioning of Bretton Woods Institutions*, edited by Elena Sciso, 47-69. Switzerland: Springer International Publishing.

Madnick, Benjamin, Keman Huang, and Stuart Madnick. 2023. "The Evolution of Global Cybersecurity Norms in the Digital Age: A Longitudinal Study of the Cybersecurity Norm Development Process." *Information Security Journal: A Global*

Perspective 33, no.1 (April): 1-22. https://doi.org/10.1080/19393555.2023.2201482

Makarova, Irina. 2014. "Comparative Study of BRICS Decisions Regarding the Main Guidelines of International Financial and Economic Infrastructure Reform." *Journal of the Higher School of Economics and Law*, no.4 (2014): 152–159. https://cyberleninka.ru/article/n/comparative-study-of-brics-decisions-regarding-the-main-guidelines-of-international-financial-and-economic-infrastructure-reform/viewer

Muallim, Umm al-Banin, and Lazhar Wonasi. 2021. "The Role of BRICS in Transformations of the International Economic System." *Human Resources Development* 16, no.4 (December): 734–756. https://asjp.cerist.dz/en/article/172620 (in Arabic).

Musoni, Melody, Poorva Karkare, Chloe Teevan, and Ennatu Domingo. 2023. "Global Approaches to Digital Sovereignty: Competing Definitions and Contrasting Policy." European Centre for Development Policy Management. May 22, 2023. https://ecdpm.org/work/global-approaches-digital-sovereignty-competing-definitions-and-contrasting-policy

Noel, Jean-Christophe. 2019. *What Is Digital Power?*. France: French Institute of International Relation. https://www.ifri.org/sites/default/files/migrated_files/documents/atoms/files/noel_digital_power_2019.pdf

Nye, Joseph. 2010. "Cyber Power." Harvard Kennedy School: Belfer Center for Science and International Affairs. May, 2010. https://www.belfercenter.org/publication/cyber-power

Observer Research Foundation and Research and Information System for Developing Countries. 2021. *The Future of BRICS*. New Delhi: Observer Research Foundation. https://www.orfonline.org/public/uploads/posts/pdf/20221229113818.pdf

O'Neill, Jim. 2001. "Building Better Global Economic BRICs". Global Economics Paper No. 66. New York: Goldman Sachs. https://www.almendron.com/tribuna/wp-content/uploads/2013/04/build-better-brics.pdf

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2022. "Going Digital Guide to Data Governance Policy Making." December 14, 2022. https://doi.org/10.1787/40d53904-en

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). 2024. "Digital Public Infrastructure for Digital Governments." December 20, 2024. https://doi.org/10.1787/ff525dc8-en

Qenawy, Ezzat Molouk. 2020. "The Impact of the BRICS Group on the International Economic System with Reference to the Possibility of Egypt Joining the Group." *Contemporary Business Studies Journal*, no.9 (January): 63–99. https://csj.journals.ekb.eg/article_135867_ab1f71aeba5a66d9e3b653db6c116459.pdf (in Arabic).

Schreier, Fred. 2010. "Trends and Challenges in International Security: An Inventory." Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF). January 1, 2010.

https://www.dcaf.ch/sites/default/files/publications/documents/OP19_schreier_trendsandchallenges.pdf

Teleanu, Sorina. 2021. *The Geopolitics of Digital Standards: China's Role in Standard-Setting Organisations.* Geneva: DiploFoundation/Geneva Internet Platform and Konrad Adenauer Foundation. https://www.diplomacy.edu/wp-content/uploads/2021/12/Geopolitics-of-digital-standards-Dec-2021.pdf

Political Sciences Journal
Issue (71)) **June** (2026) **ISSN**: 1815-5561 **E-ISSN**: 2521-912X

The 2025 Israel–Iran War: between Mutual Deterrence and the Reshaping of Regional Security

Sura Thamer Hadi*

Receipt date: 1/11/2025 Accepted date: 8/3/2026 Publication date:1/6/2026

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi71.900

Copyrights: © 2026 by the author.
The article is an open access article distributed under the terms and condition of the (CC By) license Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

The outbreak of the Israel–Iran war in June 2025 marked a pivotal turning point in regional security. The confrontation between two potential nuclear powers revived nuclear deterrence as a central mechanism for reshaping regional power balances, while simultaneously exposing the limitations of conventional deterrence and the growing risks of nuclear proliferation in the region. The study examines the extent to which concepts of nuclear deterrence and the regional military balance have evolved amid the fragility of collective security structures. Analysis of the conflict's trajectory demonstrates that deterrence is no longer unilateral or exclusively based on hard power; rather, it has developed into a multidimensional framework integrating nuclear, cyber, and psychological capabilities. The conflict further revealed the fragility of established rules of engagement, the declining capacity of major powers to control escalation, and the transformation of military achievements into short-term tactical gains. The war also contributed to the reconfiguration of regional alliances and underscored the strategic importance of maritime routes within the deterrence equation. Post-conflict stability, therefore, does not represent the end of confrontation, but rather a temporary phase requiring institutionalized security arrangements and calibrated deterrence mechanisms to prevent renewed escalation.

Keywords: Iran, (Israel), Nuclear deterrence, military escalation, war aims, war paths.

*Inst.Dr./ Ministry of Higher Education and Scientific Research/ Department of Studies, Planning and Follow-up. Surathame@mohesr.edu.iq
Corresponding author: Sura Thamer Hadi**;** email: Surathame@mohesr.edu.iq

مجلة العلوم السياسية
العدد (71) حزيران (2026) **E-ISSN**: 2521-912X **ISSN:** 1815-5561

الحرب الإسرائيلية الإيرانية 2025: بين الردع المتبادل وإعادة تشكيل الأمن الإقليمي

سرى ثامر هادي*

الملخص:

شكّل اندلاع الحرب الإسرائيلية – الإيرانية في حزيران 2025، تحولاً مفصلياً في الأمن الإقليمي، إذ أعاد الصراع بين قوتين نوويتين محتملتين إحياء مفهوم الردع النووي كأداة لإعادة تشكيل توازنات القوة، وكشف في الوقت نفسه محدودية الردع التقليدي وخطورة احتمالات الانتشار النووي في المنطقة. ووضح هذا الصراع إشكالية البحث المركزية التي تتعلق بمدى تحول مفاهيم الردع النووي والتوازن العسكري الإقليمي في ظل هشاشة البنى الأمنية الجماعية. وأظهر تحليل مسار المواجهة أن الردع لم يعد أحادياً أو قائماً على القوة الصلبة، بل تحوّل إلى منظومة متعددة الأبعاد تدمج القدرات النووية والسيبرانية والنفسية. كما بيّنت تطورات الصراع هشاشة قواعد الاشتباك، وتراجع قدرة القوى الكبرى على ضبط التصعيد، وتحوّل المكاسب العسكرية إلى مكاسب تكتيكية قصيرة الأمد. كما أسهمت الحرب في إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية وإبراز دور الممرات البحرية في معادلة الردع. وأن الاستقرار اللاحق لا يعد نهاية للصراع، بل محطة مؤقتة تتطلب ترتيبات أمنية مؤسسية وردعاً منضبطاً لضمان منع عودة التصعيد.

الكلمات المفتاحية: إيران، إسرائيل، الردع النووي، التصعيد العسكري، أهداف الحرب، مسارات الحرب.

* مدرس دكتور/ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة.

المقدمة:

تُعدّ منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق توتراً دولياً، لتقاطع المصالح الجيوسياسية فيها، وتداخل التهديدات الأمنية مع التنافسات العقائدية والاستراتيجية، وتشهد المنطقة اليوم تحولاً أمنياً غير مسبوق نتيجة اندلاع الحرب الإسرائيلية – الإيرانية في 13 حزيران 2025، التي مثلت انتقالاً في الصراع بين قوتين نوويتين محتملتين، أعادت معها مفهوم الردع النووي إلى الواجهة ليس بوصفه مجرد أداة لدرء الصراع، بل بوصفه عاملاً فاعلاً في إعادة تشكيل توازنات القوة ومعادلات الأمن الإقليمي، وكاختبار عملي لقدرة الدول على ضبط صراعاتها من دون استعمال السلاح النووي.

تأتي هذه الحرب ضمن سياق تاريخي طويل من التنافس بين إسرائيل وإيران، إذ يمثل برنامج إيران النووي تهديداً وجودياً يبرر الردع الوقائي الإسرائيلي، إلا إن تحول التوتر إلى مواجهة مباشرة زاد احتمالية كسر الحدود التقليدية للردع النووي وفتح الباب أمام سباق تسلّح نووي إقليمي، في أعقابِ ذلك لجأت بعض دول الشرق الأوسط للبحث عن امتلاك القدرة الفنية والعلمية والموارد اللازمة لإنتاج سلاح نووي، من دون أن تكون قد امتلكته فعلياً أو أعلنت عنه وهو ما سُميَ بـ (الكمون النووي) ضمن احتمالاتها الأمنية، بالوقت الذي سلطت فيه الحرب الضوء على التوازنات القائمة، واكتسبت أهميتها من طبيعة أهدافها الاستراتيجية؛ فـ إسرائيل سعت إلى تقويض القدرات النووية والعسكرية الإيرانية وفرض سقف جديد لقواعد الاشتباك، في حين ترمي إيران إلى تثبيت قدرتها على الردع وامتصاص الضربات واستدامة التأثير الإقليمي. كما كشفت الحرب عن مدى تأثير القدرات النووية في صناعة القرار السياسي والعسكري، وأثارت تساؤلات عميقة حول مستقبل منظومة الردع في الشرق الأوسط، وحدود فعاليتها في ظل التغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة. وانعكاساتها على الأمن الإقليمي، التي تشير إلى أن المنطقة دخلت مرحلة جديدة من عدم اليقين الاستراتيجي، وباتت معادلات الردع أكثر تعقيداً، والتهديدات النووية أكثر ضغطاً، والهياكل الأمنية القائمة أقل قدرة على احتواء الصراع مما أسهم في إعادة تشكيل التحالفات والهياكل الأمنية، ودفع الدول الخليجية إلى إعادة تقييم خياراتها

في ضوء تصاعد المخاطر النووية، وغياب منظومة أمن جماعي فعالة، وتراجع قدرة القوى الكبرى على ضبط التصعيد. مما يستدعي إعادة التفكير في مستقبل الأمن الإقليمي ومنظومة الردع في المتغيرات الحاصلة.

من هنا تبرز أهمية فهم التحوّل العميق الذي أحدثته الحرب الإسرائيلية – الإيرانية لعام 2025، في مفاهيم الردع النووي والتوازن العسكري في الشرق الأوسط، عِبر تحليل ديناميكيات الصراع وأثرها في الأمن الإقليمي. وتسليط الضوء على محدودية المنظومات الأمنية التقليدية في منع التصعيد، والكشف عن الحاجة لإعادة بناء منظومة ردع تتناسب مع طبيعة التهديدات المركبة التي تجمع بين الأدوات النووية والسيبرانية والنفسية، في محاولة للإجابة على التساؤل الرئيس: إلى أي مدى شكّلت الحرب الإسرائيلية – الإيرانية لعام 2025، تحوّلاً بمفاهيم الردع النووي والتوازن العسكري في الشرق الأوسط؟ في ظل فرضية مفادها إن انتقال الصراع الإسرائيلي – الإيراني من الظل إلى المواجهة يؤدي لتآكل فاعلية الردع التقليدي لصالح الردع النووي النشط كضمانة أمنية بديلة في الشرق الأوسط.

المنهجية:

تعتمد هذه الدراسة على عدد من المناهج البحثية، في مقدمتها المنهج التاريخي لتتبع تطور مفاهيم الردع والعلاقات بين الطرفين في سياقها الزمني السابق للصراع. والمنهج التحليلي – الاستشرافي، عِبر تحليل السياقات العسكرية والسياسية المرتبطة بالحرب الإسرائيلية – الإيرانية لعام 2025، ودراسة أبعاد التوازن النووي ومفاهيم الردع بين الطرفين قبل وفي أثناء الحرب، ومن ثم استشراف تداعياتها على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط. كما تستند الدراسة إلى منهج دراسة الحالة، بوصف الحرب أنموذجا كاشفا لتحولات أعمق في بنية النظام الأمني الإقليمي، وتوظف في ذلك الأدبيات النظرية للردع النووي ونظريات الأمن الإقليمي.

المبحث الأول: التوازن العسكري والنووي بين إسرائيل وإيران قبيل حرب 2025

تُعدّ استراتيجيات الردع إحدى الركائز الأساسية للأمن القومي، توظّفها الدول للحفاظ على مصالحها الحيوية في المناطق التي تشهد اضطرابات مزمنة. وفي هذا السياق، يمثل التنافس الاستراتيجي بين إسرائيل وإيران أنموذجاً معقداً لتوازن القوى، تجاوز حدود الصراع العسكري والسياسي ليؤثر في معادلات الأمن الإقليمي، مفضياً إلى نشوء تحالفات دولية وإقليمية متشابكة وتصاعد التوتر في دول محورية مثل سورية ولبنان واليمن (غضبان 2025، 199). ويقتضي ذلك تحليل استراتيجيات وأدوات الردع للطرفين وتأثيراتها وانعكاساتها في أمن واستقرار الشرق الأوسط، تمهيداً لفهم محددات حرب 2025.

المطلب الأول: الإمكانات العسكرية والدفاعية لـ إسرائيل

تعتمد إسرائيل على استراتيجية شاملة تجمع بين السياسات الأمنية والتكنولوجية والمعلوماتية لإيجاد بيئة ردع فعّالة، وترتكز على عقيدة أمنية تؤمن أن القوة والإرادة القوية كفيلتان لردع أي خصم، تشمل الآتي:

1. **التحالفات الدولية والإقليمية** لتأمين مصالحها الاستراتيجية، وأبرزها شراكتها مع الولايات المتحدة، التي توفر لها الدعم العسكري والاقتصادي والدبلوماسي، كما تسعى إلى توسيع علاقاتها مع دول عربية عبر اتفاقيات (إبراهام)، لتشكيل تحالف إقليمي يواجه التهديدات الإيرانية. (غضبان 2025، 207–208).
2. **عرض القوة العسكرية والتكنولوجية:** إذ تمتلك أسطولاً جوياً حديثاً يضم طائرات (F35) و(F16) وطائرات من دون طيار قادرة على تنفيذ ضربات دقيقة في إيران، ومنظومات دفاعية متقدمة مثل (القبة الحديدية – Iron Dome) و(مقلاع داوود – David’s sling). وترسانة نووية غير معلنة، (عكاشة 2019، 211–212) تتفوق بها على إيران، كما تبلغ ميزانيتها العسكرية (24.4) مليار دولار، وتمتلك (612) طائرة مقاتلة و(1370) دبابة و(43.407) مدرعة و(5) غواصات ولا تمتلك أي فرقاطات. وتمتلك أربعة أنواع من الصواريخ الباليستية قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى يبلغ مداها

(280) كيلومتراً و(4800) كيلومتر و(6500) كيلومتر، وتقدر صواريخها النووية بـ (90) رأساً نووياً (ار تي بالعربي 2025).

3. الإنذار المبكر الذكي والمعلومات الاستخباراتية، وتجميع المعلومات عبر دمج المعلومات البشرية مع جمع الأخبار الإلكترونية وتوظيف الذكاء الاصطناعي والطائرات المسيّرة في عمليات المراقبة والتحليل. فالوحدة (8200) تعدّ نظيراً لوكالة (NSA) الأمريكية، تجمع المعلومات من الاتصالات وتنصت الرادارات، ثم تعمل على تحليلها باستعمال نظام (Gospel). هذه المنظومة الذكية تدفع بمعادلة الانذار المبكر إلى أعلى مستويات الكفاية: فهي تُمكّن من كشف الاتجاهات العدوانية مبكراً، وتحجيمها بأسلحة دقيقة، في حين يظل الإنسان في حلقة التحكم النهائية، مما يعزز المصداقية والدقة ويقلّل من احتمالات الخطأ وقد أثبتت هذه المنظومة فعاليتها عملياً في هذه الحرب، حين وضعت حرب الإشارة الذكية الأساس لضربات استباقية دقيقة حوّلت وجه الصراع في دقائق معدودة (Brumfiel 2023).

يُمكن القول، إن استراتيجية الردع الإسرائيلية تستند إلى فلسفة تعتمد على الوقاية بالهجوم، والسيطرة المعلوماتية، والتحصين السياسي، مما يمنحها قدرة مستمرة على الحفاظ على توازن الردع داخل بيئة إقليمية شديدة التقلب.

المطلب الثاني: الإمكانات العسكرية والدفاعية لإيران

ترتكز استراتيجية الردع الإيرانية على مواجهة التهديدات الخارجية، بالاعتماد على مزيج من الأدوات العسكرية والدبلوماسية والأمنية، تتلخص أُسسها بالآتي:

1. العمق الاستراتيجي: عِبر توسيع نفوذها في دول الجوار مثل العراق وسورية واليمن ولبنان، بما يوفر لها خطوط دفاع متقدمة لمواجهة أي تهديد خارجي محتمل. ويُعد تمركز القوى الحليفة لها بالقرب من حدود إسرائيل كالجولان السوري والجنوب اللبناني عاملاً محورياً في تعزيز قدرتها على الردع، والضغط على الجبهة الإسرائيلية ورفع كلفة أي عمل عسكري مضاد (أيزنشتات 2024).

2. الغموض الاستراتيجي: تعتمد إيران على سياسة الردع العتبي (Threshold Deterrence)، التي تمنحها دوماً مجالاً للمساومة من دون تجاوز (الخط النووي الرسمي). وقد استعادت تخصيب اليورانيوم بنسبة (60%)، مما يجعلها دولة قريبة من القدرة النووية من دون أن تعلن امتلاكها رسمياً، ويُشكل عاملَ ضغطٍ تكتيكي في التفاوض (Yazdanshenas and Saleh 2024).

3. القدرات العسكرية والبرنامج النووي: تمتلك برنامجاً متطوراً من الصواريخ الباليستية قصيرة ومتوسطة المدى يشمل (12) نوعاً، منها (تندر 69) ويبلغ مداه (150) كيلومتراً و(خورمشهر) و(سجيل) و(شهاب– 3) و(قادر– F) ويبلغ مداها (2000) كيلومتر مع توجيه بصري وقدرة على اجتياز أنظمة الدفاع المتقدمة، كأداة ردع بالمعنى التقليدي. كما تعمل على تحسين دقة صواريخها الباليستية وفعاليتها باستعمال صواريخ (كروز) التي تستوردها من روسيا، والتركيز على نقاط تفوقها المتمثل بعدد الدبابات البالغ (1996) دبابة و(65,765) مدرعة و(19) غواصة و(7) فرقاطات، (نديمي 2023) وأعلنت في شباط 2025، عن تشغيل منظومة الدفاع الجوي(أذرخش)، القابلة للنقل والتركيب على الشاحنات الثقيلة وتتميز بنظام رصد للأهداف الجوية، وتضم أنظمة الدفاع الصاروخي (أرض – جو) منها (42) منظومة من طراز (200 –S) و(300 –S) روسية الصنع، ومنظومة محلية تُسمى (373 – Power). وبرنامجاً نووياً متقدماً يضم منشآت ومراكز أبحاث نووية في عدة مناطق (أندبندنت عربية 2024). وعلى الرغم من أنها تؤكد سلمية برنامجها، فإن أنشطتها لتخصيب اليورانيوم بنسبٍ مرتفعة تثير مخاوف دولية بشأن إمكانية تطوير أسلحة نووية، كونها طورت أجهزة طرد مركزي متقدمة (6 – IR) لتعزيز قدرتها على تخصيب اليورانيوم بشكل أسرع، وبنت منشآت تحت الأرض مثل (فوردو) و(نطنز) لحماية برنامجها النووي من أي هجمات عسكرية محتملة، وهو ما يُثير قلق إسرائيل ويؤدي إلى تصعيد التوترات وسباق التسلح في المنطقة (غضبان 2025، 201).

لا تستهدف إيران تحقيق ردع نووي تقليدي، بل بناء شبكة ردع مرنة ومتعددة الأبعاد تُمكّنها من المناورة الاستراتيجية في بيئة معادية تتسم بتفوّق خصومها التقني والعسكري.

المطلب الثالث: التصعيد العسكري بين إسرائيل وإيران في حزيران 2025

من المسلم به تاريخياً إن العلاقات الإيرانية مع كل من إسرائيل والولايات المتحدة هي علاقة صراعية، تقوم على تضارب المصالح والسعي لاحتواء النفوذ الإيراني في المنطقة، مما يعني أن الهجوم الأخير جزء من سلسلة حلقات الصراع، المرتبطة بتصاعد التوترات الإقليمية وسباق التسلح بين الأطراف المعنية.

شنت إسرائيل فجر الجمعة الموافق 13حزيران 2025، عملية عسكرية واسعة ضد إيران باسم (الأسد الناهض Rising Lion) بمشاركة أكثر من (200) طائرة حربية، منها مقاتلات (F-35) نفذت غارات جوية على نحو (100) هدف، بدعم استخباراتي من جهاز (الموساد)، استهدفت تعطيل القدرات الدفاعية وشبكات الإنذار المبكر الإيرانية. مما مثل بداية حرب شاملة تتجاوز هدفها المعلن المتمثل في ضرب القوة النووية الإيرانية، إلى محاولة ضرب الاقتصاد وإسقاط النظام الإيراني (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2025).

في المقابل، جاء الرد العسكري الإيراني سريعاً بعملية (الوعد الصادق3)، أطلقت فيها أكثر من (150) صاروخاً باليستياً و(100) طائرة مسيّرة نحو إسرائيل تمكّن العديد منها من تجاوز المنظومات الدفاعية الإسرائيلية والأمريكية، التي شاركت في محاولات صدّ الهجوم الإيراني، وأصابت مواقع عسكرية وسيبرانية في حيفا وتل أبيب (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2025). معلنة أن الهجوم ردّ على "انتهاك سيادة إيران". وهكذا، تحول الصراع إلى مواجهة مفتوحة ذات أبعاد إقليمية رافقها تصعيد سيبراني وتأثيرات اقتصادية، وسط تحذيرات دولية من أن يؤدي تطور المواجهة إلى زعزعة أوسع للاستقرار في المنطقة (مسعد 2025).

جاءت هذه المواجهة عشية انتهاء مهلة الستين يوماً التي منحها الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) لإبرام اتفاق جديد بشأن البرنامج النووي الإيراني، مهدداً بـ "عواقب مدمرة"، تشمل ضربات عسكرية إذا لم تمتثل طهران لشروطٍ عدة من بينها تفكيك برنامجها النووي، ووقف تخصيب اليورانيوم، ودعم الحوثيين، مقابل رفع العقوبات الاقتصادية عنها. لكنّ

المرشد الأعلى (خامنئي) رفض الإنذار وعدّه "خدعة" بالرغم من قبوله إجراء مفاوضات غير مباشرة مع الولايات المتحدة، في سلطنة عمان وروما. مما أسهم بتقديم الدعم من قبل الرئيس (ترامب) لرئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو)، لتنفيذ ضربة عسكرية ضد إيران التي وصفها (ترامب) بالـ "ناجحة جداً"، متباهياً بالأسلحة الأمريكية التي أُستعملت فيها، ومحذّراً إيران "ما هو قادم سيكون أكثر تدميراً" إذا لم تعد إلى طاولة المفاوضات (Reuters 2025). في سابقة هي الأولى من نوعها أن تمنح الولايات المتحدة علناً، تفويضاً لـ إسرائيل لتنفيذ ضربات عسكرية ضد إيران (علوش2025).

أظهرت الحرب إن ميزان الردع بين الجانبين يقوم على الردع غير المعلن والضربات الاستباقية، وإن التصعيد كشف هشاشة الاستقرار الإقليمي، وتحوّل الردع من أداة وقائية إلى وسيلة ضغط سياسية لإعادة تشكيل الأمن في الشرق الأوسط. بما يعكس أهدافاً تتجاوز أضعاف القدرات، إلى إعادة صياغة البيئة الاستراتيجية في المنطقة برمّتها.

المبحث الثاني: الأهداف والنتائج الاستراتيجية للحرب الإسرائيلية – الإيرانية

لم تكن الحرب الإسرائيلية – الإيرانية لعام 2025، حدثاً عسكرياً معزولاً، بل جاءت تتويجاً لمسار طويل من التصعيد والردع المتبادل، سعت كل منهما لتحقيق أهداف محددة، من تعطيل القدرات النووية وتعزيز النفوذ الإقليمي، إلى إعادة تشكيل ميزان القوى، مما يستدعي معرفة دوافع الحرب، ونتائجها العسكرية والاستراتيجية، في ضوء التفاعلات الإقليمية والدولية.

المطلب الأول: الأهداف الاستراتيجية للحرب الإسرائيلية – الإيرانية

بسبب تشابك المصالح الإقليمية والدولية، تسعى إسرائيل وإيران إلى تحقيق أهداف استراتيجية تخدم مصالحهما العليا، سواء على الصعيد العسكري أم السياسي، بما يعزز توازنهما الإقليمي.

أولاً: الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية

سعت إسرائيل إلى تحقيق أهداف استراتيجية تتجاوز الضربات المحدودة، لتشمل إضعاف قدرات الخصم وفرض وقائع جديدة في معادلة الردع وتوجيه رسائل حازمة للفاعلين

الإقليميين والدوليين. لكن لم يكن واضحاً ما إذا بدأ رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) الهجوم وفق خطة محددة، أم استغل الفرصة لإلحاق الضرر بإيران، خصوصاً مع تفكيك (محور المقاومة)، إذ بدأت الحرب بهدفٍ معلن لتفكيك البرنامج النووي والقضاء على فرص الحصول على سلاح نووي، وتوسعت لتشمل تغيير النظام، وتفكيك الدفاع الجوي، وتقديم ضمانات أمنية للأقليات الإثنية في إيران، في حال الانفصال، (كامرافا 2025، 1–2) بالوقت الذي أكد فيه الرئيس الإسرائيلي (إسحاق هرتزوغ) على الآتي: (فرحات والموسى 2025).

1. تغيير النظام في إيران ليس هدفاً لنا، لكن إزاحته ستصب في مصلحة الشعب الإيراني.

2. هدفنا الرئيس هو القضاء على برامج إيران النووية والصاروخية.

3. ما زلنا منفتحين على الدبلوماسية التي يمكن أن تكون جزءاً من الحل.

تسعى إسرائيل للحفاظ على تفوقها النووي الإقليمي، في سياسة مكّنتها من تدمير البرنامج النووي العراقي (1981)، وتفكيك البرنامج النووي الليبي (2003)، وضرب البرنامج النووي السوري (2007). وسعيها لإضعاف القدرات العسكرية الإيرانية، وتقويض النظام السياسي وإضعاف شرعيته، وهو هدف صريح دأب رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) على تبنّيه ودعا في خطابه بعد هجمات 13 حزيران 2025، الشعب الإيراني إلى الثورة على النظام، عِبر إثارة التذمر في الداخل من سياسات النظام وتشديد الخناق على الاقتصاد الإيراني الذي يعاني من العقوبات الأمريكية، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2025، 5–6) بمعنى إن مصدر التهديد لا يكمن في القدرات النووية الإيرانية، بل في تلاقيها مع عوامل أخرى تتعلق بطبيعة النظام السياسي، والأوضاع الجيوسياسية المحيطة (القيمري 1993، 127). وهذا التداخل يعزز حجم التهديد في نظر إسرائيل التي شهدت تراجعاً ملحوظاً مقارنة بما كانت عليه عقب انتصارها في حرب حزيران 1967. وتطمح إلى استعادة ثقة شعبها بحكومته، بعد الضربة التي تلقتها من (حركة حماس) في عملية (طوفان الأقصى) في 7 تشرين الأول 2023 (كيالي 2025).

من جهتها إيران، ترى أن أهداف إسرائيل تتجاوز برنامجها النووي؛ إلى إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية لإيران والمنطقة؛ بما يخدم مصالحها والمصالح الأمريكية وحلفاءها الإقليميين. وإن الهدف النهائي هو إضعاف إيران، بل وتهيئة الأوضاع لتقسيمها، عبر إنشاء منظومات دفاعية متقدمة موجهة ضدها. مما يجعل إيران تستعد لصراع طويل الأمد، تراهن فيه على قدرتها الجغرافية والديموغرافية للصمود واستنزاف القدرات السياسية والعسكرية الإسرائيلية (كامرافا 2025، 2).

ثانياً: الأهداف الاستراتيجية الإيرانية

أعلنت إيران بأنها تملك الحق القانوني في الرد على الضربات الإسرائيلية لمنشآتها النووية وسرعان ما تحوّل الهجوم المتوقع إلى حربٍ شاملة (كامرافا 2025، 2). إذ بدت إيران في موقف دفاعي، لأول مواجهة مباشرة مع إسرائيل، التي حرصت على مدى العقود الثلاثة الماضية على تجنب الانخراط في مواجهة مباشرة معها، إدراكاً منها لما يترتب على ذلك من تداعيات خطيرة، على مستوى نفوذها الإقليمي، واستقرار النظام السياسي القائم (كيالي 2025).

إن أهم أهداف إيران من هذه الحرب هو (الرد الفعال على العدوان) وحماية الأصول الاستراتيجية، وتعزيز القدرات الصاروخية وإظهار قدرتها على اختراق منظومات الدفاع المعقدة مثل (القبة الحديدية–Iron Dome) و(مقلاع داوود– David's sling)، إضافة إلى أنّ إطلاق أكثر من (150) صاروخاً باليستياً ومئات الطائرات المسيرة هي رسالة تحمل بطياتها بأن الرد لم يعد قاصراً على الهجمات المحدودة، بل عبر توجيه هجمات لمواقع استراتيجية مهمة لتقويض استقرار إسرائيل. كما ترمي إيران إلى تفكيك الضغط عليها دولياً، وتهيئة واقع مفاده القدرة على الرد بقوة، مما يعزز موقفها في المفاوضات النووية (بيات 2025)، لاسيما إن المساعي الإيرانية لامتلاك القدرة النووية، عِبر تصنيعها محلياً أو استيراد مكوناتها. تُعد محاولة واضحة لكسر الاحتكار الإسرائيلي للطاقة النووية في الشرق الأوسط، وهدفاً استراتيجياً لأن أي تقدم في البرنامج النووي الإيراني سيشكل تهديداً مباشراً لهذا الاحتكار، إن لم يكن تحدياً صريحاً لـ إسرائيل. (القيمري 1993، 127)

من الجدير بالذكر هنا، أنّ الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كشفت في كانون الثاني 2023، عن رصد تغيير شبكة الأنابيب التي تربط بين سلسلتين من أجهزة الطرد المركزي بمنشأة (فوردو) النووية، وهي خطوة تسمح بتخصيب اليورانيوم عند مستويات أعلى وبوتيرة أسرع، كما رصدت جزيئات من اليورانيوم المخصب بنسبة (83.7%)، وبذلك رفعت إيران مستوى التخصيب إلى نسبة غير مسبوقة تتجاوز نسبة الـ (60%) المعلنة سابقاً، رداً على مطالبة الغرب بتفكيك برنامجها النووي وفرض عقوبات عليها، وخطورة ذلك أن أول قنبلة نووية أمريكية دمرت مدينة هيروشيما اليابانية عام 1945، كانت مصنوعة من يورانيوم مخصب بنسبة (84%)، وقدرت الوكالة أنّ مخزون إيران من اليورانيوم المخصب قد تجاوز السقف المسموح به وفق الاتفاق النووي لعام 2015، بـ (18) مرة. كما كشفت إيران عن أجهزة طرد مركزي أكثر تطوراً مؤكدة رفضها الانصياع للمطالب الإسرائيلية والأمريكية، بالرغم من الضغوطات والعقوبات (طه 2023، 26; كامرافا 2025، 1).

تشكل استجابة إيران تحوّلاً استراتيجياً في الصراع من مجرد رد عسكري إلى منهج متعدد الأبعاد يجمع بين الضغط العسكري، النفوذ السياسي، والتحالف الإقليمي، لتعزيز موقفها الداخلي والدولي على حد سواء.

المطلب الثاني: نتائج الحرب وتداعياتها على البرنامج النووي الإيراني

استمرت الحرب بين إسرائيل وإيران (12) يوماً، وبالرغم من إعلان كل طرف تحقيقه النصر على الآخر، فإن الواقع الميداني كشف عن حجم الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بكليهما منذ اليوم الأول لبدأ العمليات العسكرية الإسرائيلية التي استهدفت المنشآت النووية وأسفرت عن الآتي: (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2025، 4; بيات 2025)

1. اغتيال عدد من القادة العسكريين والعلماء البارزين، من بينهم نحو عشرين من كبار ضباط الحرس الثوري والقوات المسلحة الإيرانية، أبرزهم قائد الحرس الثوري (حسين سلامي)، ورئيس هيئة أركان الجيش الإيراني (محمد باقري)، وتسعة من العلماء النوويين مما شكّل خسارة نوعية في البنية القيادية والعلمية للمؤسسة العسكرية الإيرانية.

2. بلغ عدد القتلى في إيران نحو (610) أشخاص.

3. استهداف منشآت نووية رئيسة في(نطنز) و(أصفهان) و(فوردو) و(قم) و(بارتشين – شرق طهران) و(آراك – غرب وسط البلاد)، ومواقع تصنيع الصواريخ الباليستية وقواعد إطلاقها، ومنشآت إنتاج الطائرات المسيّرة.

كما شهدت الحرب تدخلاً عسكرياً أمريكياً، تمثل بتنفيذ ضربات جوية استهدفت منشأة التخصيب الواقعة تحت الأرض في (فوردو)، ومنشأتين نوويتين في (أصفهان) و(نطنز). وأعلنت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) إن هذه الضربات (دمّرت البرنامج النووي الإيراني). (بي بي سي نيوز 2025) بالمقابل، تعرضت إسرائيل لهجمات صاروخية وطائرات مسيرة أسفرت عن مقتل (28) شخصاً، واستهدفت (قاعدة نيفاتيم الجوية) و(قاعدة عودا الجوية) و(قاعدة رامون العسكرية) و(المقر المركزي للموساد) و(مصفاة حيفا) ما يؤشر إلى اتساع رقعة الاستهداف العسكري المتبادل بين الطرفين (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2025، 4; بيات 2025).

في تقييم آثار تلك الضربات، إن ذلك التدمير المادي للبنية التحتية النووية يُعيق البرنامج الإيراني، لكنه لا يصل إلى نقطة اللاعودة، بل أعادته فقط عدة أشهر إلى الوراء، كما خلص إلى ذلك تقييم أمريكي استخباري أولي وسري، الذي أثار جدلاً داخل الإدارة الأمريكية، ووصفه بعض المسؤولين بأنه "تقدير خاطئ"، ووجهوا انتقادات حادة لمن سربه إلى الإعلام. كما دافع الرئيس (دونالد ترامب) عن العملية، في منشور على منصته (Truth social) كتب فيه أن "شبكة CNN للأخبار الكاذبة، بالتعاون مع صحيفة نيويورك تايمز الفاشلة، تحاولان تشويه واحدة من أنجح الضربات العسكرية في التاريخ. وإن المواقع النووية في إيران دُمّرت بالكامل". (بي بي سي نيوز 2025) كما أشارت وكالة الاستخبارات الدفاعية الأمريكية إلى مبادرة القيادة الإيرانية إلى اتخاذ تدابير لضمان استمرارية الدولة، (بيات 2025) تمثلت بالآتي:

1. نقل جزء من مخزون اليورانيوم عالي التخصيب والمقدَّر بنحو (400) كغم إلى مواقع تخزين سرية، ما قلّل من فعالية الضربات ولم يتضح مصيره، وأكد مفتشي الوكالة الدولية

للطاقة الذرية تحققهم من مخزونات المواد النووية الإيرانية قبل أيام قليلة من بدء الضربات الإسرائيلية في 2025/6/13، استناداً إلى صور أقمار صناعية ملتقطة بتاريخ 19 و20 حزيران 2025، تُظهر وجود شاحنات وجرافات بالقرب من مداخل أنفاق (فوردو)، وهو مؤشر لاحتمال قيام السلطات الإيرانية بجلب التراب لإغلاق بوابات الأنفاق، وإن ظهور شاحنات أخرى مجهولة الهوية في الموقع ذاته يطرح فرضية موازية، مفادها احتمال نقل مواد أو معدات من داخل الأنفاق (عبد الحي 2025، 5-6).

2. اتخاذ المرشد الأعلى (علي خامنئي)، خطوة احترازية بتكليف مجلس الخبراء لوضع قائمة سرية من ثلاثة مرشحين لخلافته في حال وفاته، وخطة طوارئ لتعيين بدلاء محتملين للقادة العسكريين في حال اغتيالهم (كامرافا 2025، 2).

يُشير ذلك إلى حرص طهران للحفاظ على تماسك الدولة، وتأمين مستقبلها السياسي والعسكري، بسُبل دفاعية ضد التهديدات المستقبلية لبرنامجها النووي. مما يضطرها لإعادة تقييم نظامها السياسي والاجتماعي في مرحلة ما بعد الحرب، وتقليل مظاهر التشدد العقائدي، والانفتاح على إصلاحات داخلية أكثر اعتدالاً وبراغماتية، من منطلق إن الحروب الكبرى غالباً ما تُحدث تحولات بنيوية في الأنظمة، وتفتح المجال أمام مصالحة وطنية أو مراجعة سياسات الدولة، بالوقت الذي ستعمل فيه على استئناف برنامجها النووي بسرعة وفعالية، وفقاً لعدد من المؤشرات الفنية والتنظيمية، أبرزها: (كامرافا 2025، 2-4)

1. امتلاكها مخزون كافٍ من اليورانيوم المخصّب بنسبة (60%)، ما يُعد نقطة انطلاق متقدمة للتصعيد النووي؛ لأنه مستوى قريب من عتبة التخصيب المطلوبة للاستعمالات العسكرية.

2. وجود مخزون استراتيجي من مكونات أجهزة الطرد المركزي غير المُركّبة، التي استمرت بتصنيعها خارج نطاق رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ليُسرع استئناف عمليات التخصيب.

3. بالرغم من تضرر منشآت الأبحاث وتطوير أجهزة الطرد المركزي فوق الأرض في (كرج) و(ناتنز)، فإنّ التقييمات ترجّح بقاء البنية التحتية تحت الأرض في حالة تشغيلية، مما يُبقي على القدرة الفنية لإيران قائمة في هذا المجال.

4. لم تقضِ الضربات على العناصر الأساسية لمواصلة إيران مسارها النووي، والتي تتمثل في:

أ. شبكة بنية تحتية واسعة وموزّعة جغرافياً.

ب. قاعدة بشرية من الملاك الفنية المؤهلة.

ت. منظومة إمداد محلية متكاملة لدعم الأنشطة النووية.

ث. إرادة سياسية تسعى لاستكمال البرنامج النووي تحت مظلّة "البرنامج السلمي"، عبر اعتماد أدوات قانونية وسياسية لإنهاء الرقابة الدولية، وفرض سيطرة وطنية كاملة على الدورة النووية.

كان للضربات تأثير اقتصادي واسع، إذ قدمت الولايات المتحدة حوافز لإيران تضمنت تخفيفاً جزئياً للعقوبات المفروضة، والسماح بتصدير النفط إلى الصين، مما رفع صادراتها لنحو (2.2) مليون برميل يومياً، مع توقعات ببلوغها (2.4) مليون برميل. وكشفت (CNN) عن مقترح أمريكي بقيمة (30) مليار دولار، لتمويل برنامج نووي سلمي، شريطة تخلي إيران الكامل عن تخصيب اليورانيوم، ما يعكس استعمال الأدوات الاقتصادية كوسيلة للضغط السياسي والدبلوماسي (بيات 2025).

عالمياً، تأثرت أسواق الطاقة بارتفاع أسعار النفط؛ بسبب المخاوف من اضطراب الإمدادات في مضيق هرمز، الذي يمر عبره ما بين (18) و(19) مليون برميل يومياً من النفط الخام ومشتقاته، أي ما يمثل نحو خُمس الاستهلاك العالمي. وارتفع خام برنت (75) سنتاً، أي ما يعادل (1.1%)، ليبلغ (67.89) دولاراً للبرميل، كما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط (71) سنتاً، أي بنسبة (1.1%)، ليصل إلى (65.08) دولاراً للبرميل؛ بسبب تصاعد التوترات الجيوسياسية، في ظل الضربات الأمريكية لمنشآت نووية إيرانية،

مما أثار مخاوف دولية بشأن أمن الطاقة العالمي واستقرار تدفقات النفط في المنطقة (بي بي سي نيوز 2025).

كشفت هذه الحرب عن تحوّل استراتيجي في توازنات القوة الإقليمية، وانتقال الصراع من حروب الوكالة إلى مواجهة مباشرة أعادت تشكيل معادلات الردع، وأظهرت محدودية القدرة على الحسم بالرغم من سعي الطرفين لتحقيق مكاسب استراتيجية. كما أنّ التدخل الأمريكي المباشر حوّل الصراع إلى أزمة دولية، وأعاد الملف النووي الإيراني إلى طاولة المفاوضات بمعطيات جديدة واحتمالات تفاوض مختلفة. مما يثير تساؤلات حول مستقبل الأمن الإقليمي والتوازن النووي.

المبحث الثالث: انعكاسات الحرب على الأمن الإقليمي والتوازن النوويّ

تجاوزت الحرب الطابع التقليدي للصراعات الإقليمية، لتعكس تصاعد الرهانات الجيوسياسية وتشابك المصالح المحلية والدولية. إذ إن طرفي النزاع يخوضان مواجهة صفرية، تسعى فيها إسرائيل إلى إعادة رسم النظام الإقليمي لضمان تفوقها، في حين ترى إيران اختباراً لشرعية نظامها السياسي واستمراريته. ما يجعل خطورة الصراع في امتلاك كل طرف عناصر قوة مختلفة، وارتباط الحسم بالقدرة على تحمّل الضغط والتكاليف، وحجم الدعم الأمريكي لـ إسرائيل. وإن نتائج الحرب تمتد إلى إعادة تشكيل الأمن الإقليمي، ونظام عدم الانتشار النووي، وتوجيه التحالفات السياسية الإقليمية.

المطلب الأول: إعادة تشكيل التحالفات والهياكل الأمنية الإقليمية

أدى تصاعد حدة المواجهة إلى تحولات نوعية في التحالفات الإقليمية والدولية، دفعت الطرفين والقوى الإقليمية والدولية إلى تشكيل تحالفاتٍ جديدة لتعزيز مواقعها الاستراتيجية وإعادة تقييم استراتيجياتها الأمنية وتحالفاتها التقليدية، لمواجهة بيئة أمنية أكثر تقلباً وتعقيداً، والتي يمكن تصنيفها على:

أولاً: التحالفات الإسرائيلية

تُعد الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الأبرز والداعم العسكري والاقتصادي لـ إسرائيل، بهدف تعزيز تفوقها النوعي عسكرياً عبر تزويدها بأحدث الأنظمة التكنولوجية والدفاعية،

وتمويلها لشراء الأسلحة أو تطوير أنظمة دفاعية متقدمة، إضافة إلى الدعم السياسي والدبلوماسي في المحافل الدولية (غضبان 2025، 203) إذ تسعى الولايات المتحدة، إلى إدارة التوازنات الإقليمية من دون التورط في انتشار عسكري بري دائم، مفضّلة دعم تحالفات دفاعية محلية لحماية مصالحها بفاعلية غير مباشرة (Cordesman 2020). كما برزت مبادرة (I2U2) كتحالف يضمّ الهند، وإسرائيل، والإمارات، والولايات المتحدة. ويُروّج لهذا التحالف كإطار متعدد الأطراف يجمع بين القوة التكنولوجية والاقتصادية والعسكرية، ويُشكّل نواة لتحالف آسيوي – غربي يرمي إلى احتواء النفوذ الإيراني، مع تعويض التراجع الأمريكي في الانخراط المباشر في المنطقة، عِبر استراتيجية (القيادة من الخلف) التي ترتكز على الدعم الاستخباراتي والتكنولوجي، من دون انخراط ميداني واسع. (Sheikh 2024)

ثانياً: التحالفات الإيرانية

شهدت شبكة التحالفات الإقليمية الإيرانية تراجعاً في ظل توسع دائرة التعاون الاستراتيجي الإسرائيلي مع قوى إقليمية ودولية، مما يعكس تحولات نوعية في التوازنات الإقليمية استخبارياً وأمنياً، ويشكّل عاملاً ضاغطاً على طموحات طهران في ترسيخ مركزها الإقليمي وتوسيع نفوذها غرباً، إلا أنها لا تُظهر تواصل الاستثمار في أدواتها غير المباشرة من طريق شبكات الوكلاء، (عبد الحي 2025، 24) غير أنّ مشاركة هؤلاء في هذه الحرب اتسمت بعدم التوازن والفعالية، بفعل جملة من التحديات الموضوعية: (شقير 2025).

1. فقدانها لنفوذها المباشر في سورية، لا سيما بعد سقوط النظام السياسي الحليف هناك.

2.محدودية التأثير العملياتي للحوثيين، بالرغم من مشاركتهم ببعض الهجمات، ويرجع ذلك للبُعد الجغرافي، ولتفوق إيران البحري والصاروخي الذي يغني عن فاعليتهم.

3.قوى المقاومة في العراق الذين يمتلكون القدرة على تنفيذ عمليات ضد المصالح الأمريكية، ولكن الدخول المبكر في حرب مفتوحة قد يعرّض النفوذ الإيراني في العراق لمخاطر مباشرة، ويفتح جبهة استنزاف مبكرة لا تصب في مصلحة طهران.

4.تراجع الدور الاستراتيجي لحزب الله؛ بسبب الضغوط العسكرية والسياسية المتصاعدة، مما أضعف قدرته على المناورة والاشتباك الإقليمي الواسع، على الرغم من أنه لا يزال يمثل أكثر الأذرع فاعلية، نظراً لتراكم الخبرات وتطور الترسانة، لكن خوضه لحرب إسناد مفتوحة، سيعرض لبنان لعواقب مدمّرة. مما يدفعه لاعتماد تكتيكات هجومية نوعية محسوبة، دون الانجرار إلى تصعيد شامل.

أما دولياً، تُمثل روسيا والصين شريكين رئيسين لإيران، غير أن طبيعة هذا الاصطفاف لا ترقى إلى مستوى التحالف العسكري الكامل، بل التنسيق السياسي والأمني الانتقائي. فعلى الرغم من الإدانة العلنية الروسية والصينية إزاء الضربات الأمريكية والإسرائيلية ضد إيران، فإن كلا الطرفين حذرٌ في الدفع نحو مواجهة شاملة، ويميلان إلى تشجيع إيران على تسويات مرنة فيما يتعلق ببرنامجها النووي. ويُعزَّز هذا التوجه من المنهج البراغماتي الذي تتبناه السياسة الخارجية الصينية، التي تُدرك أن التورط في صراعات الشرق الأوسط قد يحدّ من قدرتها على المناورة في صراعات شرق آسيا. وبالمثل، إن انشغال روسيا بالحرب في أوكرانيا وما تستلزمه من استنزاف عسكري واقتصادي، يدفعها للتحفظ تجاه أي انخراط ميداني مباشر. وبالرغم من ذلك، من المرجّح أن توفّر روسيا الاتحادية والصين دعماً سياسياً ولوجستياً محدوداً لإيران في حال تصاعدت المواجهة، شريطة ألا يتعارض ذلك مع مصالحهما المستقرة نسبياً مع إسرائيل، لا سيما في مجالات الطاقة والتكنولوجيا. وهكذا، تظل العلاقة الثلاثية بين إيران وروسيا والصين محكومة بحسابات دقيقة من التوازن بين الشراكة الاستراتيجية من جهة، والحفاظ على هوامش المناورة الجيوسياسية من جهة أخرى (عبد الحي 2025، 23-24).

ثالثاً: التحالفات الإقليمية

تنوّعت الاستجابات الاستراتيجية الخليجية. إذ اتجهت سلطنة عمان والكويت نحو انتهاج مسارات وساطة هادئة ومحايدة، في حين اختارت الإمارات سياسة (توازن صفر مشكلات) مع الأطراف جميعها، سعياً لحماية أنموذجها الاقتصادي والاستثماري من تداعيات عدم الاستقرار الإقليمي. أما السعودية فبدأت برسم ملامح استراتيجية أكثر

تعقيداً، تقوم على بناء شراكات أمنية – تكنولوجية مع قوى آسيوية وغربية، ضمن محاولة لإرساء توازن استراتيجي لا يصطدم مع الصين، التي تُعد الشريك الاقتصادي الأكبر للمملكة العربية السعودية (فرج 2025).

في الوقت ذاته أدانت دول الخليج القصف الإيراني لقاعدة (العديد) الأمريكية في قطر بتاريخ 23 حزيران 2025، رداً على الضربات الأمريكية لمنشآت إيرانية. وتعكس هذه الإدانة رغبة خليجية لترسيخ معايير الاستقرار الإقليمي، واحترام السيادة الوطنية، ورفض استعمال أراضيها أو أجوائها كساحة لأي صراع، أو استهدافها مباشرة أو عبر وكلاء، مما يعكس تحولاً في أولويات السياسات الإقليمية، في ظل التقارب النسبي بين بعض دول الخليج وإيران، إلى جانب تزايد التقديرات لعدد من الحكومات العربية بأن إسرائيل، تُشكل تهديداً أكبر لاستقرار الشرق الأوسط مقارنة بإيران. وبالرغم من تأكيد دول مجلس التعاون الخليجي على أن أراضيها لن تُستعمل في أي عمليات هجومية ضد إيران، فإن ذلك لا يُشكل ضمانة كافية لتحييدها عن تداعيات الحرب. إذ ترى هذه الدول نفسها في موقع جغرافي يشكل منطقة تماس استراتيجي بين الطرفين، مما يجعلها عرضة لتأثيرات مباشرة وغير مباشرة لأي تصعيد ميداني، أمنياً أو اقتصادياً أو حتى سياسياً (المركز الأوروبي لدراسة مكافحة الإرهاب والاستخبارات 2025).

إن مشهد التحالفات في الشرق الأوسط يشهد إعادة صياغة تدريجية تتداخل فيها استراتيجيات التحوّط (Hedging)، والاصطفاف المرحلي، والوساطة البراغماتية، في محاولة لتفادي المواجهات مباشرة، مع تعظيم العوائد الأمنية والسياسية في بيئة استراتيجية غير مستقرة ومفتوحة على تحولات مستمرة.

المطلب الثاني: تصاعد التهديد النووي وتحديات نظام عدم الانتشار في السياق الإقليمي

شكّل استهداف إسرائيل لمنشآت نووية إيرانية خاضعة لإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحوّلاً في نظام عدم الانتشار النووي، إذ تجاوز الفعل العسكري البنية التحتية للطاقة، ليقوض أسس الرقابة النووية الدولية. لا سيما إن إسرائيل، ليست طرفاً في معاهدة عدم الانتشار (NPT)، ما يطرح إشكالات قانونية وأخلاقية تمسّ بشرعية المنظومة

الدولية. وتُمثّل انتهاكاً مزدوجاً لسيادة دولة عضو في معاهدة عدم الانتشار، وللثقة المتبادلة بين الوكالة الدولية والدول المنخرطة في برامج نووية سلمية. وتُوجّه رسالة لدول المنطقة مفادها إن الانخراط القانوني لا يضمن الحماية، مما يدفع بعضها إلى التفكير في امتلاك وسائل ردع نووي خاصة (Meier 2025).

في رد فعل مباشر، لوّحت إيران بالانسحاب من المعاهدة ما يفتح الباب أمام سيناريو تحول المنطقة إلى ساحة لسباق تسلّح نووي غير منضبط. تنتقل فيه بعض الدول من برامج نووية مدنية إلى عسكرية، في ظل انهيار المعايير المزدوجة للنظام النووي العالمي على مدار العقود الماضية، (Tufts University 2025)، في ظل تراجع دور القوى الكبرى على ضبط التسلح. فمع انشغال روسيا في الحرب الأوكرانية، وتقلب السياسة الأمريكية بين الانخراط والانكفاء، غابت الترتيبات الدولية القادرة على ضبط إيقاع التسلّح النووي في الشرق الأوسط، أصبح الملف النووي قضية جيواستراتيجية معقدة تتداخل فيها الحسابات الوطنية مع ضعف التوازنات الإقليمية وغياب الإرادة الدولية الحاسمة، بدلاً من أن تقتصر على نسب التخصيب أو قدرات الطرد المركزي (Waltz 1981, 476).

يعكس تصاعد التهديدات النووية في الشرق الأوسط تحولاً عميقاً في معادلات الأمن الإقليمي والدولي. إذ إن الانتهاكات العسكرية المتكررة، تُعزز عدم الاستقرار وتُفكك معايير الرقابة الدولية لغياب التنسيق الفعّال بين القوى الكبرى، وازدياد مخاطر دخول المنطقة في سباق تسلح نووي غير خاضع للرقابة، مما يتطلب استجابة منسقة من المجتمع الدولي لإعادة بناء آليات ضبط التسلح وتعزيز الأمن الجماعي، لتجنب المزيد من التصعيدات النووية والحفاظ على استقرار النظام الأمني الدولي.

المطلب الثالث: مسارات الحرب الإسرائيلية – الإيرانية وانعكاساتها الأمنية:

بالرغم من توقف العمليات العسكرية، تظل المنطقة تقف على أعتاب مفترق طرق استراتيجي، يتقاطع فيه البعد العسكري مع المتغيرات السياسية، ضمن سياق إقليمي مفتوح على سيناريوهات تتفاوت بين التصعيد الواسع والاحتواء المشروط. إذ إن الجمود الحالي لا يشير إلى نهاية الصراع، بل مرحلة انتقالية أو تفاهمات مؤقتة تؤجل المواجهة من دون

إنهائها. لذا من الصعب القطع بمستقبل الصراع أو تحديد نقطة الحسم فيه، إذ تبقى مساراته مرتهنة، بالسياسة الأمريكية تجاه إيران، وليس القرار الإسرائيلي فحسب، وتحديد ما إذا كان التعامل مع إيران سيتخذ مسار الاحتواء الجيوسياسي والردع المحدود، أم تفكيك بنية النظام السياسي الإيراني، وهو خيار مستبعد في الأمد القريب، لما ينطوي عليه من تكاليف استراتيجية باهظة وتعقيدات دولية متشابكة (كيالي ٢٠٢٥) .وعلى الرغم من الطابع البراغماتي لهذا السيناريو، فإنه يعتمد على قدرة الأطراف المعنية على ضبط التصعيد وتجنب ردود الأفعال غير المحسوبة. كما أن أي مسار للتهدئة يبقى مشروطاً بالتخفيف الجزئي للعقوبات – كحوافز اقتصادية – مقابل التزامات أمنية إيرانية، وهو أمر يصعب تحقيقه في ظل انعدام الثقة المتبادلة وغياب أرضية تفاهم مستدامة بين الأطراف المعنية.

إن المواجهة بين الطرفين قد تستمر ضمن أطر غير تقليدية، في المجال السيبراني وحروب الظل، تُبقيهما في استنزاف متبادل من دون مواجهة شاملة. إذ ترى حكومة (بنيامين نتنياهو)، التي تتسم بمرجعية يمينية، في الحرب فرصة استراتيجية لإعادة تشكيل البيئة الإقليمية وتحقيق تفوق أمني دائم لـ إسرائيل، في حين يرى النظام الإيراني في هذه المواجهة اختباراً لمشروعيته ولبقائه السياسي، داخلياً وخارجياً. وهنا، يخوض الطرفان ما يمكن وصفه بـ (حرب صفرية)، يتبادلان فيها الضربات بعناصر قوة غير متكافئة، تجعل من استمرار المواجهة أمراً محتملاً بالرغم من الكلفة البشرية والاقتصادية وأن الحسم فيها لن يتحقق عبر تفوق عسكري تقليدي، وإنما من طريق قدرة أحد الطرفين على فرض معادلة "الإنهاك الاستراتيجي" على الآخر، أو اختلال التوازن الداخلي الناتج عن الضغط المجتمعي أو الاقتصادي. ويظل التدخل الأمريكي العامل المرجّح في ضبط مسار الصراع أو دفعه نحو نقطة اللاعودة (كيالي 2025). لا سيما في ظل السعي الإسرائيلي إلى إعادة صياغة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط بما يتماشى مع تصورها لأمنها القومي، وتقويض بنية القوة الإيرانية ككل (شقير 2025). ما يزيد احتمال اتساع المواجهة

بمشاركة فواعل إقليمية مرتبطة بإيران، عِبر استهداف مصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

ما يُسهم بتوسيع نطاق الردع الإيراني، هو استهداف أمن الممرات البحرية الحيوية في الخليج العربي والبحر الأحمر. كنقاط ارتكاز استراتيجية تشهد تداعيات اقتصادية، نتيجة تطورات الصراع، وإن احتمالية تجدد الأزمة على نحو أكثر حدة يتمثل بالسيناريو الأسوأ وهو احتمال إغلاق مضيق هرمز، الذي تمر عبره أكثر من (20%) من تجارة النفط العالمية. كما إن اتساع رقعة المواجهة جغرافياً لتشمل دولاً إضافية في الإقليم قد يُفضي إلى تداعيات سلبية على الدول الفاعلة في سوق الطاقة، بما فيها المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والعراق، إلى جانب إيران نفسها. ويوازي هذا التهديد ما يمثله باب المندب من أهمية استراتيجية، الذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن، ويُعد معبراً أساسياً لناقلات النفط القادمة من الخليج العربي باتجاه مجمع خطوط أنابيب قناة السويس/ سوميد. وإن إغلاقه يُعيق تدفق النفط، ويجبر الناقلات على تغيير مساراتها نحو رأس الرجاء الصالح في جنوب القارة الأفريقية، مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في تكاليف النقل البحري، وتأخير الإمدادات العالمية للطاقة، وتعميق حالة عدم الاستقرار في الأسواق الدولية (المركز الأوروبي لدراسة مكافحة الإرهاب والاستخبارات 2025).

تسعى إيران إلى رفع تكلفة الصراع على الولايات المتحدة الداعم الاستراتيجي لـ إسرائيل، لدفع واشنطن إلى إعادة تقييم انخراطها المباشر أو احتواء التصعيد بشروط تفاوضية جديدة (المعهد الدولي للدراسات الإيرانية 2025، 31–32) .وفي حال تطورت المواجهة وفق هذا السيناريو، فإن التدخل الأمريكي العسكري، ولو بشكل محدود، سيصبح مرجحاً، لحماية تدفقات الطاقة ومنع نشوب صراع إقليمي شامل. غير أن هذا المسار يُعد الأكثر تكلفة وتعقيداً أمنياً واقتصادياً، لما يحمله من تهديد استقرار أسواق الطاقة وانعكاسات خطيرة على اقتصاديات دول الخليج وارتدادات داخلية عابرة للحدود.

في السيناريوهات جميعها، تبقى إمكانية التفاوض خياراً مطروحاً، لكنه مرهون بحدوث أزمة استراتيجية كبرى، أو تراجع الخيارات العسكرية التقليدية يصبح فيها التفاوض خيارًا

اضطراريًا، وليس نتيجة توافق إرادي أو تقارب سياسي. ويُعد هذا السيناريو الأكثر تعقيداً من حيث التنفيذ، إذ يتطلب تحولات جذرية في الحسابات الاستراتيجية لكل من طهران وتل أبيب، إضافة إلى تنسيق غير مسبوق بين القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا، بشأن مستقبل الهيكل الأمني في الشرق الأوسط.

المناقشات:

تجاوزت المواجهة الإسرائيلية – الإيرانية لعام 2025، الصراع التقليدي بين دولتين، لتصبح ظاهرة متعددة الأبعاد تشمل الجوانب العسكرية، السياسية، الاقتصادية والاستراتيجية، مع تأثيرات تتجاوز حدود المنطقة لتصل إلى النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، وأظهرت أن ميزان القوة لم يعد يقاس بالقدرات التقليدية فحسب، بل بمقدرة كل طرف على توظيف أدوات الردع ضمن بيئة معقدة تشمل التحالفات العابرة للدول، المصالح الاقتصادية المتشابكة، ومستويات النفوذ السياسي، إضافة إلى التحديات الاجتماعية الداخلية التي تؤثر في القدرة على الصمود. كما تجلت الديناميكيات بين الطرفين في تبادل الضغوط الاستراتيجية عبر مستويات متعددة من القوة، شملت التحكم في نُظم المعلومات، استثمار النفوذ السياسي الإقليمي والدولي، والقدرة على التحكم في الممرات الحيوية للنفط والموارد. هذه التفاعلات أظهرت أن الصراعات الحديثة في الشرق الأوسط تتأثر مباشرة بالعوامل الجيوسياسية والاقتصادية، وأن أي مواجهة قد تعيد رسم مراكز النفوذ داخل الإقليم، بما يتجاوز التأثير العسكري المباشر، مع إبراز أهمية القدرات الاستخباراتية في توجيه القرارات الاستراتيجية.

إن استمرار الصراع ضمن أطر غير تقليدية تشمل الاستنزاف السيبراني وحروب الظل، مما يجعل الانتصار العسكري أقل أهمية مقارنة بالقدرة على فرض معادلة إنهاك استراتيجي للخصم. بمعنى أن الحسم لم يعد يعتمد على التفوق العسكري التقليدي وحده، بل على قدرة الدولة على الصمود داخلياً وإدارة الضغوط الاقتصادية والسياسية، أي إن استقرار النظام السياسي وشرعية القيادة ارتبط بقدرة الدولة على حماية مصالحها الخارجية ومواجهة الضغوط الاستراتيجية. وتوظيف التحالفات الإقليمية والدولية بطريقة استراتيجية

متسقة مع مصالحها. ودور الفاعلين الإقليميين والدوليين في تهدئة الصراع أو دفعه نحو التصعيد، وفق سياسات الدعم أو الضبط التي يتبعونها، مما يجعل إدارة الصراع في المنطقة عملية معقدة تتطلب توازناً دقيقاً بين الردع العسكري والدبلوماسي والقدرة على استيعاب الضغوط الاقتصادية والاستراتيجية، مع مراعاة العوامل المجتمعية المتغيرة.

أظهرت الحرب مدى أهمية الاستعداد الداخلي وقدرة الدولة على إدارة أزماتها الوطنية في أثناء الصراعات الإقليمية. فالقدرة على الحفاظ على استقرار اقتصادي نسبي، إدارة العلاقات الداخلية، وإعادة توجيه الموارد الاستراتيجية تمثل عناصر حاسمة في صياغة الرد الاستراتيجي على أي تهديد خارجي، مما يجعل الأمن الداخلي والقدرة على التكيف مع الصدمات العسكرية والسياسية جزءاً لا يتجزأ من قدرة الدولة على البقاء والاستمرار في مواجهة الصراعات الممتدة.

كما كشفت الحرب عن تغييرات واضحة في شبكة التحالفات التقليدية، إذ عززت الولايات المتحدة دعمها لـ إسرائيل بالتقنيات العسكرية والدفاعية والدبلوماسية. في حين حاولت إيران تعزيز قدراتها الاستراتيجية والسياسية، مستفيدة من موقعها الجغرافي وتحالفاتها الإقليمية المحدودة. إضافة إلى بروز تحالفات براغماتية مرحلية وسياسات تحوط كأدوات رئيسة للفواعل الإقليمية لضبط مستوى مشاركتها بما يتوافق مع مصالحها الوطنية، بعيداً عن الانخراط المباشر في النزاع الذي شهد تحولاً ملحوظاً في طبيعته، إذ لم يعد الردع النووي أداة تقليدية للمنع فحسب، بل أصبح جزءاً من شبكة معقدة تشمل القدرات السيبرانية، الضغط الاقتصادي، النفوذ السياسي، والتحكم في الممرات الحيوية مثل مضيق هرمز وباب المندب كعنصر رئيس لتحديد القدرة الاستراتيجية للطرفين على ممارسة الضغط ورفع تكلفة الصراع إذ أصبحت السيطرة على هذه الممرات جزءاً من معادلة القوة والاستقرار الإقليمي. مما يعكس ضعف آليات الردع التقليدية ويزيد احتمالات التصعيد السريع، مع غياب الثقة المتبادلة بين الأطراف، ويجعل البيئة الإقليمية أكثر عرضة للتقلبات والتوترات المتكررة، ويبرز الحاجة إلى تطوير أدوات سياسية مرنة قادرة على ضبط الصراع. لأن أي تهديد لهذه الممرات يترتب عليه تأثيرات اقتصادية مباشرة، تشمل

ارتفاع أسعار النفط واضطرابات الأسواق العالمية وإعادة توجيه خطوط الإمداد الدولية، إضافة إلى مخاطر محتملة على التجارة العالمية.

أدت الحرب أيضاً إلى إعادة صياغة هيكل الأمن الإقليمي، مما يتطلب تقييم أدوات حماية الدولة واستراتيجيات التعاون مع القوى الكبرى، وأطر متعددة المستويات تجمع بين التعاون الدفاعي والتحوط والوساطة، بما يتيح مواجهة التهديدات من دون الانجرار إلى تصعيد شامل يهدد استقرار المنطقة بأكملها، كما يفرض أهمية تطوير سياسات مرنة للتكيف مع الأحداث الإقليمية والدولية، كما سلطت الحرب الضوء على تعقيدات إدارة الملف النووي في المنطقة، إذ أصبح التركيز مضاعف على مستويات التخصيب أو القدرات التقنية، وعلى الاستراتيجيات الدولية واستجابة القوى الكبرى، وضرورة إعادة النظر في نظام عدم الانتشار النووي العالمي وتهيئة آليات مرنة لضبط التصعيد، بما يراعي التوازنات الإقليمية ويدمج مصالح الفواعل كافة في صياغة أطر أمنية أكثر استقراراً، وتوفير آليات للتفاوض الإقليمي الفاعل في أوقات الأزمات؛ لأن الصراع في المنطقة يميل إلى أن يكون دورة طويلة من التوترات المستمرة والمتقطعة، لارتباط نقاط التصعيد بتفاعلات متعددة عسكرية، اقتصادية وسياسية، وهذا التحول يحتاج إلى مقاربات استراتيجية شاملة، قادرة على مواجهة التحديات المعقدة وتحقيق التوازن بين الردع والاستقرار، مع مراعاة المصالح المشتركة للأطراف كلها لتقليل احتمالات الانخراط بمواجهات أكثر تعقيداً، مع التأكيد على أهمية المتابعة الدائمة للتغيرات الداخلية والخارجية لكل طرف.

يبقى الدور الأمريكي محورياً في ضبط مسار المواجهة، سواء عبر الدعم العسكري لـ إسرائيل، أم الضغط الاقتصادي والدبلوماسي على إيران، ما يبين قدرة القوى الكبرى على التأثير في بيئة الصراع حتى مع محدودية التدخل المباشر. كما أنّ سلوك الفواعل الإقليمية الأخرى يعكس حرصها على حماية مصالحها الحيوية، بالاعتماد على أساليب التحوط والوساطة لتجنب الانجرار المباشر إلى النزاع، مما يجعل التوازن الإقليمي مرناً ومتغيراً

وفق تطورات الموقف العسكري والسياسي على الأرض، ويستدعي إدارة دقيقة للسياسات الإقليمية لضمان الاستقرار على المدى المتوسط والطويل.

في النهاية، تعكس الحرب تحولاً عميقاً في طبيعة الأمن الإقليمي، إذ أصبح الأمن مرتبطاً بقدرة الدول على توظيف أدوات الردع متعددة الأبعاد، إدارة التحالفات، وحماية المصالح الاستراتيجية ضمن بيئة معقدة تضم مصالح محلية وإقليمية ودولية متشابكة. هذا الواقع يؤكد أن الحاجة إلى مقاربات شاملة قائمة على التفاهمات الإقليمية والمؤسسية، القدرة على ضبط التصعيد، واستثمار أدوات الردع بطريقة متوازنة، هي الطريق للحفاظ على استقرار المنطقة ومنع الانخراط في مواجهات أوسع وأكثر تعقيداً، مع ضرورة تطوير خطط استباقية لمواجهة أي تصعيد مفاجئ مستقبلي.

الخاتمة:

شكّلت الحرب الإسرائيلية – الإيرانية لعام 2025، نقطة تحول جوهرية في الأمن الإقليمي للشرق الأوسط، إذ لم يقتصر تأثيرها في حجم التصعيد وحدته، بل كشف عن تحولات في مفاهيم الردع التقليدي وحدود فعالية منظومة الأمن الجماعي ونظام عدم الانتشار النووي. فقد أظهرت الحرب أن الردع النووي لم يعد مجرد أداة منع، بل عامل محفّز للتصعيد، يتداخل مع القدرات السيبرانية والنفسية، ويعتمد على التوظيف السياسي والاستراتيجي للقدرات العسكرية ضمن بيئة غير مستقرة. كما أوضحت تعقيد البيئة الإقليمية الراهنة، إذ أصبح الأمن رهيناً بمنظومة شديدة التداخل من التحالفات العابرة للدول، والمصالح الاقتصادية المتشابكة، والتنافس بين القوى الكبرى. ففي حوالي (12) يوماً، برزت هشاشة التوازنات العسكرية والسياسية، وقابلية المنطقة للاشتعال بفعل أي تصعيد غير محسوب. لذا إن هذه الحرب قد لا تكون الأخيرة، وإن استمرار وقف إطلاق النار لا يعني نهاية الصراع، بل هو لحظة مؤقتة في دورة طويلة من التوترات المتقطعة؛ بسبب غياب نظام أمني إقليمي فاعل، وافتقار الفاعلين الأساسيين إلى رؤية استراتيجية مشتركة للأمن الجماعي. لذلك، لن يتحقق الاستقرار الدائم من دون معالجة جذرية لمصادر التهديد، وخلق توازنات ردع متبادلة قائمة على التفاهمات المؤسسية. لأن

مسؤولية بناء أمن مشترك تقع على عاتق الفواعل الإقليمية. وغياب هذا المشروع سيؤدي إلى تجدّد الحروب والنزاعات تحت مسميات وصيغ مختلفة.

في ضوء ذلك، يمكن تلخيص أبرز الاستنتاجات في الآتي:

1. أبرزت الحرب الإسرائيلية – الإيرانية 2025، تحولاً جوهرياً في مفهوم الردع، ليصبح متعدد الأبعاد ويشمل القدرات النووية والسيبرانية والنفسية.

2. أظهر الردع المتبادل محدوديته وتحول من أداة منع إلى عامل تصعيد نتيجة غياب قواعد اشتباك واضحة.

3. بقيت المكاسب العسكرية الإسرائيلية تكتيكية ولم تتحول إلى نفوذ استراتيجي طويل المدى.

4. أفادت إيران من الصراع لتعزيز تماسكها الداخلي وإعادة طرح ملفها النووي دولياً، ما أبرز ضعف نظام منع الانتشار.

5. ضعف قدرة القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة، على ضبط التصعيد الإقليمي.

6. إعادة رسم التحالفات الإقليمية وظهور دور استراتيجيات التحوّط والاصطفاف المرحلي والوساطة.

7. برزت الممرات البحرية الحيوية بوصفها عاملًا رئيسًا في معادلة الردع الإقليمي.

8. يمثل وقف إطلاق النار هدنة مؤقتة، ويتطلب الاستقرار المستدام ترتيبات أمنية مؤسسية وردع متوازن.

Acknowledgments
Funding statement: No funding available.
Conflict of interest statement: The author declares no conflict of interest.

قائمة المصادر:

أندبندنت عربية. ٢٠٢٤. "القدرات العسكرية الإيرانية والإسرائيلية في أرقام". ٢٨ تشرين الأول, ٢٠٢٤. https://www.independentarabia.com/node/610744/سياسة/تقارير/القدرات-العسكرية-الإيرانية-والإسرائيلية-في-أرقام

أيزنشتات، مايكل. ٢٠٢٤. " مع تراجع قدرتها على الردع التقليدي: هل ستسعى إيران للحصول على قنبلة نووية؟". معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى. ٢٠ تشرين الثاني, ٢٠٢٤.

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/m-traj-qdrtha-ly-alrd-altqlydy-hl-stsy-ayran-llhswl-ly-qnblt-nwwyt

ار تي بالعربي. ٢٠٢٥. "مقارنة القدرات العسكرية بين الجيشين الإيراني والإسرائيلي.. لمن الغلبة". ١٣حزيران, ٢٠٢٥.

https://arabic.rt.com/world/1683021--مقارنة-القدرات-العسكرية-بين-الجيشين-الإيراني-والإسرائيلي-لمن-الغلبة/

القيمري، عطا. ١٩٩٣. "الخطر الإيراني في الرؤية الإسرائيلية". *مجلة الدراسات الفلسطينية4*, عدد.14 (ايار): 127.

https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A.pdf

المركز الأوروبي لدراسة مكافحة الإرهاب والاستخبارات. ٢٠٢٥. "امن دولي– تداعيات التصعيد العسكري بين إسرائيل وإيران على الأمن الإقليمي والدولي". ٨ تموز, ٢٠٢٥.

https://www.europarabct.com/2–بين–العسكري–التصعيد–تداعيات–.–دولي–أمن/

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ٢٠٢٥. "الحرب الإسرائيلية على إيران والرد الإيراني: من الظل إلى الصدام المباشر". ١٥ حزيران, ٢٠٢٥.

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/israel-campaign-on-iran-and-the-iranian-response.aspx

المعهد الدولي للدراسات الإيرانية. ٢٠٢٥. "التصعيد الإسرائيلي – الإيراني وتداعياته الداخلية والخارجية". ١٥ حزيران, ٢٠٢٥. https://sb4x7l4.s.gy/dlcv9N

بي بي سي نيوز عربي. ٢٠٢٥. "تصران في حرب واحدة: ما نعرف عن النتائج الأولية للمواجهة بين إيران وإسرائيل؟". ٢٥ حزيران, ٢٠٢٥. https://www.bbc.com/arabic/articles/crmv7yv2zyvo

بيات، محمد. ٢٠٢٥. "حرب بلا نهاية بين إيران وإسرائيل". الجزيرة. ٢تموز, ٢٠٢٥.

https://www.aljazeera.net/opinions/2025/7/2/من-حقق-أهدافه-في-الحرب-إسرائيل-أم

شقير، شفيق. ٢٠٢٥. "الحرب الإسرائيلية على إيران: السياق والتداعيات الإقليمية". مركز الجزيرة للدراسات. ١٧ حزيران, ٢٠٢٥. https://studies.aljazeera.net/ar/article/6239

طه، جمال. ٢٠٢٣. "هل تتطور "حرب الظل" بين إسرائيل وإيران إلى حرب إقليمية؟". *آفاق استراتيجية*. العدد.٧ (حزيران):25–30. https://sb4x7l4.s.gy/sS98J4

عبد الحي، وليد. ٢٠٢٥. "انعكاسات الهجوم الأمريكي الإسرائيلي على إيران على مستقبل المكانة الإقليمية الإيرانية". مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. ٤ آب, ٢٠٢٥. https://sb4x7l4.s.gy/JVu9w7

عكاشة، سعيد. ٢٠١٩. "الداخل الإسرائيلي والتسوية... الصفقة أو المفاوضات." *مجلة السياسة الدولية ٥٤*, عدد.٢١٥ (كانون الثاني):210–212. https://www.siyassa.org.eg/News/17830.aspx

علوش، محمود. ٢٠٢٥. "طموح إسرائيل الخفي في هجومها على إيران" الجزيرة. ١٥حزيران, ٢٠٢٥. https://www.aljazeera.net/opinions/2025/6/15/أهداف-إسرائيل-الحقيقية-من-ضرب-إيران

غضبان، اباذر عباس. ٢٠٢٥. "استراتيجيات الردع (الإسرائيلية) والإيرانية وإنعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط (٢٠١٥ – ٢٠٢٥)". *مجلة الخليج العربي* 53, عدد.١ (اذار): 195–220.
https://agj.uobasrah.edu.iq/index.php/agj/article/view/358/315

فرج، محمد إبراهيم حسن. ٢٠٢٥. "أثر الحرب الإسرائيلية – الإيرانية على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط". *مجلة السياسة الدولية*. ٢١تموز ,٢٠٢٥.
https://www.siyassa.org.eg/News/22059-في-الإقليمي-الأمن-على-الإيرانية-الإسرائيلية-الحرب-أثر-/تحليلات/الشرق-الأوسط.aspx#_edn18

فرحات، مصطفى, و عبير الموسى ٢٠٢٥. "حرب إسرائيل وإيران مباشر ... هجوم إيراني بالصواريخ والمسيرات وترامب يدرس خيارات ضرب فوردو." الجزيرة. ١٩ حزيران, ٢٠٢٥.
https://www.aljazeera.net/news/liveblog/2025/6/19/حرب-إسرائيل-وإيران-مباشر-ترقب-لموقف

كامرافا، مهران. ٢٠٢٥. "الحرب الإسرائيلية – الإيرانية: حرب لا غالب ولا مغلوب فيها ". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ٢٦ حزيران, ٢٠٢٥.
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/a-war-with-no-winners.aspx

كيالي، ماجد. ٢٠٢٥. "في تشريح الحرب الإسرائيلية – الإيرانية". المجلة. ١٦ حزيران, ٢٠٢٥.
https://www.majalla.com/node/326049/سياسة/في-تشريح-الحرب-الإسرائيلية-الإيرانية

مسعد، ماركو. ٢٠٢٥. "حرب سيبرانية بين إسرائيل وإيران... ما أهدافها وأسلحتها". المجلة. ٢١ حزيران, ٢٠٢٥.
https://www.majalla.com/node/326127/علوم-وتكنولوجيا/حرب-سيبرانية-بين-إسرائيل-وإيران-ما-أهدافها-وأسلحتها؟

نديمي، فرزين. ٢٠٢٣. "الجيل القادم من الصواريخ الباليستية الايرانية : التقدم التقني والأهداف الاستراتيجية والردود المحتملة من الغرب" معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى. ٢٥ تموز ,٢٠٢٣.
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/aljyl-alqadm-mn-alswarykh-albalystyt-alayranyt-altqdm-altqny-walahdaf-alastratyjyt

List of References:

Abdul-Hay, Walid. 2025. “Implications of the US-Israeli Attack on Iran on the Future of Iran’s Regional Status.” Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations. August 4, 2025. https://sb4x7l4.s.gy/JVu9w7 (in Arabic).

Alloush, Mahmoud. 2025. “Israel's Hidden Ambition in its Attack on Iran” Al Jazeera. June 15, 2025.
https://www.aljazeera.net/opinions/2025/6/15/أهداف-إسرائيل-الحقيقية-من-ضرب-إيران (in Arabic).

Al-Qaimari, Ata. 1993. "The Iranian Threat in the Israeli Perspective." *Journal of Palestine Studies* 4, no. 14 (May):127.
https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A.pdf (in Arabic)

Arab Center for Research and Policy Studies. 2025. "The Israeli War on Iran and the Iranian Response: From the Shadows to Direct Confrontation." June 15, 2025. https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/israel-campaign-on-iran-and-the-iranian-response.aspx (in Arabic)

Bayat, Muhammad. 2025. "Endless War Between Iran and Israel". Al Jazeera. July 2, 2025. https://www.aljazeera.net/opinions/2025/7/2/من-حقق-أهدافه-في-الحرب-إسرائيل-أم (in Arabic).

BBC News Arabic. 2025. "Two Victories in One War: What Do We Know About the Initial Results of the Confrontation Between Iran and Israel." June 25, 2025. https://www.bbc.com/arabic/articles/crmv7yv2zyvo (in Arabic)

Brumfiel, Geof. 2023. "Israel is using an AI system to find targets in GAZA. Experts say it's just the start." Wfyi Indianapolis. 14 December, 2023. https://www.wfyi.org/news/articles/israel-is-using-an-ai-system-to-find-targets-in-gaza-experts-say-its-just-the-start/

Cordesman, Anthony H. 2020. *The Gulf and the Challenge of Missile Defense: Net Assessment Indicators*. Report. Washington, DC: Center for Strategic and International Studies. https://www.csis.org/analysis/gulf-and-challenge-missile-defense-net-assessment-indicators

Eisenstadt, Michael. 2024. "With a Strong Contrast to Conventional Deterrence: Will a Moderate Iran Seek a Nuclear Deal" The Washington Institute for Near East Policy. November 20, 2024. https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/m-traj-qdrtha-ly-alrd-altqlydy-hl-stsy-ayran-llhswl-ly-qnblt-nwwyt (in Arabic)

European Center for the Study of Counterterrorism and Intelligence. 2025. "International Security- The repercussions of the military escalation between Israel and Iran on regional and international security." July 8, 2025. https://www.europarabct.com/2-بين-العسكري-التصعيد-تداعيات-دولي-أمن/ (in Arabic)

Faraj, Mohamed Ibrahim Hassan. 2025. "The Impact of the Israeli-Iranian War on Regional Security in the Middle East." *International Politics Journal*. July 21, 2025. https://www.siyassa.org.eg/News/22059/tahlilati/athr-alharbi-al'iisrayiyliati-al'iiraniati-elaa-al'amni-al'iiqlimaa-faa-alsharqu-al'uwsta.aspx#_edn18 (in Arabic).

Farhat, Mustafa and Abeer Al-Mousa. 2025. "Israel-Iran War Live... Iranian Missile and Drone Attack and Trump Considers Options for Striking Fordow." Al Jazeera. June 19, 2025.

https://www.aljazeera.net/news/liveblog/2025/6/19/حرب-إسرائيل-وإيران-مباشر-ترقب-لموقف (in Arabic).

Ghadban, Abather Abbas. 2025. "Deterrence Strategies (Israeli) and Iranian and their Implications for the Middle East Region (2015-2025)." *The Arabian Gulf Journal* 53, no.1 (March): 195-220. https://agj.uobasrah.edu.iq/index.php/agj/article/view/358/315 (in Arabic)

Independent Arabia. "Iranian and Israeli Military Capabilities in Numbers." October 28, 2024. https://www.independentarabia.com/node/610744/siasati/tiqarir/alqudrati-aleaskariati-al'iiraniati-wal'iisrayiyliiti-fi-'arqam (in Arabic).

International Institute for Iranian Studies. 2025. "The Israeli-Iranian Escalation and Its Internal and External Repercussions." June 15, 2025. https://sb4x7l4.s.gy/dlcv9N (in Arabic)

Kamrava, Mehran. 2025. "The Israeli-Iranian War: A War with No Victor or Vanquished." Arab Center for Research and Policy Studies. June 26, 2025. https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/a-war-with-no-winners.aspx (in Arabic)

Kayali, Majid. 2025. "Anatomy of the Israeli-Iranian War." Al-Majalla. June 16, 2025. https://www.majalla.com/node/326049/سياسة/في-تشريح-الحرب-الإسرائيلية-الإيرانية (in Arabic).

Meier, Oliver. 2025. "Containing the Non-Proliferation Damage from Israel's Attacks on Iran's Nuclear Program." European Leadership Network. June18, 2025. https://europeanleadershipnetwork.org/commentary/containing-the-non-proliferation-damage-from-israels-attacks-on-irans-nuclear-programme/

Ms'ad, Marco. 2025. "Cyber War Between Israel and Iran... What Are Its Goals and Weapons." Al-Majalla. June 21, 2025. https://www.majalla.com/node/326127/علوم-وتكنولوجيا/حرب-سيبرانية-بين-إسرائيل-وإيران-ما-أهدافها-وأسلحتها؟ (in Arabic)

Nadimi, Farzin. 2023. "The Next Generation of Ballistic Missiles: Technological Advancements, Strategic Objectives, and Potential Western Responses." The Washington Institute for Near East Policy. July 25, 2023. https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/aljyl-alqadm-mn-alswarykh-albalystyt-alayranyt-altqdm-altqny-walahdaf-alstratyjyt (in Arabic)

Okasha, Saeed. 2019. "The Israeli Interior and the Settlement... The Deal or Negotiations." *International Politics Magazine* 54, no.215 (January): 210-212. https://www.siyassa.org.eg/News/17830.aspx (in Arabic)

Reuters. 2025. “Trump Said US was Aware of Israel’s Plans to attack Iran.” June 13, 2025. https://www.reuters.com/world/us/trump-said-us-was-aware-israels-plans-attack-iran-wsj-reports-2025-06-13/

RT Arabic. 2025. “Comparing the military capabilities of the Iranian and Israeli armies: Who has the upper hand.” June 13, 2025. https://arabic.rt.com/world/1683021-muqaranati-alqudrati-aleaskariati-bin-aljishin-al'iiranii-wal'iisrayiyli-lmin-alghlbati/ (in Arabic)

Shaqir, Shafiq. 2025. “The Israeli War on Iran: Context and Regional Implications.” Al Jazeera Center for Studies. June 17, 2025. https://studies.aljazeera.net/ar/article/6239 (in Arabic)

Sheikh, Mohmad Saleem. 2024. "I2U2 and Regional Stability in the Middle East: India’s Involvement and Prospects" *Contemporary Arab Affairs* 17, no.4 (November): 556-582. DOI: https://doi.org/10.1163/17550920-bja00055

Taha, Jamal. 2023. “Will the “shadow war” between Israel and Iran develop into a regional war.” *Strategic Horizons*, no.7 (June): 25-30. https://sb4x7l4.s.gy/sS98J4 (in Arabic)

Tufts University. 2025. “Understanding a Crisis: Iran, Israel and the United States.”. July 3 2025. https://fletcher.tufts.edu/news-events/news/understanding-crisis-iran-israel-and-united-states

Waltz, Kenneth N. 1981. *The spread of nuclear weapons: More May be Better*. Adelphi Paper no. 171. London: International Institute for Strategic Studies.https://www.semanticscholar.org/paper/The-Spread-of-Nuclear-Weapons-More-May-Be-Better%3A-Waltz/27056ec84b70ad0886fac30710789c1c8172e239

Yazdanshenas, Zakiyeh, and Alam Saleh. 2024. “Iran’s New Nuclear Policy Between Deterrence and Pragmatism.” Middle East Institute. May 9, 2024. https://www.mei.edu/publications/irans-new-nuclear-policy-between-deterrence-and-pragmatism/

Political Sciences Journal
Issue (71)) **June** (2026) **ISSN**: 1815-5561 **E-ISSN**: 2521-912X

Forms of Power in Michel Foucault's Thought

Iman Abdul Adeem Kadhim*

Receipt date: 17/5/2025 Accepted date: 28/9/2025 Publication date:1/6/2026

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi71.844

Copyrights: © 2026 by the author.
The article is an open access article distributed under the terms and condition of the (CC By) license Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

This study offers an in-depth political–theoretical analysis of the forms of power in the thought of Michel Foucault, tracing the transformation he introduced in the understanding of power as a network of relations and practices embedded within the social fabric, rather than merely a legal institution or a repressive apparatus. The research problem arises from the structural tension generated by his theses on power within contemporary philosophical and political discourse, and revolves around the central question: How did Michel Foucault reconceptualize power through his archaeological–genealogical approach, and what are the mechanisms through which different forms of power—discourse, biopower, power/knowledge, and technologies of the self—operate within modern social relations?

The study argues that Foucault redefined power beyond traditional legal and institutional models, advancing an alternative conception grounded in subtle and diffuse practices. Through his archaeological–genealogical method, he deconstructs the conditions of discourse production and reveals the microphysical mechanisms of power that organize knowledge and shape everyday life.

The analysis demonstrates that discursive power reshapes the conditions of truth through mechanisms of regulation and exclusion, while disciplinary power produces docile bodies within institutions such as prisons, schools, and hospitals. It further examines the development of biopower, which regulates populations through policies of health, the body, and life, culminating in technologies of the self that render the individual an active participant in the production of obedience through practices of self-care and self-surveillance.

The study concludes that Foucault reconceptualizes power as a productive process intertwined with knowledge, emerging within everyday relations and simultaneously generating possibilities for resistance. In this sense, Foucault offers a dynamic framework for understanding modern governance, linking the body, discourse, and the self, and revealing the underlying structures that shape contemporary society.

Keywords: Michel Foucault, Power, Discourse, Biopower, Genealogical Method.

*Asst.Inst./ University of Baghdad/ College of Agricultural Engineering Science.
Eman.A@coagri.uobaghdad.edu.iq
Corresponding author: Iman Abdul Adeem Kadhim**;** email: Eman.A@coagri.uobaghdad.edu.iq

مجلةُ العلوم السياسية
العدد (71) حزيران (2026) **E-ISSN**: 2521-912X **ISSN:** 1815-5561

أنماط السلطة في فكر ميشيل فوكو

أيمان عبدالعظيم كاظم*

الملخص:

يقدّم هذا البحث معالجة فكرية سياسية معمّقة لأنماط السلطة في فكر ميشيل فوكو، عن طريق تتبّع التحوّل الذي أحدثه في فهم السلطة بوصفها شبكة من العلاقات والممارسات المتغلغلة في البنية الاجتماعية، وليست مؤسسة قانونية أو جهازاً قمعياً فحسب. إذ تنبثق إشكالية الدراسة من التوتر البنيوي الذي أحدثته أطروحاته حول السلطة في الحقل الفلسفي والسياسي المعاصر؛ وتتمحور الإشكالية حول السؤال المركزي: كيف أعاد ميشيل فوكو صياغة مفهوم السلطة عبر منهجه الأركيولوجي–الجينالوجي، وما آليات اشتغال أنماط السلطة (الخطاب، السلطة الحيوية، السلطة/ المعرفة، سلطة الذات) داخل العلاقات الاجتماعية الحديثة؟ إذ أعاد تعريف السلطة خارج النماذج القانونية والمؤسسية التقليدية، مقدّمًا تصوّرًا بديلاً يقوم على الممارسات الدقيقة ويبيّن كيف استعمل منهجه الأركيولوجي–الجينالوجي لتفكيك شروط إنتاج الخطاب وكشف الآليات الميكرو–سلطوية التي تنظم المعرفة والحياة اليومية.

يُظهر البحث أن سلطة الخطاب تُعيد تشكيل شروط الحقيقة عبر آليات التنظيم والإقصاء، وأن السلطة الانضباطية تُنتج الأجساد الطيّعة داخل مؤسسات مثل السجن والمدرسة والمستشفى. كما يناقش تطور البيو–سلطة التي تنظّم السكان عبر سياسات الصحة والجسد والحياة، وصولاً إلى سلطة الذات التي تجعل الفرد شريكاً في إنتاج الطاعة عبر تقنيات العناية بالنفس والمراقبة الذاتية. ويخلص البحث إلى أن مشروع فوكو أعاد تعريف السلطة كعملية منتِجة تتقاطع مع المعرفة، وتنشأ داخل العلاقات اليومية، وتولّد في الوقت نفسه إمكانات للمقاومة. وبذلك يقدّم فوكو أنموذجاً دينامياً لفهم الحكم الحديث، يربط بين الجسد والخطاب والذات، ويكشف البنى الخفية التي تشكل المجتمع المعاصر.

الكلمات المفتاحية: ميشيل فوكو، السلطة، الخطاب، السلطة الحيوية، الجينالوجيا.

* مدرس مساعد/ جامعة بغداد/ كلية علوم الهندسة الزراعية.

المقدمة:

يُعدّ ميشيل فوكو (1926–1984) أحد أبرز المفكرين الذين أعادوا صياغة موقع السلطة في الفكر السياسي المعاصر، بعدما تجاوز الأطر النظرية التي هيمنت على الفكر الغربي منذ ديكارت وهيجل، مروراً بالوجودية والماركسية وفلسفات اللغة التقليدية، وصولاً إلى المناهج التاريخية ذات النزعة الأنثروبولوجية. فقد شكّلت مقاربته للسلطة قطيعةً إبستمولوجية مع هذا الإرث، إذ لم يتعامل مع السلطة بوصفها مفهوماً قانونياً أو تعاقدياً أو صراعاً طبقياً فحسب، بل بوصفها شبكةً دقيقة من العلاقات والممارسات المتغلغلة في بنية المجتمع ومؤسساته.

وقد أحدث نقد فوكو للسلطات التقليدية التي تحكم البلدان كسلطة الحاكم أو سلطة الملك وتقديمه لأنماط جديدة—كالسلطة الانضباطية، السلطة الحيوية، سلطة الخطاب، وسلطة الذات—تحوّلاً نوعياً في التفكير الفلسفي والسياسي، مما أثار جدلاً واسعاً أغنى النقاشات الفكرية الغربية والعربية على حدّ سواء. وقد تزامن صعود فوكو مع لحظة تاريخية مضطربة اتّسمت بتنامي حركات الاحتجاج الطلابية في أوربا وخارجها عام 1979، ومعايشته المباشرة لتجارب السجن، والمستشفى، والمدرسة، والثكنة العسكرية، الأمر الذي بلور لديه تصوراً حياً للسلطة كخبرة يومية وممارسة اجتماعية تتجاوز الأجهزة السياسية التقليدية.

تنطلق إشكالية هذا البحث من التوتر البنيوي الذي أحدثته أطروحات فوكو حول السلطة داخل الحقل الفلسفي والسياسي المعاصر؛ إذ أعاد تعريف السلطة خارج النماذج القانونية والمؤسسية التقليدية، مقدّمًا تصوّرًا بديلاً يقوم على الممارسات الدقيقة، والعلاقات المتشابكة، والآليات الميكرو اجتماعية التي تتغلغل في الجسد الاجتماعي .وبناءً على ذلك تتمحور الإشكالية حول السؤال المركزي: كيف أعاد ميشيل فوكو صياغة مفهوم السلطة عبر منهجه الأركيولوجي–الجينالوجي، وما آليات اشتغال أنماط السلطة (الخطاب، السلطة الحيوية، السلطة/المعرفة، سلطة الذات) داخل العلاقات الاجتماعية الحديثة؟ وتنبثق عن هذا السؤال تساؤلات فرعية تتعلق بطبيعة العلاقة بين المعرفة

والسلطة، ومدى قدرة هذه الأنماط على تفسير الظواهر السياسية والاجتماعية المعاصرة. وتتمثل تلك التساؤلات بالآتي: ما الأسس المنهجية التي اعتمد عليها فوكو في تطوير مقاربته الأركيولوجية–الجينالوجية لتحليل السلطة؟ وكيف يتشكّل الخطاب وما آليات اشتغاله داخل المؤسسات الحديثة؟ وكيف تطورت خصائص السلطة الحيوية (Biopower)، من شكلها الكلاسيكي إلى نماذجها الراهنة؟ وكيف تسهم سلطة الذات عند فوكو، في إنتاج الذوات الحديثة وضبطها؟

وانطلاقاً من منهجه الأركيولوجي–الجينالوجي، بنى فوكو مشروعه الفلسفي على تفكيك شروط إنتاج الخطاب وتحليل البنى المعرفية (الأبستيمية) التي تحكمه، كاشفاً بذلك عن الوجه الخفي للسلطة في مستوياتها الميكرو–اجتماعية. وقد جعل هذا التوجه النقدي من السلطة محوراً مركزياً في أعماله، إذ عالج عن طريقه ديناميات النزاع الإنساني، وتقنيات الضبط والمراقبة، وآليات إنتاج الحقيقة داخل المؤسسات. لقد استطاع فوكو، عبر تتبع هذه الممارسات اليومية التي طالما عُدّت هامشية، أن يُظهر أثرها العميق في تشكيل الدولة الحديثة.

ويحاول البحث التثبت من مجموعة من الفرضيات الأساسية تتمثل بأن فهم السلطة عند فوكو لا يمكن أن يتحقق عبر الأطر القانونية والمؤسسية وحدها، بل عن طريق تحليل آلياتها الميكرو–اجتماعية(الاركيولوجية – الجينالوجية) التي تتجسد في الخطاب والضبط والمراقبة وتنظيم الجسد الاجتماعي. ويكشف عن شروط إنتاج انماط السلطة تاريخياً وتحوّلها من سلطة سيادية إلى سلطة انضباطية وحيوية. مبيناً أنّ العلاقة بين المعرفة والسلطة علاقة تأسيس متبادل، بحيث لا توجد معرفة خارج شبكات السلطة، وموضحاً انتقال السلطة من السيطرة الخارجية إلى عمليات التشكيل الذاتي داخل الفرد. ومن ثم فإنّ أنماط السلطة عند فوكو تمنح أدوات تحليل فعّالة لفهم ديناميات السلطة في المجتمعات الحديثة، خصوصاً ضمن المؤسسات التعليمية والصحية، والأجهزة الانضباطية، والبنى السياسية للدولة الحديثة.

المنهجية:

يعتمد هذا البحث المنهج الأركيولوجي بوصفه الأداة الأساسية لتحليل البُنى المعرفية التي تنظّم الخطاب في فكر ميشيل فوكو. وقد تم اختيار هذا المنهج؛ لأنه يكشف الشروط العميقة التي تجعل الخطاب آليةً لإنتاج السلطة، وليس مجرد ممارسة لغوية. وعن طريقة أمكن تحليل قواعد تشكيل الخطاب السياسي والطبي والتربوي، وبيان كيفية خضوعه لآليات الضبط والمؤسسة، بما يوضح دور الخطاب في تشكيل أنماط السلطة داخل المجتمع الحديث.

كما اعتمد البحث على المنهج الجينالوجي لقدرته على تتبع التحولات التاريخية للسلطة، وانتقالها من أنموذج السيادة التقليدي إلى السلطة الانضباطية ثم السلطة الحيوية. وقد استُعمل هذا المنهج للكشف عن آليات التحكم في الأجساد والسكان عبر مؤسسات مثل السجون والمدارس والمستشفيات، وتحليل كيفية تشكل العلاقة بين السلطة والمعرفة، بوصفهما نتاجاً لممارسات تاريخية متشابكة لا يمكن فصلهما عن سياقاتهما الاجتماعية. وقد أتاح اعتماد كلا المنهجين الأركيولوجي والجينالوجي–عند دمجهما–فهمًا متكاملاً لتطور مفهوم السلطة عند فوكو، سواء في مستوى الخطاب أم في مستوى الممارسات المؤسسية أم في مستوى سلطة الذات. وقد مكّن هذا الدمج من تفسير أنماط السلطة الأربعة موضوع الدراسة، وربطها بالسياق الفكري الذي ظهرت فيه، وبالتحولات الاجتماعية والسياسية التي حاول فوكو تحليلها عبر مشروعه النقدي.

أولاً: الإطار المفاهيمي لأنماط السلطة

يمثل الإطار المفاهيمي خطوة أساسية في البحث، يرمي إلى توضيح المفاهيم المحورية التي يقوم عليها تحليل أنماط السلطة في فكر ميشيل فوكو. مثل السلطة، والخطاب، والبيو–سلطة، والسلطة الذاتية–لا تُعدّ مفاهيم وصفية فحسب، بل تشكّل أدوات تحليلية تكشف عن البنى المعرفية والميكروسياسية المنتجة للسلطة في المجتمعات الحديثة. كما يسمح ربط هذه المفاهيم بمقاربات غرامشي وبودريار بتعميق القراءة النقدية وإبراز مسارات التباين والالتقاء بين التيارات الفلسفية المختلفة حول طبيعة السلطة وآليات اشتغاله.

1- مفهوم السلطة عند فوكو:

لا يقوم مفهوم السلطة لدى فوكو على أنموذج السيادة أو الإلزام القانوني، بل على شبكة من العلاقات المتناثرة والمتغلغلة في مستوى الحياة اليومية، إذ تعمل السلطة عن طريق الضبط والمراقبة والمعايير والمؤسسات .(Foucault 1978, 82–102) وتختلف هذه المقاربة عن تصور غرامشي الذي يرى أن السلطة تُمارس عبر الهيمنة بوصفها توافقاً اجتماعياً وثقافياً تخلقه الطبقات المهيمنة .(Gramsci 1971, 210–222) وعن طريق هذه المقارنة، يتضح أن فوكو لا ينظر إلى السلطة بوصفها مركزاً واحداً، بل آليات دقيقة متعددة تعمل داخل النسيج الاجتماعي، في حين يركز غرامشي على البنى الثقافية والمؤسسية للهيمنة السياسية.

2- مفهوم الخطاب:

يُعدّ الخطاب أحد المفاهيم المحورية في مقاربة فوكو للسلطة، إذ يُعرّف الخطاب بوصفه منظومة معرفية تنتج الحقيقة وتتحكم في شروط إمكانها (Foucault 1972, 49–56) فالخطاب لا يصف الواقع فحسب، بل يصنعه ويشكّله، ويخضع لقواعد إبستمولوجية تنظّم ما يمكن قوله وما يجب إخفاؤه .(Foucault 1972, 135–140) وفي مقابل هذا التصور، يطرح بودريار رؤية أكثر راديكالية حين يرى أن الخطاب قد ينفصل تماماً عن الواقع، ليتحول إلى محاكاة (Simulation) تنتج نسخاً لا علاقة لها بالأصل (Baudrillard 1994, 1–6)، وهو ما يعمق فهم التوتر بين الحقيقة والتمثيل في المجتمعات المعاصرة.

3- مفهوم البيو–سلطة:(Biopower)

أحد أهم إسهامات فوكو النظرية مفهوم البيو – سلطة، وتشير إلى تحوّل السلطة من حق السيادة في "قتل أو ترك يعيش" إلى إدارة الحياة ذاتها عبر الطب والصحة والإحصاء وتنظيم السكان .(Foucault 1978, 135–145) فالبيو–سلطة تُمارِس تدخلات دقيقة في الجسد الفردي والجسد الاجتماعي، وتعيد تشكيل الحياة اليومية عن طريق مراقبة السلوك، ورصد الصحة، وضبط العمليات الحيوية .(Foucault 1978, 139–144)

ويمكن موازاة ذلك مع رؤية غرامشي للتنظيم الأخلاقي–السياسي للمجتمع، وإن كانت البيو–سلطة عند فوكو أكثر انتشاراً ولامركزية.

4- مفهوم السلطة الذاتية:

تكشف السلطة الذاتية (Technologies of the Self) عن مرحلة متقدمة من تطور السلطة في مشروع فوكو، إذ تتحول السلطة من التحكم الخارجي بالمؤسسات إلى التحكم الداخلي عبر ممارسات الاعتراف والمراقبة الذاتية والعناية بالنفس (Foucault 1988, 22–35) وفي هذا التحول تصبح الذات نفسها موضوعاً للسلطة وممارساً لها في آن واحد، مما يجعل الفرد شريكاً في إنتاج الطاعة. ويرى بودريار أن هذا المسار يقود إلى تفكك الذات الحديثة داخل منظومات الاستهلاك والتمثيل(Baudrillard 1990, 27–32)، ما يفتح مجالاً لنقد فلسفي مزدوج حول كيفية تشكل الذات في ظل الأنظمة المعرفية المعاصرة.

في ضوء ما سبق تكشف مفاهيم السلطة والخطاب والبيو–سلطة والسلطة الذاتية عن تعدد مستويات القوة في فكر فوكو، إذ تتجاوز السلطة كونها مؤسسة سياسية لتصبح شبكة من الممارسات اليومية المؤثرة في الجسد واللغة والذات. فالخطاب ينتج الحقيقة، والبيو–سلطة تنظّم الحياة والسكان، في حين تعمل السلطة الذاتية على تشكيل الفرد من الداخل عبر تقنيات الاعتراف والانضباط. وتتيح هذه المفاهيم مجتمعة فهماً دينامياً للحكم الحديث، يتقاطع مع مقاربات غرامشي للهيمنة وبودريار للمحاكاة دون أن يذوب فيها.

ثانياً: سلطة الخطاب

يعود الأصل اللغوي للخطاب في اللغات الأوربية إلى الأصل اللاتيني Discursus (Discurrer) ويحمل دلالة التحرك ذهاباً وإياباً، هذا المعنى يستعمله الفلاسفة للتعبير عن تبادل الأفكار (بغورة 2000، 90).

1- تعريف الخطاب السياسي:

يمكن تعريف الخطاب السياسي على أنه البيان الذي يلقيه الرئيس أو المسؤول على البرلمان أو إطار من الهيبة والمراسيم التقليدية المتبعة ويشمل على البرنامج الذي سيتبع في الحكم (كاظم 2016، 105).

استعمل فوكو في الخطاب بإطار نظريته مصطلحين مهمين وهما:

أ. الاركولوجيا: وهي تحليل للخطابات في صيغة أرشيف، وهو العلم الذي يدرس الماضي البشري، ويحاول تفسيره عن طريق الآثار والمعالم الحضارية (الدواي 1992، 139)، (وأن منهج تحليل الخطاب عند فوكو، لا يحلل نظام اللغة أو المضامين أو الدلالات، كما لا يهتم بصدق الخطابات، وإنما ينصب التحليل على المنطوقات كأحداث وعلى قوانين وجودها، وعلى ما يجعلها ممكنة أو غير ممكنة) (بغورة 2000، 114).

ب. الجينالوجيا: عند فوكو تعني علم مايكرو فيزياء السلطة؛ لأنه يكشف عن جسم السلطة ليقوم بتجزئتها إلى وحدات صغيرة والتحكم بها لاستثمارها، وتوصف بأنها علم تشريح يعالج الجسم السياسي لتحقيق أهداف معينة(كاظم 2016، 76).

إنّ حقيقة الكلام الملقى في الخطاب يسير وفقاً لاستراتيجية معينة ، فيكون له هدف محدد ، وأنّ إنتاج الخطاب مراقبا، وتكون البنية الضمنية للفكر(الأبستيمية) هي بمثابة رجل الشرطة الذي يراقب كلمات الخطاب، والمقصود بالأبستيمة: هي الأرضية التي تقوم عليها معرفة عصر معيّن ومجاله المرئي، أي الحيز الذي تنتشر فيه موضوعاته، وقانون مفاهيمه، بمعنى قيود تفرض في كل خطاب، أما بالنسبة الى الخطابات غير المراقبة فتكون خارج نفوذ السلطة، كما يجذب اهتمام الناس إليه لما يمتلكه الخطاب من جدية (كاظم 2016، 107).

2- تبعية الخطاب :

وبيّن فوكو أنّ الخطاب يكون متأرجحاً مابين ميول المؤسسة التي يصدر عنها وبين رغبة المتحدث في التعبير عما يريد، فيكون الخطاب خاضعاً لطابع طقوسي يحقق ميول المؤسسة ، فإنّ بعض المتحدثين تكون في داخلهم رغبة بأن يكون خطابهم شفافاً يحمل بعض الحقائق المتسلسلة والتي يستجيب لها المستمعون.

وبيّن فوكو مدى التعارض بين رغبة المتحدث ورغبة المؤسسة في كتاب نظام الخطاب إذ تقول الرغبة (لم أكن أريد الدخول شخصياً في هذا المستوى المغامر للخطاب ؛ لم أكن أريد أن تكون لي به علاقة بخصوص ما له من عناصر الحسم والقطع . كنت أود

ان يلتف ما حولي كشفافية هادئة ، وعميقة ، هناك حيث يستجيب الآخرون لانتظاري، ومن حيث ترتفع الحقائق الواحدة تلو الأخرى؛ لم يكن امامي سوى أن أترك نفسي محمولة فيه كحطام سعيد) (كاظم 2016، 107).

وتجيب المؤسسة (لاتخش أن تبدأ؛ فكلنا هنا لنريك بأنّ الخطاب خاضع لقوانين؛ وبأننا نسهر، منذ زمن طويل على ظهوره؛ وأن مكاناً قد أُعد له يشرفه ويجرده من سلاحه، وأنه يستمد الخطاب منا ومنا فقط) (كاظم 2016، 106).

ولاشكّ من أنّ السلطات المتجسدة بالعلاقات السياسية والقانونية قد تقدم أمثلة عن تجسيدات محددة لإرادة القوة والتي لا تحتاج إلى خطابات ايدلوجية أو تسويغية لتقنع ممارساتها العملية بها ، في حين أنّ المجتمع الثقافي والحقوقي والاقتصادية والاجتماعية يتكون من مفاصل متنوعة مرتبطة مع بعضها لا تمثل حقاً إرادتي القوة والمعرفة، قد تتشابك معاً وقد تتنافر فيما بينها(فوكو 1990أ, 10).

3- الخطاب يوصف كاللُعبة:

ويُبرز فوكو أنّ الخطاب ليس سوى **(لعبة)** تتخذ أشكالًا متعدّدة بحسب موقعها من العملية المعرفية؛ فهو **أ. لعبة كتابة** تتجسّد داخل فلسفة الكاتب، **ب. لعبة قراءة** تنتمي إلى تجربة المتلقي الأصيلة، **ج. لعبة تبادل** ضمن شبكة الخطابات الأخرى المتداولة في الحقل المعرفي. وبذلك يتبدّى الخطاب مرة بوصفه فعلَ إنتاج لغوي، ومرة أخرى بوصفه فعلَ تأويل، وثالثة بوصفه عملية تفاعل وتداخل مع نصوص وخطابات موازية. (كاظم 2016، 110).

أمّا وفق مذهب مدكور(1983،174)، فإن الخطاب يتسم– على العكس من هذا – بنزعة إلى الانتشار والتداول بين عدد واسع من الأفراد المنتمين إلى جماعة معرفية محددة، شرط أن يتقاسم هؤلاء الاعتراف بالحقائق نفسها، مثل الخطابات العلمية وسواها.

يتبين مما سبق أنَّ الخطاب يكون خاضعاً لطابع المؤسسة التي تنتجه والذي يحقق ميولها عن طريق استراتيجية وهدف معين ، وأنَّ الخطاب هو موضوع صراع من أجل الحصول على السلطة وهو ما يمكن الوقوف عليه عن طريق دراسة حالة: الخطاب السياسي والإعلامي

في جائحة كوفيد-19، إذ مثلت جائحة كوفيد-19 أنموذجاً تطبيقياً بارزاً لعمل الخطاب بوصفه آلية سلطة تنتج الحقيقة وتضبط السلوك الاجتماعي. فقد أظهرت تحليلات الخطاب الرسمي في الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا أن الحكومات أعادت صياغة مفردات الخطاب العام عبر لغة الطوارئ، وتعبيرات "حماية المجتمع" و"المصلحة العامة"، مما أعاد إنتاج الحدود بين ما يجوز قوله وما يجب قمعه أو تهميشه (Bisiada 2021,2) وتكشف هذه الحالة عن انطباق تصور فوكو للخطاب كقوة معرفية تشكل الواقع عبر تنظيم شروط الحقيقة.(Foucault 1972, 49–56) كم-ا أظهرت دراسات أن وسائل الإعلام أعادت إنتاج خطاب السلطة دون مساءلة، ما أتاح إعادة تشكيل الوعي الجمعي وفق الإطار الخطابي الرسمي (Wodak 2021, 139). وتبرهن هذه الدراسة على أن الخطاب في حالات الأزمات لا يعكس الوقائع الصحية فقط، بل يعمل فعلياً على بناء الواقع السياسي نفسه عن طريق آليات الإقصاء والترميز وتعريف المخاطر.

ثالثاً: السلطة الحيوية

يشير مفهوم الحيوية إلى معنى الحياة بوصفها قوة أو عِلّة، أي المبدأ الذي تستمد منه الكائنات ما يميزها عن الجماد. أما لفظ البيولوجيا فيدل في أصله اللغوي على علم الحياة، وأنّ دلالته مزدوجة؛ فيشير من جهة أولى إلى العلم الذي يختص بدراسة الخصائص المميزة للكائن الحي وصفاً وتحليلاً وتأويلاً، ومن جهة ثانية إلى البحث المتعلق بتلك القوة الخفية التي تُدعى الحياة نفسها. ويعبّر المذهب الحيوي عن الظواهر الحية التي تتسم بخواص أساسية لا نظير لها في الظواهر الفيزيائية والكيميائية (سعيد 2004، 178).

1-ممارسة السلطة المطلقة:

تناول فوكو في الجزء الأول من كتابه تاريخ الجنسانية: إرادة المعرفة، أنموذج السلطة الأبوية المطلقة في العصور الرومانية القديمة. فقد كانت تخوّل ربّ الأسرة حقّ التصرف في حياة أولاده وعبيده داخل العائلة. أمّا على مستوى الحكم، فلم يكن يُمنح للملك حقّ ممارسة سلطة مطلقة على رعاياه إلّا في الحالات التي تُهدَّد فيها حياته من أعداء خارجيين؛ فعندئذ يصبح إعلان الحرب وطلب الدفاع عن الدولة فعلاً مشروعاً، بوصفه

ممارسة غير مباشرة لسلطة الحياة والموت. وفي المقابل، إذا تمرّد أحد الرعايا أو خالف القوانين، جاز للملك أن يمارس عليه سلطة مباشرة على حياته عبر قتله عقاباً، وهي سلطة ليست امتيازاً مطلقاً بل مشروطة بضرورة حماية الملك وبقائه الشخصي (فوكو 1990ب، 138). وبذلك فقد كانت السلطة تُمارَس بوصفها سلطة اقتطاع واستيلاء، فتغتصب جزءاً من ثروات الرعية وتستولي على ممتلكاتهم، وتمتد لتشمل الحياة ذاتها (فوكو 1990ب، 138).

2- السياسة الحيوية للسكان:

ومع تطور الممارسات السلطوية، أصبح قتل الأفراد – سواء في الحروب أم عبر العقاب – جزءاً من منطق السلطة ذاته؛ إذ تجاوز عدد ضحايا الحروب أولئك الذين يُقتلون بوساطة الإعدام، وأصبح الأمران معاً مُسوّغين لوجود السلطة ولآليات عملها (فوكو 1990ب، 139). وقد تعزّز هذا التحوّل مع بسط السلطة سيطرتها على الحياة منذ القرن السابع عشر، عبر شكلين رئيسين غير متناقضين يشكلان محورَي نموّها (فوكو 1990ب، 141).

يركّز المحور الأول على الجسد بوصفه آلة؛ إذ يتمّ العمل على تطويعه، وزيادة قدراته، وتحسين طواعيته، ودمجه ضمن أنظمة مراقبة فعّالة تضمن خضوعه عبر إجراءات سلطوية دقيقة. إنه ما يسميه فوكو السياسة التشريحية للجسد البشري .أما المحور الثاني فيتمحور حول الجنس البشري بوصفه الركيزة الأساسية للعمليات البيولوجية مثل التكاثر، والولادات والوفيات، والصحة العامة، ومتوسط العمر. ويجري الاهتمام بهذه المجالات بوساطة شبكات واسعة من آليات الضبط والمراقبة، بما يشكّل ما يسميه فوكو السياسة الحيوية للسكان .وهكذا تتكامل آليات ضبط الجسد الفردي مع آليات إدارة السكان لتشكلا البنية المزدوجة لتنظيم السلطة على الحياة. (فوكو 1990ب، 141–142).

إنَّ احدى الظواهر الأساسية في القرنين السابع عشر والثامن عشر هي اهتمام السلطة بحياة الانسان بوصفه كائناً حياً ، وإنَّ حق الحياة والموت كان من الحقوق الأساسية، ويقول فقهاء القانون: إنَّ العقد الاجتماعي يتكوّن عندما يجتمع الأفراد ويتنازلون عن جزء

من حقوقهم من أجل إقامة مجتمع ومنح سلطة للعاهل فإنّ الأفراد يفعلون ذلك بدافع الخطر وليحافظوا على حياتهم ،اي يؤسسون مجتمعاً وينصبون ملكاً، بهذه الحالة يستطيع العاهل منحهم الحياة أو سلبها منهم، وقد ظهرت في القرن الثامن عشر تقنيات جديدة للسلطة تكون متمركزة على جسد الفرد، بواسطتها يضمن التوزيع المكاني لأجساد الأفراد ومراقبتهم، وتنظيم حقل رؤيا خاص بهم ،وبهذه التقنيات يتم تقوية الأجساد بواسطة مختلف أشكال الترويض، الرقابة والتفتيش وكذلك التسجيل والتقرير تسمى هذه العمليات بتكنولوجيا انضباط العمل (فوكو 2003، 235).

وفي منتصف القرن الثامن عشر ظهرت تكنولوجيا جديدة للسلطة لا تنفي الأولى ولكن تعدلها جزئياً، وهذه التكنولوجيا تتجه إلى تعدد الناس بوصفهم يشكلون مجموعاً كلياً يتأثر بعمليات جماعية، كالولادة والوفاة والإنتاج والمرض، ويتعلق بمجموعة من العمليات مثل نسبة الولادة والوفاة ومعدل الخصوبة والإنجاب، والتي كانت مترابطة مع عدد من المشكلات الاقتصادية والسياسية (فوكو 2003، 236).

3- علاقة العنصرية بالسلطة الحيوية:

وعندما دخلت مسألة العنصرية في آليات الدولة الحديثة قامت بتوظيف السلطة الحيوية بقتل المواطنين في ظل النظام السياسي بحسب اعتقاد فوكو، وتعني العنصرية بأنها الفاصل بين من يجب أن يحيا ومن يجب أن يموت بالاعتماد على العرق وضرورية استمرار الحقل البيولوجي للنوع الإنساني، وتقدير بعض الأعراق بوصفها جيدة وأخرى بوصفها اعراقاً دنيئة، وهذا ما يسمح للسلطة الحيوية بمعالجة السكان بوصفهم خليطاً من الأعراق، هذه الوظيفة الأولى للعنصرية، والوظيفة الثانية هي أنّ للعنصرية دوراً في إقامة علاقة إيجابية اكتشفت في الدول العنصرية الحديثة، إقامة علاقة حربية من طبيعة بيولوجية داخلية أوخارجية، وهذه المقولة تبيّن ذلك "إن موت العرق السيء أو الفاسد النحل هو ما يجعل الحياة أكثر نقاءً وطهارة"، فان العلاقة ليست عسكرية أو سياسية وانما هي علاقة بيولوجية، ويعد الخصم هو الخطر الداخلي والخارجي للسكان، وفيما يتعلق بالخصومة بين السياسيين فليس له علاقة بالسلطة الحيوية، فلا يمكن أن تكون

الدولة قاتلة إلا إذا استعملت العنصرية والتي تعمل على نمط السلطة الحيوية (فوكو 2003، 245-246).

وتطورت العنصرية في المجتمعات الحديثة في النصف الثاني من القرن التاسع خاصة مع الإبادة الاستعمارية وفي نهاية القرن التاسع عشر ظهرت الحروب للقضاء على العرق الخصم ليس على أساس نظرية الصراع من أجل البقاء، بل تعد العنصرية إن بقاء العرق الخصم هو إفساد لعرقها الخاص' وتُعد الدول الأكثر قتلاً هي الدول الأكثر عنصرية، مثال على ذلك النظام النازي وهو شكل من أشكال تطور السلطة التي أرسيت منذ القرن الثامن عشر، وكانت من اكثر الدول انضباطية عالمياً، ومن أهدافه هي مراقبة المخاطر الخاصة بالعمليات البيولوجية ،ومنها انطلقت سلطة السيادة في القتل، بهدف تخريب الأعراق الأخرى، وكذلك تعريض عرقه الذاتي للخطر المطلق، فهنا يتطابق النظام النازي مع السلطة الحيوية المطلقة (الدكتاتورية)، بالإكثار من التعريض للموت، اذن لدينا دولة عنصرية وقاتلة وضعت حلا عندما أراد رئيس المانيا النازية اودلف هتلر القضاء على اليهود، عن طريق القضاء على الأعراق السيئة جميعها بوصف العرق اليهودي هو الادنى في الحرب العالمية الثانية بين عامي 1942م -1943 م (فوكو 2003، 249).

ويشير فوكو(1990ب،143) إلى أنّ السلطة الحيوية كانت عنصراً ضرورياً لنمو الرأسمالية' وقد تشكلت عنصرية الدولة في تلك الأحوال ودخلت الاشتراكية ايضا في اللعبة العنصرية في القرن التاسع عشر، وأنّ الاشتراكية لم تطرح بالدرجة الأولى إلا المشكلات الاقتصادية والقانونية لنمط الملكية أو لنمط الإنتاج ولم تطرح آلية السلطة وعملية تحليلها ولا يمكن لها استغلال آليات السلطة التي تكونت عبر الدولة الرأسمالية والدولة الصناعية وأن موضوع السلطة لم ينتقد من الاشتراكية ,لكن تم اعتماده وتطويره وتحويره في بعض النقاط، فإنّ الدولة الاشتراكية تمارس حق القتل والإلغاء، وتوجد فيها عنصرية ليست من النوع العرقي ولكن عنصرية من نوع تطوري، وقد تم استغلال العنصرية البيولوجية في الدول الاشتراكية ذات النمط السوفياتي وفيما يتعلق بالمجرمين والخصوم السياسيين (فوكو 2003، 251).

وإن الاشتراكية كانت مضطرة إلى التأكيد على مشكلة الصراع مع العدو، وإقصاء الخصم داخل المجتمع الرأسمالي وعندما تعلق الأمر بالتفكير في المواجهة الفيزيائية مع الخصم الطبقي في المجتمع الرأسمالي فإنّ العنصرية قد برزت؛ لأنها كانت الوسيلة الوحيدة للفكر الاشتراكي والذي كان مرتبطاً بموضوع السلطة الحيوية للتفكير بأسباب لقتل الخصم وأقصائه أقتصادياً، فكانت الفوضوية اكثر عنصرية من الاشتراكية الديمقراطية واكثر من الماركسية، والعنصرية الاشتراكية لم يتم القضاء عليها في أوربا إلا في نهاية القرن التاسع عشر، عن طريق هيمنة الاشتراكية الديمقراطية والتي استعملت آليات حديثة مختلفة (فوكو 2003، 253).

فلا يوجد معنى دقيق للاشتراكية في الأدب الاقتصادي، فقد عبّرت عن كثير من المعاني، اطلقها بعضهم على تدخل الدولة بالنشاط الاقتصادي، وعبر عنها اخرون بوضع أدوات الإنتاج جميعها تحت الرقابة التامة للمجتمع، وقد اطلقت ايضا على بعض الحركات الانقلابية، فمن الصعب ايجاد مفهوم محدد لاختلاف وجهات النظر لكن يمكن القول إنّ الافكار الاشتراكية بالعالم جميعها جاءت نتيجة المعاناة الإنسانية؛ بسبب جور الأنظمة القائمة، والاحساس بضرورة استبدالها بنظم أخرى أكثر عدالة (شرننه 1981، 12).

نلاحظ مما سبق إن معنى السلطة الحيوية كانت تركز على الجسد في الماضي فكان الملك هو الذي يتحكم بالموت والحياة عن طريق فرض قيود على المواطنين للتنازل عن جزء من حقوقهم للحفاظ على حياتهم، أما في الوقت الحاضر أدخلت التكنولوجيا العنصرية بين الأمة لكي تقتل باسم الهوية والعرق، وهو ما يمكن الوقوف عليه عن طريق دراسة حالة: السجون كمختبر تطبيقي للسلطة الحيوية والانضباط، إذ تُعدّ السجون الحديثة تطبيقاً مباشراً لمفهوم البيو–سلطة، إذ تُمارس الدولة شكلاً من أشكال إدارة الحياة عبر المراقبة وتنظيم الأجساد. ففي دراسته الشهيرة، أظهر فوكو كيف تحوّل السجن من مؤسسة عقاب جسدي إلى مؤسسة ضبط وانضباط تُنتج "الجسد الطيع" (Foucault 1977, 135–170). وتؤكد دراسات حديثة في الولايات المتحدة وكندا أنّ السجون تستعمل تقنيات الإحصاء الصحي، ومسارات العلاج النفسي، والمراقبة الجسدية الرقمية، للسيطرة على السلوكيات وإعادة

تشكيل الذوات داخل المؤسسة العقابية .(Hannah–Moffat 2019,379–400) وتمثل هذه الممارسات أنموذجاً تطبيقياً واضحاً للبيو–سلطة التي تركز على إدارة الجسد وليس مجرد عقابه، وتظهر كيف تنتقل السلطة من مستوى السيادة إلى مستوى إدارة الحياة اليومية.

رابعاً: السلطة بحسب علاقتها بالمعرفة

يقدّم فوكو تصورًا نوعيًّا للسلطة عن طريق مقاربتها في علاقتها بالمعرفة؛ إذ يؤكد أن كل علاقة قوى هي ليس بالضرورة علاقة سلطة، وأن بنيتها لا تطابق بنية الدولة. **فالسلطة،** وفقًا له، ليست مفردة مستقلة، بل شبكة من القوى المتداخلة، كما أن العنف يرتبط بالقوة بوصفه موجَّهًا نحو الأجساد أو الأشياء، في حين تُعرَّف **القوة** كمجموعة من الأفعال الممكنة التي لا موضوع لها سوى القوة ذاتها. وهي أفعال تتجسد في أشكال التحريض والحثّ أو في آليات التقييد والزيادة والنقصان، وهو ما يعبّر في جوهره عن مقولات السلطة (دلوز 1987، 77–78).

1– ممارسة السلطة كعلاقة ديناميكية بين قوتين:

تبرز ممارسة السلطة في صورة علاقة ديناميكية بين قوتين، تقوم على التدافع والتأثر المتبادل، إذ تمتلك كل قوة القدرة على التأثير والانفعال في آن واحد. بمعنى أنّ القدرة على التأثير ليست سوى دالة للقوة، وتغدو السلطة وظيفة تأديبية يسميها فوكو "مبيانًا" تُقرأ بمعزل عن أي مضمون نوعي، وتجسّد نفسها في فرض أنماط من السلوك داخل فضاءات محدودة مثل التربية والعلاج والعقاب والإنتاج، الموجهة إلى فئات كالتلاميذ، والمرضى، والسجناء والعمال. وبهذا، لا تُعدّ القوة، في منظور فوكو، سلطة قمعية خالصة، بل قوة منتِجة ومحفِّزة، لا تُمتلك إلا ضمن حدود معينة كما هو الحال في الدولة (دلوز 1987، 79).

وتتميّز علاقات السلطة وفق هذا التحليل بالانتشار وعدم الثبات، كما تُنتج أشكالًا من المقاومة، مما يجعلها أقرب إلى استراتيجية متغيرة لا يمكن اختزالها في ممارسة معرفية واحدة. ويُحيل فوكو مفهوم السلطة إلى "مايكرو فيزياء" السلطة، موضحًا أن لفظ "مايكرو"

لا يُستعمل بمعنى التصغير الكمي، بل كإشارة إلى نمط مغاير من العلاقات الدقيقة، التي يصعب تحديد تموضعها في مكان محدد (دلوز 1987، 79–80).

ولا تنشأ المعرفة مقابل ذلك من فراغ، بل تتطور عبر مراحل تبدأ بالبيانات الخام، ثم تتحول إلى معلومات عن طريق التنظيم والربط، قبل أن تُستثمر في بناء معرفة عبر التحليل والمقارنة والاستناد إلى ما هو ثابت سابقًا، وصولاً إلى المعرفة المبتكرة التي تتشكّل عبر تاريخ طويل من التراكم الإنساني (جوهري 2022، 120).

وتحمل لفظة المعرفة دلالتين متكاملتين: فعل المعرفة من جهة، ومضمونها من جهة أخرى. فهي فعل إدراك وإثبات إيجابًا أو سلبًا وقد يكون هذا الإدراك واضحًا أو غامضًا يعتريه النقص. وتُميّز الأدبيات بين "المعرفة" و"الفهم": فالمعرفة هي إدراك ما هو موجود، في حين الفهم هو إدراك سبب وجوده. وتتشكل المعرفة من تقابل بين ذات مدركة وموضوع مدرَك. أما المعرفة الروحية، فتتعلق بمحاولة الذات الارتقاء إلى شمول الكون أو النفاذ إلى باطن الأشياء، بغرض التعرف على حقيقتها ضمن تراتبية الوجود؛ وهنا تغدو المعرفة الروحية قادرة على إدراك ذاتها وتعيين حقيقتها (فوكو 2011، 290).

وقد عمد فوكو في مشروعه إلى تناول موضوعات سياسية بدت في نظر المجتمع هامشية، ليحوّلها إلى محاور مركزية للبحث (خريسان 2006، 99)، إذ انشغل بالبنى المعرفية العميقة التي تُعدّ بمثابة البنى التحتية للخطابات والممارسات (مكدونيل 2001، 16). وعلى هذا الأساس، شهدت المعرفة الروحية حضورًا قويًّا في العصور السابقة، ولا سيما في القرنين السادس عشر والسابع عشر، قبل أن تُحجب تدريجيًّا بفعل تشكّل "علم المعرفة". وحتى القرن الثامن عشر، ظلت المعرفة الروحية في علاقة مع هذا العلم المتشكّل، لكنها تحولت إلى عقيدة تقوم على الإيمان بالتقدم الإنساني بمنتصف القرن الثامن عشر، وعن طريق ذلك استحالت إلى معرفة علمية تُعد من آثار المعرفة الروحية (فوكو 2011، 291–292). وفي السياق المؤسسي المعاصر، تُعدّ صعوبة الوصول إلى المعرفة المطلوبة عائقًا جوهريًا لأي منظمة، إذ يتوقف نجاح المؤسسات المعرفية على دقتها، في حين يشكّل غيابه مشكلة بنيوية. (زرقون وعرابة 2014، 123).

2- السلطة والمعرفة كالرؤية والكلام:

وبالرغم من اختلاف الطبيعة بين السلطة والمعرفة، فإنهما يتداخلان على نحو وثيق. فالسلطة تتخذ شكل القوى الممارسة، في حين تعتمد المعرفة على موضوعات ووظائف محددة تتوزع وفق نمطي الرؤية والكلام. (دلوز 1987، 80).

وأنّ الرؤية والكلام يخضعان لعلاقات سلطة تُشكّل أنماط المعرفة. فاستنباط الجمل من النصوص يظل صعبًا دون تحديد بؤر السلطة والمقاومة التي تحمل تلك النصوص. وهكذا تتداخل علاقات السلطة بالمعرفة، وتتكشّف الجمل والرؤى بوصفها مبعثرة ومتعددة ومفتقرة للشكل الموحد، مما يدلّ على أن السلطة ليست عنفًا مجردًا، بل تتجسد في مقولات تحفّز القوة وتحرضها، وأنها تُطلق عبر الكلام بحيث تظهر الحقيقة بوصفها إشكالية. فالقوة بوصفها علاقة سيطرة وخضوع، وتأثير وتأثر تكشف تعددية مستويات وجودها وتشابكها (دلوز 1987، 91).

يبدو مما سبق بوجود ترابط بين السلطة والمعرفة بالرغم من اختلافهما في الطبيعة، فالسلطة تأخذ شكل القوى في حين المعرفة تعتمد على موضوعات محددة تتوزع بين الرؤيا والكلام، لذا فإنّ علاقات السلطة تتضمن علاقة المعرفة . وربما لا يمكن الفصل بينهما، ويمكن الوقوف على ذلك عن طريق دراسة حالة: منظمة الصحة العالمية وإنتاج المعرفة العلمية كأداة سلطة، إذ تشكل منظمة الصحة العالمية مثالاً عملياً على العلاقة الجدلية بين المعرفة والسلطة، إذ تمنح المؤسسة لنفسها موقعاً إنتاجياً للحقيقة الصحية عبر التقارير والدلائل الإرشادية التي تشكل مرجعاً للحكومات ومؤسسات الصحة العامة. وقد أبرزت الدراسات أن توصيات المنظمة بشأن الأوبئة مثل إرشادات H1N1 في 2009 ومن ثم كوفيد-19 أصبحت أدوات معيارية تستعملها الدول لتبرير سياسات التدخل الصارمة .(Kamradt-Scott 2016,401-418) وهنا تطبق أطروحة فوكو بأن المؤسسات العلمية لا تكتفي بوصف الواقع، بل تصنعه عبر تحديد المعايير المقبولة للحقيقة .(Foucault 1980, 109-133) وتعدّ هذه الحالة مثالاً على كيفية استعمال

المعرفة العلمية لتأسيس ممارسات سلطوية واسعة النطاق تمتد من تشريعات الصحة إلى مراقبة السكان.

خامساً: سلطة الذات

يُعدّ الاهتمام بالذات ممارسة جوهرية في ضبط، توجيه سلوكه نحو غاية محددة، تتمثل في إرساء علاقة اكتفاء وكفاية بين الشخص ونفسه، بحيث لا تُخضع الذاتُ نفسها لسلطة تتجاوز حدودها الطبيعية أو تتعدّى مهامها الحقيقة. فالفرد يمارس سلطة على ذاته باحتوائها وتنظيمها داخلياً. ويقدّم فوكو مثال الموظف الروماني الذي يؤدي دوره جيداً انطلاقاً من علاقة قويمة مع نفسه تقوم على التثقيف الذاتي (فوكو 2011، 352).

1- كفاية الذات:

وتُعرَّف الكفاية الذاتية بأنها مقدار الثقة التي يطوّرها الفرد بشأن قدرته على حشد الدوافع والموارد المعرفية والمسارات السلوكية الضرورية لتنفيذ مهمة ضمن سياق محدد (العزاوي 2014، 46). ويتميز الفرد ذو الفعالية الذاتية بسمات بارزة، أبرزها الطموح لتحقيق الأهداف، والقدرة على التعامل مع الواجبات الصعبة، والحفاظ على مستويات عالية من الدافعية (شرننه 1988، 13). وقد عرفها (ألبيرت) Bandura Albert بأنها مجموعة توقعات ذاتية تتعلق بقدرة الشخص على مواجهة المواقف والمهام المختلفة بكفاية (الحاكم وشيت 2022، 566).

غير أنّ غالبية الأفراد منشغلون بأمور لا تستحق هذا الانشغال، أو دون إدراك لطبيعة العلاقة المتوازنة والمكتفية بين الشخص ونفسه؛ تلك العلاقة التي تمنحه الاستقلال الداخلي، وتحرره من التبعية لما تفرضه الأوضاع الطارئة، سواء أكانت افراحاً ام احزاناً. وعندما تغيب علاقة الاكتفاء بين الإنسان وذاته، يفقد قدرته على امتلاك السلطة على نفسه (فوكو 2011، 353).

وقد تناول فوكو (1994، 73) مفهوم "سلطة الذات" في إحدى دروسه في معهد (الكوليج دو فرانس) بفرنسا مؤكداً أن العناية بالنفس تُعد جزءاً من ممارسة السلطة، ويشير إلى أنّ الامتيازات لا يمكن تحويلها إلى فعل سياسي موجَّه نحو الآخرين ما لم يبدأ الفرد بالاهتمام

بنفسه؛ إذ تقع العناية بالذات في المنطقة الفاصلة بين الامتياز والفعل السياسي (فوكو 2011، 354).

2- خضوع الذات:

عندما يفشل الإنسان في امتلاك سلطة على ذاته، يصبح تابعاً للآخرين ويفقد استقلاليته، مما يجعله عرضة لتأثيرات الاخرين المدّاحين الذين يطلقون خطابات كاذبة سعياً لتحقيق مصالحهم إذا كان الممدوح شخصًا صاحب سلطة.

فيما يمثل الغضب، بوصفه نقيضاً للمدح يتجسد في تجاوز وتعدي يمارسه الفرد الأعلى على الأدنى منه. فهو سلوك ينطوي على عنف. ولا يتمكن الشخص على التحكم في ذاته، إذ يستحيل الجمع بين ممارسة السيطرة على الآخرين وفقدان السيطرة على النفس. وتتجلى هنا علاقة الترابط بين حكم الذات وحكم الآخرين (فوكو 2011، 350–352). ويبيّن فوكو أن القائد في الأوساط اليونانية والرومانية القديمة لم يكن حكيماً يدعو الشباب إلى الحقيقة؛ بل كان شخصاً مأجوراً يُستدعى لتقديم المشورة، غالباً في الشأن السياسي، في ظل وجود نظام إمبراطوري يتجاوز إطار المدينة التقليدي (العاني 2007، 67). أما في سياق حكم الدولة، فقد تركز الاهتمام على فضيلة الأمير وحكمته، ولم يكن هناك من يقوم مقام المستشار السياسي الحقيقي، لأن البنية السياسية في الإمبراطورية الرومانية الهلنستية لم تكن تؤمن بحرية الرأي العام أو تتيحها (فياض 2003، 6–21؛ فوكو 2011، 357).

3- تأثير الذات:

وفي هذا السياق، يوضح فوكو أهمية الإقناع، سواء أكان قائماً على الحقيقة أم على غير الحقيقة، فـ"أفضل جنرال" هو من يتمكن من إقناع جيشه بأنّ العدو ضعيف وإن كان قوياً في الواقع. ومن هنا، فإن الخطابة فن منظّم بقواعد وإجراءات تُدرَّس، وتقوم على معرفة كيفية التأثير في الآخرين وإقناعهم، سواء بالحقيقة أم بغيرها (فوكو 2011، 358–359). أمّا الصراحة فتختلف عن الخطابة، إذ إن الأخيرة ترمي للتأثير في الجمهور خدمةً لمصلحة الخطيب، في حين تُوجَّه الصراحة نحو غاية أخرى مغايرة تماماً (فوكو 2011،

361). فالذات قد تُنتج مقاومة عندما تستشعر خطراً خارجياً، يظهر في هيئة انشغال أو اضطراب داخلي (بغورة 2000، 39–44).

وتتأسس الصراحة على عنصرين جوهرين: انتقال خطاب الصراحة من القائد أو المعلم إلى المستمعين، وتشكيل علاقات صداقة وصراحة بينهم. (فوكو 2011، 363). ويستطيع القائد أن ينقل حقيقة ذاته إلى الآخرين عبر سلسلة من الاتصالات غير المباشرة، بحيث تنتقل الصراحة إلى التلاميذ، فتنشأ بينهم علاقات أفقية قوية تقوم على الصداقة، ويعبر كل منهم عن مشكلاته وأخطائه وعن مواضع الضعف في ذاته (فوكو 2011، 365–366).

وقد أوضح فوكو مهمة المعلّم داخل المؤسسات التعليمية في حواره المتلفز مع نعوم تشومسكي عام 1971 في ألمانيا، مبيناً أن ممارسة الاعتراف تمثل شكلاً ظاهراً للعناية بالذات. مبيناً انه في المرحلة الرومانية، كان الاعتراف الشعائري الديني مختلفاً تماماً عن الاعتراف بالمعنى الفكري أو الروحي؛ فالأول كان اعترافاً طقسيًّا في المعبد عند اقتراف ذنب، أما الثاني فهو ممارسة كلامية تقوم على انفتاح القلب والروح وتتيح تواصلاً عميقاً بين الأشخاص (فوكو 2011، 367).

يتضح مما سبق أنّ الإنسان قادر على ممارسة سيادةٍ على ذاته عندما تتحقق لديه علاقة اكتفاء داخلي، بحيث يصبح فاعلًا في تشكيل سلوكه وتوجيه خياراته دون خضوع لسلطات خارجية مباشرة. ويستطيع القائد أو المرشد التأثير في الآخرين عبر قوة حضوره الذاتي وخطابه الصادق، بما يسمح بخلق مساحة تواصل تفاعلي تسري فيها مشاعر المودة والثقة وتنعكس إيجابًا على المتلقين. وهكذا تغدو الذات الإنسانية، أداة إقناع فعّالة تتشكل عبرها الروابط الإنسانية القائمة على الاحترام والتفاهم المتبادل.

ويتجلى هذا البعد بوضوح في البرامج التطبيقية المعاصرة، ولا سيما في برامج تطوير الذات داخل المؤسسات العسكرية والتعليمية، إذ تظهر هذه البرامج بوصفها أنموذجاً عملياً لتحول السلطة من الإكراه الخارجي إلى التنظيم الداخلي للسلوك. ففي هذه البرامج يُعاد تشكيل الفرد عبر تقنيات الاعتراف والانضباط الذاتي وترسيخ "أخلاقيات الأداء"، الأمر

الذي يجعل الذات تُمارس السلطة على نفسها وفقاً لما يصفه فوكو بـ"تقنيات الذات" (Foucault 1988, 22–35) وقد بيّنت دراسات تطبيقية في السياقات الأمريكية والبريطانية أنّ مثل هذه البرامج تعزّز مراقبة الذات أكثر مما تعزّز الرقابة المؤسسية، بحيث يتحوّل الفرد تدريجياً إلى "حارسٍ لنفسه(Rose 1999,1–61) "، وهو ما يعكس الانتقال من نمط السلطة القسرية إلى نمط السلطة الداخلية، أحد أهم التحولات التي تناولها فوكو في المرحلة المتأخرة من مشروعه الفلسفي.

المناقشات:

تكشف نتائج البحث أنّ المقاربة الفوكوية للسلطة لا تمثّل مجرد إطار نظري بديل، بل تشكّل تحوّلاً أبستمولوجياً جذرياً يفسّر طبيعة العلاقات الاجتماعية الحديثة خارج ثنائية "الحاكم/ المحكوم" التي رسّختها النماذج القانونية التقليدية. إذ تُظهر الإشكالية المركزية للبحث—المتعلقة بإعادة فوكو لصياغة مفهوم السلطة عبر منهجه الأركيولوجي–الجينالوجي—أن السلطة في تصور فوكو ليست بنية جامدة، بل ممارسات متحركة تتشكل عبر الخطاب والمؤسسات والجسد والذات. ويتّسق هذا التصور مع ما توصلت إليه المباحث الأربعة، إذ تبيّن أنّ آليات السلطة تعمل في مستويات متداخلة تتراوح بين إنتاج الحقيقة (الخطاب)، وتنظيم السكان (البيو–سلطة)، وصنع المعايير المعرفية (السلطة/ المعرفة)، وصولاً إلى آليات التشكيل الذاتي (سلطة الذات).

وتُظهر النتائج أيضاً أنّ الأسس المنهجية التي اعتمد عليها فوكو الأركيولوجيا والجينالوجيا لا تُعنى فقط بكشف البنى المعرفية أو مسارات تشكّل المؤسسات، بل تعمل على تفكيك التصورات المستقرة حول "من يمتلك السلطة؟ و"كيف تُمارَس"؟، الأمر الذي يفسّر التوترات النظرية بين فوكو والنماذج الفلسفية الأخرى. فالمقاربات التقليدية تدرس السلطة من الأعلى، في حين يرى فوكو أنّ السلطة تنشأ من الأسفل عبر ممارسات دقيقة تنتجها العلاقات اليومية. ويُعَدّ هذا التحول مفيداً للإجابة عن أسئلة البحث المتعلقة بحدود الانتقال من أنموذج الدولة المركزية إلى أنموذج السلطة الموزّعة، إذ كشفت الدراسة أن

المؤسسات المعاصرة–كالسجون والمستشفيات والمدارس–تُمثِّل مسارح مركزية لتموضع السلطة، وليس مجرد أدوات تنفيذية للسياسة.

ويبرز في النتائج تعارض واضح بين الخطاب الحقيقي الذي يفترض فوكو أنّه يقوم على الشفافية والالتزام الأخلاقي، وبين الخطاب المؤدلج الذي يستثمر اللغة لتحويلها إلى أداة هيمنة. وهذا يرتبط مباشرة بالتساؤل البحثي حول كيفية تشكّل الخطاب كنمط سلطة، إذ أوضحت الدراسة أنّ الخطاب ليس وسيطاً لغوياً فحسب، بل أداة لصناعة الحقيقة وتحديد ما يُسمح بقوله داخل المجال العام. وتُظهر الحالات التطبيقية (الخطاب السياسي، والخطاب الطبي، والخطاب العسكري) أنّ الخطاب قد يتحول إلى تقنية سلطوية تُعيد ترتيب العلاقات بين الأفراد والمؤسسات، بما يؤكد صحة افتراض فوكو بأن السلطة تستثمر اللغة لتنتج الشرعية والطاعة.

كما تكشف النتائج أنّ السلطة الحيوية التي تناولها فوكو لا تزال أنموذجاً تفسيرياً فعالاً لفهم آليات الضبط الحديثة، إذ تُظهر الحالات التطبيقية (السجون والمستشفيات) أنّ إدارة السكان ليست إجراءً صحياً أو تنظيمياً فقط، بل ممارسة سياسية تصنع "الجسد المنضبط" و"السكان القابلين للإدارة". وهو ما يجيب مباشرة عن سؤال البحث الخاص بتطور البيو–سلطة من أنموذجها الكلاسيكي إلى ممارساتها المعاصرة، ويُظهر كيف تنتقل الدولة من العقاب إلى التحكم الحيوي عبر الإحصاء والمتابعة والتقنيات الرقمية.

وتؤكد الدراسة كذلك أنّ سلطة الذات تمثل الحلقة الأخيرة في مسار السلطة الحديثة، إذ تُظهر النتائج (وخاصة في حالات التدريب العسكري وبرامج تطوير الذات) أنّ الفرد لم يعد موضوعاً للسلطة فقط، بل أصبح شريكاً في إنتاجها عبر آليات المراقبة الذاتية والانضباط الأخلاقي. وهذا ينسجم مع السؤال البحثي حول موقع سلطة الذات في منظومة السلطة الفوكوية، ويبيّن أن السلطة انتقلت من الإكراه المؤسسي إلى الإخضاع الداخلي، وهو تحول يعكس تراجع دور الدولة المباشر مقابل صعود "السلطة النفسية–الذاتية."

ومن ثَمّ، تُظهر الدراسة أن أنماط السلطة الأربعة لدى فوكو تُعد إطاراً تفسيرياً فعالاً لفهم التحولات السياسية والاجتماعية في المجتمعات الحديثة، ليس بوصفها نظريات مجردة،

بل بوصفها أدوات تحليلية تكشف آليات السيطرة داخل المؤسسات، وفي إنتاج المعرفة، وفي صياغة الخطاب، وفي تشكيل الذات. كما تُظهر النتائج وجود تعدد مسارات وتعارضات نظرية داخل الفكر الفوكوي نفسه: فهو ينتقد السلطة، لكنه يكشف أيضاً إمكانات المقاومة؛ وهو يفكك شرعية الدولة، لكنه يؤكد على أهمية أخلاقيات الخطاب؛ وهو يُظهر قسوة السلطة الحيوية، لكنه يمنح الفرد أدوات لتشكل ذاته. وهذا التعدد يوفر إجابات مركّبة عن أسئلة البحث، ويُبرز في الوقت نفسه حدود المقاربة الفوكوية وإمكاناتها التفسيرية.

تُظهر المناقشة في مجموعها أنّ أنماط السلطة لدى ميشيل فوكو—من الخطاب إلى البيو–سلطة، ومن السلطة/ المعرفة إلى سلطة الذات–لا تمثّل مجرد مفاهيم تحليلية متفرقة، بل تشكّل شبكة تفسيرية متكاملة تُعيد فهم آليات السيطرة في المجتمعات الحديثة خارج الأطر القانونية والسياسية التقليدية. وعند ربط هذه النتائج بالإشكالية والأسئلة البحثية، يتضح أن فوكو قدّم تصوراً ديناميكياً للسلطة يكشف عن تعدد مستوياتها، وعن انتقالها من المجال السيادي إلى تقنيات الجسد والمعرفة والذات. وهذا ما تؤكده الحالات التطبيقية التي بيّنت كيف تتجسّد السلطة الفوكوية في المؤسسات والصحة العامة والتعليم والخطاب السياسي. وبهذا نصل إلى استنتاج جوهري مفاده أن تحليل السلطة في العالم المعاصر لا يمكن أن يقتصر على مفهوم الدولة أو الجهاز القانوني، بل تتخطى إلى مستويات أعمق تكشفها مقاربة فوكو، فيجعل نظريته إطاراً تفسيرياً قادراً على فهم تحولات السلطة في السياقات الاجتماعية والسياسية الراهنة.

الخاتمة والاستنتاجات:

يتبيّن عن طريق تحليل فكر ميشيل فوكو أنّ السلطة، لا تُختزل في السلطات القانونية أو المؤسسية المرتبطة بجهاز الدولة، بل تتجسّد في شبكات متعددة من الممارسات والعلاقات التي تنشأ داخل البنى الاجتماعية، سواء بين الأفراد أم بين الفرد والمؤسسة. فالسلطة، في منظور فوكو، تُمارَس ضمن فضاءات معرفية متنوعة كالجامعات والمستشفيات والمعامل والثكنات، وتتجلى في أشكال دقيقة تؤثر في السلوك وتعيد تشكيل

الرأي العام، وقد تصل—عند تقاطعها مع لحظات تاريخية معينة—إلى دفع التحولات السياسية أو حتى الإسهام في إسقاط أنظمة قائمة. ويستند هذا الفهم الموسّع للسلطة إلى منهجيته المزدوجة: الأركيولوجيا التي تكشف قواعد تشكّل الخطابات، والجينالوجيا التي تتعقب ديناميات القوة واستراتيجياتها داخل الجسد الاجتماعي.

وتوصّلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. السياق الفكري لفوكو: تظهر سلطة فوكو بوصفها محصّلة لأوضاع عصره الفكرية والسياسية؛ إذ كان لأستاذه جان هيبوليت أثرٌ عميق في تكوينه، كما مثّلت فلسفة نيتشه مرتكزًا أساسياً في صياغة أعماله، إضافة إلى اطلاعه الواسع على الفلسفة اليونانية التي أغنت منظوره المعاصر للسلطة والمعرفة.

2. المنهج الأركيولوجي والجينالوجي: اتخذ فوكو من النقد الأركيولوجي منهجًا بحثيًّا قريبًا من البنيوية في بحثه عن البُنى الخفية التي تحكم الظواهر، لينتقل لاحقًا إلى المنهج الجينالوجي الذي مكّنه من تفكيك أنماط السلطة ورصد آلياتها داخل العلاقات الاجتماعية.

3. الالتزام السياسي والحقوقي: وظّف فوكو أدواته النظرية في خدمة قضايا حقوق الإنسان، إذ أسّس لجانًا لمتابعة أوضاع السجون، وكشف عن انتهاكاتها، وانخرط في الحركات الاحتجاجية المناهضة للعنصرية، رافضًا الاغتيالات والقمع السياسي في فرنسا وخارجها، الأمر الذي يظهر البعد الأخلاقي والإنساني في مشروعه الفكري.

4. تحليل جديد للسلطة: فتح فوكو مسارًا مغايرًا في تحليل السلطة، بعيدًا عن النماذج التقليدية، معتمدًا خطابًا وصفيًا يربط بين أنماط التفاعل الاجتماعي والقدرة على التنبؤ والتحليل، ثم مكمّلاً ذلك بمنهجه الجينالوجي الذي يفكّك بنى السلطة إلى استراتيجيات وتكتيكات تستثمر الأجساد والعلاقات لصياغة خطاب يخدم غايات سياسية.

5. الأنطولوجيا التاريخية: أطلق فوكو على مجموع مساره الفكري الأركيولوجي والجينالوجي مفهوم الأنطولوجيا التاريخية، في سياق تفسيره لتطوّر مشروعه ضمن أفق ما بعد الحداثة.

6. نقد الليبرالية التقليدية :وجّه فوكو نقدًا جذريًا للنزعة الاقتصادية في الليبرالية الكلاسيكية، مقترحًا تصورًا بديلاً يقوم على العلاقات واستراتيجيات الفعل داخل المجتمع من دون الارتكاز إلى الشرعية القانونية أو البنى الطبقية. وبالرغم من نقاط التقاطع بين تحليله للسلطة وتحليل ماركس، إلا أنّ الخلاف بينهما جوهري؛ فماركس ركّز على الاقتصاد وقوى الإنتاج، في حين ركّز فوكو على "تكنولوجيات السلطة" التي تُخضع الأفراد عبر السلطة الانضباطية والحيوية.

7. السلطة ممارسة لا ملكية :شدّد فوكو على أنّ السلطة ليست شيئًا يُمتلك أو يُحتكَر، بل هي ممارسة تنتشر في العلاقات الاجتماعية وتتجدد داخلها.

8. تميّز نمط السلطة الحديثة :بيّن فوكو أنّ أنماط السلطة التي تناولها تختلف عن السلطة القانونية للدولة، إذ ركز على السلطات الجزئية الدقيقة التي تعمل داخل المؤسسات الانضباطية كالسجون والمدارس والمستشفيات والثكنات، متكئة على استراتيجيات وصراعات بين الفاعلين الاجتماعيين.

9. السلطة في العلاقات اليومية: أشار فوكو إلى أنّ السلطة قد تتجلى في علاقات تبدو بسيطة—كالعلاقة بين المعلم والطالب أو الجنرال والجندي أو الطبيب والمريض—وتعتمد في فعاليتها على الخطاب الحقيقي الصادر عن الذات، شريطة أن يكون خطابًا غير متحيز ولا يُسخَّر لخدمة أجندات سياسية أو مصالح شخصية.

10. إسهامه المعرفي: أسّس فوكو في مسيرته الفكرية قواعد معرفية عميقة أثْرت القراءات الفلسفية والاجتماعية المعاصرة، وأسهمت في تشكيل فهم جديد للسلطة في المجتمعات الحديثة، لا يزال أثره حاضرًا بقوة في الدراسات السياسية والفكرية حتى الوقت الحاضر.

Acknowledgments
Funding statement: No funding available.
Conflict of interest statement: The author declares no conflict of interest.

قائمة المصادر:

الحاكم، علي عبدالله، واحمد عز الدين محمد شيت. 2022. "تأثير رأس المال النفسي على الثقة التنظيمية: دراسة تطبيقية على العاملين بوزارة الاتصالات بجمهورية العراق." *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*3، عدد.8 (اب): 563-583. https://doi.org/10.53796/hnsj3831

الدواي، عبد الرزاق. 1992. *موت الإنسان في الخطاب الفلسفي المعاصر: هيدجر، ليفي شتراوس، ميشيل فوكو*. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

العاني، حسان محمد شفيق. 2007. *الأنظمة السياسية و الدستورية المقارنة*. بغداد: المكتبة القانونية.

العزاوي، سحر احمد كرجي .2014. "رأس المال النفسي الإيجابي والتوافق المهني وتأثيرهما في الأداء الاستراتيجي للموارد البشرية: دراسة تحليلية ميدانية لآراء عينة من تدريسيي كليات الجامعة المستنصرية." أطروحة دكتوراه.، الجامعة المستنصرية/ كلية الإدارة والاقتصاد.

بغورة، الزواوي. 2000. *مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو*. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

جوهري، داليا. 2022. "تأثير المعرفة كأحد الأصول الرأسمالية 'رأس المال الفكري' على المؤسسات الصناعية." *المجلة العربية الدولية لإدارة المعرفة*1، عدد.1 (يناير): 115-148 .
https://search.mandumah.com/Record/1216687

خريسان، باسم علي .2006. *ما بعد الحداثة: دراسة في المشروع الثقافي الغربي*. دمشق: دار الفكر.

دلوز، جيل. 1987. *المعرفة والسلطة: مدخل إلى قراءة فوكو*. ترجمة سالم يفوت. بيروت: المركز الثقافي العربي.

زرقون، محمد، والحاج عرابة. 2014. " أثر إدارة المعرفة على الأداء في المؤسسة الاقتصادية." *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، عدد.1 (ديسمبر):121-132.
https://asjp.cerist.dz/en/article/13034

سعيد، جلال الدين. 2004 . *معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية*. تونس: دار الجنوب للنشر.

شرنه، فرحات صالح .1981. "الاشتراكية." *مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة* 17، عدد.*2 (تشرين الاول)*: 12-21. https://journals.uob.edu.ly/index.php/DEB/issue/view/187/209

فوكو، ميشيل.2011. *تأويل الذات: دروس أُلقيت في الكوليج دو فرانس*. ترجمة الزواوي بغورة. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

فوكو، ميشيل. 2003. *يجب الدفاع عن المجتمع*. ترجمة الزواوي بغورة. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

فوكو، ميشيل. 1994. *دروس ميشيل فوكو 1970-1982*. ترجمة محمد ميلاد. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر.

فوكو، ميشيل. 1990أ. *الكلمات والأشياء* .ترجمة مطاع صفدي. بيروت: مركز الإنماء القومي.

فوكو، ميشيل. 1990ب. *تاريخ الجنسانية: إرادة المعرفة*. ترجمة جورج أبي صالح. بيروت: مركز الإنماء القومي.

فياض، عامر حسن. 2003. *مقدمة منهجية في الرأي العام وحقوق الإنسان*. بغداد: صباح صادق جعفر للنشر.

كاظم، إيمان عبد العظيم. 2016. "السلطة في فكر ميشيل فوكو." رسالة ماجستير.، جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية.

مكدونيل، ديان. 2001. *مقدمة في نظريات الخطاب*. ترجمة عز الدين إسماعيل. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

مدكور، إبراهيم. 1983. *المعجم الفلسفي*. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

List of References:

Al-Hakem, Ali Abdullah, and Ahmed Ezz El-Din Mohammed Sheet. 2022. "The Impact of Psychological Capital on Organizational Trust: An Applied Study on Employees of the Ministry of Communications in the Republic of Iraq." *Journal of Human and Natural Sciences* 3, no.8 (August): 563-583. https://doi.org/10.53796/hnsj3831 (in Arabic).

Al-Dawai, Abdul-Razzaq. 1992. *The Death of Man in Contemporary Philosophical Discourse: Heidegger, Levi-Strauss, Michel Foucault*. Beirut: Dar Al-Tali'a for Printing and Publishing. (In Arabic).

Al-Ani, Hassan Muhammad Shafiq. 2007. *Comparative Constitutional Political Systems*. Baghdad: The Law Library. (In Arabic).

Al-Azzawi, Sahar Ahmed Karji. 2014. "Positive Psychological Capital and Professional Adjustment and Their Impact on the Strategic Performance of Human Resources: A Field Analytical Study of the Opinions of a Sample of Faculty Members at Al-Mustansiriya University Colleges." PhD Thesis., Al-Mustansiriya University/College of Administration and Economics. (In Arabic).

Baghoura, Al-Zawawi. 2000. *The Concept of Discourse in the Philosophy of Michel Foucault*. Cairo: Supreme Council of Culture. (In Arabic).

Baudrillard, Jean. 1994. *Simulacra and Simulation.* Translated by Sheila Faria Glaser. Ann Arbor: University of Michigan Press. https://web.stanford.edu/class/sts145/Library/baudrillard.pdf

Baudrillard, Jean. 1990. *The Transparency of Evil*: *Essays on Extreme Phenomena*. Translated by James Benedict. London: Verso. https://ndl.ethernet.edu.et/bitstream/123456789/5320/1/134.pdf

Bisiada, Mario. 2021. "Discursive Structures and Power Relations in Covid-19 Knowledge Production." *Humanities and Social Sciences Communications 8*, no.248 (October):1-9. https://doi.org/10.1057/s41599-021-00935-2

Deleuze, Gill. 1987. *Knowledge and Power: An Introduction to Reading Foucault. Translated by Salem Yafout*. Beirut: Arab Cultural Center. (In Arabic).

Fayad, Amir Hassan. 2003. *An Introduction to Methodology in Public Opinion and Human Rights*. Baghdad: Sabah Sadiq Jaffar Publishing. (In Arabic).

Foucault, Michel. 2011. *The Interpretation of the Self: Lectures Delivered at the Collège de France*. Translated by Zouaoui Baghoura. Beirut: Dar Al-Tali'a for Printing and Publishing. (In Arabic).

Foucault, Michel. 2003. *Society Must Be Defended*. Translated by Al-Zawawi Beghoura. Beirut: Dar al-Tali'a for Printing and Publishing. (In Arabic).

Foucault, Michel. 1994. *The lessons of Michel Foucault 1970-1982*. Translated by Mohameed Milad. Casablanca: Toubkal Publishing House. (in Arabic).

Foucault, Michel. 1990a. *The Order of Things*. Translated by Mutaa Safadi. Beirut: National Development Center. (In Arabic).

Foucault, Michel. 1990b. *The History of Sexuality: The Will to Knowledge*. Translated by George Abi Saleh. Beirut: National Development Center. (In Arabic).

Foucault, Michel.1988. "Technologies of the self." *In Technologies of the self*, edited by Luther H. Martin, Huck Gutman, and Patrick H. Hutton, 16-49. Amherst: University of Massachusetts Press.
https://monoskop.org/images/0/03/Technologies_of_the_Self_A_Seminar_with_Michel_Foucault.pdf

Foucault, Michel. 1980. *Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings, 1972–1977*. Edited by Colin Gordon. Translated by Colin Gordon, Leo Marshall, John Mepham, and Kate Soper. New York: Pantheon Books.
https://monoskop.org/images/5/5d/Foucault_Michel_Power_Knowledge_Selected_Interviews_and_Other_Writings_1972-1977.pdf

Foucault, Michel. 1978. *The History of Sexuality, Volume 1: An Introduction*. Translated by Robert Hurley. New York: Pantheon Books.

https://www.uib.no/sites/w3.uib.no/files/attachments/foucaulthistory_of_sexualityvol1.pdf

Foucault, Michel. 1977. *Discipline and Punish: The Birth of the Prison*. Translated by Alan Sheridan. New York: Pantheon Books. https://monoskop.org/images/4/43/Foucault_Michel_Discipline_and_Punish_The_Birth_of_the_Prison_1977_1995.pdf

Foucault, Michel. 1972. *The Archaeology of Knowledge and the Discourse on Language*. Translated by A. M. Sheridan Smith. New York: Pantheon Books.
https://monoskop.org/images/9/90/Foucault_Michel_Archaeology_of_Knowledge.pdf

Gramsci, Antonio. 1971. *Selections from the Prison Notebooks*. New York: International Publishers.

Hannah-Moffat, Kelly. 2019. "Algorithmic risk governance: Big data analytics and the production of control." *Theoretical Criminology 2*3, no.4 (March): 379–400. https://doi.org/10.1177/1362480618763582

Johari, Dalia. 2022. "The Impact of Knowledge as a Capital Asset "Intellectual Capital" on Industrial Institutions." *Arab International Journal of Knowledge Management* 1, no.1 (January): 115-148. https://journals.ekb.eg/article_213249_afa6902355b93c0b5661a41786541559.pdf (in Arabic).

Kamradt-Scott, Adam. 2016. "WHO's to blame? The World Health Organization and the 2014 Ebola outbreak in West Africa." *Third World Quarterly 3*7, no.3 (January): 401-418. https://doi.org/10.1080/01436597.2015.1112232

Kazim, Iman Abdul-Azim. 2016. "Power in the Thought of Michel Foucault." Master's Thesis., University of Baghdad/College of Political Science. (In Arabic).

Khraisan, Basem Ali. 2006. *Postmodernism: A Study in the Western Cultural Project*. Damascus: Dar Al-Fikr. (In Arabic).

Madkour, Ibrahim. 1983. *The Philosophical Dictionary*. Cairo: The General Authority for Amiri Printing Affairs. (In Arabic).

McDonnell, Dian. 2001. *Introduction to Discourse Theories*. Translated by Ezz El-Din Ismail. Cairo: Academic Library. (In Arabic).

Rose, Nikolas. 1999. *Powers of Freedom: Reframing Political Thought*. Cambridge: Cambridge University Press. https://scispace.com/pdf/powers-of-freedom-reframing-political-thought-a6ftvd6d71.pdf

Saeed, Jalal Al-Din. 2004. *Dictionary of Philosophical Terms and Examples*. Tunisia: Dar al-Janoub Publishing. (In Arabic).

Sharana, Farhat Saleh. 1981. "Socialism." *Journal of Studies in Economics and Trade* 17, no.2 (October): 12-21. https://journals.uob.edu.ly/index.php/DEB/issue/view/187/209 (In Arabic

Wodak, Ruth. 2021. *The Politics of Fear: The Shameless Normalization of Far-Right Discourse*. London: Sage. https://sk.sagepub.com/book/mono/preview/the-politics-of-fear-2e.pdf

Zargoon, Mohamed, and El-Hadj Araba. 2014. "The Impact of Knowledge Management on Performance in Economic Institutions." *Algerian Journal of Economic Development*, no.1 (December): 121-132. https://asjp.cerist.dz/en/article/13034 (In Arabic).

Political Sciences Journal
Issue (71)) **June** (2026) **ISSN**: 1815-5561 **E-ISSN**: 2521-912X

Regional and International Implications of Russian-Turkish Competition in the Eastern Mediterranean (2000–2025)

Nairi Abdullah Naeem*

Receipt date: 25/11/2025 Accepted date: 8/3/2026 Publication date:1/6/2026

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi71.916

Copyrights: © 2026 by the author.
The article is an open access article distributed under the terms and condition of the (CC By) license Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

This study examines the Russian-Turkish competition in the Eastern Mediterranean, one of the world's most strategically pivotal regions. The central question of this study is: to what extent does this Russian-Turkish competition contribute to shaping the regional and international landscape of influence? And does this competition influence the geopolitical shifts in the Eastern Mediterranean?

The study employs two complementary methodologies: a descriptive-analytical approach to describe the nature of Russian-Turkish relations and analyze their dimensions, and a comparative approach to compare the roles and positions of Russia and Turkey on issues of common interest. This approach identifies points of conflict, competition, and cooperation in the Eastern Mediterranean, particularly concerning Cyprus, Palestine, the Kurds, Syria, Lebanon, energy, and security.

The findings conclude that the Russian-Turkish competition has contributed to reshaping the balance of power in the Eastern Mediterranean. This has led to an imbalance in the region, impacting the interests of major and regional powers in the area. Stability in the Eastern Mediterranean is not merely a regional choice but a strategic necessity for global security and stability. Russia seeks to bolster its political, military, and economic influence to counter the West. Turkey, for its part, seeks to bolster its position as an influential regional power in the area, particularly by establishing itself as a transit hub for energy supplies to Europe. Consequently, the competition between Russia and Turkey reflects their respective interests and their desire to create a strategic foothold that serves their vital interests and expands their influence in the region.

Keywords: Russia, Turkey, Eastern Mediterranean, energy security, Maritime Homeland Doctrine, Water Conflict.

*Asst.Inst./ University of Information Technology and Communication/ Businesses Informatics College/ Department of Informatics Systems Management.
asst.lecturer.nairi1995@uoitc.edu.iq
Corresponding author: Nairi Abdullah Naeem**;** email: asst.lecturer.nairi1995@uoitc.edu.iq

مجلّة العلوم السياسية
العدد (71) حزيران (2026) **E-ISSN**: 2521-912X **ISSN:** 1815-5561

الآثار الإقليمية والدولية للتنافس الروسي- التركي في منطقة شرق البحر المتوسط (2000- 2025)

نايري عبدالله نعيم*

الملخص:

تناقش هذه الدراسة التنافس الروسي_ التركي في منطقة شرق البحر المتوسط بوصفها واحدة من أكثر المناطق المحورية الاستراتيجية في العالم. وتنطلق إشكالية الدراسة من مشكلة مفادها إلى أي مدى يسهم التنافس الروسي_ التركي في تشكيل خارطة النفوذ الإقليمي والدولي؟. وهل ينعكس ذلك التنافس على التحولات الجيوسياسية لمنطقة شرق البحر المتوسط؟.

اعتمدت الدراسة منهجين متكاملين: المنهج الوصفي التحليلي لوصف طبيعة العلاقات الروسية_ التركية وتحليل أبعادها. وكذلك المنهج المقارن لاجراء المقارنة ما بين الأدوار والمواقف الروسية_ التركية في القضايا والملفات ذات الاهتمام المشترك وبيان مواقع الاصطدام والتنافس والتعاون في منطقة شرق البحر المتوسط ولاسيما قضية قبرص وفلسطين والاكراد وسوريا ولبنان والطاقة والامن.

وتخلص النتائج إلى أن التنافس الروسي_ التركي أسهم في إعادة تشكيل التوازنات في منطقة شرق البحر المتوسط. وأدى إلى اختلال التوازن في المنطقة, مما أنعكس على مصالح القوى الكبرى والإقليمية في هذه المنطقة؛ لأن استقرار منطقة شرق البحر المتوسط ليس خياراً إقليماً فقط وإنما ضرورة استراتيجية للأمن والاستقرار العالميين. فروسيا تسعى إلى تعزيز نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي لمواجهة الغرب. وتركيا تسعى إلى تعزيز مكانتها لكونها دولة إقليمية مؤثرة في المنطقة ولاسيما جعل نفسها منطقة عبور لإمدادات الطاقة إلى أوروبا. ومن ثم فأن تنافس روسيا وتركيا ينعكس على مصالحهم ورغبتهم في خلق موطئ قدم استراتيجي يخدم مصالحهم الحيوية العليا ونفوذهم في هذه المنطقة.

الكلمات المفتاحية: روسيا، تركيا، شرق المتوسط، أمن الطاقة، عقيدة الوطن البحري، حرب المياه.

* مدرس مساعد/ جامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات/ كليّة معلوماتيّة الأعمال/ قسم إدارة أنظمة المعلوماتيّة.

المقدمة:

شهدت منطقة شرق البحر المتوسط بعد عام 2000 تغيّرات استراتيجية كبرى جعلت منها منطقة تنافس ونزاع ما بين القوى الإقليمية والدولية؛ وذلك بسبب موقعها الجغرافي المتوسط لقارات العالم الثلاث والذي يمثل منطقة قلب العالم في النظريات الاستراتيجية، وكذلك أهميتها الاقتصادية ولاسيما الغاز الطبيعي. فضلاً عن أهميتها التاريخية والحضارية والدينية. وفي ذلك السياق، ظهر التنافس الروسي– التركي في المنطقة كأبرز التغيّرات الجيوسياسية التي أعادت ملامح تشكيل ميزان القوى في المنطقة. وتأتي أهمية الدراسة من الأهمية الاستراتيجية لمنطقة شرق البحر المتوسط التي تمثل منطقة التقاء مركزية لقارات العالم الثلاث وممر للتجارة العالمية ومصادر الطاقة. فضلاً عن تأثيرها على الاستقرار الإقليمي لدول المنطقة ودول المحيط الأطلسي والنظام الدولي. كما تهدف إلى دراسة الآثار الإقليمية والدولية لمنطقة شرق البحر المتوسط في الفترة "2000–2025"، وكيف تنعكس على الاستقرار الإقليمي للمنطقة وأمن الطاقة الأوروبي والتحالفات الاستراتيجية الدولية والعلاقات الدولية. وكذلك دراسة تفاعلات وطبيعية العلاقات الروسية– التركية لفهم أسباب التنافس القائم. وتنطلق إشكالية الدراسة من مشكلة مفادها إلى أي مدى يسهم التنافس الروسي– التركي في تشكيل خارطة النفوذ الإقليمي والدولي؟. وهل ينعكس ذلك التنافس على التحولات الجيوسياسية لمنطقة شرق البحر المتوسط؟. ومن ثم، أتت الفرضية لتؤكد على أن منطقة شرق البحر المتوسط تمثل قلب العالم، مما يجعلها منطقة تنافس للدول الكبرى والإقليمية ولاسيما روسيا وتركيا، مما يعيد رسم خارطة النفوذ الإقليمي والدولي، ومن ثم، ينعكس على البنية الجيوسياسية لمنطقة شرق البحر المتوسط ويعيد تشكيل ميزان القوة في العلاقات الدولية. وعلاوة على ذلك، ينقسم البحث إلى ثلاث مباحث، فضلاً عن المقدمة والخاتمة والاستنتاجات. إذ يتناول المبحث الأول، الآثار الإقليمية للتنافس الروسي التركي في منطقة شرق البحر المتوسط. أما المبحث الثاني، فيتناول، الآثار الدولية للتنافس الروسي التركي لمنطقة شرق البحر المتوسط. أما

المبحث الثالث، فيتناول ديناميكيات التقاطع والتنافس ما بين روسيا وتركيا في منطقة شرق البحر المتوسط: قراءة تحليلية مقارنة.

المنهجية:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف طبيعة العلاقات الروسية– التركية وتحليل أبعادها. وكذلك تم استخدام المنهج المقارن لبيان المقارنة ما بين الأدوار والمواقف الروسية– التركية في القضايا والملفات ذات الاهتمام المشترك وبيان مواقع الاصطدام والتنافس والتعاون في منطقة شرق البحر المتوسط ولاسيما قضية قبرص وفلسطين والاكراد وسوريا ولبنان والطاقة والامن.

المبحث الأول: الآثار الإقليمية للتنافس الروسي– التركي في منطقة شرق البحر المتوسط

تمثل منطقة شرق البحر المتوسط واحدة من المناطق الاستراتيجية الأكثر أهمية في الجغرافيا السياسية العالمية؛ لما لها من أهمية حيوية، فهي تمثل منطقة تتقاطع فيها المصالح ومنها: الآمن والطاقة والتجارة. وفي هذا السياق، سنتناول انعكاس الاثار الإقليمية للتنافس الروسي– التركي على دول منطقة شرق البحر المتوسط وقضاياها المصيرية ونوضح الدور والمواقف الروسية التركية من تلك القضايا.

أولاً: الأزمة السورية2011: مثلت الازمة السورية بؤرة التنافس الروسي– التركي، فقد اتخذت روسيا موقفاً سياسياً يرفض اسقاط النظام السوري ورفض القرارات الأممية التي تدين جرائم النظام السوري في عهد الرئيس بشار الاسد؛ وذلك للحفاظ على المصالح الروسية في سوريا(ابو القاسم 2015، 7–9). ويمكن ترجيح مواقف روسيا ودورها في سوريا إلى عدة دوافع تتمثل بأن سوريا منطقة استراتيجية حيوية بالنسبة إلى روسيا لاستعادة مكانتها العالمية في منطقة الشرق الأوسط ولتحقيق التوازن والحد من النفوذ الغربي في المنطقة (دياب 2013، 8–9). وكذلك الموقع الجغرافي لسوريا الذي يمثل البوابة الرئيسية للوصول إلى المياه الدافئة (بهلول وغريب 2019، 177). وتثبيت النفوذ العسكري الروسي في ميناء طرطوس وحميم واللاذقية. وكل ذلك تحقق في مؤتمر "سوتشي 2018" ومؤتمر استانا الذي لا تزل اجتماعاته مستمرة إلى حد الآن (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

2015، 1–2). وفي 2024/12/8 أطيح بالنظام السوري على يد المعارضة السورية المسلحة؛ وذلك بسبب التحولات الديناميكية للقوة الإقليمية والدولية المتمثلة بتغير اولويات روسيا في سياق حربها مع أوكرانيا، فضلاً عن الحفاظ على مصالحها في سوريا واهمها قاعدة طرطوس وحميم واللاذقية عن طريق اتفاقيات استمرت ما يقارب 12 شهراً ما بين القوى المتدخلة بالازمة السورية ولاسيما الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي الكيان الصهيوني وتركيا لغرض اضعاف ايران وحلفائها في المنطقة (Adar et al. 2025, 1). وبالنسبة لموقف تركيا ودورها في الازمة السورية، فقد تبنت موقف اسقاط النظام السوري ودعم المعارضة السورية ووقف اطلاق النار والحفاظ على الوحدة السورية ومنع إقامة إقليم ذاتي للاكراد وهو ما نص عليه مؤتمر "سوتشي 2018" ومؤتمر استانا 2017 الذي لا يزال قائماً إلى الآن(عسال 2015، 41–42). وفي 2024/12/8 عزز سقوط النظام السوري من وجود تركيا كقوة إقليمية وأصبحت تركيا الأقوى في الساحة السورية. وتطمح تركيا أيضاً إلى تحقيق مكاسب أكثر في سوريا ولاسيما تعزيز العلاقات التركية– الأميركية وكذلك تعزيز العلاقات التركية– العربية في الساحة السورية غير أن ذلك يعتمد على قرارات الإدارة الأميركية وفق ما تراه وترسمه بشأن الملف السوري في الفترة المقبلة (Adar et al. 2025, 1-16).

ثانياً: القضية الفلسطينية: ان موقف روسيا من القضية الفلسطينية تؤكد على قيام دولة فلسطينية على حدود حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. ففي حرب غزة في عام 2023 "طوفان الأقصى" دعت روسيا إلى حلّ الدولتين ووقف اطلاق النار وانتقدت هجوم الكيان الصهيوني والعودة لطاولة المفاوضات عن طريق الشرعية الدولية واللجنة الرباعية الدولية. وأكدت روسيا بأن النزاع كان نتيجة عدم الامتثال لقرارات مجلس الآمن الدولي وعرقلة الغرب لعمل اللجنة الرباعية بشأن الشرق الأوسط. وبالوقت نفسه أدانت روسيا عملية حماس وهجومها إلى المدنيين الموجودين في الكيان الصهيوني (دهشان 2023، 1–2). وخشيت روسيا من انعكاس حرب غزة على استقرارها الاجتماعي داخل المجتمع الروسي؛ لان أغلب اليهود في الكيان الصهيوني ينتمون لروسيا وأوكرانيا

وبيلاروسيا (عبدالحي 2024، 2-4). كما خدم الاعلام الدولي وتركيزه على حرب الكيان الصهيوني على غزة المصالح الروسية من ناحية حربها مع أوكرانيا، إذ أتهمت روسيا ازدواجية المعايير والسلوك الغربي مقارنة بموقفها تجاه الحرب الروسية- الأوكرانية. كما عزز موقف الكيان الصهيوني المنحاز لاوكرانيا في الحرب، التقارب الروسي مع حركة حماس الفلسطينية وتوظيف ذلك التقارب لتعزيز علاقة روسيا مع الدول الإسلامية والعربية، مما حظي موقف روسيا بقبول من قبل بعض الدول العربية (عبدالحي 2024، 2). وفي اجتماع الأمم المتحدة الذي عقد في أواخر شهر أيلول من العام 2025 أكدت روسيا على حل الدولتين (سكاي نيوز عربية 2025). وبالرغم من دعم روسيا للقضية الفلسطينية غير أنه لا يوجد فعل حقيقي على أرض الواقع. وعلاوة على ذلك، تأمل روسيا أن تقوم بدور كبير في الصراع الفلسطيني مع الكيان الصهيوني مستقبلاً واستثمار علاقاتها مع الأطراف الفاعلة في النزاع بما فيهم إسرائيل وحزب الله وحماس والجهاد الإسلامي والسلطة الفلسطينية والنظام السوري والعراق وإيران، ومصر والأردن. وبالوقت نفسه العمل على ردع الكيان الصهيوني في أوكرانيا. وتعزيز دورها عن طريق استغلال الصراع الفلسطيني لتحقيق مصالحها في منطقة الشرق الأوسط وتحديداً منطقة شرق البحر المتوسط (دهشان 2023، 7). أما بالنسبة لموقف تركيا ودورها في القضية الفلسطينية، فمنذ بدايات طرح فكرة تأسيس دولة يهودية كانت تركيا ترفض ذلك، وتدعم حق تقرير المصير للفلسطينيين، وعدم الاعتراف بقرار رقم 181 الصادر عن الأمم المتحدة في عام 1947/11/29 الذي يتضمن التقسيم (Security Council Repoet). فضلاً عن دعم تركيا للجهود الدبلوماسية الفلسطينية في المحافل الدولية والإقليمية (محمد 2023، 457). وبعد حرب 7 أكتوبر 2023 "طوفان الأقصى" بدأت تركيا بالتعامل مع الموقف بطريقة دبلوماسية برغبتها بالقيام بدور الوساطة بشأن غزة، والدعوة للحوار الدبلوماسي ما بين الطرفين والرجوع إلى طاولة المفاوضات لخفض التوتر والتمهيد لاتفاق أطلاق النار. غير أن موقف تركيا قد تغيّر؛ بسبب الممارسات غير الإنسانية والأخلاقية التي يقوم بها الكيان الصهيوني تجاه غزة (صالحة 2024، 3). وفي أواخر شهر أيلول من العام 2025 اعترفت تركيا بدولة

فلسطين (الجزيرة نت 2025). وعلاوة على ذلك، فأن التطورات العسكرية في حرب غزة هي من تحدد وترسم مسار العلاقات التركية– الإسرائيلية وموقف تركيا تجاه إسرائيل مستقبلاً. وربما ستكون المحاولات التركية ضعيفة في غزة؛ بسبب الخلافات التركية_ الأميركية بشأن بعض القضايا ولاسيما موقف تركيا تجاه حرب الكيان الصهيوني على غزة. غير أن تركيا ستواصل جهودها الدبلوماسية مع الدول العربية ولاسيما مصر والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة؛ لان تركيا لا ترغب بأن تكون معزولة عن الساحة الإقليمية ولاسيما القرار الإقليمي في التعامل مع التطورات الحرب في غزة (صالحة 2024، 4). كما أن تركيا ترغب في فتح حوار مع الولايات المتحدة الأميركية لغرض التأثير على موقف اميركا بشأن غزة. وبالوقت نفسه تركيا لا ترغب بالصدام مع الولايات المتحدة الأميركية الداعمة للكيان الصهيوني في حرب غزة، أو التأثير بعلاقاتها بالدول الغربية. كما ترغب بحل المشكلات في منطقة شرق المتوسط بوصفها جزء من أمنها القومي، وكل تلك الأفعال هي من تحدد الموقف والدور التركي المستقبلي بشأن قضية غزة خصوصاً وقضية فلسطين عموماً (مركز الجزيرة للدراسات 2024، 8–9).

ثالثاً: حزب الله في لبنان: تمثل لبنان ساحة للتنافس الإقليمي والدولي. فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي والتيار الشيوعي في لبنان سعت روسيا إلى توسيع نفوذها الاستراتيجي وتعزيز دور روسيا كدولة صانعة للسلام، وذلك استناداً للاستراتيجية الروسية وهي توسيع النفوذ الروسي في الشرق الأوسط. كما اتخذت روسيا استراتيجية جديدة تقوم على تنويع العلاقات مع مختلف الأطراف السياسية في لبنان ولاسيما حزب الله؛ وذلك بسبب طبيعة التغيّرات التي حدثت في المنطقة والعالم. فسابقاً كان التعاون الروسي مع حزب الله هامشي ومحدود النطاق؛ بسبب العلاقات الروسية الجيدة مع الكيان الصهيوني. أما حالياً فقد عملت روسيا على بناء توازنات دقيقة لتوسيع نفوذها في لبنان. إذ يمثل ملف حزب الله من أهم الملفات واوراق الضغط التي تستخدمها روسيا لتحقيق مصالحها وأهدافها في منطقة شرق البحر المتوسط على الرغم التحديات التي تواجه روسيا في لبنان ولاسيما الوجود الإيراني وتأثيره الكبير على حزب الله وكذلك الانقسام الطائفي والقبلي الذي يمثل

تحدياً كبيراً أمام الوجود الروسي في لبنان. وفي ذلك السياق، عملت روسيا على توظيف دبلوماسيتها الناعمة إلى جانب دبلوماسيتها التقليدية، إذ يرتبط الوجود الروسي في لبنان أرتباطاً مباشراً بالتغيّرات الكبيرة التي حدثت في منطقة شرق البحر المتوسط وسوريا تحديداً، فما جرى من أحداث في الساحة السورية جعل مناطق الجوار السوري أوراق سياسية مهمة بالنسبة لروسيا. وايضاً لعب الدور الاستراتيجي الروسي وتأثيره بشكل كبير في الملف السوري على جعل روسيا حليف استراتيجي لدى دول منطقة شرق البحر المتوسط والجماعات المعارضة للولايات المتحدة الأميركية ولاسيما حزب الله في لبنان، إذ ادرك حزب الله بأهمية التعامل والتكيف مع روسيا بوصفها دولة كبرى وحليف يمكن الاعتماد عليه (محمود 2019، 61– 64). وأيضاً هنالك تعاون استراتيجي ما بين روسيا وحزب الله، ولاسيما تبادل الزيارات الرسمية السرية وصفقات شحن النفط التي تقوم به شركة "Rosneft" و"RPP" الروسية. وكذلك الصفقات والمشاريع التجارية التي يرأسها حسن مقلّد الخبير الاقتصادي المقيم في لبنان (Ortega And Levitt 2023). علاوة على ذلك، يبدو أن هنالك دوافع للوجود الروسي في لبنان وتحالفها مع حزب الله وابرزها تحدي الولايات الأميركية وتأمين النفوذ العسكري الروسي في سوريا ودعم الاقتصاد الروسي (محمود 2019، 67–69). وبالنسبة لتركيا فهي تتبنى موقفاً مركباً تجاه حزب الله، فمن ناحية تعمل تركيا على تعزيز السيادة اللبنانية وتجنب الدخول في الصدام العسكري المباشر، أما من ناحية أخرى تقيم علاقات مع حزب الله وتتضامن دبلوماسياً معهُ لغرض تحقيق التوازن (Dalacoura 2021, 1139-1140).

رابعاً: المشكلة الكردية: تمثل المشكلة الكردية واحدة من أهم القضايا السياسية الاقليمية المؤثرة في منطقة شرق البحر المتوسط، إذ تتسم المشكلة الكردية بالتعقيد؛ وذلك بسبب تداخل الفاعلين وتباين مصالحهم، ومن ثم، أصبحت المشكلة الكردية ورقة ضغط سياسية يستخدمها أطراف الصراع لتحقيق غاياتهم لاسيما روسيا(Tabler and Cagaptay 2016, 2)، ويعود سبب توظيف روسيا للورقة الكردية في تنافسها مع تركيا إلى حادثة الشيشان في عام 1994 (خولي2014، 13– 14). وهنالك دوافع روسية أخرى لتوظيف القضية الكردية كورقة ضغط سياسية ضد تركيا وابرزها استخدام القضية الكردية كورقة تفاوضية ضدّ

تركيا في قضايا أمن الطاقة والحدود، وتحدي الولايات المتحدة الأميركية وتعزيز الدور الروسي كلاعب دولي في الملفات الإقليمية للشرق الأوسط ولاسيما سوريا (Borshchevskaya 2020). كما تنظر روسيا إلى الاكراد كقوة سياسية لا يمكن تجاهلها في سوريا في حال تم تقسيم سوريا إلى فيدرالية، ولان المناطق الخاضعة لسيطرة الاكراد تمثل البوابة الغربية لروسيا، وهذه المناطق هي مجاور للساحل السوري الذي يمثل البوابة الشرقية، ومن ثم ستمثل هذه المناطق طرق عبور آمنة لتصدير النفط والغاز الروسي مستقبلاً. فضلاً عن ذلك، فأن القوات الكردية في المناطق الشمالية لسوريا قوات غير دينية وغير جهادية، لذلك يحظون بالمقبولية لدى روسيا، ويشكلون ورقة ضغط سياسية يمكن لروسيا استخدامها ضد تركيا التي ترفض إقامة أي إقليم ذاتي للاكراد في شمال سوريا (حمو2017، 11-12). وبعد سقوط الأسد استطاعت روسيا أن تضمن مصالحها في سوريا وأهمها الحفاظ على قاعدتها البحرية العسكرية في طرطوس وقاعدة حميم الجوية ومواقعها العسكرية في اللاذقية وعززت علاقاتها مع الحكومة الجديدة برئاسة احمد الشرع. وعلاوة على ذلك، مثل هذا التحوّل في محور جديد للسياسة الخارجية الروسية، ويعود ذلك إلى أسباب أهمها أن روسيا أعادة رسم أولياتها فأعطت الأولوية لملف أوكرانيا وجزيرة القرم، وتعزيز التحالف مع الصين وكوريا الشمالية، وبذلك باتت سوريا ملفاً ثانوياً في أجندة الكرملين (نوتي 2025). أما بالنسبة لدور وموقف تركيا في القضية الكردية، فتشكل القضية الكردية اهم المشكلات التي واجهت الحكومات التركية المتعاقبة، فمنذ سقوط الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى وإعلان الجمهورية التركية وحتى الآن لم تعترف الحكومات التركية بوجود هوية وطائفة وقومية غير الهوية التركية، وكل ذلك أدى إلى جعل القضية الكردية مشكلة مستديمة في منطقة الشرق الأوسط (الموشير2011، 273- 274). ويعود سبب توتر العلاقات التركية_ الكردية هي أن الاكراد يرغبون في أنشاء إقليم ذاتي كردي. أما تركيا فتعتقد أن أنشاء إقليم يضعف أداء الحكومة المركزية التركية. وكذلك لا يقتصر دور تركيا في مقاتلة الاكراد في تركيا فقط وانما أمتد ليشمل سوريا والعراق (Outzen 2022, 1-3). وفي الفترة "2020-2025" استمرت تركيا

بشن عملياتها العسكرية في سوريا والعراق ضد قواعد حزب العمال الكردستاني "PPK". وفي أواخر عام 2024 وبداية عام 2025 بدأت بوادر سلام ما بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، إذ أعلن حزب العمال الكردستاني التخلي عن أسلحتهُ والتحول نحو الدبلوماسية والترتيبات السياسية والاقتصادية، وبذلك عدّ ذلك التغير نقطة تحول في العلاقات ما بين تركيا والاكراد (Fraser 2025).

خامساً: القضية القبرصية: يعد النزاع القبرصي– التركي مجال اهتمام روسيا وتركيا، إذ تمثل جزيرة قبرص واحدة من أهم المناطق الاستراتيجية بالنسبة لروسيا؛ وذلك لتعزيز نفوذها وهيمنتها وتحقيق التوازن الإقليمي مع الغرب. وتمثل جزيرة قبرص بوابة الدخول لمنطقة شرق البحر المتوسط، لذلك تسعى روسيا إلى تعزيز نفوذها عن طريق انشاء قاعدة بحرية واسطول دائم وتقديم الدعم اللوجستي للقبارصة اليونان؛ وذلك لضمان تحقيق مصالحها القومية العليا وتوسيع نفوذها والحد من حركة الملاحة للاسطول السادس واضعاف دور حلف شمال الأطلسي. ويعود اهتمام روسيا بجزيرة قبرص لعدة أسباب هي الموقع الجغرافي لجزيرة قبرص والتراث الديني والحضاري والخلفية الحضارية (احمد2011، 2–5). وفي الفترة "2020–2025" ازداد النشاط الروسي في قبرص في مجالات الطاقة والاستثمار، غير أنه تراجع قليلاً؛ بسبب جائحة كورونا. وكذلك الضغوطات التي تعرضت لها قبرص بشأن تقليص علاقاتها مع روسيا؛ بسبب الحرب الأوكرانية (Evaghorou 2024, 62-66). أما بالنسبة إلى موقف تركيا من القضية القبرصية، فهنالك نزاع ما بين تركيا واليونان نشأ بسبب اتفاقية شيكاغو للطيران المدني التي أكدت في المادتين الأولى والثانية، إذ ترفض تركيا اتفاقية شيكاغو؛ لانها تمنح السيادة الكاملة والفعلية لليونان على بحر أيجه، مما يمنح اليونان السيطرة على المعلومات الخاصة بالطيران المدني والعسكري (احمد 2007، 20–22). وتشكل جزيرة قبرص مجالاً لاهتمام تركيا منذ القدم؛ لكون جزيرة قبرص كانت جزءاً من أراضي الدولة العثمانية (محمود 2012، 173). وكذلك الموقع الجغرافي والتراث الديني المتمثل بوجود اقلية دينية عرقية في قبرص (محمد 2016، 3–4). وتمثل جزيرة قبرص بوابة لحماية الآمن للجزء الجنوبي لتركيا "جنوب الاناضول". ومجالاً استراتيجياً لتركيا

لضمان أمن مصالحها الحيوية ولاسيما تأمين حركة النفط القادم من بحر قزوين إلى شواطئ تركيا. وأيضاً النفط القادم من خليج الإسكندرون مروراً بالعراق إلى تركيا (كرامر2002، 300). وبعد اكتشافات الغاز الطبيعي في قبرص تصاعد النزاع التركي– اليوناني؛ بسبب قيام حكومة قبرص الجنوبية بترسيم الحدود البحرية بينها وبين الدول المجاورة لها، إذ أدعت تركيا بأنه لا يحق لحكومة قبرص الجنوبية عقد أي اتفاقية قبل التسوية لحل النزاع التركي– اليوناني، وأيضاً النزاع بشأن الجرف القاري لتركيا وتداخل المنطقة الاقتصادية ما بين قبرص التركية وقبرص اليونانية. فضلاً عن التنافس بشأن تصدير الغاز الطبيعي والنفط إلى الأسواق الأوروبية (الباسوسي 2018، 146–150). وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤثر النزاع التركي_ اليوناني على قبول تركيا كعضو في الاتحاد الاوروبي، إذ أن الاتحاد الأوروبي لم يوافق على عضوية تركيا لاسباب داخلية وخارجية أو أسباب إقليمية ودولية وحثها على حل مشكلاتها الداخلية والخارجية بما فيها قضية قبرص. وكذلك اليونان عضو في الاتحاد الاوروبي، مما يمكنها استخدام حق الرفض "الفيتو" ضد طلب تركيا بشأن العضوية ولاسيما أن النزاع التركي– اليوناني آثر بشكل كبير على تسوية القضية القبرصية (لارابي وليسر2010، 117–118). في الفترة "2020_2025" تصاعد النزاع التركي– اليوناني؛ بسبب عمليات التنقيب والمسح الزلزالي التي تقوم بها تركيا في المنطقة الاقتصادية المتنازع عليها. كما أعلنت حكومة قبرص التركية بالبدأ بإجراءات إعادة فتح أجزاء من مدينة فاروشا "Varosha"، مما آثار ذلك الفعل حفيظة اليونان والاتحاد الأوروبي، إذ عدّ الفعل بأنه أحادي الجانب، مما يؤثر في تسوية القضية القبرصية. وبالمقابل أكدت تركيا على ضرورة الاعتراف بالمساواة السيادية ما بين القبارصة. وتصاعدت الاعتراضات التركية بشأن قبرص؛ بسبب التحالفات الدفاعية الجديدة ما بين الولايات المتحدة الأميركية والكيان الصهيوني وقبرص. إذ أكدت تركيا على حماية حقوق ومصالح القبارصة الاتراك (Ozsoy 2024, 124-127).

المبحث الثاني: الآثار الدولية للتنافس الروسي التركي على مصالح الدول الكبرى في منطقة شرق البحر الأوسط

الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة شرق البحر المتوسط جعلتها مجالاً تنافسياً للقوى العظمى والإقليمية والصغرى. إذ ترغب تلك القوى بالحفاظ على مصالحها وأمنها القومي. وفي هذا السياق، فأن أي تعاون وتنافس ما بين دول شرق البحر المتوسط أو الدول المجاورة للمنطقة يؤثر عليها سواء كان التنافس ايجابي ام سلبي. وعلاوة على ذلك، سنوضح في هذا المبحث كيف يؤثر التنافس الروسي– التركي على مصالح الدول الكبرى والاقليمية في منطقة شرق البحر المتوسط.

اولاً: الولايات المتحدة الأميركية: ينعكس التنافس الروسي– التركي على مصالح الولايات المتحدة الأميركية؛ لان الولايات المتحدة ترغب بالحفاظ على مصالحها القومية العليا وملئ الفراغ الذي خلفتهُ المملكة المتحدة واحتواء نتائج الحرب الباردة والحد من التغلغل الأوروبي في المنطقة استناداً لمبدأ ايزنهاور. وهنالك أهداف لاهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة وهي كالأتي:

1–أن منطقة شرق المتوسط تمثل ممراً حيوياً للسفن التجارية والنفطية وضمان آمن آمدادتها في الخليج العربي وشمال افريقيا وحماية أمن الكيان الصهيوني وإعادة صياغة التحالفات في الشرق الأوسط (عمار 2012، 67–72).

2–ضمان آمنها القومي، وهو ما طرح ضمن مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تعدّ منطقة شرق البحر المتوسط جزءاً منهُ (بن ناصر 2015، 64–75).

3–الحفاظ على قواتها العسكرية في الشرق الأوسط وتحقيق التوازن في المحيط الهادئ، وتأمين السفن الامريكية التي تعبر البحر الأسود والبحر المتوسط والخليج العربي وقناة السويس والمضايق التركية، والحد من التحركات الروسية والقوى الأوربية النووية ولاسيما فرنسا (مشرف 2019، 1–3)

4–حل مشكلات منطقة شرق البحر المتوسط ولاسيما قبرص وسوريا ولبنان (Lesser 2009, 13).

5-السيطرة على السوق العالمي للنفط للحفاظ على آمن الطاقة في المنطقة (عثماني 2016، 40-42).

وفي الفترة "2011-2025" أي بعد اكتشافات الغاز الطبيعي والمواد الهيدروكربونية في منطقة شرق البحر المتوسط تصاعد الاهتمام الأميركي في المنطقة. إذ تعتقد الولايات المتحدة أن الغاز أداة استراتيجية مهمة في إعادة تشكيل التحالفات وتحقيق الاستقرار لدول المنطقة ولاسيما إسرائيل والأردن ومصر. وترى الولايات المتحدة بأنه يمكن لاكتشافات الغاز الطبيعي أن تحل الصراع التركي- القبرصي، أو النزاع الفلسطيني مع الكيان الصهيوني (Vogler and Thompson 2015, 7)، وكذلك لدعم خطط تصدير الغاز من الكيان الصهيوني إلى الأردن ومصر (JINSA 2019, 18). وتزايد الوجود الاستراتيجي للولايات المتحدة في منطقة شرق المتوسط بعد طوفان الأقصى 2023 وازدياد هجمات الحوثيون على المصالح الأميركية وزيادة نفوذ حزب الله وايران. وبالفعل نجحت في حل الازمة السورية عن طريق تسويات سياسية ما بينها وبين روسيا والكيان الصهيوني وتركيا. فضلاً عن ذلك هنالك شراكات تكنولوجية وتحالفات عسكرية متعددة الأطراف "AUKUS" "QUAU" (Sorenson 2013, 7).

ثانياً: حلف شمال الأطلسي: تمثل منطقة شرق البحر المتوسط مجالاً استراتيجياً حيوياً بالنسبة لحلف شمال الأطلسي، إذ تهدف سياسة الحلف إلى الحفاظ على المصالح الأمنية لاوروبا لغرض تحقيق الآمن والاستقرار. ويختلف دور حلف شمال الأطلسي عن دور الاسطول السادس الأميركي من ناحية المهام، غير انه يتفق في الأهداف الاستراتيجية وأبرزها الحفاظ على مصالح دول حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأميركية (عمار 2012، 100). ويعود الهدف لإنشاء حلف شمال الأطلسي هو تعزيز الهيمنة الأميركية-الأوروبية بالبحر المتوسط (بن ناصر2015، 103-104). ومن أهم المهام التي يقوم بها هي تعزيز الشفافية والثقة ومراقبة وإدارة النزاعات التي تحدث في شرق المتوسط وتحقيق التعاون المشترك ما بين الحلف ودول شرق البحر المتوسط عن طريق الحوار المتوسطي وشراكة إسطنبول عام 2004، مما ساهم ذلك في تعزيز مكانة حلف شمال الأطلسي في

البحر المتوسط (مصلوح 2013، 65). وفي الفترة "2020–2025" ازداد الوجود الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي في منطقة شرق البحر المتوسط عن طريق تبادل المعلومات والتعاون في بعض الملفات وابرزها الطاقة، الهجرة، القرصنة والإرهاب. وكذلك القيام بالعمليات البحرية "Sea Guardian" وادارة النزاع التركي– القبرصي بشأن الحدود البحرية (UN General Assembly 1947).

ثالثاً: الاتحاد الاوروبي: تمثل منطقة شرق المتوسط مجالاً حيوياً للاتحاد الأوروبي ذلك لعدة أسباب وهي كالأتي:

1–القرب الجغرافي لدول الاتحاد الأوروبي من منطقة شرق البحر المتوسط. إذ يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق الآمن والاستقرار للمنطقة، فهو يمثل الراعي الرسمي للمعاهدات المتعددة الأطراف، وأيضاً عضو اللجنة الرباعية التي تدعم عمليات السلام في الشرق الأوسط، (Vogler and Thompson 2015, 8).

2–تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية عن طريق انشاء تحالفات مع دول منطقة شرق البحر المتوسط. ويسعى إلى الحد من الهجرة التي باتت تمثل مصدر قلق سياسي وأمني واقتصادي، وتحدي لقدرة الاتحاد الأوروبي على أدارة الازمات في منطقة البحر المتوسط (Alexandrova-Arbatova 2018, 3).

3–حل النزاع القبرصي–التركي؛ لكون قبرص عضواً في الاتحاد وتركيا مرشحة للانضمام اليه. مما سيؤثر على الاستقرار الداخلي للاتحاد الأوروبي (عبدالنبي 2015، 5).

4–تعزيز التعاون الآمني الدفاعي وتحقيق الآمن والاستقرار داخل اطار الاتحاد الأوروبي عن طريق اتفاق التعاون الهيكلي الدائم "PESCO 2017" (mazis 2018, 23).

5- تنويع مصادره من الغاز الطبيعي وتقليل اعتماده على الطاقة الروسية (Cropsey and Brown 2014, 36).

6- تعزيز التعاون الأمني في قطاع مكافحة الإرهاب والطاقة والمناخ ضمن استراتيجية الآمن والدفاع المشتركة "CSOP". وابرز مشاريعه مشروع ربط الطاقة البحري عام 2025 (Gatopoulos 2025).

رابعاً: الصين: تهتم الصين في منطقة شرق البحر المتوسط اهتماماً اقتصاديا بأبعاد جيوسياسية، إذ أن هنالك تعاون اقتصادي كبير مع دول منطقة شرق البحر المتوسط على الرغم من الاختلافات البنيوية بينهم (Linden 2018, 3-8)، وهنالك أسباب جوهرية لاهتمام الصين بالمنطقة وهي كالأتي:

1-تعزيز نفوذها في منطقة شرق البحر المتوسط (مركز سمت للدراسات 2018، 7).

2-جعل منطقة شرق البحر المتوسط ممر عبور المنتجات الصينية إلى أوروبا(مصلوح 2013، 265-266).

3-محاربة الإرهاب والانفصالين "الايغور" لضمان أمن الجزء الغربي من الصين ولاسيما شينجيانغ "تركستان الشرقية" (Guofu 2013, 13-15).

4-تخفيف وأدارة الصراعات في منطقة شرق البحر المتوسط عن طريق التنمية الاقتصادية (Ghiselli 2017, 2).

المبحث الثالث: ديناميكيات التقاطع والتنافس ما بين روسيا وتركيا في منطقة شرق البحر المتوسط: قراءة تحليلية مقارنة

بالرغم من اختلاف مواقف وأدوار روسيا وتركيا في المشكلات التي تحدث في منطقة شرق المتوسط، غير أن هنالك مصالح مشتركة للدولتين في تلك المنطقة. وعلاوة على ذلك، سنتناول في هذا المبحث نقاط التنافس والتقاطع عن طريق إعداد جدول مقارنة يوضح ذلك الاختلاف. وكذلك وضع تفسير تحليلي لماذا تختلف مواقف الدولتين روسيا وتركيا في منطقة شرق البحر المتوسط على الرغم من وجود مصالح مشتركة بينهما، وكيف ينعكس هذا الاختلاف على ميزان القوة في المنطقة وعلى طبيعة التنافس الروسي-التركي.

أولاً: نقاط التنافس والتقاطع لروسيا وتركيا في منطقة شرق البحر المتوسط

جدول رقم (1) مقارنة التنافس والتقاطع لروسي التركي في منطقة شرق البحر المتوسط

الملف	الدور الروسي	الدور التركي	نقاط التنافس	نقاط التقاطع
الازمة السورية	دعم النظام السوري	اسقاط النظام السوري	تنافس نفوذ	منع توسع الصراع
القضية الفلسطينية	قيام دولة فلسطينية	قيام دولة فلسطينية	وضع موطئ قدم طويل الأمد	استخدام الدبلوماسية المرنة والناعمة
حزب الله	عززت التعاون اللوجستي وتعاملت ببرغماتية وواقعية	بناء علاقات متوازنة مع الحكومة المركزية اللبنانية وحزب الله	تثبيت نفوذ وحماية المصالح الحيوية	الحفاظ على استقرار لبنان ومنع توسع الصراع
المشكلة الكردية	تقديم الدعم للاكراد لإنشاء علاقات مع قوى محلية مضادة	استخدام القوة العسكرية لمنع تأسيس أي حكم ذاتي	استخدام القضية كورقة ضغط لتمرير مصالحهم	دمج القضية الكردية ضمن التسويات المركزية
القضية القبرصية	تدعم روسيا حكومة قبرص الجنوبية	تدعم تركيا حكومة قبرص الشمالية	تنافس استراتيجي كبير(توازن القوى)	منع تصعيد الصراع وتعزيز المفاوضات

المصدر: أعداد الباحثة بالاعتماد على (Polish Institute of International Affairs PISM، 2020)؛ (The Brookings Institution. January، 2021)

وعلاوة على ذلك، تختلف المواقف الروسية– التركية في منطقة شرق البحر المتوسط على الرغم من وجود نقاط التقاء؛ وذلك بسبب أن كل دولة تعرف المصلحة من زاوية مختلفة عن الأخرى وفق سياسات مختلفة "تنافس مستمر– تعاون ظرفي وتكتيكي ومرحلي". فروسيا تسعى إلى تحقيق مصالحها وتعزيز نفوذها في منطقة شرق البحر المتوسط عن طريق تعزيز دبلوماسيتها لتكوين تحالفات إقليمية ودولية ومحلية وتعزيز وجودها الأمني والعسكري مثل بناء قواعد عسكرية وحشد قوات عسكرية، وكذلك بناء شركات اقتصادية مع دول منطقة شرق البحر المتوسط ولاسيما الطاقة. وفي هذا السياق، تنظر روسيا إلى منطقة شرق البحر المتوسط منطقة نفوذ جيوسياسي، لذلك أغلب مواقفها وادوارها براغماتية وواقعية توسعية. فمثلاً في الازمة السورية، دعمت روسيا النظام السوري للحفاظ على قواعدها العسكرية طرطوس وحميم واللاذقية. وعلاوة على ذلك، استطاعت بناء علاقات أمنية مع أطراف محليين مثل الاكراد. وبعد سقوط النظام السوري استطاعت روسيا الحفاظ على قواعدها ونفوذها في سوريا. وتكوين شركات اقتصادية ولاسيما مصر وقبرص والكيان الصهيوني. والهدف من ذلك هو اضعاف حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة

الأميركية وتقليص نفوذهم في المنطقة (Legucka 2020, 1- 2). أما تركيا فتسعى إلى تعزيز مكانتها كقوة إقليمية مؤثرة في المنطقة، وايضاً جعل نفسها منطقة عبور استراتيجية "مرور انابيب الطاقة". لذلك أغلب مواقف تركيا تنطلق من منطق حماية أمنها الأقليمي وسيادتها الإقليمية وعقيدتها البحرية "الوطن الأزرق". فمثلاً في الازمة السورية دعمت تركيا المعارضة السورية واستعملت القوة العسكرية وأكدت على اسقاط النظام السوري. وبعد سقوط النظام السوري ازداد النفوذ التركي واستطاعت تركيا أن تحقق مصالحها. وكذلك سعت إلى ربط مشاريع الطاقة عبر ممراتها الاستراتيجية. والهدف من ذلك هو تعزيز نفوذها في المنطقة وحماية أمنها الإقليمي وتحقيق التوازن البحري للحفاظ على حقوقها التاريخية بوصفها دولة ساحلية (Dalay 2021). كما ينعكس اختلاف مواقف الدولتين روسيا وتركيا على ميزان القوى في منطقة شرق البحر المتوسط وعلى طبيعة التنافس فيما بينهم. ويعود ذلك إلى أن منطقة شرق البحر المتوسط من المناطق الجيوسياسية الأكثر تعقيداً في العالم، إذ تتقاطع فيها مصالح القوى الكبرى ولاسيما في قطاع الآمن والطاقة. وفي هذا السياق، روسيا وتركيا بوصفهما قوتين فاعلتين تجمعهما مصالح مشتركة في منطقة شرق البحر المتوسط دون أن ترتقي إلى مستوى التحالف الدائم؛ لان التنافس الروسي– التركي تنافس جيوسياسي ناتج من اختلافات بنيوية تتمثل بخلافات تاريخية وجغرافية ودينية واختلافات في الأدوات والوسائل والاولويات والرؤية الاستراتيجية، مما ينعكس اختلافهم على ميزان القوى في منطقة شرق البحر المتوسط، وايضاً ينعكس على طبيعة التنافس فيما بينهم (Darvishvand 2023, 89-91). وعلاوة على ذلك، أن التنافس الروسي– التركي في منطقة شرق البحر المتوسط هو تنافس تعاوني محدود، إذ أن روسيا وتركيا تتنافس في مناطق النفوذ والطاقة وتتعاون في الاقتصاد وإدارة الصراع بشكل يحقق مصالحهما(مركز الجزيرة للدرسات 2013، 2–5).

النتائج والمناقشات:

أولاً: النتائج

1-يسهم التنافس الروسي- التركي في إعادة تشكيل التوازنات في منطقة شرق البحر المتوسط. فروسيا تسعى إلى تعزيز نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي لمواجهة الغرب وأن يكون لها موطىء قدم طويل الآمد. وتركيا فتسعى إلى تعزيز مكانتها كدولة مؤثرة في القرار الإقليمي لمنطقة شرق البحر المتوسط.

2-بعد اكتشافات الغاز الطبيعي تصاعدت الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة شرق البحر المتوسط، مما أدى إلى زيادة عسكرة منطقة شرق البحر المتوسط. فروسيا تسعى إلى السيطرة على الأسواق العالمية للغاز الطبيعي، أما تركيا فتسعى إلى جعل نفسها منطقة عبور لإمدادات الطاقة إلى أوروبا.

3-أدى التنافس الروسي- التركي إلى اختلال التوازن في المنطقة، مما أنعكس على مصالح القوى الكبرى والإقليمية في هذه المنطقة؛ لأن استقرار منطقة شرق البحر المتوسط ليس خياراً إقليماً فقط وإنما ضرورة استراتيجية للأمن والاستقرار العالميين.

4-مثلت منطقة شرق البحر المتوسط منطقة مصالح استراتيجية لكونها مرتبطة بتكوين الحلفاء وحماية أمنهم القومي وتجارتهم وقواعدهم العسكرية، ومن ثم فأن تنافس روسيا وتركيا ينعكس على مصالحهم ورغبتهم في خلق موطئ قدم استراتيجي يخدم مصالحهم الحيوية العليا، وتوسيع نفوذهم في هذه المنطقة.

5-أظهرت الدراسة أن العلاقات الروسية- التركية في منطقة شرق البحر المتوسط تقوم على نمط مركّب ومعقد، إذ تتعارض مواقف الدولتين في ملف الآمن والنفوذ وتتوافق في ملف الحد من التوسع الغربي ومنع توسع الصراع في منطقة شرق البحر المتوسط.

6-يبدو أن التنافس الروسي- التركي يؤثر على الولايات المتحدة الأميركية والصين والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي: وذلك أن تركيا حليف استراتيجي للولايات المتحدة الأميركية وقوة فاعلة في الاستقرار الإقليمي لمنطقة شرق البحر المتوسط، مما يؤدي تنافسها مع روسيا إلى اختلال التوازن في المنطقة. أما الصين فأن التنافس سيترك

أثاراً عليها؛ لكون منطقة شرق البحر المتوسط تمثل الامتداد الاستراتيجي للحدود الصين الغربية. فضلاً عن الارتباط الثقافي والديني والعرقي لمسلمين الايغور مع سوريا وتركيا، مما سيؤثر على أمن الصين واستقرارها ولاسيما شينجيانغ. وايضاً ترغب الصين في الحصول على موارد الطاقة وجعل منطقة شرق البحر المتوسط ممر عبور للمنتجات الصينية. أما الاتحاد الأوروبي فأن التنافس سيؤثر على الاتحاد الاوروبي؛ لكون تركيا دولة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاتحاد الأوروبي على الرغم من أنها ليست عضواً فيه، لكنها ترغب بالحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي. أما حلف شمال الأطلسي فأن التنافس سيؤثر عليه؛ لكون تركيا تمثل قوة ردع أطلسية، ودولة متاخمة للجزء الجنوبي للحلف. فضلاً عن ذلك، الموقع الجغرافي المتميز لتركيا الذي يفصل ما بين آسيا وأوروبا وتحكمها بالمضايق "الدردنيل والبسفور"، واطلالتها على البحر المتوسط وبحر ايجه والبحر الأسود، مما يجعل منها قوة مؤثرة في القرار الإقليمي ودولة فاعلة في التوازنات التي حدثت في منطقة شرق البحر المتوسط سابقاً وستحدث في المستقبل، ومن ثم تنافسها مع روسيا سيترك آثار على حلف شمال الأطلسي.

ثانياً: المناقشات

تكشف الدراسة إلى:

1-أن العلاقة الروسية- التركية في منطقة شرق البحر المتوسط لا ترتقي إلى مستوى التعاون الاستراتيجي المستدام، أي تنافس إستراتيجي مستمر التعاون التكتيكي ظرفي. إذ أن هنالك تنافس في ملفات النفوذ والأمن والتعاون المؤقت في بعض الملفات ولاسيما الطاقة والاستثمار.

2-أن منطقة شرق البحر المتوسط مثلت مجالاً للصراع الإقليمي والدولي، إذ أنعكس التنافس الروسي- التركي على مصالح الولايات المتحدة الأميركية فهو يحد من قدرتها على فرض نفوذها في منطقة شرق البحر المتوسط. وحلف شمال الأطلسي فهو يؤثر على قوة وقدرة تماسك التحالفات الأمنية للحلف في ظل التوتر الدولي والإقليمي. أما الاتحاد الأوروبي فهو يعاني من تحديات وابرزها عدم الاستقرار الأمني في الحدود

البحرية، وكذلك الهجرة وتعقيد مشاريع الطاقة ويسعى إلى تنويع مصادره؛ لأنه يعتمد بشكل مباشر على الطاقة الروسية، ومن ثم فان التنافس الروسي– التركي يؤثر على أمن الطاقة الأوروبي. أما الصين فالتنافس ينعكس على مصالحها الاقتصادية، أي التجارة الصينية إلى أوروبا ومنطقة شرق البحر المتوسط؛ لانها منطقة نفوذ اقتصادي صيني وحلقة وصل لمبادرة الحزام والطريق ولاسيما سوريا ومصر واليونان، ومن ثم فأن عدم استقرار منطقة شرق البحر المتوسط يؤثر بشكل مباشر على الصين.

3–أن اكتشافات الغاز الطبيعي زادت من حدة الصراع بدلاً من أن تكون حافزاً للتعاون في المنطقة، إذ أصبح الغاز الطبيعي عنصر تنافس إقليمي ودولي، فقد تصاعد التوتر ما بين دول منطقة شرق البحر المتوسط "اليونان ومصر والكيان الصهيوني"، وكذلك تركيا التي سعت إلى المطالبة بحصتها البحرية لتعزيز نفوذها وجعل نفسها ممر لعبور أنابيب الطاقة، مما أسهم في زيادة نشاطات الاكتشاف والحفر والتنقيب وزيادة الخلافات البحرية الحدودية وأسهم في أنشاء تحالفات اقتصادية مثل منتدى غاز منطقة شرق البحر المتوسط 2019 واتفاقية الحدود البحرية الليبية التركية 2019 واتفاقيات الغاز المصرية مع الكيان الصهيوني. وكذلك أسهم الغاز الطبيعي في تغيير حسابات القوى الإقليمية والدولية، إذ ضاعفت تلك القوى وجودها في منطقة شرق البحر المتوسط عن طريق تشكيل تحالفات سياسية وأمنية لحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي وروسيا لغرض الحفاظ على أمن الطاقة العالمي، مما أسهم في عسكرة منطقة شرق البحر المتوسط.

4–أن التنافس الروسي– التركي انعكس على الاستقرار الإقليمي لمنطقة شرق البحر المتوسط، إذ آثر التنافس على الاستقرار السياسي لدول المنطقة ولاسيما سوريا التي كانت بؤرة الصراع ما بين روسيا وتركيا. فقد انقسمت تلك القوى ما بين مؤيد للنظام السوري وما بين معارض له، مما أسهم في خلق حالة عدم الاستقرار وصراعات طائفية وعرقية وتوظيف الأقليات والجماعات المعارضة كأداة جيوسياسية مثل الاكراد الذين وظفتهم تركيا كورقة ضغط ضد تركيا والقوى الغربية لتحقيق أهدافها وحفظ نفوذها. وكذلك حزب الله في لبنان الذي وظف كأداة جيوسياسية بيد روسيا وتركيا، مما خلق حالة عدم

الاستقرار في منطقة شرق البحر المتوسط. وكذلك تصاعد الصراع القبرصي إذ دعمت روسيا الموقف اليوناني بدعم حكومة قبرص الجنوبية، بالمقابل دعمت تركيا حكومة قبرص الشمالية وسعت إلى حل الدولتين وضمان حقوق القبارصة الاتراك، مما أدى إلى تعقيد الصراع. وكذلك القضية الفلسطينية، فقد سعت الدولتين إلى توظيف القضية الفلسطينية لغرض خلق موطئ قدم طويل الآمد عن طريق تقديم الدعم اللوجستي للفلسطينيين وإعطاء موقف مؤيد لحل الدولتين في الأمم المتحدة.

الخاتمة:

يبدو أنّ منطقة شرق البحر المتوسط لم تعد مجالاً للنزاعات بشأن الطاقة والحدود الجغرافية وإنما منطقة تتقاطع فيها المصالح الجيوسياسية للقوى الإقليمية والدولية. وفي هذا السياق، يبرز التنافس الروسي_ التركي كأحد العوامل التي تسهم في أعادة التوازنات في المنطقة. إذ أظهر هذا التنافس طبيعة العلاقات الروسية_ التركية المتقاطعة فهي تتعاون اقتصادياً في قطاع التجارة والطاقة وتتنافس سياسياً في مجالات الأمن والنفوذ والهيمنة والحدود والمجال الحيوي، مما آثر على الاستقرار الإقليمي للمنطقة. وعلاوة على ذلك انعكس التنافس الروسي– التركي على منطقة شرق البحر المتوسط إقليمياً ودولياً. فمن الناحية الإقليمية انعكس التنافس على القضايا الإقليمية ذات المصالح المشتركة ولاسيما القضية الكردية والملف السوري واللبناني والقضية القبرصية والفلسطينية. ودولياً فقد انعكس التنافس على التحالفات في حلف شمال الأطلسي وأمن الطاقة للاتحاد الأوربي وكذلك مصالح الولايات المتحدة الاميركية والصين في هذه المنطقة. وعلاوة على ذلك، أن مستقبل التنافس الروسي– التركي في منطقة شرق البحر المتوسط سيبقى مرهوناً بقدرة الدولتين روسيا وتركيا على أعادة صياغة علاقاتها وتحقيق التوازن وفق مبدأ التعاون والشراكة عن طريق استثمار الموارد بشكل يحقق المصلحة المشتركة والمتبادلة لكلا الطرفين؛ وذلك بسبب ان استقرار منطقة شرق البحر المتوسط لم يعد شأناً إقليمياً محدود النطاق وإنما ركيزة أساسية من ركائز الأمن وعنصراً أساسية من عناصر الاستقرار الدولي.

Acknowledgments
Funding statement: No funding available.
Conflict of interest statement: The author declares no conflict of interest.

قائمة المصادر:

ابو القاسم، محمود حمدي. 2015. "تداعيات خطرة: أبعاد التدخل العسكري الروسي في سوريا". مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية. 18 نوفمبر، 2015.
https://rawabetcenter.com/archives/15132

احمد، وليد محمود. 2007. "النزاع التركي_ اليوناني على بحر أيجه في ضوء القانون الدولي للبحار." *مجلة الدراسات الإقليمية* 4، عدد.7 (كانون الثاني): 223-255.
https://doi.org/10.33899/regs.2007.29441

احمد، وليد محمود. 2011. "النشاط الروسي في قبرص بعد الحرب الباردة." *مجلة الدراسات الإقليمية* 8، عدد.22 (ابريل): 266-249. https://doi.org/10.33899/regs.2011.6418

الباسوسي، أحمد زكريا. 2018." تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي: دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط." أطروحة دكتوراة.، جامعة القاهرة/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

بهلول، محمد، وحكيم غريب. 2019. "استراتيجية روسيا الاتحادية تجاه الحرب في سوريا 2011_2018." *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية* 16، عدد.2 (حزيران): 172-185.
https://asjp.cerist.dz/en/article/95636

بن ناصر، ليلى. 2015." دور الولايات المتحدة الامريكية في الميدان الامني لمنطقة البحر المتوسط من 2001 – 2011." رسالة ماجستير.، جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة/ كلية الحقوق والعلوم السياسية.

الجزيرة نت. 2025." اعترافات الدول بفلسطين تتسع وتنديد بإسرائيل في الأمم المتحدة." 23سبتمبر، 2025.
https://www.aljazeera.net/news/2025/9/23/%d9%8a%d9%88%d9%85-%d8%aa%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%ae%d9%8a-%d9%84%d9%81%d9%84%d8%b3%d8%b7%d9%8a%d9%86-%d9%88%d8%aa%d9%86%d8%af%d9%8a%d8%af-%d8%a8%d8%a5%d8%b3%d8%b1%d8%a7%d8%a6%d9%8a%d9%84

حمو، جوان. 2017. *سورية في المعايير الجيوسياسية الروسية وموقع كرد سورية فيها*. الدوحة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة.

خولي، معمر فيصل. 2014. *العلاقات التركية _ الروسية من آرث الماضي الى أفاق المستقبل*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

دهشان، أحمد. 2023. "الموقف الروسي من الحرب الإسرائيلية على غزة". مركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية. 21 تشرين الثاني، 2023.
https://www.dimensionscenter.net/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%BA%D8%B2%D8%A9

دياب، أحمد. 2013. "هل تسترجع روسيا تاريخها السوفياتي في الشرق الأوسط". المجلة. 11 اكتوبر، 2023.
https://www.majalla.com/2013/10/article55248205/%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%AC%D8%B9-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7%D8%9F

سكاي نيوز عربية. 2025. "روسيا تعلق على موجة الاعتراف بدولة فلسطينية". 22 سبتمبر، 2025.
https://www.skynewsarabia.com/world/1821994-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%82-%D9%85%D9%88%D8%AC%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%81-%D8%A8%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9

صالحة، سمير. 2024. "الموقف التركي من حرب غزة واتجاهاتهُ المستقبلية".مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 9 كانون الثاني، 2024.
https://www.palestine-studies.org/ar/node/1655030

عبد النبي، محمد أحمد. 2015. "متغيرات جيواقتصادية: نفط شرق المتوسط والأمن البحري الإقليمي". المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة. 16 ابريل، 2015.
https://futureuae.com/mar.php/Mainpage/Item/711/%D9%85%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AC%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A

عبد الحي، وليد. 2024. "الاستراتيجية الروسية تجاه طوفان الأقصى والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة". *إضاءات سياسية*. العدد.9 (تموز): 1–4.
https://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/AcademicArticles/Political-Insights-9_Walid-AbdalHay_7-24.pdf

عثماني، بسمة. 2016. "التنافس الامني الامريكي الروسي في منطقة المتوسط." رسالة ماجستير.، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي/ كلية الحقوق والعلوم السياسية.

عسال، محمد. 2015." السياسة الأمنية التركية بعد الحرب الباردة الرهانات والتحديات." رسالة ماجستير.، جامعة قاصدي مرباح_ ورقلة /كلية الحقوق والعلوم السياسية.

عمار، بالة. 2012. "مكانة الولايات المتحدة ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط." اطروحة دكتوراة.، جامعة باتنة/ كلية الحقوق.

كرامر، هاينتس. 2002. *تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد*. ترجمة: فاضل جنكر. الرياض:مكتبة العبيكان.

لارابي، اف، ستيفن، ولان أو. ليسر. 2010. *سياسة تركيا الخارجية في عصر الشك والغموض*. ترجمة: محمود احمد عزت البياتي.بغداد: بيت الحكمة العراقي.

محمد، دينا شيرين. 2016. *الصراع التركي_ اليوناني حول قبرص الأسباب وطرق الحل*. برلين: المركز الديمقراطي العربي.

محمد، هند محروس. 2023." تأثير العلاقات التركية_ الإسرائيلية على القضية الفلسطينية." *مجلة قضايا سياسية*، العدد.75 (كانون الأول): 446-465.
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2024/12/06/c0b5a1c494d447c785f92a17e1822595.pdf

محمود، أحمد عبد العزيز. 2012. *تركيا في القرن العشرين*. مصر: المكتب الجامعي الحديث.

محمود، صدفة محمد. 2019." الدور الروسي وانعكاساته على نفوذ ايران في لبنان." *مجلة الدراسات الإيرانية* 3، عدد.9 (ابريل): 61-77.
https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-1231610-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%B9%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%D9%87-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86

مركز الجزيرة للدراسات. 2024. " قيود خارجية: انعطاف الموقف التركي من غزة". 29 فبراير، 2024.
https://studies.aljazeera.net/ar/article/5863

مركز الجزيرة للدرسات. 2013." تركيا وروسيا: تقارب اقتصادي وتباعد سياسي". 30 ابريل، 2013.
https://studies.aljazeera.net/ar/article/506

المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات. 2015. "حدود التدخل العسكري الروسي في سورية وآفاقه".1 سبتمبر، 2015.
https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_6CDAD7EE.pdf

مركز سمت للدراسات. 2018."النفوذ الصيني في الشرق الاوسط كمون ام ترقب؟". 8 فبراير، 2018 .
https://smtcenter.net/archives/slider/%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%81%d9%88%d8%b0-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%8a%d9%86%d9%8a-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%b4%d8%b1%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%88%d8%b3%d8%b7-%d9%83%d9%85%d9%88%d9%86-%d8%a3%d9%85

مشرف، عبداللطيف. 2019." البحر المتوسط والنفوذ الأجنبي... الاسطول السادس الأميركي حقيقية أم خيال في الصراع الجيوسياسي". مركز أبحاث كاتيخون. 2 شباط، 2019.
https://katehon.com/ar/article/lbhr-lmtwst-wlnfwdh-ljnby-lstwl-lsds-lmryky-hqyq-m-khyl-fy-lsr-ljywsysy

الموشير، مشعل بن عبد الرحمن. 2011." أزمة المياه ومستقبل العلاقات العربية التركية بعد وصول الحركة الإسلامية إلى السلطة في تركيا." أطروحة دكتوراة.، الجامعة اللبنانية/كلية العلوم السياسية.

مصلوح، كريم. 2013. *التعاون والتنافس في المتوسط. لبنان*: الدار العربية للعلوم ناشرون.

نوتي، هانا. 2025. "روسيا لم تنته بعد من سوريا". اندبندنت عربية.10 أكتوبر،2025.

https://www.independentarabia.com/node/633734/%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D9%85-%D8%AA%D9%86%D8%AA%D9%87-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

List of References:

Abdel Nabi, Muhammad Ahmed. 2015."Geoeconomic Variables: Eastern Mediterranean Oil and Regional Maritime Security". Future Center for Advanced Research and Studies. April 16, 2015.https://futureuae.com/arAE/Mainpage/Item/711/%D9%85%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D8%AC%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A (in Arabic) .

Abdel Hay, Walid. 2024. "The Russian Strategy Towards the Al-Aqsa Flood and the Israeli Aggression on the Gaza Strip". *Political Insights*, no. 9 (July): 1-4. https://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/AcademicArticles/Political-Insights-9_Walid-AbdalHay_7-24.pdf (in Arabic).

Abu al-Qasim, Mahmoud Hamdi. 2015. "Dangerous Repercussions: Dimensions of the Russian Military Intervention in Syria." Al-Rawabet Center for Research and Strategic Studies. November 18, 2015. https://rawabetcenter.com/archives/15132 (in Arabic)

Adar, Sinem, Muriel Asseburg, Hamidreza Azizi, Margarete Klein, and Guido Steinberg. 2025. "The Full Of The Assad Regime: Regional and International Power Shifts." German Institute For International And Security Affairs. February 2, 2025. https://www.swp-berlin.org/en/publication/the-fall-of-the-assad-regime-regional-and-international-power-shifts

Ahmed, Walid Mahmoud. 2007. "The Turkish-Greek Conflict over the Aegean Sea in Light of the International Law of the Sea". *Journal of Regional Studies* 4, no.7 (January): 223-255.https://doi.org/10.33899/regs.2007.29441 (in Arabic)

Ahmed, Walid Mahmoud. 2011. "Russian Activity in Cyprus After the Cold War." *Journal of the Center for Regional Studies* 8, no.22 (April): 249-266.https://doi.org/10.33899/regs.2011.6418 (in Arabic)

Al-Mawshir, Mishal bin Abdul Rahman. 2011."The Water Crisis and the Future of Arab-Turkish Relations After the Islamic Movement Came to Power in Turkey." PhD. Dissertation., Lebanese University/Faculty of Political Science.(in Arabic).

Ammar. Bala. 2012. "The Position of the United States within the Security Arrangements in the Mediterranean Region." PhD Diss., University of Batna/ Faculty of Law. (in Arabic)

Arab Center for Research and Policy Studies. 2015."The Limits and Prospects of Russian Military Intervention in Syria".1 September,

2015.https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_6CDAD7EE.pdf (in Arabic)

Alexandrova -Arbatova, Nadia. 2018. "Great powers involvement in Eastern Mediterranean."Eastern Mediterranean Policy Note, no.29. Nicosia: University of Nicosia. 1 August 2018. https://www.unic.ac.cy/wp-content/uploads/sites/41/EMPN_29.pdf

Assal, Mohamed. 2015."Turkish Security Policy After the Cold War: Stakes and Challenges" Master's Thesis., Kasdi Merbah University – Ouargla/ Faculty of Law and Political Science. (in Arabic)

Al-Basousi. Ahmed Zakaria. 2018. "The Impact of the Threat to Energy Security on the International Conflict over Natural Gas: A Case Study of the Eastern Mediterranean Basin". PhD Diss,. Cairo University/Faculty of Economics and Political Science. (in Arabic)

Al Jazeera Center for Studies. 2024. "External Constraints: The Shift in the Turkish Position on Gaza". February 29, 2024. https://studies.aljazeera.net/ar/article/5863 (in Arabic).

Al Jazeera Center for Studies. 2013. "Turkiye and Russia: Economic Convergence and Political Divergence". April 30, 2013. https://studies.aljazeera.net/ar/article/506 (in Arabic)

Al Jazeera Net. 2025. "International recognition of Palestine widens, and condemnation of Israel at the United Nations ". September 23 , 2025. https://www.aljazeera.net/news/2025/9/23/%d9%8a%d9%88%d9%85-%d8%aa%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%ae%d9%8a-%d9%84%d9%81%d9%84%d8%b3%d8%b7%d9%8a%d9%86-%d9%88%d8%aa%d9%86%d8%af%d9%8a%d8%af-%d8%a8%d8%a5%d8%b3%d8%b1%d8%a7%d8%a6%d9%8a%d9%84 (in Arabic)

Bahloul, Mohamed, and Hakim Gharib. 2019. "The Russian Federation's Strategy Towards the War in Syria 2011-2018". *Journal of Arts and Social Sciences*16, no.2 (June) : 172-185. https://asjp.cerist.dz/en/article/95636 (in Arabic)

Borshchevskaya, Anna. 2020."The Kurdish Role in Russia Middle East Power play". The Washington Institute For Near East Policy. July 29, 2020. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/kurdish-role-russias-middle-east-power-play

Ben Nasser, Leila. 2015. "The Role of the United States in the Security Field of the Mediterranean Region from 2001-2011". Master's Thesis., University of Djillali Bounaama - Khemis Miliana/Faculty of Law and Political Science. (in Arabic).

Cropsey, seth, and Eric Brown. 2014." Energy:The west's strategic opportunity in the Eastern Mediterranean". Hudson lnstitute. December 11, 2014. https://www.hudson.org/energy/energy-the-west-s-strategic-opportunity-in-the-eastern-mediterranean

Dahshan, Ahmed. 2023. “The Russian Position on the Israeli War on Gaza”. Abaad Center for Strategic Studies. 21October, 2023. https://www.dimensionscenter.net/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D

9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%BA%D8%B2%D8%A9 (in Arabic).

Dalacoura, Katerina. 2021. "Turkish foreign policy in the Middle East: power projection and post-ideological politics". *International Affairs* 97, no.4 (July): 1125-1142. https://doi.org/10.1093/ia/iiab082

Darvishvand, Hamid.2023."Geopolitical analysis of Mediterranean competitions using game theory*." Revista CIMEXUS* 18, no.2 (Decrmber): 85-105. https://doi.org/10.33110/cimexus180205

Dalay, Galip. 2021."Turkey, Europe, and the Eastern Mediterranean: Charting a way out of the current deadlock". The Brookings Institution. January 28, 2021. https://www.brookings.edu/articles/turkey-europe-and-the-eastern-mediterranean-charting-a-way-out-of-the-current-deadlock/

Diab, Ahmed. 2013. "Will Russia Revive its Soviet History in the Middle East?". Al-Majala.11 October, 2013. https://www.majalla.com/2013/10/article55248205/%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%AC%D8%B9-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B7%D8%9F (in Arabic)

Jewish Institute for National Security of America (JINSA). 2019. *Sea Changes: U.S. Challenges and Opportunities in the Eastern Mediterranean*. Washington, DC: JINSA. https://jinsa.org/wp-content/uploads/2019/08/Sea-Changes-U.S.-Challenges-and-Opportunities-in-the-Eastern-Mediterranean.pdf.

Evaghorou, Evaghoras. 2024. "Russian Foreign Policy Towards Cyprus: A Comprehensive Analysis Of Contemporary Relations." *Polarities 5*, no.2 (December): 58-80. https://doi.org/10.15170/psk.2024.05.02.04

Fraser, Suzan. 2025. "The PKK Kurdish Militant Group Will Disarm And Disband ASPart Of A Peace Initiative With Turkey". AP News. May 12, 2025. https://apnews.com/article/turkey-kurdish-militants-disarm-9f4347a04cba48ceb509d2e82023a19e#

Gatopoulos, Derek. 2025. "Greece and Egypt reaffirm their commitment to an undersea power cable." AP News. May 7, 2025. https://apnews.com/article/greece-egypt-energy-mitsotakis-df044ab61c0d0d5c888fefe678c31941

Ghiselli, Andrea. 2017." Reflecting on China Presence in the Mediterranean Region". Torino world affairs institute. September 6, 2017. https://www.twai.it/journal/tnote-41/

Guofu, Li. 2013. "China: An Emerging Power in the Mediterranean." In *The Mediterranean Region in a Multipolar World: Evolving Relations with Russia, China, India, and Brazil*, edited by Daniela Huber, Vladimir Bakhtin, Li Guofu, P.R. Kumaraswamy, and Arlene Clemesha, 11-20. Washington, DC: The German Marshall Fund of the United States. https://www.jstor.org/stable/resrep18967.5?seq=1

Hamou, Joan. 2017. *Syria in Russian Geopolitical Standards and the Position of the Syrian Kurds within Them*. Doha: Harmoon Center for Contemporary Studies. (in Arabic)

Khouli, Muammar Faisal. 2014. *Turkish-Russian Relations: From the Legacy of the Past to the Horizons of the Future*. Doha: Arab Center for Research and Policy Studies. (in Arabic).

Kramer, Heintz. 2002. *Changing Turkey Seeks a New Appearance*. Translated by: Fadel Janker. Riyadh: Al-Obaikan Library. (in Arabic)

Larabi F, Stevin and Lan O. Lesser. 2010. *Turkey's Foreign Policy in an Age of Doubt and Ambiguity*. translated by Mahmoud Ahmed Ezzat Al-Bayati. Baghdad: Iraqi House of Wisdom. (in Arabic).

Legucka, Agnieszka. 2020. "Russia's Eastern Mediterranean Policy".The Polish Institute of International Affairs PISM. May 22, 2020. https://pism.pl/publications/Russias_Eastern_Mediterranean_Policy

Lesser, lan. O. 2009. *The united states and the mediterrranean :Anew strategic Context.* Malta: MEDAC Publications in Mediterranean IR and Diplomacy. https://www.um.edu.mt/library/oar/bitstream/123456789/46165/1/The_United_States_and_the_Mediterranean_a_new_strategic_context_2009.pdf

Linden, Ronald H. 2018." the New Sea People: China in the Mediterranea". *instituto Affari internazionali*. https://www.iai.it/sites/default/files/iaip1814.pdf

Mahmoud, Ahmed Abdel Aziz. 2012. *Turkey in the Twentieth Century*. Egypt: Modern University Office. (in Arabic).

Mahmoud, Sadaf Muhammad. 2019. "The Russian Role and its Repercussions on Iran's Influence in Lebanon". *Journal of Iranian Studies 3*, no.9 (April): 61-77. https://rasanahiiis.org/wpcontent/uploads/2020/01/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%86%D8%B9%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%B9%D9%84%D9%89%D9%86%D9%81%D9%88%D8%B0-%D8%A7%D9%95%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%A7%D9%86.pdf (in Arabic)

Maslouh. Karim. 2013. *Cooperation and Competition in the Mediterranean*. Lebanon: Arab House for Science Publishers. (in Arabic)

Mazis, Ioannis, Th. 2018. "Turkey, Israel, Greece, Reshuffling in the Eastern Mediterranean". *Civitas Gentium* 6, no.1 (2018): 13-80. http://scholar.uoa.gr/sites/default/files/yianmazis/files/1._mazis.pdf

Mohamed, Dina Sherine. 2016. *The Turkish-Greek Conflict over Cyprus: Causes and Solutions.* Berlin: Arab Democratic Center. (in Arabic)

Mohamed, Hind Mahrous. 2023. "The Impact of Turkish-Israeli Relations on the Palestinian Cause" *Political Issues Journal* 22. no.75 (December): 446-465. https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2024/12/06/c0b5a1c494d447c785f92a17e1822595.pdf (in Arabic)

Mushrif, Abdul Latif. 2019. "The Mediterranean and Foreign Influence... The US Sixth Fleet: Reality or Fiction?". Katehon Intelligence Center. February 2, 2019. https://katehon.com/ar/article/lbhr-lmtwst-wlnfwdh-ljnby-lstwl-lsds-lmryky-hqyq-m-khyl-fy-lsr-ljywsysy (in Arabic).

Naughty, Hana. 2025. "Russia is not finished with Syria yet". Independent Arabia. October 10, 2025. https://www.independentarabia.com/node/633734/%D8%A2%D8%B1%D8%A7%D8%A1/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D9%85-%D8%AA%D9%86%D8%AA%D9%87-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7 (In Arabic)

Ortega, Aurora, and Matthew Levitt. 2023." Hizbullah and Russia Nascent Alliance." RUSI. May 23, 2023. https://www.rusi.org/explore-our-research/publications/commentary/hizbullah-and-russias-nascent-alliance?_kx=BneFieUuam0m6BoehcgWIzaiLf3qA5qf_OvFQ9SPQj0%3D.L87CGh

Othmani, Basma. 2016. "The American-Russian Security Competition in the Mediterranean Region". Master's Thesis,.Larbi Ben M'hidi University – Oum El Bouaghi/ Faculty of Law and Political Science. (in Arabic)

Outzen, Rich. 2022. "Claw-Lock: An Assessment of Turkish Counter-PKK Operations in Northern Iraq in 2022". *Terrorism Monitor* 20, no.16 (Augest):1-6. https://www.ecoi.net/en/document/2078332.html

Ozsoy, Bahar. 2024. "Cyprus And Eastern Mediterranean Issues In Turkiye Reports." *International Journal of Social and Humanities Sciences* 8, no.2 (Augest):103-134. https://dergipark.org.tr/en/download/article-file/4259947

Saleha, Samir. 2024. "The Turkish Position on the Gaza War and its Future Trends". Institute for Palestine Studies. January 9, 2024. https://www.palestine-studies.org/ar/node/1655030 (in Arabic).

Smitt Institute for Studies. 2018." Chinese Influence in the Middle East: Latent or Expected?". February 8, 2018.
https://smtcenter.net/archives/slider/%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%81%d9%88%d8%b0-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%8a%d9%86%d9%8a-%d9%81%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%b4%d8%b1%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%88%d8%b3%d8%b7-%d9%83%d9%85%d9%88%d9%86-%d8%a3%d9%85 (in Arabic)

Sorenson, David S. 2013." Dilemmas For US Strategy US Options in Syria. " *Parameters43*, no.3(Autumn):4-15. https://apps.dtic.mil/sti/pdfs/ADA598569.pdf

Sky News Arabia. 2025. "Russia comments on the wave of recognition of a Palestinian state". September 22, 2025. https://www.skynewsarabia.com/world/1821994-

%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%82-%D9%85%D9%88%D8%AC%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%81-%D8%A8%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9 (in Arabic)

Tabler, Andrew J., and Soner Cagaptay. 2016. "The PKK Could Spark Turkish-Russian Military Escalation." The Washington Institute For Near East Policy. May 25, 2016. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/pkk-could-spark-turkish-russian-military-escalation

UN General Assembly. 1947. "Future government of Palestine, A/RES/181". 29 November, 1947. https://www.refworld.org/legal/resolution/unga/1947/en/9440

Vogler, Sarah, and Eric V. Thompson. 2015. Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean: Implications for Regional Maritime Security. Washington, DC: German Marshall Fund of the United States. https://www.jstor.org/stable/resrep18906

Political Sciences Journal
Issue (71)) **June** (2026) **ISSN**: 1815-5561 **E-ISSN**: 2521-912X

Qatar's Mediation Strategy: Between Regional Influence and International Presence – An Analysis of Soft Power Use

Alaa Abdullah Rouh Al-Deen*

Receipt date: 9/1/2026 Accepted date: 26/4/2026 Publication date:1/6/2026

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi71.920

Copyrights: © 2026 by the author.
The article is an open access article distributed under the terms and condition of the (CC By) license Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

This study examines the role of mediation within Qatar's foreign policy strategy, analyzing how it has been employed as an instrument of soft power in the management and resolution of conflicts at both regional and international levels. It addresses a central research problem concerning the motivations behind Qatar's adoption of mediation, its effectiveness in enhancing the state's standing in the international system, and its capacity to adapt to political transformations. These issues are explored through a set of research questions analyzed within an appropriate theoretical framework.

The study traces Qatar's engagement in regional crises originating in its Arab neighborhood, before expanding to encompass more complex international conflicts. These cases are treated as analytical units to explain the diversity of mediation practices and the variation in their political impact. Accordingly, the analysis seeks to understand how mediation operates across different political contexts, as well as the opportunities and constraints these contexts impose on diplomatic effectiveness.

Methodologically, the study adopts a descriptive-analytical approach suited to the nature of the research, enabling a systematic examination of Qatari mediation practices, their mechanisms, and their political implications. The analytical framework draws on Joseph Nye's theory of soft power as an interpretative lens for understanding patterns of non-coercive influence in international relations.

The findings indicate that mediation has constituted a central and defining instrument of Qatar's foreign policy, particularly in addressing crises of varying importance and impact, whether directly affecting Qatar or indirectly shaping regional dynamics. The study further examines whether mediation has enabled Qatar to develop a diplomatic project with regional and international reach comparable to that of major powers. In doing so, it explores the capacity of a small state to expand its influence and transform soft power resources into a strategy for building an effective and influential political presence.

Keywords: Qatari mediation, Qatar's foreign policy strategy, Diplomacy, Soft power.

*Asst.Inst./ Kuwait University/ Gulf and Arabian Peninsula Studies Center/ Department of Political Science/ Specialization in Comparative Politics.
alaa.rouhaldeen@ku.edu.kw
Corresponding author: Alaa Abdullah Rouh Al-Deen**;** email: alaa.rouhaldeen@ku.edu.kw

مجلة العلوم السياسية
العدد (71) حزيران (2026) **E-ISSN**: 2521-912X **ISSN:** 1815-5561

استراتيجية الوساطة القطرية: بين الفاعلية الإقليمية والحضور الدولي– قراءة في توظيف القوة الناعمة

آلاء عبدالله روح الدين*

الملخص:

تناولت هذه الدراسة موقع الوساطة ضمن النهج الاستراتيجي للسياسة الخارجية القطرية، عن طريق تحليل كيفية توظيفها كأداة من أدوات القوة الناعمة في إدارة وتسوية النزاعات على المستويين الإقليمي والدولي. وتنطلق الدراسة من إشكالية رئيسة تتمحور حول فهم دوافع اعتماد الوساطة في السياسة الخارجية القطرية، ومدى فاعلية هذا الخيار في تعزيز حضور الدولة في النظام الدولي، وحدود قدرته على التكيف مع التحولات السياسية، ويتم تناول هذه الإشكالية عبر طرح مجموعة من التساؤلات وتحليل نتائجها في ضوء إطار نظري مناسب.

ينطلق البحث من تحليل مسار مشاركة قطر في أزمات إقليمية انطلقت من محيطها العربي، قبل أن يتسع نطاق هذا الدور ليشمل أزمات دولية أكثر تعقيدًا، وذلك بوصف هذه الحالات وحدات تحليلية تساعد على تفسير تنوع أنماط الوساطة وتباين مستويات تأثيرها. وعليه، يرمي هذا المسار التحليلي إلى الكشف عن الكيفية التي تُوظَّف بها الوساطة ضمن سياقات سياسية مختلفة، وما تفرضه تلك السياقات من فرص وحدود على الفاعلية الدبلوماسية. منهجيًّا، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي–التحليلي لملاءمته طبيعة البحث، إذ يتيح توصيف ممارسة الوساطة القطرية، إلى جانب تحليل آليات توظيفها وانعكاساتها السياسية. وقد استند الإطار التحليلي إلى نظرية القوة الناعمة لجوزيف ناي بوصفها مقاربة تفسيرية لفهم أنماط التأثير غير القسري في العلاقات الدولية.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن الوساطة شكّلت الأداة الرئيسة والمركزية في السياسة الخارجية القطرية، خصوصًا في التعامل مع أزمات مختلفة من حيث الأهمية ودرجة التأثير، سواء أكانت مباشرة على مصالح قطر أم غير مباشرة على المنطقة. وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى فهم ما إذا كانت الوساطة قد مكّنت قطر من بلورة مشروع دبلوماسي له امتدادات إقليمية ودولية مشابهة لما تنتهجه الدول الكبرى، وذلك لاستكشاف قدرة الدولة على توسيع نفوذها وتأثيرها في المشاريع الإقليمية والدولية، وفهم الآليات التي مكنت قطر من تحويل أدوات القوة الناعمة إلى استراتيجية لبناء حضور سياسي فاعل ومؤثر.

الكلمات المفتاحية: الوساطة القطرية، استراتيجية السياسة الخارجية القطرية، الدبلوماسية، القوة الناعمة.

* مدرس مساعد/ جامعة الكويت/ مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية/ قسم العلوم السياسية/ تخصص في السياسة المقارنة.

المقدمة:

شرعت السياسة الخارجية منذ تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم في 27 يونيو عام 1995، في مرحلة إعادة تموضع استراتيجي شامل، ارتكزت على رؤية دبلوماسية طموحة ترمي إلى تعزيز مكانة الدولة بوصفها جهةً فاعلة في معادلات توازن القوى، ووسيطاً محورياً في إدارة التسويات ضمن أكثر الأزمات السياسية والأمنية، وقد منح هذا التوجه قطر القدرة على توظيف أدوات متعددة من القوة الناعمة لتعزيز حضورها الخارجي، بما في ذلك الوساطة، القنوات الإعلامية مثل قناة الجزيرة، والدعم المالي والمبادرات التنموية، لتشكل مجتمعة واجهة بارزة لسياستها الخارجية، وقد ارتبطت مرحلة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بوضع الأسس الأولى لإعادة تموضع السياسة الخارجية القطرية، وصياغة نهج دبلوماسي قائم على الوساطة والانفتاح وبناء الجسور مع مختلف الفاعلين الإقليميين والدوليين، وقد واصل الشيخ تميم بن حمد آل ثاني منذ توليه الحكم في 25 يونيو 2013 تعزيز هذا النهج بما يحافظ على مكانة قطر كدبلوماسية محورية في عدد من الملفات الإقليمية، إضافة إلى توسيع نطاق تحركها ليشمل أزمات دولية متعدد الأبعاد. وقد تجلى هذا الدور بوضوح في إدارة قطر لملفات بالغة الحساسية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وأزمة التوتر الإيراني– الأمريكي– الإسرائيلي، الأمر الذي أسهم في ترسيخ مكانتها كوسيط يتمتع بثقل سياسي ودبلوماسي يتجاوز حدود الجغرافيا الإقليمية إلى فضاءات أوسع على الساحة الدولية.

كما تتميز التجربة القطرية في مجال الوساطة بعدم اختزالها في الأزمات التي تحظى بتغطية إعلامية واسعة أو تتصدر أجندة التفاعلات الإقليمية، بل امتد نطاقها ليشمل نزاعات ذات تأثير هامشي أو بعيدة عن دائرة الاهتمام الدولي كما هو الحال في أزمة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعدد من النزاعات في المحيط الأفريقي، بما أضفى على الوساطة القطرية طابعاً دبلوماسياً في إدارة القضايا والنزاعات.

في ضوء ذلك، تتمحور إشكالية البحث في تحديد موقع دبلوماسية الوساطة بوصفها أداة تنفيذية ضمن السياسة الخارجية القطرية في إطار استراتيجيتها العامة، وتحليل

مدى فاعليتها كإحدى أدوات القوة الناعمة في تمكين دولة ذات حجم جغرافي وديمغرافي محدود من الاضطلاع بأدوار إقليمية ودولية مؤثرة في إدارة وتسوية النزاعات، وذلك في ظل بيئة إقليمية ودولية تتسم بدرجة عالية من التعقيد والتنافس، وانطلاقًا من هذه الإشكالية، يسعى البحث إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات من أبرزها: ما الدوافع الاستراتيجية التي دفعت دولة قطر إلى تبنّي دبلوماسية الوساطة كخيار في سياستها الخارجية؟، وكيف وظّفت قطر دبلوماسية الوساطة في إدارة وتسوية النزاعات على المستويين الإقليمي والدولي؟، وما مدى فاعلية الوساطة القطرية في تعزيز الحضور الإقليمي والدولي للدولة في ظل تباين توازنات القوى والمصالح في النظام الدولي؟

ترمي الدراسة إلى تقديم مقاربة معمقة لفهم دبلوماسية الوساطة بوصفها أداة استراتيجية اعتمدت عليها دولة صغيرة جغرافياً مثل قطر لإعادة تشكيل موقعها وأهميتها على الساحة السياسية بشقيها الإقليمي والدولي. وتفترض الدراسة أن توظيف دولة قطر لدبلوماسية الوساطة بوصفها إحدى أدوات القوة الناعمة أسهم في التخفيف من القيود البنيوية المرتبطة بحجم الدولة الصغيرة، ووسع من نطاق تأثيرها، ومكنها من بناء فاعلية إقليمية متزايدة وحضور دولي مؤثر في إدارة وتسوية النزاعات، بما تجاوز الأدوار التقليدية المتوقعة للدول الصغيرة في النظام الدولي. وفي هذا الإطار، تتيح الدراسة فهم ديناميات التأثير غير التقليدي التي يمكن أن تنتج عن الاستعمال المنهجي لأدوات القوة الناعمة في السياسة الخارجية.

المنهجية:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي–التحليلي بوصفه الأنسب لدراسة موقع دبلوماسية الوساطة ضمن النهج الاستراتيجي للسياسة الخارجية القطرية، وذلك عن طريق توصيف تطور توظيف الوساطة وتحليل أنماط ممارستها في عدد من الأزمات الإقليمية والدولية المختارة بوصفها حالات دراسية مرتبطة بأسئلة البحث. ويركز التحليل على المرحلة

التي شهدت ترسيخ الوساطة كأداة دبلوماسية رئيسة منذ تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، مع تتبع استمرارية هذا النهج وتوسّع مجالاته في عهد الشيخ تميم بن حمد آل ثاني.

وقد طُبِّقَ المنهج إجرائياً عبر تحليل كل حالة وفق ثلاثة مستويات مترابطة: سياق الأزمة وطبيعة تفاعلاتها السياسية، وآليات تدخل الوساطة القطرية وأدواتها الدبلوماسية، ثم انعكاسات هذا التدخل على مسار النزاع ومكانة قطر الدبلوماسية. كما استندت الدراسة إلى تحليل المضمون للبيانات الرسمية والتصريحات الدبلوماسية والوقائع المرتبطة بمسارات الوساطة، بما يتيح قراءة منهجية للبيانات في ضوء الإطار النظري للقوة الناعمة.

وعليه، يسهم هذا المنهج في الربط بين الإشكالية البحثية المتعلقة بدوافع تبني الوساطة وحدود فاعليتها، وبين التطبيق العملي على الحالات الإقليمية والدولية، بما يسمح بتفسير كيفية تحوّل الوساطة إلى مكوّن ثابت في الاستراتيجية العامة للسياسة الخارجية القطرية.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع الوساطة القطرية من زوايا تحليلية متعددة، شملت أبعادها السياسية والدبلوماسية ودورها في إدارة وتسوية النزاعات، ويستعرض هذا الجزء أبرز ما توصلت إليه هذه الدراسات من نتائج وتحليلات، مع التركيز على تقييم طبيعة الدور القطري وحدوده.

دراسة "دبلوماسية الوساطة القطرية...الفرص والتحديات" لنايري نعيم، (2025).

تناولت الدراسة دور الوساطة القطرية المحوري في إدارة القضايا المعقدة في منطقة الشرق الأوسط، وأثرها في تحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة قطر، والمتمثلة في تعزيز وتوسيع شبكة علاقاتها الإقليمية والإسهام في استقرار أسواق الطاقة، وعن طريق تحليل كيفية توظيف قطر للقوة الناعمة لا سيما دبلوماسية الوساطة كأداة رئيسة في توجهاتها الخارجية. وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن تبني قطر واهتمامها المتزايد

بدبلوماسية الوساطة شكل أحد المرتكزات الأساسية في سياستها الخارجية، وفي الوقت ذاته أسهم في بناء جسور الثقة مع دول المنطقة وتعزيز مكانتها وتأثيرها السياسي.
والذي يميز البحث الحالي عن هذه الدراسة أنه لا يكتفي بتحليل أثر الوساطة القطرية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، بل تسعى إلى تقديم قراءة أعمق لموقع دبلوماسية الوساطة ضمن النهج الاستراتيجي للسياسة الخارجية القطرية، وتحليل ديناميات التأثير غير التقليدي التي أتاحتها الوساطة، وحدود هذا الدور وقدرته على تجاوز الأدوار الوظيفية التقليدية المنسوبة للدول الصغيرة، وذلك ضمن سياق نظرية القوة الناعمة.

دراسة "سياسة دولة قطر وتجربتها في الوساطة وتسوية المنازعات" لمطلق القحطاني وآل ثاني، (2021). أوضحت الدراسة أن تأثير الموقع الجغرافي لدولة قطر ووقوعها بين قوتين إقليميتين متنافستين، هما المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، شكلت بشكل مباشر استراتيجية توجهات السياسة الخارجية القطرية، إذ إن خصوصية معطياتها الجغرافية والديمغرافية إلى جانب وعيها بطبيعة التوازنات الإقليمية، دفعها إلى تبني سياسة خارجية مستقلة ومحايدة نسبياً، مكنتها من الحفاظ على سيادتها وتعزيز هامش حركتها الإقليمية. في المقابل، يتجاوز البحث هذا الطرح التفسيري القائم على الجغرافيا، لتبحث في موقع دبلوماسية الوساطة ضمن البنية الاستراتيجية للسياسة الخارجية القطرية، وتحليل فاعليتها كأداة مركزية للقوة الناعمة في إنتاج تأثير إقليمي دولي.

دراسة "سياسة قطر الخارجية استثمار في القوة الناعمة (1995-2017)" لطارق محمد، (2024). تمحورت الدراسة حول توجه قطر نحو توظيف القوة الناعمة بوصفها محركاً بنيوياً في سياستها الخارجية، انطلاقاً من سعيها إلى ترسيخ دور إقليمي فاعل يمتد بأبعاده إلى المجال الدولي. وفي هذا المسار، اعتمدت قطر مقاربة متعددة الأدوات للقوة الناعمة، شملت دبلوماسية الوساطة، والتأثير الإعلامي، والمساعدات المالية، بما أتاح لها توسيع نطاق حضورها السياسي وتكثيف انخراطها في القضايا الإقليمية والأزمات الدولية، كما أعاد صياغة موقعها السياسي بما يفوق معطياتها التقليدية.

تناولت الدراسة السابقة توظيف قطر للقوة الناعمة في سياستها الخارجية ضمن إطار عام يقوم على تعددية الأدوات، مع التركيز على نتائج هذا التوظيف في تعزيز الحضور السياسي للدولة إقليميًا ودوليًا، دون تفكيك دور كل أداة على حدة. وعلى خلاف ذلك، تركز الدراسة الحالية على دبلوماسية الوساطة بوصفها الأداة المحورية في مشروع القوة الناعمة القطري، وتحلل موقعها ضمن النهج الاستراتيجي للسياسة الخارجية وحدود فاعليتها، بما يسهم في تفسير كيفية تمكّن الدول الصغيرة من تجاوز أطرها التقليدية وإعادة إنتاج أدوار مؤثرة داخل النظام الدولي.

المبحث الأول: الإطار النّظريّ لدراسة الوساطة القطريّة

أولا: مفهوم الوساطة

من بين المفاهيم الأساسية التي يقتضي التطرق إليها في هذا البحث، يبرز مفهوم الوساطة، خصوصاً أن السياسة الخارجية القطرية اعتمدت عليها كأداة رئيسة ضمن أدوات القوة الناعمة لتحقيق أهداف سياسية محددة. بناء على ذلك، تعرف الوساطة بأنها قيام دولة أو أكثر أو منظمة دولية أو فرد من الأفراد من غير أطراف النزاع بمحاولة التقريب بين وجهات نظر الدول المتنازعة؛ وذلك بحثها على الجلوس إلى طاولة الحوار والمفاوضات وتهيئة الأوضاع والوسائل اللازمة لحل النزاع (المطيري 2017، 41). ووفقاً لذلك، تتيح هذه المعطيات الانتقال إلى تناول الممارسة القطرية وكيفية توظيف أدوات القوة الناعمة في قضايا المنطقة العربية.

ثانياً: مفهوم القوة الناعمة

تستدعي دراسة دبلوماسية الوساطة القطرية الوقوف عند مفهوم القوة الناعمة بوصفها مدخلاً تفسيرياً لفهم كيفية توظيف قطر أدوات التأثير في سياستها الخارجية، ولا سيما تلك الأدوات التي لا تقوم على الإكراه، بل تستند إلى الإقناع وبناء القبول الدولي، بما يمكن الدولة من تحقيق أهدافها الاستراتيجية وتنفيذ توجهاتها السياسية عبر مسارات دبلوماسية. وفي هذا السياق، تعرف القوة الناعمة بأنها "القدرة على التأثير وجذب الآخرين بالإقناع وليس بالإكراه إلى المسار الذي يخدم مصالح الدولة وكيانها باستعمال

وسائل لا تصل إلى التوظيف لأدوات القوة الصلبة غير وسائل الإجبار المادي" (الكعود 2016، 9). يتسق هذا التعريف مع ما طرحه جوزيف ناي في نظريته حول القوة الناعمة، إذ يشير إلى أن القوة في العلاقات الدولية لا تقتصر على الأدوات العسكرية العنيفة، بل تشمل أدوات غير قسرية قادرة على تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة عن طريق الجذب كأداة للتأثير بدلاً من الضغط والترهيب، إذ تتعزز فاعلية القوة الناعمة كلما ارتبطت سياسات الدولة بدرجة أعلى من القبول الإدراكي لدى الأطراف الأخرى، بما يرفع من قدرتها على التأثير، إذ يرى ناي أن عوامل الجذب تعد أكثر فاعلية في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة مقارنة بالقوة الصلبة التي ترتكز على أدوات الضغط والإلزام (ناي 2007، 24–28).

وفقاً لنظرية ناي، "ترتكز القوة الناعمة لبلدٍ ما على ثلاثة موارد، هي: الثقافة (في الأماكن التي تكون فيها جذابةً للآخرين). وقيمة السياسة (عندما يطبقها بإخلاص في الداخل والخارج)، وسياسيه الخارجية (عندما يراها الآخرون مشروعة وذات سلطة معنوية أخلاقية)" (ناي 2007، 32).

مع ذلك، لا تخلو القوة الناعمة من حدود، إذ يمكن أن يختلف قبول سياسات الدولة بين الدول والمجتمعات، وقد تتأثر فاعليتها بسياقات القوى الإقليمية والدولية، وبالقدرة على الموازنة بين القيم والمصالح. ومن هذا المنظور، يمكن فهم استعمال قطر للثقافة السياسية القائمة على قيم السلام وحقوق الإنسان كأداة ضمن مشروع الوساطة الدبلوماسية، ليس بوصفها مجرد ممارسة أخلاقية، بل كأداة استراتيجية لبناء المصداقية، وترسيخ النفوذ، وتعزيز القدرة على التأثير المقبول سياسيًا وشعبيًا. وتكشف هذه المقاربة كيف يمكن لقطر استثمار قوتها الناعمة ضمن سياستها الخارجية القائمة على الحياد النسبي، لتحقيق أهدافها الإقليمية والدولية، مع مراعاة حدود القوة الناعمة وأهمية التكيف مع موازين القوى، ما يربط الخطاب القيمي بالمنطق البراغماتي وبناء السمعة الدولية من دون الانجرار إلى توصيف ترويجي أو افتراضات قطعية.

كما تشير أدبيات العلاقات الدولية إلى أن الدول الصغيرة غالبًا ما تواجه تحديات ناتجة عن محدودية مواردها المادية والبشرية وصغر مساحتها الإقليمية، مما يحد من قدرتها على استعمال القوة الصلبة أو العسكرية. ولهذا، تلجأ هذه الدول إلى تبني أدوات القوة الناعمة والوساطة الدبلوماسية، لتعظيم حضورها الإقليمي والدولي وتعويض هذا النقص، عن طريق استثمار القيم والثقافة والسياسات المبررة لبناء النفوذ والتأثير (الابراهيم 1982، 43–48). ومن هذا المنطلق، يُمكن فهم الوساطة القطرية كأداة دبلوماسية تمكّن الدولة الصغيرة من تجاوز محدودياتها الجغرافية والديموغرافية، وربط الخطاب القيمي بالمصلحة السياسية وبناء السمعة الدولية، بعيدًا عن التوصيف الترويجي أو الافتراضات القطعية، مع مراعاة حدود القوة الناعمة وأهمية التكيف مع توازنات القوى الإقليمية والدولية.

ثالثاً: مفهوم السياسة الخارجية

وفيما يتعلق بمفهوم السياسة الخارجية، فقد تعددت تعريفاته لدى المختصين والباحثين في العلاقات الدولية تبعاً لاختلاف الزوايا التحليلية التي تناولت سلوك الدولة الخارجي إلا أنها تتقاطع في كونها تشير إلى نمط السلوك الخارجي للدولة وأدوات تفاعلها مع البيئة الإقليمية والدولية بما يخدم تحقيق أهدافها ومصالحها الاستراتيجية. وعليه تم تعريفها على أنها: الأنشطة الخارجية التي تقوم بها الدولة من أجل تحقيق أهدافها في النظام الدولي (أبو صليب 2020، 24). ومن بين التعريفات المتداولة لمصطلح السياسة الخارجية: الاستراتيجية التي ينتهجها صانعو القرار في وحدة دولية ما، تجاه أطراف النظام الدولي الأخرى، لتحقيق أهداف خارجية محورها المصلحة. وتعد السياسة الخارجية عملية مخططة وليست عفوية (أحمد 2015).

المبحث الثاني: السّياسة الخارجيّة القطريّة في المنطقة العربيّة

استطاعت قطر فرض نفسها كفاعل محوري في تسوية النزاعات العربية، من طريق تبنيها نهجاً دبلوماسياً نشطاً، وظفت فيه أدوات القوة الناعمة بفاعلية، إذ اتسمت سياستها الخارجية بانخراط فاعل في جهود الوساطة حيال عدد من الملفات السياسية والقضايا

العربية المعقدة، مرتكزة على معالجة الأزمات وتعزيز الاستقرار عبر آليات الحوار الدبلوماسي والتفاوض، بما يحد من تفاقم التوترات داخل النظام الإقليمي العربي، وقد أصبح هذا التوجه ركيزة مهمة ضمن السياسة الخارجية القطرية.

وعليه، سوف يتناول هذا المبحث الدور القطري في الأزمة اللبنانية والقضية الفلسطينية لفهم طبيعة الممارسة الدبلوماسية القطرية.

أولاً: الوساطة القطريّة في الأزمة اللبنانيّة

بدأت ملامح الاستراتيجية القطرية القائمة على أداء دور الوسيط تتبلور بشكل واضح مع إعلان القيادة القطرية برئاسة الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني رغبتها في التوسط لحل الأزمة اللبنانية، **و**استكمالاً للدور العربي المتصاعد الذي تبنته قطر في سياستها الخارجية، أدت الدوحة دوراً محورياً في الجهود الرامية إلى وقف العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف 2006، والذي استمر قرابة شهر. وقد تمثلت أهمية هذا الدور في فاعلية التحرك الدبلوماسي القطري داخل أروقة مجلس الأمن، إذ أسهمت الدوحة في الدفع باتجاه اعتماد القرار 1701، الذي نص على وقف فوري لإطلاق النار، ولم تقتصر الجهود القطرية على الوساطة الدبلوماسية الرامية إلى وقف إطلاق النار، بل واصلت الدوحة دورها الفاعل في دعم الاستقرار في لبنان، وقد استطاعت عن طريق أدواتها الدبلوماسية في رفع الحصار الجوي الذي فرضه الاحتلال الإسرائيلي على مطار بيروت، والذي استمر قرابة الشهرين، في خطوة جسدت حضوراً دبلوماسياً. أما على الصعيد الميداني، فقد عززت قطر حضورها ودورها الفاعل عبر مشاركتها في قوات اليونيفيل التابعة للأمم المتحدة، تأكيداً على التزامها العملي بدعم الأمن والاستقرار في لبنان، وإدارة مرحلة ما بعد الصراع (مركز برق للأبحاث والدراسات 2025).

وامتداداً لهذا المسار، انتقل الدور القطري من الوساطة في سياق الحرب إلى الدور السياسي المباشر؛ إذ أدت الدوحة دور الوسيط لا سيما في اثناء الجهود الرامية إلى إعادة تأهيل النظام السياسي اللبناني وتهيئة المناخ المناسب لعودة النخب السياسية إلى المشهد العام الداخلي. وقد برزت قطر كطرف وسيط يحظى بقبول واسع من مختلف

الأطراف السياسية في الأزمة اللبنانية، وهو ما مهد الطريق لمبادرتها في جمع الفرقاء على طاولة الحوار الوطني، إذ بادرت القيادة القطرية إلى جمع الأطراف اللبنانية في قمة تصالحية عقدت في الدوحة، وأسفرت هذه الجهود عن توقيع اتفاق مايو 2008، إذ تضمن التوافق على انتخاب ميشال سليمان رئيساً للجمهورية وتشكيل حكومة ائتلاف وطني، وقد أسهم هذا الاتفاق في إخراج لبنان من أزمته السياسية، وهو ما حظي بترحيب مجلس الأمن. (مركز برق للأبحاث والدراسات 2025).

وبالفعل، دخل اتفاق الدوحة حيز التنفيذ، إذ تم انتخاب قائد الجيش اللبناني آنذاك، ميشال سليمان رئيساً للجمهورية من قبل مجلس النواب، في خطوة مثلت تتويجاً للجهود الدبلوماسية القطرية، وقد حظي سيلمان بتأييد واسع من مختلف الكتل النيابية، إذ نال 118 صوتاً من قوى المعارضة والموالاة على حد سواء، ما عكس مستوى الاستجابة السياسية الواسعة لمضامين الاتفاق.

الحاضرون هم أمير دولة قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، ورئيس الوزراء القطري آنذاك، الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، بوصفهما الفاعلين والمحركين الأساسيين وراء نجاح اتفاق الدوحة، الذي مثل محطة حاسمة في مسار تفاوضي معقد أنهى أزمة سياسية حادة، تسببت في تدهور كبير في الأوضاع السياسية والأمنية في لبنان، واستمرت لما يزيد عن 18 شهراً (الجزيرة نت 2008).

لم يتوقف الدور القطري عند حدود التسوية السياسية، بل امتد ليعكس مقاربة شاملة تتجاوز إطار الوساطة التقليدية، إذ حرصت الدوحة على استكمال جهودها الدبلوماسية بحضور تنموي وإنساني ملموس. فقد أطلقت عقب اتفاق الدوحة مشروعاً واسع النطاق لإعادة إعمار المناطق المتضررة في جنوب لبنان جراء العدوان الإسرائيلي، في خطوة عكست التزام قطر بدعم الاستقرار من دون اهتمام للانتماءات الطائفية أو العقائدية.

وفي هذا السياق، قام أمير دولة قطر آنذاك، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بزيارة رسمية إلى لبنان في عام 2010، شملت تفقده للمناطق الجنوبية التي تكفلت قطر بإعادة إعمارها ضمن مشروعها الإنساني والإنمائي. وقد حملت هذه الزيارة دلالات سياسية

بالغة، وشكلت رسالة واضحة تعكس التزام قطر بدعم لبنان على المستويين السياسي والتنموي. وقد أكد الأمير في زيارته على أهمية الحفاظ على التوافق السياسي الداخلي، بوصفه شرطاً ضرورياً لضمان الاستقرار وتعزيز جهود التعافي وإعادة البناء في مرحلة ما بعد الحرب (الجزيرة نت 2010).

ثانياً: الوساطة القطريّة في مسارات القضيّة الفلسطينيّة

في إطار اتساع الدور الدبلوماسي القطري على الساحة الإقليمية، برزت القضية الفلسطينية كساحة محورية لتجلي هذا الدور. فقد كان للدوحة دور محوري في دعم الجهود السياسية والإنسانية، لا سيما في اثناء عدوان إسرائيل على قطاع غزة في ديسمبر 2008، إذ لجأت قوات الاحتلال إلى سياسات الحصار والتجويع الممنهجة بحق سكان القطاع. وفي ظل غياب موقف عربي موحد وضعف الاستجابة الرسمية، بادرت قطر بالدعوة إلى انعقاد قمة عربية طارئة في الدوحة، سعياً لإعادة توحيد الصف العربي وتقدم نهج سياسي متوازن لمواجهة تداعيات العدوان. وقد لاقت الدعوة استجابة فعلية، إذ انعقدت القمة في يناير 2009، وقد صدر عن القمة سلسلة من المطالب الحازمة، تصدرتها الدعوة إلى الوقف الفوري للعدوان الإسرائيلي ورفع الحصار المفروض على سكان غزة، بما يعيد الاهتمام للحقوق الإنسانية والسياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، وقد جسدت هذه المبادرة قدرة الدوحة على الجمع بين الوساطة السياسية والضغط الدبلوماسي الفاعل في لحظة حاسمة من الأزمة (عبد الواحد 2010، 125–126).

وفي ذروة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، برزت قطر كفاعل دبلوماسي محوري في عملية "طوفان الأقصى" التي اندلعت في 7 أكتوبر 2023. وقد أكدت الدوحة من جديد مكانتها كوسيط رئيس من طريق قدرتها على إدارة قنوات تواصل مع طرفي النزاع، الأمر الذي مكنها من الاضطلاع بدور دبلوماسي في جهود التهدئة بين الجانب الإسرائيلي وحركة حماس، التي تمثل الطرف المتنفذ في قطاع غزة، إذ تعززت هذه العلاقة بعد استضافة قطر لقيادات الحركة في عام 2012، في الوقت ذاته منح هذا الموقع

التفاوضي الدوحة هامشاً واسعاً للتحرك الدبلوماسي الفاعل، وسط انسداد قنوات الاتصال التقليدية وتصاعد الأزمة الإنسانية.

إضافة إلى ذلك، شكلت مكانة قطر كأكبر مانح دولي لقطاع غزة عاملاً استراتيجياً أكسبها دوراً محورياً في معادلة الوساطة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، لا سيما في ظل العدوان الإسرائيلي المتكرر على القطاع. ومع مرور نحو شهر على اندلاع حرب أكتوبر 2023 وتصاعد وتيرة الصراع، استندت الدوحة إلى أدواتها الدبلوماسية وقدرتها السياسية لأداء دور الوسيط الرئيس والمقبول من الأطراف المعنية جميعها، إذ برز هذا الدور بالرغم من التباينات الجوهرية التي فصلتها عن بعض القوى الإقليمية والدولية، خاصةً الإدارة الأمريكية، فيما يخص إدارة الملف الفلسطيني وقطاع غزة.

وبالرغم من هذه التباينات، تمكنت قطر من ترسيخ موقعها كوسيط مؤثر في مسار معركة طوفان الأقصى، إذ جاء هذا التأثير نتيجة مزيج من الدينامية الدبلوماسية والدور الإعلامي الاستراتيجي. فقد شكل الإعلام القطري وعلى رأسه قناة الجزيرة، منصة رئيسة لنقل التطورات الفلسطينية إلى الرأي العام العربي والدولي، ومع اندلاع معركة طوفان الأقصى استعملت قطر هذا النفوذ الإعلامي لتوضيح أبعاد دورها ضمن مسار الوساطة.

تجلى الموقف القطري منذ الأيام الأولى للأحداث عبر إصدار دعوات صريحة للتهدئة ووقف التصعيد، وهو ما أكدت عليه وزارة الخارجية القطرية في بيان رسمي، شددت فيه على ضرورة تفادي الانزلاق نحو دائرة أوسع من العنف. وفي الوقت ذاته، حمّلت الدوحة الكيان الصهيوني المسؤولية الكاملة عما آلت إليه الأوضاع في السابع من أكتوبر 2023، واصفة أن هذه التطورات جاءت نتيجة مباشرة للانتهاكات الممنهجة والسياسات القمعية القائمة بحق الشعب الفلسطيني (عزم 2024، 4-7).

ويأتي هذا الموقف انسجاماً مع الثوابت السياسية الخارجية القطرية، التي جعلت من الوساطة الدبلوماسية والحوار أدوات مركزية لتحقيق السلام وتسوية النزاعات أو الصراعات. انطلاقاً من هذا النهج، بادرت الدوحة بسرعة وبصورة مباشرة إلى الانخراط في ملف عملية طوفان الأقصى، مدركةً أن تصاعد الأحداث على الأرض قد يفضي

إلى توسيع نطاق الأزمة وتفاقم تبعاتها، بما يهدد بتعقيد المشهد الإقليمي ككل. ومن هذا المنطلق، عملت الوساطة القطرية على خلق مسارات تفاوضية مفتوحة، تجمع بين إدارة الأزمة الراهنة والتحضير لمعالجة جذور النزاع بطريقة مدروسة (عزم 2024، 6–7). وعليه، "بدأت الدوحة، بعد ساعات فقط من حدوث عملية طوفان الأقصى، التوسط في ملف تبادل الأسرى، وخصوصاً إطلاق سراح أسيرات إسرائيليات مدنيات، وأسرى يحملون جنسيات أجنبية، منها الأمريكية، وقالت مصادر في حركة حماس للإعلام، في 8 تشرين الأول/ أكتوبر، إن هذه الوساطة جاءت بدعم أمريكي" (عزم 2024، 7).

وصولاً إلى "الجهود في 24 نوفمبر 2023 في إقرار أول هدنة، والتي دامت أسبوعاً واحداً جرى خلالها إطلاق سراح 105 من الرهائن الإسرائيليين في قطاع غزة مقابل الإفراج عن 240 أسيراً فلسطينياً من سجون الاحتلال الإسرائيلي" (عاشور 2024، 122)، وفي مرحلة لاحقة، وبموجب وساطة قطرية بمشاركة فرنسية تم التوصل إلى اتفاق حول إدخال مساعدات إغاثية عاجلة إلى قطاع غزة، شملت أدوية ومستلزمات طبية ضرورية، في إطار ترتيب سياسي متوازن، وقد أتاح هذا التوافق أيضاً إيصال الأدوية إلى الأسرى الإسرائيليين المحتجزين داخل القطاع (عزم 2024، 7).

في هذا السياق، برز الدور القطري بشكل واضح في أزمة طوفان الأقصى، إذ تم إدارة مسار النزاع والعمل على تكييف السياقات السياسية لتقليل حدتها وتوسيع نطاق الحلول الممكنة، وقد تمكنت الوساطة القطرية من إقامة قنوات تفاهم بين طرفين متباينين في صلب سياساتهما، وهما حركة حماس والكيان الصهيوني، ويبرز هذا النهج أن الوساطة القطرية لم تكن مجرد تدخل مؤقت، بل أنموذج متكامل للوساطة الفاعلة التي تجمع بين الدبلوماسية والحياد الاستراتيجي، والقدرة على التأثير في مجريات الأحداث المعقدة فور نشوئها وفي لحظتها.

في القضية الفلسطينية، أدركت قطر أن إدارة النزاع تتطلب توظيف أكثر من أداة ضمن القوة الناعمة، إذ كانت الوساطة الدبلوماسية الأداة الأساسية لتقريب وجهات النظر بين الأطراف، فيما أدت القوة الإعلامية دورًا داعمًا يبرز جهود الدوحة ويضفي وضوحًا على

القضية الفلسطينية، بحيث يسهم هذا التكامل بين الوساطة والإعلام في إظهار قدرة قطر على أن تكون لاعبًا مؤثرًا في القضايا الإقليمية والدولية.

انتقالًا من دراسة ممارسة قطر للوساطة الدبلوماسية في أزماتها ضمن المحيط العربي، يمتد البحث ليشمل الدور الذي مارسته الوساطة القطرية في القضايا الإقليمية ذات الأبعاد الدولية والأزمات الدولية المعقدة.

المبحث الثالث: الدّور القطريّ بين محوريّة التّأثير الإقليميّ وتعاظم الحضور الدّوليّ

لم تقتصر الدبلوماسية القطرية على التعاطي مع القضايا والأزمات العربية فحسب، بل تبنت نهج الوساطة كخيار سياسي عابر للحدود الإقليمية، لتغدو فاعلاً محورياً في إدارة ملفات إقليمية ودولية على حد سواء. وقد انطلقت هذه الرؤية من إدراك أن المنطقة العربية ليست بمنأى عن الأزمات الدولية، وأن تداعيات هذه الأزمات سواء المباشرة أم غير المباشرة قد تنعكس على استقرار الدول العربية وأمنها الإقليمي. ومن هذا المنطلق، انخرطت الدوحة في مسارات تفاوضية متعددة، شملت نزاعات داخلية لدول إقليمية وكذلك دولية، جزء منها: اتسم بسياقات معقدة تتطلب قنوات حوار مفتوحة وأدوات وساطة فعالة قادرة على تهيئة بيئة ملائمة للتسويات.

بناءً على ذلك، سيتم تناول دراسة دور الوساطة القطرية في إدارة أزمة الصراع الإسرائيلي–الإيراني، التي شهدت تدخل الولايات المتحدة، إضافة إلى دور الوساطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي تميزت بكونها أزمة محدودة الاهتمام الدولي.

أولاً: قطر كوسيط في المثلث الأمريكيّ– الإسرائيليّ– الإيرانيّ

اندلع في 13 من يونيو صراع عسكري مباشر بين إيران وإسرائيل، إذ نفذت إسرائيل هجمات جوية واسعة استهدفت مواقع استراتيجية إيرانية بما في ذلك المنشآت العسكرية والنووية، في خطوة وصفتها وقائية لتقويض قدرات الردع الإيرانية. وبناءً على ذلك، ردّت طهران بإطلاق ضربات مضادة لتعزيز الردع وإعادة صياغة موازين القوى الميدانية والسياسية في المنطقة (الزوري 2025).

مع تصاعد المواجهة، شاركت الولايات المتحدة مباشرة إلى جانب إسرائيل، ما أدى إلى توترات عسكرية غير مسبوقة، شملت ضربات على منشآت إيرانية. في المقابل، ردت إيران بسرعة عبر استهداف قاعدة العديد في قطر، إلا أن الدفاعات الجوية القطرية أحبطت الهجوم ومنعت وقوع خسائر كبيرة. وعليه، سارعت الدوحة لإصدار بيان يدعو للعودة إلى الحوار والمفاوضات، محذرة من أن استمرار التصعيد قد يهدد الأمن والاستقرار الإقليمي ويعقد شبكة النزاعات في المنطقة (الجندي 2025).

في خضم هذا التوتر والتصعيد، وخصوصاً بعد وصول الصراع إلى قاعدة العديد الأمريكية في قطر، لم يكن أمام قطر خيار الدخول المباشر في مسار النزاع، بل فرضت عليها الأحداث التمركز في العمق الاستراتيجي للصراع. وبناء على ذلك، تموضعت قطر كجسر للتواصل ومساحة محايدة مسخرة أدوات الدبلوماسية لإعادة توجيه مسار الأزمة نحو حلول سياسية ودبلوماسية مع التركيز على الحد من التصعيد وفتح قنوات تفاهم بين الأطراف المتصارعة.

وفي هذا السياق، نجحت الجهود الدبلوماسية التي قادتها قطر بطلب أمريكي مباشر في التوصل إلى اتفاق مفاجئ لوقف إطلاق النار، وقد جاء الاتفاق نتيجة الاتصال الذي أجراه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مع أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد، طالبا منه التدخل لإقناع إيران بالموافقة على المقترح الأمريكي الذي كانت إسرائيل قد أبدت استعدادها لقبوله (الجزيرة نت 2025ج)، إذ إن هذا الاتصال فتح الباب لتحركات دبلوماسية مكثفة أجرتها الدوحة مع الجانب الإيراني، وقد أسفرت هذه الاتصالات عن التوصل إلى تفاهم لوقف إطلاق النار بين الجانبين، ليعلن بعد ذلك الرئيس ترامب دخول الاتفاق حيز التنفيذ (الجزيرة نت 2025ج).

يتضح من ذلك أن في هذا الملف، اختارت قطر من بين أدوات القوة الناعمة التركيز على الوساطة كأداة استراتيجية مركزية، لتسهيل التفاهم بين الأطراف المتصارعة والحد من تداعيات النزاع على مصالحها.

إذ كانت قطر تدرك أنها تفتقر إلى مقومات القوة الصلبة اللازمة لمواجهة تهديدات أي قوى إقليمية ودولية كبرى، ومن ثم لم يكن بإمكانها الدخول المباشر في النزاع كطرف متحارب. وبناءً على هذا الوعي، تبنت قطر مسار الوساطة كأداة دبلوماسية أساسية تمكنها من اداء دور مؤثر وفاعل في إدارة النزاع مع الحفاظ على الحياد النسبي. وفي الوقت ذاته، لم يكن هذا النجاح ممكناً لولا قبول الأطراف الكبرى – الإقليمية والدولية – بوجود قطر كوسيط، إذ إن الشرعية والقبول لدى هذه القوى يمثلان شرطاً أساسياً لتتمكن قطر من ممارسة نفوذ في صراعات تتجاوز قدراتها العسكرية. ومن هذا المنطلق، يعكس الدور القطري كيف يمكن لدولة ذات حجم صغير ومحدود الموارد العسكرية، وتحويل قيودها البنيوية إلى نقاط قوة عبر أدوات القوة الناعمة ـ الوساطة. مما يعزز موقعها الإقليمي والدولي ويمكّنها من التأثير في مجريات الأحداث السياسية، بعيداً عن الانخراط العسكري المباشر في الصراعات.

ثانياً: الوساطة القطريّة في أزمة جمهوريّة الكونغو الدّيمقراطيّة

برز الدور القطري في النزاع القائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية كامتداد لاستراتيجية الدوحة في استعمال الوساطة الدبلوماسية لتعزيز حضورها الدولي، وعلى الرغم من محدودية الاهتمام الإعلامي والسياسي الدولي بهذا النزاع مقارنة بالأزمات الأخرى، اختارت قطر التدخل في إطار نهج الوساطة الاستباقية، سعياً لتوسيع نطاق تأثيرها كوسيط مستقل بعيداً عن الاستقطابات التقليدية، وموضحةً قدرة الدول الصغيرة على ممارسة نفوذ دبلوماسي في أزمات دولية معقدة من دون الاعتماد على القوة العسكرية. ويعكس هذا التدخل التزام قطر بتوظيف أدوات القوة الناعمة لتحقيق أهداف استراتيجية، وإبراز مرونتها في إدارة النزاعات ذات الأبعاد الإقليمية والدولية، بما يعزز مكانتها السياسية في الساحة العالمية. (الجزيرة نت 2025أ).

شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية سلسلة متواصلة من النزاعات المسلحة منذ الإطاحة بالرئيس موبوتو، بدءًا من تمردات لوران كابيلا وصولاً إلى الحروب الأهلية بين 1996 و2024، التي تميزت بتدخلات إقليمية ودولية متكررة وتغيرات متلاحقة في القيادة. وقد

أظهرت هذه الأزمات تعقيد المشهد السياسي الداخلي، مع فشل محاولات تحقيق الاستقرار الدائم عبر الحوار ودمج المتمردين في الجيش النظامي، ما أدى إلى تجدد النزاعات بشكل متسلسل. وتُعد هذه الحروب من بين أكثر النزاعات دموية في التاريخ المعاصر، نظرًا لحجم الخسائر البشرية وتداخل المصالح الإقليمية والدولية، وهو ما يبرز تحديات الوساطة الدبلوماسية في إدارة أزمات متشابكة ومعقدة مثل أزمة الكونغو (الجزيرة نت 2025أ).

وفي ظل تبادل الاتهامات المتبادلة بين أطراف النزاع، جاءت خطوة غير مسبوقة على الصعيدين الإقليمي والدولي، إذ استضاف أمير دولة قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، في مارس2025 قمة جمعت بين رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية فيليكس تشيسيكيدي، ورئيس رواندا بول كاغامي، في أول لقاء مباشر بين الطرفين منذ اندلاع الجولة الأخيرة من الصراع (الجزيرة نت 2025ب). في حين كانت الحكومة المركزية في كينشاسا ترفض الجلوس إلى طاولة الحوار مع المتمردين قبل انسحابهم من المناطق المحتلة، تمكنت دولة قطر في إقناع الأطراف بضرورة الجلوس إلى طاولة المفاوضات وجهاً لوجه. وقد استمر هذا الحوار بشكل دوري ومنظم على مدار عدة أشهر، مما أتاح للطرفين الدخول في قنوات التواصل وبناء مستوى أولي من الثقة المتبادلة لتسوية النزاع. وقد توجت هذه المساعي بالتوقيع على إعلان المبادئ في العاصمة الدوحة، والذي نص على وقف دائم لإطلاق النار، ممهداً الطريق أمام مسار شامل نحو السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (الجزيرة نت 2025ب).

وبينما تجاهلت الساحة الإعلامية تطوراته وابتعدت عدسات السياسة الدولية عن تفاصيله، وتحركت قطر بخطوات عملية وهادئة لتقريب وصياغة مسار تفاوضي أعاد النزاع إلى واجهة الحلول الممكنة، وقد أكسبها هذا الحضور بالرغم من الضعف الإعلامي إشادات عربية وأفريقية ودولية، توجت ببيان رسمي صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية، ثمن جهود الدوحة وعدّها تحولاً نوعياً في مسار تسوية نزاع "استعصى" على الحل لسنوات طويلة (الجزيرة نت 2025ب).

في هذه الأزمة، اعتمدت قطر بشكل أساس على الوساطة الدبلوماسية كأداة رئيسة لتقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع، من دون اللجوء بشكل واضح إلى أدوات تأثير أخرى، وهو ما تجلى في توقيع إعلان وقف إطلاق النار في العاصمة الدوحة.

بعد مراجعة المسار الذي اتخذته الوساطة القطرية في الأزمات التي أثرت فيها وتلك التي لم يكن لها تأثير مباشر فيها، يمكننا الآن الانتقال لمناقشة هذا الدور وتحليل أبعاده، بما يتيح فهم الهدف الاستراتيجي وراء اعتماد الدوحة لهذه الوساطة ضمن سياستها الخارجية.

المناقشات:

كشفت الدراسة على مستوى أكثر عمومية أن دبلوماسية الوساطة بوصفها أحد المسارات التنفيذية للقوة الناعمة، تشكل أداة فاعلة لتعظيم نفوذ الدولة وبسط حضورها السياسي في الساحة الإقليمية والدولية، وعن طريق هذا الدور تتيح هذه الأداة (الوساطة) للدول ولا سيما محدودة المساحة والقوة الصلبة التحرر من القيود البنيوية التي يفرضها حجمها الجغرافي والديمغرافي، بما يمكنها من تجاوز أنماط السلوك التقليدية المرتبطة بمحدودية القدرات المادية، وبذلك تتحول الوساطة من مجرد ممارسة دبلوماسية وقتية إلى آلية استراتيجية تعيد صياغة موقع الدولة داخل توازنات النظام الدولي، وتمنحها قدرة على التأثير المقبول سياسياً وشعبياً، بل المطلوب أحياناً من قبل القوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي، مما يعزز منسوب الشرعية الرمزية لدورها ويسهم في ترسيخ قبولها لدى المجتمعات المعنية، وليس لدى النخب وصناع القرار فقط.

في ضوء ذلك، يتضح جلياً أن دولة قطر اتجهت نحو تبني مسار الدول الفاعلة في النظام الدولي، متحررة من بوتقة السلوك التقليدي التي غالباً ما تحاصر الدول المحدودة المساحة ضمن أدوار هامشية التأثير، وقد تحقق هذا الخروج عن طريق بوابة أدوات القوة الناعمة، التي شكلت الإطار الأوسع لتحركها الخارجي، وكان منفذها العملي يتمثل في الوساطة الدبلوماسية، إذ أتاح هذا النهج لقطر الانتقال من منطق ردود الفعل إلى منطق المبادرة، والمشاركة الفاعلة في إدارة الأزمات الإقليمية والدولية.

وفي مستوى أكثر تركيباً، يتبين أن أدوات القوة الناعمة لم تعد مجرد آليات تكميلية في سلوك الدول الصغيرة، بل أسهمت في بلورة "مشروع سياسي" متكامل يعيد تعريف أدوارها داخل النظام الدولي، فقد كشفت التجربة القطرية أن عن طريق توظيف أدوات القوة الناعمة باتت الدول الصغيرة قادرة على تبني طموحات وتأدية أدوار لا تختلف في جوهرها عن مشاريع الدول الكبرى، والتي تتمثل في التأثير بمحيطها الإقليمي وبناء حضور يتجاوز حدودها الجغرافية. في هذا السياق، يتحول البعد الإقليمي بوصفه نقطة الانطلاق تدريجياً إلى تأثير دولي تراكمي قائم على القبول والشرعية، لا على الإكراه أو سياسة فرض الواقع. وعليه، يمكن القول إن دبلوماسية الوساطة شكلت المسار العملي لتحقيق المشروع القطري، إذ أثبتت قطر وفق استراتيجية سياستها الخارجية قدرتها على نقل الدولة من موقع التأثر بمجريات الأحداث السياسية إلى موقع الفاعل والمؤثر في مسارات الصراعات والتفاعلات الدولية، وهنا يتضح بشكل جلي أن الوساطة القطرية تحديداً عكست تحولاً نوعياً في فهم العلاقة بين الحجم المادي للدولة ومكوناتها في النظام الدولي، وفي الوقت ذاته برهنت استراتيجية ممارسة الوساطة أن الفاعلية الدولية لم تعد رهينة الامتداد الجغرافي، ولا مقيدة بالمقومات التقليدية التي كرستها الدول الكبرى تاريخياً بوصفها شروطاً حصرية للتأثير في صياغة المشهد السياسي بشقيه الإقليمي والدولي، فقد جرى تجاوز هذا الإطار التفسيري لصالح تصور بديل يقوم على إنتاج أدوار سياسية ووظيفية فاعلة تعيد صياغة موقع الدولة داخل التفاعلات الدولية بعيداً عن منطق نهج القوة المفرطة والإرغام.

كما يتضح أنّ فاعلية دبلوماسية الوساطة لا تتشكل بصورة فورية أو عبر تدخلات معزولة، بل تبنى عن طريق مسار تدريجي يبدأ بالانخراط في نزاعات تقع ضمن المحيط الإقليمي المباشر للدولة، إذ يعد هذا المحيط المجال الأول لاختبار قدرة الدولة على إدارة التناقضات السياسية، وبناء الثقة والتعامل مع تعقيدات الصراعات التي تتداخل فيها العوامل الأمنية والمصالح المتشابكة. وعليه، فإن نجاح الدولة في هذا النطاق القريب يمثل قاعدة تأسيسية تتيح لها ترسيخ مصداقيتها كوسيط.

علاوة على ما ذُكر، تؤكد التجربة القطرية أن النجاح في الوساطة لا يفترض بالضرورة توافر علاقات متوازنة أو ودية مع أطراف الصراع جميعا، إذ برهنت هذه التجربة أن امتلاك قنوات تواصل فاعلة، إلى جانب القدرة على الفصل بين المواقف السياسية المعلنة ومتطلبات إدارة النزاع، يعد أكثر أهمية من الحياد الشكلي، ويتجلى ذلك بوضوح في دخول قطر في أزمات معقدة من بينها أزمة التوتر الإيراني– الأمريكي– الإسرائيلي، إذ لم يشكل وضوح موقفها السياسي من بعض الأطراف لا سيما الإسرائيلي عائقاً أمام اضطلاعها بدور الوسيط في مسار التهدئة وخفض التصعيد.

كما تبرز هذه التجربة أن الوساطة الفاعلة تستلزم امتلاك الوسيط حساً تفاوضياً عالياً يقوم على تقبل التناقضات، وإدارة الكلفة السياسية، والاستعداد لتقديم تنازلات محسوبة لا تفهم بوصفها ضعفاً، بل بوصفها استثماراً سياسياً يخدم هدفاً أعلى يتمثل في احتواء النزاع وتعزيز الاستقرار. وعليه، فإن دخول الدولة في وساطة مع أطراف تصنف خصوماً أو أعداء لا يعد خروجاً عن الثوابت بقدر ما يعكس نضجاً دبلوماسياً وقدرة على توظيف البراغماتية الأخلاقية لخدمة غايات استراتيجية بعيدة المدى.

وفيما يتعلق بدور قطر في أزمات محدودة الحضور الإعلامي والاهتمام الشعبي، كما في حالة النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يظهر بعداً دلالياً مهماً في فهم منطق وساطتها، فهذه الأزمة التي لا تحظى بمتابعة واسعة على الساحتين الإقليمية والدولية، ولم تمثل ساحة نفوذ تقليدية أو مجالاً لتحقيق مكاسب سياسية مباشرة، ومع ذلك اختارت الدوحة المشاركة فيها بوصفها وسيطاً، إذ يعكس هذا السلوك رغبة قطر في ترسيخ صورة مفادها أن دبلوماسية الوساطة التي تعتمدها ولا ترتبط بانتقائية القضايا أو بحسابات المصلحة وإنما تنطلق من الإطار النظري للقوة الناعمة التي تُعرف الوساطة كأداة لتحقيق الاستقرار واحتواء النزاعات بحد ذاتها.

وبهذا المعنى، تسعى قطر إلى تأكيد أن وساطتها ليست مشروطة بتأثير الأزمة على مصالحها المباشرة أو على محيطها الإقليمي، بل تمارس دوراً سياسياً دبلوماسياً. ويأتي ذلك في تمايز واضح عن سلوك العديد من الدول، التي غالباً ما تنخرط في الوساطات

والصراعات حينما تتقاطع مع مصالحها السياسية أو الاقتصادية ولو بصورة غير مباشرة. وعليه، فإن هذا النمط من الانخراط يعزز طرح أن الوساطة القطرية تقدم كقوة ناعمة ذات بعد معياري، ترمي بشكل أساس إلى ترسيخ الاستقرار وتعزيز الشرعية الدولية للدور القطري.

تكشف التجربة العملية للوساطة القطرية أن هذا الدور لم يُبنَ على افتراضات نظرية حول فاعلية القوة الناعمة، بل تبلور عن طريق إدارة واقعية للنزاعات في بيئات عالية التعقيد، ففي سياق التصعيد العسكري بين إيران وإسرائيل، واجهت قطر وضعاً يمس محيطها الأمني المباشر، ما فرض عليها التعامل مع الأزمة بمنطق احتواء التصعيد لا الانخراط فيه، وقد انعكس ذلك في قدرتها على الحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة مع الأطراف المتصارعة، مستندة إلى توازن دقيق بين العوامل السياسية ومتطلبات الوساطة، وهو ما أتاح لها أداء دور وظيفي في تخفيف حدة التوتر.

هذه الممارسة تشير إلى أن الوساطة، بالنسبة لقطر، تمثل آلية تشغيلية لإدارة الأزمات ضمن حدود قدراتها، وليست مجرد خطاب دبلوماسي، إذ تُستعمل كوسيلة لإعادة توجيه مسار النزاعات نحو مساحات التفاوض، بما يعزز حضورها السياسي دون الارتكاز على أدوات القوة الصلبة.

وفي إطار تحليل أكثر عمقاً، يتبين أن دولة قطر قد تبنت نهج الوساطة كخيار استراتيجي في سياستها الخارجية، انطلاقاً من إدراكها لخصوصية البيئة الإقليمية التي تنتمي إليها، والتي تتسم بالتوترات المستمرة والصراعات الممتدة، إضافة إلى الخلافات التي تبرز بين حين وآخر بين مختلف الفاعلين في محيطها العربي والخليجي، وقد تعزز هذا التوجه بشكل ملحوظ أكبر عقب الأزمة الخليجية (أزمة الحصار) عام 2017، والتي سبقتها أزمة سحب السفراء، إذ شكلت هذه التحديات الأمنية والسياسية دافعاً جوهرياً لقطر على مواصلة تبني مقاربة الوساطة الفاعلة في السياسة الخارجية، وقد عملت الدولة على تعزيز هذا الدور وتوسيعه، عن طريق استثمار أدوات القوة الناعمة

والوسائل الدبلوماسية المتنوعة، لترسيخ مكانتها كلاعب محوري قادر على إدارة النزاعات والصراعات السياسية.

تنطلق الوساطة القطرية من أنموذج القوة المتداخلة، الذي يقوم على تكامل أدوات دبلوماسية وسياسية وإعلامية واقتصادية ضمن نطاق القوة الناعمة، من دون الاعتماد على أدوات القوة الصلبة التي تمتلكها، فقد أدركت قطر من طريق تجاربها السابقة أنها تمتلك من الخصائص والمؤهلات التي تمكنها من التحرك بفاعلية ضمن مسارات الوساطة، ويأتي هذا التوجه انسجاماً ينسجم مع أهداف سياستها الخارجية المتمثلة في حماية أمنها القومي وتعزيز مصالحها الاستراتيجية، كما أسهم تراجع أدوار القوى الإقليمية والدولية التقليدية في قيادة مسارات التسوية الدبلوماسية في ترسيخ الدور القطري، إذ شهدت السنوات الأخيرة نوعاً من الانكفاء السياسي لعدد من الفاعلين الدوليين عن ملفات المنطقة، نتيجة انشغالهم بأزمات داخلية أو إعادة ترتيب أولوياتهم الجيوسياسية. وقد أوجد هذا الفراغ فرصة لإعادة رسم توازنات المشهد الدبلوماسي، وقد أدركت قطر هذه الفرصة لتوجيه سياستها الخارجية بشكل استراتيجي، بما يعزز صورتها كفاعل دبلوماسي محوري، لا سيما في الملفات المتأزمة ذات الأبعاد الجيوسياسية المعقدة.

وجاء هذا التمركز ضمن إطار مؤسسي يدعم مسار السياسة الخارجية لدولة قطر، مستنداً إلى ما نصت عليه المادة السابعة من الدستور القطري، والتي تؤكد على أن "تقوم السياسة الخارجية للدولة على مبدأ توطيد السلم والأمن الدوليين، عن طريق تشجيع فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعاون مع الأمم المحبة للسلام" (الدستور الدائم لدولة قطر 2024، 8). وهو ما وفر للوساطة القطرية غطاءً قانونياً ودستورياً، ومكنها من التحرك ضمن هذا المسار بما يتجاوز الحدود الجغرافية لدولة قطر، لتصبح مكوناً رئيساً في إدارة وتسوية النزاعات الإقليمية والدولية.

الخاتمة:

أظهرت نتائج الدراسة أن تبني قطر لدبلوماسية الوساطة تجاوز حدود المناورة الوقتية، بل جاء في إطار توجه استراتيجي واعٍ، ارتبط بإدراك الدولة لحدود قدراتها البنيوية ورغبتها في تحويل هذه المحددات إلى مصادر تأثير، فقد جاءت الوساطة كأداة تسمح لقطر بتوسيع هامش حركتها الخارجية عبر إدارة النزاعات بدلاً من الانخراط فيها، وهو ما وفر لها مجالاً لبناء حضور دبلوماسي يتجاوز وزنها الجغرافي والديموغرافي.

إذ إن توظيف الوساطة لم يقتصر على نطاق جغرافي أو نوع محدد من الأزمات، بل اتسم بالمرونة والتدرج، بدءاً من أزمات محيطها العربي وصولاً إلى قضايا إقليمية ودولية أكثر تعقيداً. هذا الامتداد عكس قدرة قطر على تكييف أدواتها الدبلوماسية مع طبيعة كل أزمة، مستندة إلى شبكة علاقات متوازنة وإلى نمط من التأثير غير القسري يعزز فرص القبول لدى الأطراف المتنازعة.

إذ تشير الحالات المدروسة إلى أن نجاح الوساطة القطرية لم يكن مطلقاً أو قابلاً للتعميم، بل ظل مرتبطاً بسياقات سياسية محددة وبمدى استعداد الأطراف لقبول الوسيط. ومع ذلك، فقد أسهم هذا الدور في إعادة تشكيل موقع قطر على المسرح السياسي الإقليمي والدولي، إذ أصبحت تُقرأ كفاعل دبلوماسي قادر على إدارة مسارات التهدئة وفتح قنوات التواصل في لحظات الأزمات، من دون أن يعني ذلك تحررها من القيود التي تفرضها توازنات القوى الكبرى.

في ضوء ذلك، يمكن القول إن دبلوماسية الوساطة شكلت إحدى الركائز العملية لمشروع السياسة الخارجية القطرية، ليس بوصفها بديلاً عن أدوات القوة الأخرى، بل كآلية تمنح الدولة الصغيرة مساحة مناورة سياسية وتراكم رصيداً من الثقة الدولية، غير أن استدامة هذا الدور تظل مرهونة بقدرتها على الحفاظ على التوازن بين الطموح الدبلوماسي ومتطلبات البيئة الإقليمية والدولية المتغيرة، وهو ما يفتح المجال لمقاربات بحثية مستقبلية تستكشف حدود هذا الأنموذج وإمكانات تطوره، إذ يمكن توسيع البحث ليشمل تقييم دور الوساطة القطرية في أزمات إضافية ذات أبعاد إقليمية ودولية، مع التركيز على قياس

فعالية الوساطة في ظل تغير توازنات القوى الدولية والإقليمية، كما يمكن دراسة العلاقة بين الوساطة وأدوات القوة الناعمة الأخرى مثل الإعلام والاقتصاد، وتحليل مدى إسهام هذه الأدوات في تعزيز موقف الدول الصغيرة على المسرح الدولي. إضافة إلى ذلك، يُستحسن إجراء مقارنات مع تجارب وساطة لدول صغيرة أخرى لتحديد عوامل النجاح والقيود المشتركة، بما يسهم في تطوير أنموذج أكاديمي شامل لفهم دور الوساطة كأداة استراتيجية في السياسة الخارجية.

Acknowledgments
Funding statement: No funding available.
Conflict of interest statement: The author declares no conflict of interest.

قائمة المصادر:

أبو صليب، فيصل مخيط. 2020. "دور الوساطة في سياسة الكويت الخارجية (1961–2019)". *حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية* 40, عدد.548 (يونيو).
https://doi.org/10.34120/aass.v40i548.1231

أحمد، هويدا شوقي. 2015. *دور الدين في السياسة الخارجية مع التطبيق على السعودية وتركيا*. القاهرة: المكتب العربي للمعارف.

الابراهيم، حسن علي. 1982. *الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج*. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

القحطاني، مطلق بن ماجد، و دانه بنت منصور ال ثاني. 2021. "سياسة دولة قطر وتجربتها في الوساطه وتسوية المنازعات." *سياسات عربية* 9, عدد.51 (يوليو): 7–22.
https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue051/Pages/Siyassat51-2021-Qahtani-AlThani.pdf

الجزيرة نت. 2025أ. "أزمة الكونغو الديمقراطية.. حروب أهلية متجددة وصراعات عابرة للحدود". 2 فبراير, 2025.
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2025/2/2/أزمة-الكونغو-الديمقراطية-حروب-أهلية/

الجزيرة نت. 2025ب. "جهود قطر تنجح في دفع الكونغو وحركة إم ٢٣ لاتفاق سلام". 21 يوليو، 2025.
https://www.aljazeera.net/news/2025/7/21/قبلتها-الأطراف-وأشاد-بها-المراقبون/

الجزيرة نت. 2025ج. "بين واشنطن والدوحة.. كيف تم التوصل لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وإيران؟". 24 يونيو، 2025.
https://www.aljazeera.net/news/2025/6/24/بين-واشنطن-والدوحة-كيف-تم-التوصل/

الجزيرة نت. 2010. "أمير قطر يتفقد جنوب لبنان". 31 يوليو, 2010.
https://www.aljazeera.net/news/2010/7/31/أمير-قطر-يتفقد-جنوب-لبنان/

الجزيرة نت. 2008. "انتخاب سليمان رئيساً للبنان وسط حضور عربي ودولي كبير". 25 مايو، 2008.
https://www.aljazeera.net/news/2008/5/25/انتخاب-سليمان-رئيسا-للبنان-وسط-حضور/

الجندي، عبدالوهاب. 2025. "إيران تبدأ عملية بشائر الفتح باستهداف القواعد الأمريكية في دول الخليج...هجوم صاروخي يستهدف "العديد"..وقطر تؤكد نحتفظ بحق الرد". اليوم السابع. 23 يونيو، 2025.
https://www.youm7.com/story/2025/6/23/إيران-تبدأ-عملية-بشائر-الفتح-باستهداف-القواعد-الأمريكية-في-دول/7032018

الدستور الدائم لدولة قطر. 2024. الطبعة الاولى. الدوحة: وزارة العدل.
https://www.gco.gov.qa/wp-content/uploads/2024/11/permanent_constitution_state_qatar.pdf

الزوري، عماد. 2025. "الأسد الصاعد هجوم إسرائيلي على إيران بحمولة دينية". الجزيرة نت. 17 يونيو، 2025.
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2025/6/17/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A

الكعود، اياد خلف عمر. 2016. "استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية." رسالة ماجستير.، جامعة الشرق الأوسط /كلية الاداب والعلوم.
https://meu.edu.jo/libraryTheses/586b52ba0d945_1.pdf

المطيري، ناصر خميس. 2017. *الكويت ودبلوماسية الوساطة: دراسة قانونية سياسية تاريخية*. الكويت: منشورات ذات السلاسل.

عبد الواحد، أثير ناظم. 2010. "دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية". *مجلة دراسات دولية*، العدد 43 (يناير): 117–130.
https://jcis.uobaghdad.edu.iq/index.php/politics/article/view/181/151 .

عزم، أحمد جميل. 2024. "قطر وتداعيات حرب ما بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر: بين إدارة الصراع وحله". مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 21 يناير, 2024.
https://www.palestine-studies.org/ar/node/1655085

عاشور، محمود. 2024. "الوساطة الإقليمية بين المقاومة وإسرائيل: الدور والفاعلية والدلالات (مصر وقطر)." *قضايا ونظرات*، العدد.33 (ابريل): 122–130.
https://icprespective.com/wp-content/uploads/2025/01/%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D9%86%D8%B8%D8%B1%D8%A7%D8%AA-33.pdf

محمد، طارق عبد الوهاب احمد. 2024. "سياسة قطر الخارجية استثمار في القوة الناعمة (1995–2017)". *مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية*, العدد.48 (نوفمبر): 815–834.
https://search.mandumah.com/Record/1515557

مركز برق للأبحاث والدراسات. 2025. "الوساطة القطرية المنطلقات والإنجازات". 22 تشرين الاول, 2025.
https://barq-rs.com/qatar/

ناي، جوزيف. 2007. *القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية*. ترجمة محمد البجيرمي. الرياض: العبيكان.

نعيم، نايري عبدالله. 2025. "دبلوماسية الوساطة القطرية.. الفرص والتحديات". *مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية* 53، العدد.3 (اكتوبر): 7476.
https://doi.org/10.35516/Hum.2025.7476

List of References:

Abdelwahid, Athir Nadhim. 2010. "The role of Qatari foreign policy in the context of Arab and regional crises". *Journal of International Studies*, no.43 (January): 117–130. https://jcis.uobaghdad.edu.iq/index.php/politics/article/view/181/151 (in Arabic).

Abu Sulaib, Faisal Mukhit. 2020. "The Role of Mediation in Kuwait's Foreign Policy (1961–2019)". *Annals of Arts and Social Sciences* 40, no.548 (June). https://doi.org/10.34120/aass.v40i548.1231 (in Arabic).

Ahmed, Howaida Shawqi. 2015. *The Role of Religion in Foreign Policy: With Application to Saudi Arabia and Turkey*. Cairo: Arab Bureau of Knowledge. (in Arabic)

Al-Mutairi, Nasser Khames. 2017. *Kuwait and Mediation Diplomacy: A Legal, Political, and Historical Study*. Kuwait: That Al-Salasil Publications. (in Arabic)

Al-Qahtani, Mutlaq bin Majid, and Danah bint Mansour Al Thani. 2021. "The State of Qatar's Policy and Its Experience in Mediation and Dispute Resolution." *Arab Policies* 9, no.51 (July): 7–22. https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue051/Pages/Siyassat51-2021-Qahtani-AlThani.pdf (in Arabic).

Al-Ibrahim, Hassan Ali. 1982. *Small States and the International System: Kuwait and the Gulf*. Beirut: Arab Research Foundation. (in Arabic)

Al-Jazeera Net. 2008. Suleiman elected President of Lebanon amid a large Arab and international presence. 25 May, 2008. https://www.aljazeera.net/news/2008/5/25/انتخاب-سليمان-رئيسا-للبنان-وسط-حضور (in Arabic).

Al-Jazeera Net. 2010. Emir of Qatar inspects southern Lebanon. 31 July, 2010. https://www.aljazeera.net/news/2010/7/31/أمير-قطر-يتفقد-جنوب-لبنان (in Arabic).

Al-Jazeera Net. 2025a. "Democratic Republic of Congo crisis: Renewed civil wars and cross-border conflicts." 2 February, 2025. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2025/2/2/أزمة-الكونغو-الديمقراطية-حروب-أهلية (in Arabic).

Al-Jazeera Net. 2025b. "Qatar's efforts succeed in pushing Congo and M23 movement to a peace agreement." 21 July, 2025. https://www.aljazeera.net/news/2025/7/21/قبلتها-الأطراف-وأشاد-بها-المراقبون (in Arabic).

Al-Jazeera Net. 2025c. "Between Washington and Doha: How a ceasefire between Israel and Iran was reached." 24 June, 2025. https://www.aljazeera.net/news/2025/6/24/بين-واشنطن-والدوحة-كيف-تم-التوصل (in Arabic).

Al-Kaoud, Eyad Omar. 2016. "Soft power strategy and its role in achieving U.S. foreign policy objectives in the Arab region." Master's Thesis, Middle East University/College of Arts and Sciences. https://meu.edu.jo/libraryTheses/586b52ba0d945_1.pdf (in Arabic).

Alzouri, Emad. 2025. "The Rising Assad": Israeli attack on Iran with a religious load. Al Jazeera net. 17 June, 2025. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2025/6/17/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A (in Arabic).

Aljunddi, Abdulwahab. 2025. "Iran launches "Bashayer Al-Fath" operation targeting U.S. bases in the Gulf". Youm 7. 23 June, 2025. https://www.youm7.com/story/2025/6/23/إيران-تبدأ-عملية-بشائر-الفتح-باستهداف-القواعد-الأمريكية-في-دول/7032018 (in Arabic).

Ashur, Mahmoud. 2024. "Regional mediation between the Resistance and Israel: Role, effectiveness, and implications (Egypt and Qatar)." *Qadaya wa Nazarat*, no.33(April):122-130. https://icprespective.com/wp-content/uploads/2025/01/%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D9%86%D8%B8%D8%B1%D8%A7%D8%AA-33.pdf (in Arabic).

Azm, Ahmad Jamil. 2024. "Qatar and the consequences of the post-October 7 war: Between conflict management and resolution". Palestine Studies Center. https://www.palestine-studies.org/ar/node/1655085 (in Arabic).

Bariq Center for Research and Studies. 2025. "Qatari mediation: Foundations and achievements." 22 October, 2025. (in Arabic). https://barq-rs.com/qatar/

The Permanent Constitution of the State of Qatar. 2024. First edition, AlDuha: Ministry of Justice.https://www.gco.gov.qa/wp-content/uploads/2024/11/permanent_constitution_state_qatar.pdf (in Arabic).

Mohammed, Tarek Abid Alwahab. 2024. "Qatar's foreign policy: Investment in soft power (1995–2017)." *Journal of Architecture, Arts and Humanities*, no.48 (November): 815-834.https://search.mandumah.com/Record/1515557 (in Arabic).

Nai, Joseph. 2007. *Soft power as a tool for success in international politics*. Translated by Mohammed Al-Bujairmi. Riyadh: AlObikan. (in Arabic)

Naeem, Nairy Abdallah. 2025. "Qatari mediation diplomacy: Opportunities and challenges." *Journal of Humanities and Social Sciences* 53, no.3 (October):7476. https://doi.org/10.35516/Hum.2025.7476 (in Arabic).

Political Sciences Journal
Issue (71)) **June** (2026) **ISSN**: 1815-5561 **E-ISSN**: 2521-912X

Women's Recruitment Drivers in Terrorist Organizational Discourse: A Comparative Study of al-Qaeda and ISIS Publications

Hagar Ayman Fouad Labib* Amal Kamel Hamada**

Receipt date: 1/11/2025 Accepted date: 8/3/2026 Publication date:1/6/2026

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi71.899

Copyrights: © 2026 by the authors.
The article is an open access article distributed under the terms and condition of the (CC By) license Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

This study examines the drivers of women's recruitment in the discourse of al-Qaeda and ISIS, an underexplored dimension despite growing scholarly attention to women's roles in terrorist organizations. While most existing studies have focused on individual or psychological motivations, limited attention has been devoted to propaganda discourse as a framework through which women's roles are reconstructed and recruitment drivers are produced.

The study addresses the following research question: How do women's recruitment drivers differ in the discourse of al-Qaeda and ISIS, and what factors explain this variation? To answer this question, the research employs content analysis of the organizations' propaganda magazines—Sada al-Malahim, Inspire, and al-Khansaa (al-Qaeda), and Dabiq and Rumiyah (ISIS). The analysis is informed by social movements theory, particularly the concept of collective action framing, which explains how organizations reshape perceptions and mobilize individuals through discourse in pursuit of strategic objectives.

The findings indicate that women constitute central actors in the discourse of both organizations and that recruitment drivers are not static but evolve in response to political and battlefield transformations experienced by each group. Both organizations strategically reconfigure diagnostic, prognostic, and motivational frames to support adaptation and organizational survival. The study concludes that gender-targeted discourse functions as a pivotal organizational instrument extending beyond propaganda mobilization to sustaining cohesion and continuity, making the analysis of recruitment drivers essential for understanding the evolution of contemporary terrorism.

Keywords: Al-Qaeda, ISIS, Sada al-Malahim magazine, Dabiq magazine, Rumiyah magazine, Inspire magazine, Al-Khansaa magazine.

∗Ph.D.Candidate/ Cairo University/ Faculty of Economics and Political Sciences/ Political Sciences Department. hagar_ayman2020@feps.edu.eg
Corresponding author: Hagar Ayman Fouad Labib**;** email: hagar_ayman2020@feps.edu.eg
**Asst.Prof.Dr./ Cairo University/ Faculty of Economics and Political Sciences, Political Sciences Department. amalhamada@feps.edu.eg

مجلة العلوم السياسية
العدد (71) حزيران (2026) **E-ISSN**: 2521-912X **ISSN:** 1815-5561

محفزات تجنيد النساء في خطاب التنظيمات الإرهابية: دراسة مقارنة بين إصدارات القاعدة وداعش

هاجر أيمن فؤاد لبيب* أمل كامل حمادة**

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل محفزات تجنيد النساء في خطاب تنظيمي القاعدة وداعش، بوصفها جانبا لم يحظَ باهتمام أكاديمي وتحليل كافيين بالرغم من تزايد الاهتمام بدور المرأة في التنظيمات الإرهابية، فقد ركزت أغلب الدراسات على تفسير الدوافع الفردية أو النفسية، في حين ظل تحليل الخطاب الدعائي بوصفه إطارًا يعيد تشكيل الأدوار النسائية وينتج محفزات لتجنيدهن بشكل كبير.

تحاول الدراسة أن تجيب عن سؤال رئيس: كيف تتباين محفزات تجنيد النساء في خطاب كل من القاعدة وداعش؟، وما العوامل التي تفسر هذا التباين؟، وللإجابة عن هذا السؤال اعتمدت الدراسة على تحليل مضمون المجلات الدعائية للتنظيمين (صدى الملاحم وإنسباير والخنساء للقاعدة، ودابق ورومية لداعش)، مستندة إلى نظرية الحركات الاجتماعية، وبشكل خاص مفهوم التأطير الجماعي الذي يوضح كيف تُعيد التنظيمات تشكيل وعي الأفراد وتعبئتهم عبر الخطاب بما يخدم أهدافهم.

أظهرت النتائج أنّ المرأة تُعد فاعلاً مركزيًا في خطاب تنظيمي القاعدة وداعش، وأنّ محفزات تجنيدها ليست ثابتة، بل تتغير تبعًا للتحولات السياسية والميدانية التي يمر بها كل تنظيم، إذ يعيد كلٌ تنظيم توظيف الأطر الخطابية الثلاث بما يخدم احتياجاته في التكيف والبقاء. وتخلص الدراسة إلى أنّ الخطاب الموجه إلى النساء يمثل أداة محورية تتجاوز حدود التعبئة الدعائية، لتسهم في الحفاظ على تماسك التنظيم واستمرارية مشروعه، بما يجعل تحليل محفزات التجنيد مدخلًا أساسيًا لفهم تطور الظاهرة الإرهابية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: تنظيم القاعدة، تنظيم داعش، مجلة صدى الملاحم، مجلة دابق، مجلة رومية، مجلة انسباير، مجلة الخنساء.

*باحثة في مرحلة الدكتوراة/ جامعة القاهرة/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية.

**أستاذ مساعد دكتور/ جامعة القاهرة/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية.

المقدمة:

شهدت مشاركة النساء في التنظيمات الإرهابية تحولات ملحوظة في العقود الأخيرة؛ إذ انتقلت من أدوار هامشية وثانوية تقتصر على الدعم التقليدي إلى أدوار أكثر فاعلية داخل البنية الدعائية والتنظيمية. وبالرغم من تنامي هذا الحضور، ظل الاهتمام الأكاديمي بدور المرأة محدوداً نسبيًا، نتيجة غياب المقاربات الجندرية وهيمنة التصورات النمطية التي تركز على الذكور كفاعلين رئيسيين داخل تلك التنظيمات.

يمثل تنظيما القاعدة وداعش أنموذجين بارزين لهذا التحول؛ إذ أدت الضغوط الميدانية وتغيرات البيئة السياسية إلى إعادة صياغة حضور المرأة داخل خطابهما الدعائي بصورة تعكس حاجات مرتبطة بمتطلبات البقاء والتكيف. وعلى الرغم من تزايد الاهتمام البحثي بدراسة مشاركة النساء في هذين التنظيمين، فإن غالبية الدراسات اهتمت بتفسير الدوافع النفسية والاجتماعية للنساء، في حين ظل تحليل الخطاب الدعائي للتنظيمين، وما ينتجه من أطر ومحفزات تستهدف تجنيد النساء وتوجيه أدوارهن، محدودًا إلى حد كبير.

تتمثل المشكلة البحثية في محدودية الدراسات التي تتناول عملية تجنيد النساء داخل التنظيمات الإرهابية من منظور تنظيمي وخطابي؛ فلم تتطرق هذه الدراسات لكيفية صياغة التنظيمات—وخاصة القاعدة وداعش—لخطابها الدعائي لإنتاج محفزات متنوعة تستهدف تجنيد واستقطاب النساء. ومن ثم تنطلق الدراسة من سؤال بحثيّ رئيس: كيف تتباين محفزات تجنيد النساء في خطاب كلّ من القاعدة وداعش؟، وما العوامل التي تفسر هذا التباين؟، ويتفرع منه أسئلة فرعية عدة:

1–ما طبيعة الخطاب الدعائي الموجه إلى النساء في إصدارات تنظيمي القاعدة وداعش؟.

2–ما الأطر الفكرية والدينية التي استُعملت لتحفيز النساء على الانضمام؟.

3–ما أوجه التشابه والاختلاف في محفزات تجنيد النساء بين خطاب القاعدة وخطاب داعش؟.

وللإجابة عن هذه الأسئلة، تعتمد الدراسة على تحليل مقارن للإصدارات الإعلامية لكل من التنظيمين (صدى الملاحم وإنسباير والخنساء للقاعدة، ودابق ورومية لداعش)، بهدف

الكشف عن محفزات الخطاب الموجه إلى النساء، وتتبع تطوره عبر الزمن، وتحليل كيفية توظيف المرأة بوصفها عنصرا أساسيا في التكيف والبقاء. وتفترض الدراسة أن محفزات تجنيد النساء في تنظيمي القاعدة وداعش ليست ثابتة، بل تتغير وفقا للتحولات السياسية والميدانية، إذ يُعاد تشكيل الخطاب الموجه إلى النساء وصياغة أدوارهن بما يتوافق مع احتياجات التنظيم للبقاء والاستمرارية.

المنهجية:

تسعى هذه الدراسة إلى تفسير ظاهرة تجنيد النساء في تنظيمي القاعدة وداعش بالاستناد إلى نظرية الحركات الاجتماعية، وبشكل خاص مفهوم التأطير الجماعي الذي يوضح كيف تُعيد التنظيمات تشكيل وعي الأفراد وتعبئتهم عبر الخطاب بما يخدم أهدافه. وتنقسم عملية التأطير الجماعي على ثلاثة أطر أساسية حددها بينفورد وسنو (Benford and Snow 2000, 611-639):

- **الإطار التشخيصي:** يعنى بتحديد المشكلات الاجتماعية أو السياسية وأسبابها والمسؤولين عنها، وتأطيرها كقضايا مُلحة تتطلب التغيير، وخلق شعور بالمظلومية الجماعية يحفز الأفراد على التحرك.
- **الإطار التنبؤي:** الخطوة التي يتم فيها تُقديم الحلول والإجراءات التي يجب اتباعها لحل المشكلة المُحددة في مرحلة التأطير التشخيصي.
- **الإطار التحفيزي:** يُمثل المرحلة النهائية في إعادة صياغة تصورات الأفراد، إذ يركز على إقناعهم بأهمية المشاركة الجماعية عبر تصوير الانضمام إلى الحركة أو التنظيم كواجب أخلاقي أو سياسي.

تستعمل الدراسة المنهج المقارن لتحليل أوجه التشابه والاختلاف بين التنظيمين في المحفزات التي اعتمدا عليها في تجنيد النساء، عبر تحليل المضمون الكمي والكيفي للمقالات الخاصة بالنساء في مجلات القاعدة (إنسباير وصدى الملاحم والخنساء) وداعش (دابق ورومية). واعتمدت الفقرة كوحدة تحليل للكشف عن الأطر المستعملة في

تعبئة وتجنيد النساء في التنظيمين، مع تحليل تطور هذه المحفزات استجابة للمتغيرات والتطورات التي مرَّ بها التنظيمان.

الأدبيات السابقة:

شهدت الأدبيات في العقود الأخيرة توسعًا ملحوظًا في دراسة مشاركة النساء داخل التنظيمات الإرهابية. وقد ركز جانب كبير من هذه الدراسات على الدوافع الفردية والنفسية والاجتماعية لانضمام النساء، بما في ذلك البحث عن الهوية أو الانتماء مثل أعمال (Buchanan 2014; Cunninham 2010; Speckhard and Ellenberg 2020)، في حين تناولت دراسات أخرى عملية التجنيد والدعاية التي تستعملها التنظيمات الإرهابية لاستقطاب النساء (Termeer and Duyvesteyn 2022; Pearson 2018).

وبالرغم من هذه الإسهامات، ظل تحليل الخطاب الدعائي الموجه إلى النساء محدودًا نسبيًا (Mehran et al. 2020)، خاصة في إطار الدراسات المقارنة بين القاعدة وداعش. ومن هنا، تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة عبر تحليل مقارن للخطاب الموجه إلى النساء في مجلات التنظيمين؛ لفهم كيفية بناء السرديات وتحويلها إلى محفزات تعبئة وتجنيد مخصصة للنساء.

أولاً: تحليل محفزات تجنيد النّساء في خطاب تنظيمي القاعدة وداعش

على الرغم من انطلاق تنظيمي القاعدة وداعش من الأيديولوجية السلفية الجهادية التي تقصر دور المرأة تقليديًا على الزوجة والأم، إلا أن المرأة شكلت ركيزة أساسية في مشروعيهما من خلال خطاب متغير ومحفزات تجنيد مرنة تتطور استجابة للتحولات الميدانية والسياسية التي مرَّ بها التنظيمان في سياقات زمنية مختلفة.

1- أدوات جمع البيانات:

تعتمد الدراسة على تحليل المقالات الخاصة بالنساء في المجلات الرسمية الصادرة عن تنظيمي القاعدة وداعش كمصادر أولية للبيانات. تشمل العينة الحصر الشامل لأعداد مجلتي دابق (2014–2016) ورومية (2016–2017) الصادرتين عن تنظيم داعش، إلى جانب 16 عددًا من مجلة صدى الملاحم (2008–2011) و17 عددًا من مجلة

إنسباير (2010–2017) الصادرتين عن تنظيم القاعدة، فضلاً عن العدد الأول والوحيد من مجلة الخنساء (2004) المتخصصة بقضايا النساء.

تم الحصول على أعداد مجلات دابق، رومية، وإنسباير من موقع Jihadology.net، في حين جُمعت أعداد صدى الملاحم ومجلة الخنساء من archive.org. وقد استُبعد العدد الأخير من مجلتي صدى الملاحم وإنسباير لعدم توافرهما في النسخ المؤرشفة، من دون أن يؤثر ذلك في نتائج الدراسة، إذ تغطي الأعداد المتاحة كامل المدة الزمنية اللازمة لتوضيح التطور الخطابي.

اعتمدت الدراسة على برنامج NVivo لتحليل النصوص واستخراج الأنماط الخطابية المتكررة، وتحليل التحولات الزمنية في خطاب كل تنظيم تجاه النساء، مع الاعتماد على النسخ الأصلية باللغتين العربية والإنجليزية.

2- فئات التحليل:

يمكن فهم محفزات تجنيد النساء لدى تنظيمي القاعدة وداعش عبر أنموذج التأطير الجماعي كما حددها بينفورد وسنو، واعتمد التصنيف على الأساس الوظيفي لكل فقرة في الخطاب، بما يتوافق مع التعريفات النظرية للأطر، على النحو الآتي:

أ- الإطار التشخيصي: يشمل الفقرات التي تحدد العدو أو تصور مظلومية المسلمين أو اضطهاد النساء، أو تشير إلى مؤامرات غربية على الإسلام.

ب- الإطار التنبؤي: يشمل الفقرات التي طرحت حلولًا لمعالجة مظلومية المسلمين، أو أي نص يقترح حلًا أو واجبًا عمليًا للمرأة (هجرة، وجهاد، ودعم مادي أو معنوي، وتربية الأجيال...).

ج- الإطار التحفيزي: يشمل الفقرات التي تحث النساء على الفعل وتقدم مكافآت دينية مثل الثواب أو الجنة، أو تحتوي على تشجيع عاطفي مثل الدعوة للاقتداء بنساء من التاريخ الإسلامي كالخنساء وأم عمارة والسيدة مريم العذراء، وآسيا زوجة فرعون.

وتم اشتقاق الفئات الفرعية داخل كل إطار بطريقة استقرائية عبر القراءة الكاملة للمقالات جميعها الموجهه للنساء في مجلات التنظيمين، مع مطابقة كل فئة مع التعريفات النظرية

للأطر الثلاث لضمان الاتساق العلمي. واعتمدت عملية الترميز على ربط محتوى الفقرة بوظيفتها الخطابية والتعبوية، بما يعزز دقة تصنيف محفزات التجنيد في كل تنظيم.

جدول (1) فئات التحليل

الفئات	الوصف
الإطار التشخيصي	حُدّدت مشكلة المسلمين في خطاب التنظيمين بأنّها مؤامرة وجودية تستهدف الأمة الإسلامية مع إبراز النساء كضحايا لهذه المؤامرة، وقُسّمت هذه الفئة على فئتين فرعيتين: ▪ **المؤامرة الغربية على الإسلام والمسلمين:** تصوير الواقع في صورة الصراع الوجودي بين الإسلام وأعدائه والذين وصِفوا بالمسؤولين عن معاناة المسلمين حول العالم. ▪ **النساء كضحايا:** التركيز على ما تعانيه النساء من قتل أو اغتصاب أو اعتقال بسبب العدو الغربي، كما صورت المرأة المسلمة كضحية لمؤامرة كبرى ترمي إلى القضاء على الهُوية الإسلامية.
الإطار التنبؤي	يدرس الحلول التي يقدمها التنظيمان لمشكلة مظلومية الأمة الإسلامية، وقد قُسمت هذه الفئة على الفئات الفرعية الآتية: ▪ **الجهاد كحل أساس:** تبنى التنظيمان خطاباً يروج للجهاد بوصفه الحل الشامل لمشكلات المسلمين حول العالم، وقد أُطِّر في صورة الواجب الشرعي لمواجهة العدوان ورفع الظلم. ▪ **أدوار النساء في المشروع الجهادي:** وهي تركز على أهمية دور المرأة في مشروع التنظيمين، وفي حالة تنظيم داعش قدم **الهجرة إلى دولة الخلافة** كحل لمشكلات المسلمين والمسلمات في الغرب والدول الإسلامية، مع تحديد أدوار اجتماعية ودعوية وحتى دعم مادي ومعنوي للخلافة.
الإطار التحفيزي	▪ يدرس الآليات المستعملة لدفع المجندات المحتملات نحو الانضمام الفعلي للتنظيم، وقد قُسِّمت هذه الفئة على الفئات الفرعية الآتية: ▪ **الخطاب الديني:** توظيف القرآن والأحاديث الشريفة بشكل مكثف لإثارة المشاعر الدينية للنساء. ▪ **الخطاب العاطفي:** إذ وظِّف لتحفيز الأفراد واستقطابهم عبر استثارة مشاعر الانتقام، والغضب، والمظلومية، والانتماء. ▪ **الإطار التاريخي:** يتضمن استحضار نماذج نسائية من التاريخ الإسلامي وإبراز تضحياتهن لخلق النماذج والقدوات للاحتذاء بهن. ▪ **الاستشهاد بتضحيات عضوات التنظيم:** عمل التنظيمان على خلق قدوات نسائية من عضوات التنظيم كنماذج لتحفيز النساء للسير على خطاهن.

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لمنهجية الدراسة

3- ثبات أداة التحليل:

لضمان مصداقية الترميز في تحليل المضمون، اختُبِر ثبات أداة التحليل باستعمال معامل كوهين كابا على عينة مكونة من 20 فقرة مختارة من مجلات التنظيمين، صُنفت وفقاً لمنهجية الدراسة وفئات التحليل المحددة مسبقاً. واعتُمد أسلوب الترميز المزدوج، عبر مقارنة ترميز الباحثة الأساسية بترميز باحثة أخرى مستقلة ذات خبرة سابقة في تحليل المضمون، وتم تزويدها بدليل الترميز المستعمل من قبل الباحثة الأساسية من دون اطلاع مسبق على نتائجها، لضمان الموضوعية.

وطُوِّر دليل الترميز بالاستناد إلى تعريفات الأطر الثلاث لدى بينفورد وسنو، مع مقارنته بما ورد في الأدبيات التي حللت الخطاب الإرهابي في سياقات مشابهة، بما يضمن اتساق الأداة مع الأساس النظري والممارسات التطبيقية (Garcia 2024, 466–470) و (Europol 2019, 6-11) . ووفق معادلة كوهين كابا: $\kappa = (P_o - P_e) \div (1 - P_e)$ بلغ الاتفاق الفعلي بين الباحثتين $P_o=0.95$ ، في حين بلغ الاتفاق المتوقع بالصدفة $P_e=0.3475$ ، وكانت النتيجة النهائية 0.923، وهو ما يُشير وفق الدراسة (Landis and Koch 1977, 159–174) إلى اتفاق شبه كامل بين الباحثتين، مما يعزز مصداقية الترميز ودقة الأداة المستعملة في تحليل محفزات تجنيد النساء.

ثانياً: محفزات تجنيد النّساء في خطاب تنظيم القاعدة

سوف يُحلل خطاب تنظيم القاعدة للوقوف على محفزات التجنيد التي اعتمدها التنظيم لتعبئة وتجنيد النساء من خلال تحليل الأطر الخطابية الثلاثة.

1- الإطار التشخيصي

قُسِّم هذا الإطار على فئتين فرعيتين، وهما: إطار المؤامرة العالمية على الإسلام، والمرأة كضحية، وجاءت النتائج كالآتي:

جدول (2) تكرارات الإطار التشخيصي في خطاب تنظيم القاعدة

الإطار التشخيصي	التكرارات	النسبة المئوية
إطار المؤامرة العالمية على الإسلام	33	63,5%
المرأة كضحية	19	36,5%
المجموع	52	100%

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لنتائج تحليل المضمون

شكل (1) تكرارات الإطار التشخيصي في خطاب تنظيم القاعدة

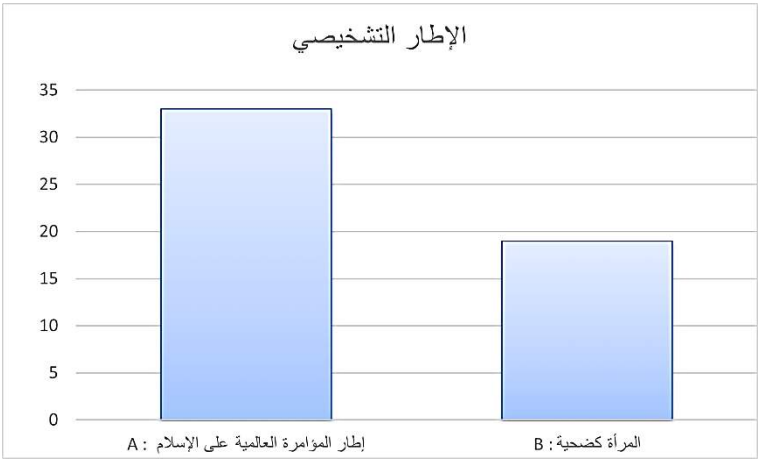

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لنتائج تحليل المضمون

ارتكز خطاب تنظيم القاعدة على صياغة المشكلة التي تواجه المسلمين بأنها مؤامرة عالمية على الإسلام، مع إبراز المرأة كضحية لهذا الاضطهاد، ويخلق هذا الخطاب المبررات النفسية والأخلاقية لتقديم الانضمام للتنظيم كاستجابة مبررة بل هي الحل الأساسي لرفع هذه المظالم. وفيما يأتي تفصيل النتائج:

أ- إطار المؤامرة العالمية على الإسلام:

في البدء شُخّصت المشكلة وهي معاناة المسلمين حول العالم بأنها نتاج لحرب صليبية ضد الإسلام، تقودها الدول الغربية (العدو البعيد) بالتعاون مع الأنظمة الحاكمة في الدول العربية والإسلامية (العدو القريب) الذين اتهمهم التنظيم بالخيانة والتواطؤ مع الأعداء، ونهب ثروات المسلمين، وصور الحياة في ظل هذه الأنظمة بأنّها حياة مليئة بالذل والمعاناة، ولا تليق بأي مسلمة حريصة على دينها.

كما قُدِّمت القيم الغربية كالديمقراطية والحرية، بوصفها قيما تستهدف إفساد المرأة والمجتمعات الإسلامية، مثلما جاء في العدد 15 من صدى الملاحم: "لا يمكن لأحد أن ينكر أهمية دور المرأة في المجتمع، وإنها بوابة صلاحه وفساده، ولقد أدرك ذلك الغرب...، فعندما أرادوا هدم الدين وتغريب المجتمع المسلم، لم يجدوا طريقاً سوى إفساد المرأة وتحويلها من أداة بناء إلى معول هدم " (القرشي2010، 44).

ب- النساء كضحايا (مظلومية النساء)

يبني تنظيم القاعدة خطابه حول مظلومية المرأة على كونها جزء من مظلومية الأمة الإسلامية بأسرها ورمز كرامتها المسلوبة. وصورت المرأة المسلمة كضحية لمؤامرة كبرى ترمي إلى القضاء على الهُوية الإسلامية، ومنع المرأة من أداء دورها في نصرة الدين؛ ومن ثم يمنح المرأة المبررات الأخلاقية والدينية الكافية للمشاركة في التنظيم. مثلما جاء في العدد 11 من صدى الملاحم: "إن الحرب الشرسة التي شنها العالم الصليبي على المرأة المسلمة كان من أبرز أهدافها وأهمها هو منع المرأة المسلمة من القيام بدورها الحقيقي في نصرة الدين " (القرشي2009، 22-24)

2- الإطار التنبؤي

بعد تشخيص المشكلة وتحديد الأعداء، انتقل الخطاب إلى تقديم الحلول والتي تمثلت في الجهاد كالحل الوحيد للتصدي للظلم الذي يعاني منه المسلمون، وحُدِّدت أهدافه في طرد النفوذ الأجنبي، واستعادة كرامة الأمة الإسلامية. وجاءت النتائج كالآتي:

جدول (3) تكرارات الإطار التنبؤي في خطاب تنظيم القاعدة

الإطار التنبؤي	التكرارات	النسبة المئوية
دور النساء في الجهاد	**13**	**68,4%**
الجهاد كحل أساسي لمشكلات المسلمين	**6**	**31,6%**
المجموع	**19**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لنتائج تحليل المضمون

شكل (2) تكرارات الإطار التنبؤي في خطاب تنظيم القاعدة

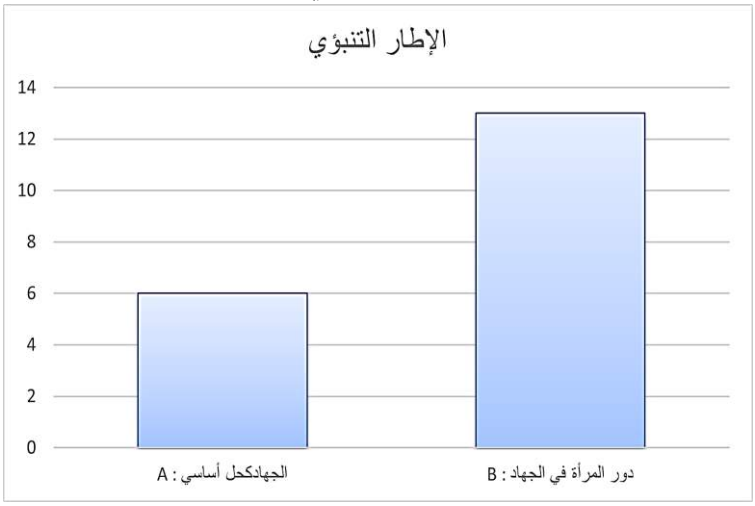

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لنتائج تحليل المضمون

توضح هذه النتائج أن خطاب القاعدة لا يقدم الجهاد كحل قتالي للحالات الطارئة فحسب، بل فعلٌ مستمر ومستدام، وفي هذا السياق يربط مشاركة المرأة بأدوار فعلية كزوجة وأم تربي أبناءها على حب الجهاد، وهو ما يُسهم في ضمان استمرارية مشروعه عبر الأجيال وبقائه، وكمثال على هذا ما جاء في العدد 4 من صدى الملاحم: "أختي المسلمة في ظل الأوضاع التي تمر بها الأمة الإسلامية والضعف الذي خيم عليها ... وبعد تخاذل أكثر رجال الأمة عن واجبهم الديني وفي ظل هذه الصورة المعتمة التي وصلت إليها امتنا الإسلامية تحتم عليك أيتها الأخت المسلمة أن تعودي لدورك السابق في خدمة ونصرة دينك وأمتك فكيف يكون دورك في ذلك؟ فالقول أن دورك عظيم وبالغ في الأهمية كيف وأنت مربية الأجيال صانعة الرجال ومشاركتك واجبة عليك في حدود استطاعتك" (أم عبد الرحمن 2008، 36-37)

3- التأطير التحفيزي

بعد تحديد المشكلة وحلها يأتي دور عملية التحفيز لدفع النساء للانضمام الفعلي للتنظيم، وجاءت النتائج كما يأتي:

جدول (4) تكرارات الإطار التحفيزي في خطاب تنظيم القاعدة

الإطار التحفيزي	التكرارات	النسبة المئوية
الإطار التاريخي	30	43,6%
تمجيد دور وتضحيات عضوات التنظيم	17	24,6%
الخطاب العاطفي	13	18,8%
الإطار الديني	9	13%
المجموع	69	100%

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لنتائج تحليل المضمون

شكل (3) تكرارات الإطار التحفيزي في خطاب تنظيم القاعدة

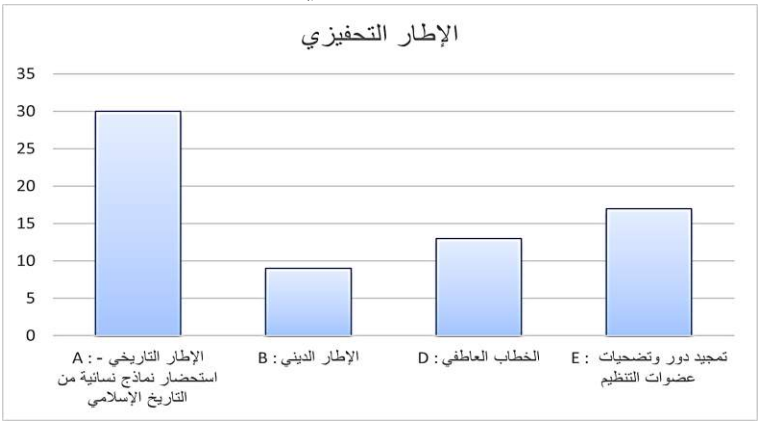

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لنتائج تحليل المضمون

تكشف النتائج عن ارتكاز الأساليب التحفيزية على استحضار النماذج البطولية للنساء في التاريخ الإسلامي لإضفاء الشرعية على مشاركة النساء، كما يعمل التنظيم على تقديم عضواته كأنموذج عملي يُترجم الشرعية التاريخية إلى تنفيذ فعلي في محاولة لربط بطولات التاريخ الإسلامي بالحاضر المتمثل في التنظيم. وقد استعمل الخطاب العاطفي والديني لإثارة المشاعر وتحويلها إلى قرارات فعلية بالمشاركة أو التضحية. وفيما يأتي تفاصيل النتائج:

أ- الإطار التاريخي:

وظف تنظيم القاعدة الإطار التاريخي عبر الاستشهاد بنماذج من تضحيات الصحابيات والتابعات مثل أسماء بنت أبي بكر، والخنساء، وأم عمارة؛ لإضفاء شرعية دينية لدعوة

النساء للاضطلاع بأدوارهن في التضحية والمشاركة في الجهاد نصرة لدينهن؛ مثلما جاء في العدد 6 من صدى الملاحم: "وإما عن أمهاتنا وأخواتنا ونسائنا وبناتنا فهن يتخذن من الصحابيات الجليلات قدوة لهن بعد رسول الله (ص) ويقتبسن من سيرتهن الجرأة والتضحية والإنفاق لنصرة دين الله عز وجل" (المهاجر 2008، 42)

ب- تمجيد دور وتضحيات عضوات التنظيم:

سعى تنظيم القاعدة عبر خطابه إلى خلق قدوات نسائية كنماذج لتحفيز النساء للسير على خطاهن عبر تمجيد النساء اللواتي شاركن بالفعل في دعم التنظيم، وقُدمت هؤلاء النساء كأمثلة مشرفة يجب الاقتداء بهن، ووصفن بألقاب مثل "بنات الفاتحين"، و"زوجات الشهداء الأبرار" و"حفيدات أم عمارة والخنساء" مثلما جاء في العدد 2 من مجلة صدى الملاحم: "وصلتني رسالة خطية، من أخوات خالد والقعقاع، وحفيدات أم عمارة والخنساء. رسالة من بنات الفاتحين الأبطال، وزوجات الشهداء الأبرار. قلن فيها إننا نبايع على الجهاد وعلى الموت." (أبو بصير 2008،35)

ج- الخطاب العاطفي:

اعتمد خطاب تنظيم القاعدة بشكل أساس على الخطاب العاطفي لتجنيد النساء، إذ عمل على استغلال مشاعر الغضب، والظلم، والانتماء لتحفيزهن على الانضمام إلى صفوفه، وقد استُعملت لغة عاطفية لخلق إحساس جماعي بالغضب والواجب الأخلاقي للانتقام مما يحدث للمسلمين، كما جاء في العدد 10 من صدى الملاحم:"يا من تحبين الله ورسوله، يا من تنصرين الله ورسوله بالغالي والنفيس، مالك إذا سمعت داعي الجهاد تباطأت وتملك الغالي والنفيس،.. ألست أنت من تئن لجراح أمتها، وتقوم قائمتها لاضطهاد إسلامها وعقيدتها" (المهاجرة 2009، 52).

د- الخطاب الديني:

اعتمد تنظيم القاعدة أيضاً على استعمال اللغة والخطاب الديني بشكل مكثف لإثارة المشاعر الدينية للنساء، من خلال الاستشهاد بالعديد من النصوص الدينية من القرآن الكريم والأحاديث الشريفة وتفسيرات لعلماء الدين؛ وقد وظِّفت هذه النصوص وتأويلها بما

يخدم أهداف التنظيم، فضلاً عن تأطير الجهاد كفرض وواجب شرعي ملزم على كل المسلمين، وقد رُبِط بإقامة الشريعة الإسلامية، لذا يجب على النساء التضحية بأموالهن وأبنائهن وأنفسهن في سبيل نصرة الإسلام.

ثالثاً: محفزات تجنيد النساء في خطاب تنظيم داعش:

1-الإطار التشخيصي:

قُسِّم هذا الإطار على فئتين فرعيتين، وهما (الصراع الوجودي بين الإسلام وأعدائه، والنساء كضحايا)، وجاءت النتائج كالآتي:

جدول (5) تكرارات الإطار التشخيصي في خطاب تنظيم داعش

الإطار التشخيصي	التكرارات	النسبة المئوية
الصراع الوجودي بين الإسلام وأعدائه	29	87,9%
النساء كضحايا	4	12,1%
المجموع	33	100%

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لنتائج تحليل المضمون

شكل (4) تكرارات الإطار التشخيصي في خطاب تنظيم داعش

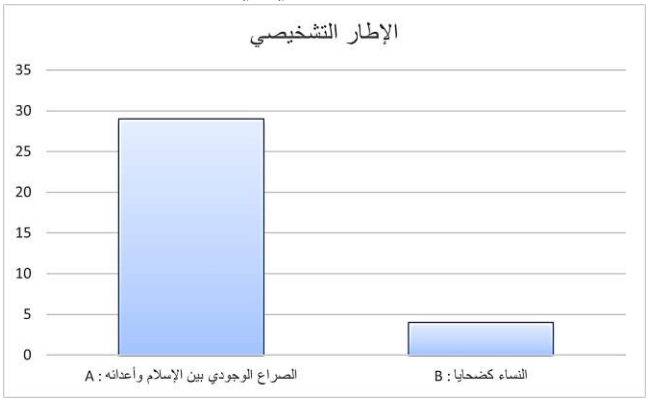

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لنتائج تحليل المضمون

تُظهر نتائج تحليل الإطار التشخيصي هيمنة واضحة لإطار الصراع الوجودي بين الإسلام وأعدائه بنسبة 87,9%، مقابل 12,1% فقط لحالات تصوير النساء كضحايا. وفيما يأتي تفصيل النتائج:

أ- الصراع الوجودي بين الإسلام وأعدائه:

قام تنظيم داعش بتصوير العالم كساحة صراع وجودي بين الإسلام الحقيقي وأعدائه، وفي هذا الصراع صورت النساء بوصفهن ضحايا للاضطهاد والاستغلال الغربي لتدمير الأمة الإسلامية عبر بث القيم الغربية عن التحرر مثل تحديد النسل وتأخير سن الزواج داخل المجتمعات المسلمة لإبعاد المرأة عن القيام بدورها الرئيس كزوجة وأم، مما يبرر دعوتهن إلى الانضمام للتنظيم كوسيلة للتحرر من القيود المفروضة عليها في هذه المجتمعات، وهو ما جاء في العدد 5 من رومية: "تأخير الزواج إلى سن متأخرة... هو جزء من مؤامرة الكفار لصرف المسلمات عن دورهن الحقيقي في الحياة." (Islamic State 2017, 34-35)

وصُنِّف الأعداء على فئتين رئيسيتين:

- **العدو البعيد:** يتشارك تنظيم داعش مع القاعدة في توصيفه للعدو البعيد المتمثل في الحكومات الغربية وخاصة الولايات المتحدة وحلفاءها، إذ وصفوها بأنها قوى استعمارية معادية للإسلام، وحملوها المسؤولية عن معاناة المسلمين حول العالم. كما ما جاء في "رومية" العدد13: " يبدو أن الصليبيين لم يدركوا بعد الواقع الذي ذكره أحد مسؤوليهم، ... كأنهم يعيشون في عالم آخر تماماً، مختلف عن ذلك الذي تتورط فيه جيوشهم في حرب طاحنة ضد جيش الدولة الإسلامية، باذلين جهودهم لتدمير أراضي الإسلام وقتل أكبر عدد ممكن من نساء وأطفال المسلمين." (Al-Muhajirah 2017, 30-32)

- **العدو القريب:** وسع داعش مفهوم العدو ليشمل الأنظمة السياسية للدول الإسلامية "الطواغيت" فضلاً عن الطوائف الإسلامية الأخرى، والتنظيمات الأخرى المنافسة له في ذلك الوقت. كما ما جاء أيضًا في العدد 13 من مجلة رومية: "لم يمضِ وقت طويل حتى كشف الله عن الصحوات. كانوا يتحالفون مع الكفار والطواغيت، يتلقون الأموال وأشكالاً أخرى من المساعدة. لم يطبقوا الشريعة في أي مكان حصلوا فيه على التمكين، ولم يجلبوا السلام والأمان للمسلمين." (Al-Muhajirah 2017, 30-32)

ب- النساء كضحايا (مظلومية النساء):

اعتمد داعش على إطار الضحية كأداة تعبئة لتجنيد النساء، وفي هذا عرض معاناة ومظلومية النساء ضمن سردية الصراع بين الإسلام وأعدائه والمظلومية الجماعية للمسلمين، وركزت مجلات التنظيم على عرض أشكال متعددة للمعاناة التي تمر بها المرأة المسلمة حول العالم. فصُورت النساء في الغرب كضحايا لأنظمة اجتماعية وسياسية تقيد حرياتهن الدينية إذ صُور الفكر العلماني الغربي كأداة لتحويل المرأة إلى "سلعة جنسية"، فلا يجوز للمرأة العيش في ظل دول كافرة لا تستطيع فيها ممارسة دينها بحرية كما جاء في العدد 15 من دابق:" ليس مسموحاً ولا جيداً لكِ أن تقيمي في أراضي الكفار. قد تظنين أنكِ قادرة على ممارسة دينكِ، لكن إذا كنتِ تتبعين تعاليم القرآن والسنة حقاً، فأنتِ لا تستطيعين ممارسة دينكِ هناك". (Al-Finlandiyyah 2016, 36-39):

2- الإطار التنبؤي

قُسِّم هذا الإطار على فئتين فرعيتين، وهما: (الهجرة والانضمام للخلافة كواجب ديني – الجهاد كحل جذري لمشكلات المسلمين).

جدول (6) تكرارات الإطار التنبؤي في خطاب تنظيم داعش

الإطار التنبؤي	التكرارات	النسبة المئوية
الهجرة والانضمام للخلافة كواجب ديني	35	94,6%
الجهاد كحل جذري لمشكلات المسلمين	2	5,4%
المجموع	37	100%

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لنتائج تحليل المضمون

شكل (5) تكرارات الإطار التنبؤي في خطاب تنظيم داعش

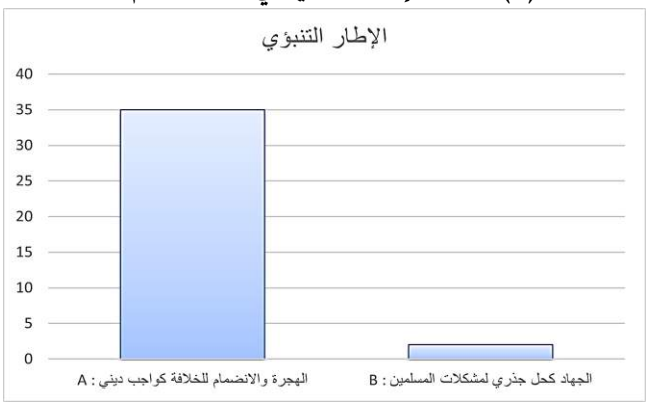

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لنتائج تحليل المضمون

تشير النتائج إلى أن تنظيم داعش ركز بشكل أساس على تأطير الهجرة والانضمام إلى الخلافة كواجب ديني، وهو ما يعكس سعي التنظيم في مرحلة قوته وتمدد مشروعه إلى ترسيخ فكرة الدولة والخلافة بوصفها الغاية المركزية للتنظيم. أما فكرة الجهاد فقُدمت كعنصر مكمل داخل مشروع أوسع يتمثل في بناء دولة الخلافة، لا كهدف مستقل بحد ذاته، وفيما يأتي تفاصيل النتائج:

أ- الهجرة والانضمام للخلافة كواجب ديني:

قدم تنظيم داعش نفسه في صورة الدولة والوريث الشرعي للخلافة الإسلامية، وطُرحت فكرة الخلافة بوصفها النظام الإسلامي الشرعي الوحيد القادر على إنهاء اضطهاد المسلمين، كما قدم نفسه في صورة الدولة القادرة على تقديم الخدمات كافة لأعضائه؛ لذا حُثّ المسلمون ومن بينهم النساء على الهجرة إلى مناطق سيطرته، حيث يستطعن العيش بحرية وتطبيق شرائعهن الدينية في ظل دولة الخلافة.

ب-الجهاد كحل جذري لمشكلات المسلمين:

طرح تنظيم داعش الجهاد كحل جذري لمشكلات المسلمين واستعادة كرامتهم سواء عبر العمليات القتالية المباشرة، أو تنفيذ هجمات إرهابية (الذئاب المنفردة) في الدول الغربية، وأُطِّر الجهاد على أنه واجب ديني يسعى إلى تحرير المسلمين من النفوذ الغربي ومن الأنظمة العربية المرتدة الخاضعة للغرب.

2- الإطار التحفيزي:

بعد تشخيص المشكلة وتقديم الحل، يأتي دور الإطار التحفيزي لدفع الأفراد لاتخاذ خطوة فعلية والانضمام إليه، واعتمد التنظيم على الدمج بين الخطابات الدينية والعاطفية والاجتماعية والنماذج التاريخية التي تعمل على إضفاء الشرعية على مشروع التنظيم، وقد قُسِّم هذا الإطار على أربع فئات فرعية، وهي:

جدول (7) تكرارات الإطار التحفيزي في خطاب تنظيم داعش

الإطار التحفيزي	التكرارات	النسبة المئوية
الخطاب الديني	83	60,6%
الإطار التاريخي	35	25,5%
الاستشهاد بتضحيات عضوات التنظيم	11	8%
الخطاب العاطفي	8	5,8%
المجموع	137	100%

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لنتائج تحليل المضمون

شكل (6) تكرارات الإطار التحفيزي في خطاب تنظيم داعش

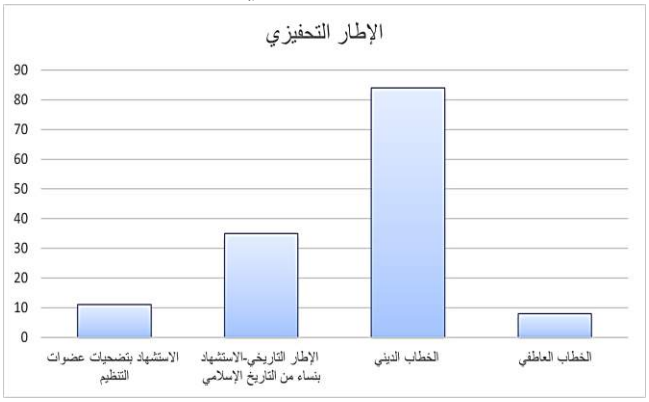

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لنتائج تحليل المضمون

تعكس نتائج التحليل أن خطاب داعش الموجه إلى النساء يرمي إلى إضفاء صفة الشرعية الدينية والتاريخية على خطابه لجذب واستقطاب الأعضاء أكثر من استثارة العواطف. وفيما يأتي تفاصيل النتائج:

أ- الخطاب الديني:

يستعمل تنظيم داعش الدين كأداة رئيسة في تحفيز وجذب النساء للانضمام للتنظيم عبر توظيف الاقتباس الانتقائي من القرآن الكريم أو الأحاديث الشريفة، والاعتماد على بعض التفسيرات المتطرفة لبعض علماء الدين؛ لخدمة أهداف التنظيم.

ب-الإطار التاريخي:

اعتمد التنظيم أيضاً على الإطار التاريخي إذ استُشهد بنساء من التاريخ الإسلامي كأداة رئيسة في تجنيد النساء وإضفاء الشرعية على أدوارهن داخل التنظيم؛ وذلك عبر ذكر بطولاتهن وتضحياتهن؛ وذلك لتحفيز النساء على الاقتداء بهن بالانضمام للتنظيم، ومن أبرز الأمثلة التي قُدِّمت السيدة آسيا زوجة فرعون، ومريم العذراء. ومن الأمثلة عليها ما جاء في العدد السابع من دابق: "اتبعن مثال آسيا – زوجة فرعون – التي تركت الدنيا لله والآخرة بالرغم من أنها كانت ملكة وتملك ثروات الدنيا. لقد عُذِّبت وقُتلت بسبب هذا الاختيار، لكن الله ثبَّتها ورفعها فوق كثير من النساء....اتبعن مثال مريم (ع) في عفتها واحتشامها وطاعتها لله وصدقها" (Al-Muhajirah, Umm Basir 2015, 50-51).

ج-الاستشهاد بتضحيات عضوات التنظيم:

اعتمد التنظيم على تمجيد دور ومساهمة عضواته في الخلافة، كما سُرِدت قصص لهجرة بعض النساء إلى التنظيم وما واجههن من صعوبات في أثناء هذه الهجرة؛ لتحفيز المتعاطفات مع أفكاره للاقتداء بهن والسير على خطاهن بالهجرة إلى أرض الخلافة والتضحية في سبيل دينهن. مثلما جاء في العدد الثامن من دابق: "قابلت أختًا كانت حاملًا في شهرها السادس يرافقها زوجها قادمة من بريطانيا...فقلت: لماذا لم تنتظري قليلاً حتى تلدين الطفل الذي تحملينه ثم تؤدين الهجرة؟" أجابت: "لم نستطع الانتظار أكثر من ذلك. لقد ذاب شوقًا إلى الدولة الإسلامية!" (Al-Muhajirah, Umm Sumayyah 2015, 32-37).

د- الخطاب العاطفي للتأثير في المشاعر:

اعتمد التنظيم على الخطاب العاطفي من خلال استغلال ما يتعرض له المسلمون وخاصة النساء في مناطق النزاع من قتل كأداة لتحفيز النساء على الانضمام إلى التنظيم، إذ

احتوت الأعداد كافة لمجلتي التنظيم على مقالات وصور عما تتعرض له النساء والأطفال من اعتداءات وعدوان غربي؛ لإثارة مشاعر الغضب والرغبة في الانتقام للضحايا الأبرياء؛ مما يعزز دوافع النساء للانخراط في صفوف التنظيم الذي صور نفسه بالمدافع الحقيقي عن المسلمين. مثلما جاء في العدد الخامس من رومية:"ترى أن أولويتهم في كل حرب يشنونها ضد الإسلام وأهله هي استهداف النساء والأطفال، من أجل تدمير الأرض والزرع" (Islamic State 2017, 34–35).

كما اعتمد على استغلال ما تعانيه المسلمات والأقليات في الغرب من مشاعر الاغتراب والتهميش في المجتمعات الغربية؛ لتقديم أراضي الخلافة بأنها البديل المثالي والآمن الذي يعزز الشعور بالانتماء والإخوة الذي تفتقده المرأة المسلمة في المجتمعات الغربية أو حتى الإسلامية غير الخاضعة لسلطته.

رابعاً: محفزات تجنيد النساء في تنظيم القاعدة في مراحل القوة والتراجع:

للوقوف على التطور في محفزات تنظيم القاعدة لاستقطاب وتجنيد المرأة عبر خطابه؛ تمت المقارنة بين الأطر الثلاث المستعملة لاستقطاب وتجنيد النساء في مراحل القوة والتراجع، وذلك من خلال ربطها بالسياقات الزمنية، والعسكرية، والسياسية التي أثرت في خطاب التنظيم وتكيفه مع المتغيرات عبر المدد المختلفة. وقد قُسِّمت دراسة تطور أدوار المرأة على أربع مراحل رئيسة:

1- مدة ما قبل عام 2001: اتسمت بهيمنة الخطاب الذكوري، وكان حضور المرأة في خطاب التنظيم محدوداً واقتصر على التأكيد على الأدوار التقليدية للمرأة كزوجة للمجاهد وأم تربي أبناءها على حب الجهاد (Daymon and Margolin 2022, 22–23)؛ ويرجع ذلك إلى سيطرة الأيديولوجيا السلفية الجهادية على فكر قادة القاعدة الأوائل، مثل "أسامة بن لادن" و"أيمن الظواهري"، وإلى البيئة الأمنية والتنظيمية في ذلك الوقت التي لم تفرض الحاجة إلى تجنيد النساء.

2- المدة من 2001 إلى 2007: شهدت هذه المدة تحولاً نوعياً في خطاب القاعدة تجاه المرأة، فعقب أحداث 11 سبتمبر 2001 وما تبعها من ضغوط أمنية وعسكرية على

التنظيم، بدأ يظهر خطاب أكثر مرونة نحو توسيع الأدوار المُسندة للنساء، عبر إعادة تعريف أدوارهن داخل التنظيم بما يتوافق مع احتياجاته. وفي هذا السياق، أصدر التنظيم أول مجلة موجهة للنساء بعنوان "الخنساء"، ولم يصدر منها سوى عدد واحد قبل أن تتوقف نتيجة للحملة الأمنية الواسعة التي حدت من قدرة التنظيم على مواصلة نشرها. (Abu Rumman 2021).

وعلى الرغم من أن مجلتي "صدى الملاحم" و"إنسباير" لم تصدرا في هذا الوقت إلا أن هذه المرحلة تمثل الإطار التمهيدي للتحولات الخطابية اللاحقة التي ستبرز في المجلتين. ولذلك، سيركز تحليل هذه المدة على الخطابات الرسمية المتاحة للتنظيم، فضلاً عن مجلة "الخنساء" بوصفها المصدر الإعلامي الرئيس الذي يعكس ملامح التطور المبكر في خطاب القاعدة تجاه المرأة.

3- المدة من 2008 إلى 2013: شهدت هذه المدة تحولًا تدريجيًا نحو توسيع أدوار النساء، بما في ذلك التجنيد والدعم المالي، في ظل تصاعد الحملات العسكرية على التنظيم وفروعه، فضلاً عن تراجع قدراته الميدانية. (Margolin 2019, 44–46)

4- المدة من 2014 إلى 2017: تميزت هذه المدة بظهور خطاب أكثر مرونة بشأن مشاركة النساء، إذ بدأ التنظيم في تبرير أدوار قتالية استثنائية للنساء؛ وذلك بالتزامن مع صعود تنظيم داعش.(Lundborg 2017, 27–28) وجاءت النتائج كالآتي:

جدول (8) محفزات تجنيد النساء في خطاب تنظيم القاعدة في مراحل التمدد والانحسار

محفزات التجنيد في القاعدة	المدة من 2001 إلى 2007	المدة من 2008 إلى 2013	المدة من 2014 إلى2017
الإطار التشخيصي	6	38	8
الإطار التنبؤي	6	11	2
الإطار التحفيزي	4	46	7

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لنتائج تحليل المضمون

استُبعدت المدة السابقة لعام2001 من التحليل؛ لأن الخطاب الدعائي الموجه للنساء في إصدارات القاعدة خلال تلك المرحلة كان محدوداً للغاية، ولم يظهر فيه أي تأطير منهجي

واضح يستهدف النساء بشكل مباشر، مما لا يوفر وحدات نصية قابلة للترميز ضمن فئات الدراسة التحليلية، ولذا لا يسمح بالمقارنة مع المدد اللاحقة.

شكل (7) محفزات تجنيد النساء في خطاب تنظيم القاعدة في مراحل التمدد والانحسار

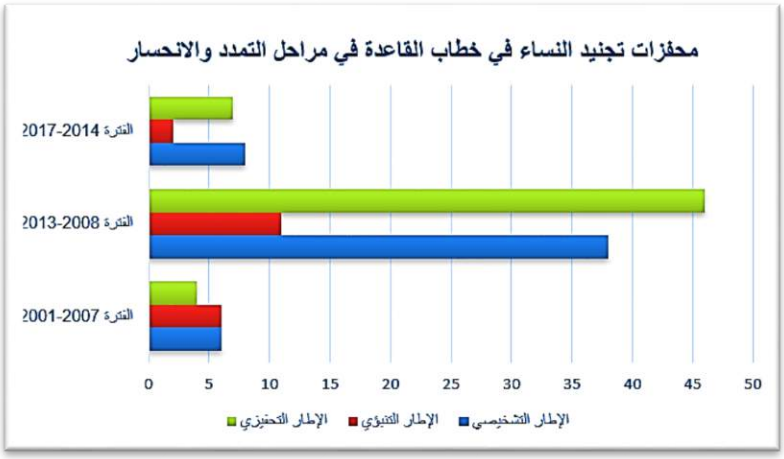

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لنتائج تحليل المضمون

تعكس نتائج التحليل التحول الذي مرَّ به خطاب القاعدة بين المراحل الزمنية المختلفة إذ تحول التشدد الأيديولوجي إلى نهج أكثر براغماتية ارتباطاً بالتطورات في البيئة المحيطة ومتطلبات التجنيد والتعبئة، فبعد أن كانت النظرة للمرأة تقتصر على أدوارها التقليدية كزوجة وأم، أصبحت المرأة تُقدم كفاعل أساس يستهدفها التنظيم بالتجنيد والتعبئة لخدمة أهدافه.

فشهدت المرحلة الثانية (2001–2007)، تغيراً ملحوظاً في خطاب القاعدة تجاه المرأة، إذ أظهرت نتائج التحليل انخفاض في استعمال الأطر الثلاث؛ وهو ما يعكس بدء التنظيم في هذه المرحلة في الإشارة للحاجة إلى مشاركة النساء ولكن كانت ماتزال بشكل محدود واقتصرت على الأدوار الداعمة والمكملة لأدوار الرجال.

ويمكن تفسير هذا التحول بتصاعد الضغوط الأمنية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي أدت إلى فقدان عدد كبير من القادة والمقاتلين، فضلاً عن التحول نحو اللامركزية

وظهور فروع القاعدة الإقليمية، التي تبنت استراتيجيات أكثر مرونة مقارنة بالتنظيم المركزي.(Al-Tabaa 2013, 11-15)

أما المرحلة الثالثة: 2008-2013؛ تميزت بتصاعد ملحوظ في توظيف الأطر التشخيصية والتحفيزية مقارنة بالمرحلة الثانية، مما يعكس تحولاً استراتيجياً في استقطاب النساء وتوسيع نطاق أدوارهن. فيشير ارتفاع توظيف الإطار التشخيصي في هذه المرحلة إلى تركيز التنظيم على إبراز التهديدات الخارجية والاضطهاد الذي يُمارس ضد النساء المسلمات، كأداة لتعزيز الخطاب التعبوي وجذب النساء للانضمام إلى صفوفه. كما شهدت هذه المدة زيادة ملحوظة في استعمال الإطار التنبؤي، إذ بدأ التنظيم في تقديم رؤية أكثر وضوحاً لدور المرأة في التنظيم، وفضلاً عن الأدوار التقليدية التي تم الإشارة إلى دورها المهم في عمليات التجنيد والدعاية والدعم اللوجستي. وبالمثل ارتفع استعمال الإطار التحفيزي بشكل كبير؛ مما يعكس سعي التنظيم لإشراك النساء في أنشطته المختلفة بوصفه وسيلة تعويضية لضعف القدرات العملياتية؛ بسبب تصاعد العمليات العسكرية ضد تنظيم القاعدة المركزي وفروعه الإقليمية في العراق واليمن، مما دفعه إلى إعادة النظر في استراتيجيته والتوجه نحو توسيع دور النساء كجزء من آلية التكيف مع الضغوط الأمنية المتزايدة.

أما في المرحلة الرابعة (2014-2017)، شهدت تحولات في البيئة الأمنية التي واجهها تنظيم القاعدة، فتراجعت حدة الضغوط الأمنية والتحديات العسكرية على التنظيم مقارنة بالمدة السابقة، ويرجع ذلك لتحول الاهتمام العالمي نحو تقويض تنظيم داعش بعد إعلانه الخلافة عام 2014. ومع تراجع الضغوط الأمنية؛ انخفض استعمال الأطر الخطابية جميعها مقارنة بالمرحلة السابقة، إلا أن الإطارين التشخيصي والتحفيزي ظلا حاضرين بوتيرة يمكن عدَّها متوسطة؛ وهو ما يشير إلى استمرار التنظيم في محاولات استقطاب النساء، ولكن بمرونة أكبر، إذ أصبحت مشاركتهن تشمل أدوارا لوجستية موسعة وأدوارا قتالية استثنائية كالحالات الدفاعية. ويمكن تفسير هذا التغير في ضوء المنافسة مع تنظيم داعش، الذي قدم أدواراً أكبر للنساء، وهو ما جعله أكثر جذباً واستقطاباً للنساء مقارنة

بالقاعدة (Ismail 2019, 18–20)، لذا اضطر إلى إعادة تقييم استراتيجياته تجاه المرأة؛ في محاولة للحفاظ على موقعه بين التنظيمات الإرهابية، وإن كان ذلك بصورة محدودة فظل متمسكاً بمنظوره التقليدي، وتجنب التوسع الكبير في توظيف النساء في الأدوار القتالية.

خامساً: تحليل محفزات تجنيد النساء في تنظيم داعش في مراحل القوة والتراجع:

ولفهم التطور في محفزات تنظيم داعش لاستقطاب وتجنيد المرأة عبر خطابه، تمت المقارنة بين الأطر الثلاث المستعملة في استقطاب وتجنيد النساء خلال مرحلتي القوة والتراجع، وذلك بربطها بالسياقات الزمنية والعسكرية والسياسية التي أثرت في خطاب التنظيم وتكيفه مع المتغيرات عبر المدد المختلفة. وقد قُسِّم تطور الخطاب الموجه إلى المرأة على مرحلتين رئيستين، وهما:

1- المدة من 2014 إلى 2015: وهي مدة قوة التنظيم وانتشاره، والتي ارتكزت أدوار المرأة فيها على الأدوار التقليدية واللوجستية لبناء دولة التنظيم.

2- المدة من 2016 إلى 2017: التي عكست تحولًا ملحوظًا في خطاب التنظيم نحو تشجيع المرأة على الانخراط في أدوار قتالية وداعمة للعمليات العسكرية.

ويرجع الاقتصار على مرحلتين في تحليل تطور خطاب تنظيم داعش، خلافاً لتنظيم القاعدة الذي مرَّ بتحولات متدرجة بين القوة والتراجع عبر مراحل زمنية طويلة، كانت التحولات التي مرَّ بها تنظيم داعش أكثر تسارعاً في أوقات زمنية قصيرة نسبياً. وجاءت النتائج كالآتي:

جدول رقم (9) محفزات تجنيد النساء في خطاب تنظيم داعش في مراحل التمدد والانحسار

محفزات التجنيد في داعش	المدة من 2014 إلى 2015	المدة من 2016 إلى 2017
الإطار التشخيصي	**14**	**19**
الإطار التنبؤي	**29**	**8**
الإطار التحفيزي	**62**	**75**

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لنتائج تحليل المضمون

شكل رقم (8) محفزات تجنيد النساء في خطاب تنظيم داعش في مراحل التمدد والانحسار

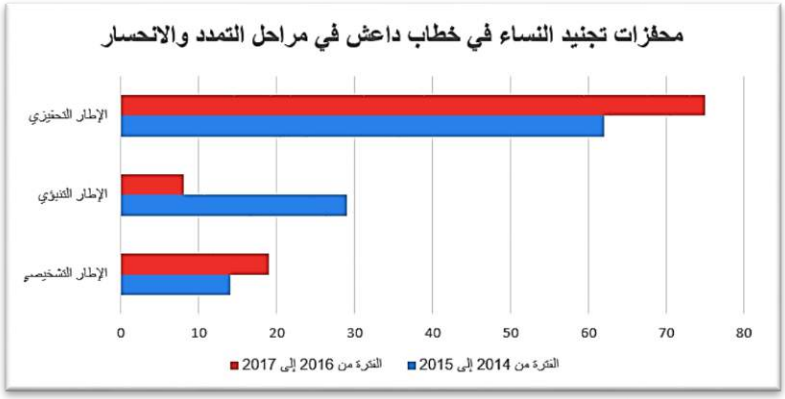

المصدر: من إعداد الباحثة وفقاً لنتائج تحليل المضمون

المدة من 2014 إلى 2015: تميز خطاب داعش في هذه المدة بتركيز واضح على فكرة الدولة والخلافة كعنصر جذب رئيس لتجنيد الأعضاء ومن بينهم النساء؛ إذ قُدمت الأراضي التي سيطر عليها التنظيم في ذلك الوقت بوصفها الدولة الإسلامية الناشئة التي تتطلب مشاركة الفئات جميعها في عملية بنائها بما في ذلك النساء (Tarras-Wahlberg 2016, 25-27)، وانعكس هذا التوجه في الارتفاع الملحوظ لاستعمال الإطار التنبؤي، وهو ما يمكن ربطه بسعي داعش إلى تقديم (الخلافة/ الدولة الإسلامية) كحل شامل للأزمات التي يعاني منها المجتمع الإسلامي وبصفة خاصة النساء؛ إذ عمل التنظيم على رسم رؤية متكاملة لأدوار النساء. كما شهدت هذه المرحلة تصاعد استعمال الإطار التحفيزي لاستقطاب النساء للانضمام للتنظيم عبر الدمج بين الخطاب الديني والعاطفي وبناء القدوات النسائية.

في المقابل، ظهر انخفاض في استعمال الإطار التشخيصي بالمقارنة بالأطر الأخرى، وهو ما يمكن تفسيره بتركيز التنظيم على تقديم نفسه كحل شامل للأزمات التي تواجه الأمة الإسلامية، من دون الحاجة إلى تكثيف خطاب المظلومية التقليدي؛ فبدلاً من تصوير النساء كضحايا مضطهدات أُبرِزت فكرة "الخلافة" كأنموذج قائم يستوجب المشاركة الفاعلة من الجميع لتعزيز تمدده واستمراره.

المدة من 2016 إلى 2017: شهدت هذه المرحلة تغيراً كبيراً في خطاب تنظيم داعش تجاه النساء، إذ بدأ في تشجيعهن على الانخراط في أدوار قتالية وداعمة للعمليات العسكرية، كرد فعل مباشر على الضغوط العسكرية المتزايدة والخسائر الميدانية التي تكبدها التنظيم وفقدانه لمناطق سيطرته. وشهدت هذه المدة ارتفاع الإطار التشخيصي مع تركيز أكبر على سردية المظلومية لتبرير التراجع العسكري.

كما انخفض استعمال الإطار التنبؤي بشكل كبير، وهو ما يشير إلى تراجع التعبيرات عن الخلافة والدولة أو التشجيع على الهجرة بعض فقدان الأراضي التي سيطر عليها. في المقابل، شهد الإطار التحفيزي ارتفاعاً كبيراً؛ مما يعكس تكثيف التنظيم لجهود التعبئة والتجنيد للنساء بهدف تعويض خسائره البشرية والميدانية؛ وذلك للقيام بالأدوار الداعمة أو حتى المشاركة المباشرة في الأدوار القتالية الدفاعية.

المناقشات:

1- محفزات التجنيد التي تستعملها التنظيمات الإرهابية كالقاعدة وداعش لتجنيد النساء:

تكشف نتائج الدراسة أن تجنيد النساء لدى تنظيمي القاعدة وداعش هي عملية ممنهجة؛ فقد استعمل التنظيمان خطاباً متكاملاً لإعادة تشكيل تصورات النساء عن دورهن الديني والاجتماعي بما يخدم أهدافهما. وتؤكد النتائج أن التنظيمين اعتمدا على محفزات خطابية متشابهة في تجنيد النساء، ومن أبرزها:

أ- توظيف الخطاب الديني:

الذي يعد أحد الركائز الأساسية في أيديولوجية التنظيمين، إذ أُطّر الانضمام لهما بوصفه فرضا وواجبا دينيّا. ويظهر ذلك من خلال التأويل الانتقائي للنصوص واستعمالها لتبرير العنف وإضفاء الشرعية على ممارسات التنظيم. كما استُحضرت شخصيات نسائية تاريخية مثل الصحابيات والمجاهدات الأوائل لتقديم نماذج مثالية تحتذى بها النساء، بما يمنحهن شرعية ومبررا دينيّا للانضمام والمشاركة.

ب- خطاب الضحية والمظلومية:

اعتمد التنظيمان على خطاب إبراز معاناة النساء المسلمات في مناطق الصراع كدليل على وجود مؤامرة عالمية ضد الإسلام والمسلمين. وذلك لدفع النساء نحو الانضمام للتنظيم للدفاع عن الدين وتلبية الواجب الديني، ونصرة المسلمين الضعفاء.

ج- خطاب الانتماء والتمكين:

اعتمد التنظيمان على خطاب الأخوة والانتماء والتمكين كأداة رئيسة في استقطاب النساء وتجنيدهنَّ عبر استغلال احتياجاتهن النفسية والاجتماعية الناتجة عن الشعور بالتهميش أو العزلة داخل مجتمعاتهن؛ بسبب الهُوية الدينية. وعملا على تقديم أنفسُهما في صورة المجتمع الإسلامي البديل القائم على الشريعة، الذي يوفر للنساء شعورا بالأمن والانتماء والحرية في ممارسة الشعائر الدينية. كما روجا لفكرة التمكين من خلال منح المرأة إحساسًا بالدور الفاعل والمكانة المؤثرة عبر الاعتراف بها كعنصر أساس في دعم أهداف التنظيمين.

2- المقارنة بين محفزات تجنيد النساء في الخطاب الدعائي لكل من القاعدة وداعش

تُظهر نتائج التحليل المقارن بين التنظيمين، اختلاف أهدافهما، فبالرغم من اشتراكهما في الأيديولوجية السلفية الجهادية، إلا أن تحليل محفزات التجنيد في خطابهما يكشف أن تنظيم داعش منح النساء دورًا محوريًا يتسق مع مشروعه لبناء دولة الخلافة وترسيخ السيطرة على الأرض. في المقابل، تبنى تنظيم القاعدة خطابًا أكثر تحفظًا، بما ينسجم مع أهدافه الطويلة الأمد التي تُعطي الأولوية للاستمرارية على حساب السيطرة الإقليمية المباشرة.

كما برزت بعض الفروق بين التنظيمين والتي كشفت عن تباين في الكيفية التي يُعاد من خلالها توظيف محفزات التجنيد في خطاب التنظيمين لخدمة أهدافهما وبقائهما، فعلى الرغم من أن الإطار التشخيصي يُعد أحد أبرز أوجه التشابه في محفزات التجنيد بينهما، إذ تبنى كلاهما سردية المظلومية الإسلامية، إلا أن داعش وسع مفهوم "العدو القريب" ليشمل المخالفين لسلطته كافة؛ وذلك لبناء شرعية دينية وسياسية تبرر مشروعه وتضفي

الشرعية على استعماله للعنف ضد المختلفين معه؛ في حين ركز تنظيم القاعدة على تأطير المعاناة ضمن سردية المظلومية العامة للأمة.

ويتمثل الاختلاف الأبرز بين التنظيمين في الإطار التنبؤي المتعلق بتقديم الحل لمشكلات المسلمين، ومن بينهم النساء. فعلى الرغم من اتفاقهما على أن الجهاد هو السبيل لرفع الظلم عن الأمة، إلا أن داعش قدم نفسه كدولة تمثل الخلافة الإسلامية القادرة على تطبيق الشريعة وإنهاء الاضطهاد، ما جعل المرأة فاعلًا أساسيًا في مشروع بناء دولته منذ البداية. في المقابل، ظلت القاعدة أكثر تحفظًا، فحصرت دور المرأة في حماية الأمة واستدامة التنظيم عبر تربية الأجيال ودعم المقاتلين.

وفي الإطار التحفيزي؛ اعتمد التنظيمان على محفزات متشابهة لاستقطاب النساء، ولكن عمل تنظيم داعش على خطاب شامل يدمج بين الوعود الدينية واستغلال الحاجات النفسية والاجتماعية للنساء كالحاجة للشعور بالانتماء والتمكين الذي يفتقدونه في مجتمعاتهن من خلال إعادة تقديم الأدوار التقليدية في صورة أدوار محورية في بناء دولة الخلافة وتحقيق أهداف التنظيم ككل.

وتُظهر نتائج البيانات الكمية والنوعية أن تزايد استعمال الإطار التحفيزي في خطاب التنظيمين ارتبط ارتباطًا طرديًا بأوقات الضعف والتراجع، مما يشير إلى أن تجنيد النساء جاء كآلية لمواجهة فقدان المقاتلين الذكور وانحسار الموارد البشرية.

ولذا، تُمثل التحولات في محفزات التجنيد في خطابات التنظيمين انعكاساً مباشرًا لاحتياجاتهما التنظيمية والاوضاع الميدانية التي واجهاها ولم تكن تعبيراً عن تحولات أيديولوجية أو فكرية. فقد لجأ التنظيمان إلى التكيف مع التحديات المفروضة عليهما من خلال إعادة صياغة أدوار النساء بناءً على المتغيرات والضرورات العملياتية.

ففي المراحل الأولى، اقتصر الخطاب المتعلق بالنساء في القاعدة في التأكيد على الأدوار التقليدية للمرأة بوصفها زوجة وأم. غير أن تصاعد الضغوط الميدانية والأمنية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 دفع التنظيم إلى السماح بمشاركتها في أدوار لوجستية وإعلامية، وفي

عمليات التجنيد مع الإبقاء على مشاركتها القتالية ضمن حالات دفاعية نادرة، غالباً في صورة هجمات انتحارية في فرع التنظيم في جزيرة العرب.

أما تنظيم داعش، فقد عدَّ المرأة منذ البداية فاعلًا أساسيًا في مشروع (دولة الخلافة)، مع التأكيد على دورها المحوري كزوجة وأم مسؤولة عن التنشئة الجهادية للأجيال الجديدة. غير أن هذا التصور شهد تطوراً مع تصاعد الضغوط الأمنية والعسكرية على التنظيم بداية من عام 2016، نتيجة العمليات المكثفة التي شنتها قوات التحالف الدولي والقوات العراقية والسورية؛ إذ بدأ التنظيم في إعادة تأطير دور المرأة عبر خطابات تدعوها للانخراط المباشر في أنشطة التنظيم كافة، بما في ذلك تنفيذ العمليات القتالية والانتحارية ضد الأعداء.

وقد أظهرت هذه النتائج دعمًا واضحًا لفرضية الدراسة؛ إذ أوضحت أن محفزات تجنيد النساء لدى القاعدة وداعش ليست ثابتة، بل مرنة تتكيف مع الضغوط السياسية والميدانية. فكلما تغيرت الأوضاع، يُعاد تشكيل الخطاب الموجه للنساء وتُعاد صياغة أدوارهن داخل التنظيم بما يتوافق مع احتياجاته في البقاء.

كما تؤكد نتائج التحليل صلاحية نظرية الحركات الاجتماعية، وبشكل خاص من خلال فرعها الأساس، نظرية التأطير الجماعي، في تفسير الخطاب الإرهابي؛ فقد أظهرت الدراسة أن التنظيمات الإرهابية لا تعتمد خطابا ثابتا، بل تستعمل خطابا مرنا بما يتماشى مع حاجاتها وأهدافها في البقاء والاستمرارية.

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن تجنيد النساء في تنظيمي القاعدة وداعش لم يكن عملاً عشوائياً أو مجرد عملية دعائية، بل عملية تنظيمية ممنهجة ومقصودة تسهم في تحقيق أهداف هذه التنظيمات واستدامة خطابها. وأظهر التحليل أن الخطاب الموجه إلى النساء يعكس منطقا تجنيديّا مرنا، يعاد تشكيله وفقًا للضغوط العسكرية والتحديات الأمنية التي تمر بها. أظهرت المقارنة بين القاعدة وداعش أن استراتيجيات تجنيد النساء لا تُفهم بمعزل عن السياقات التي تتشكل فيها، بل تتأثر بالبيئة التي تعمل فيها وقدراتها التنظيمية وطبيعة

التهديدات والتحديات التي تمر بها. ففي الوقت الذي اعتمدت القاعدة خطابا محافظا ونظرة تقليدية للمرأة تطورت بشكل تدريجي تحت وطأة التحديات الميدانية، ولجأ تنظيم داعش إلى خطاب أكثر مرونة حوّل النساء إلى موارد فاعلة في أوقات القوة والضعف. يعكس هذا التباين أن الخطاب الموجه إلى المرأة ليس مجرد انعكاس أيديولوجي بل أداة للتكيف التنظيمي.

ومن هذا، فإن تحليل الخطاب الموجه للنساء في التنظيمات الإرهابية لا يسهم فقط في تفسير آليات التجنيد، بل يكشف أيضاً عن آليات البقاء والاستمرارية داخل هذه التنظيمات، ما يجعلها محوراً أساسياً لفهم ديناميات التحول والاستمرارية في المشهد الإرهابي، وتسلط الدراسة الضوء على الدور الحيوي الذي يمكن أن تؤديه نظريات الحركات الاجتماعية ومقاربات تحليل الخطاب في تطوير دراسات الإرهاب، من خلال تجاوز القراءات الأمنية الضيقة نحو فهم أعمق للبنية الرمزية والمعنوية التي تُعيد عبرها التنظيمات إنتاج ذاتها واستدامة خطابها.

Acknowledgments
Funding statement: No funding available.
Conflict of interest statement: The authors declare no conflict of interest.

قائمة المصادر:

أبو بصير. 2008. "فبايعهن واستغفر لهن." *صدى الملاحم*، العدد.2 (مارس): 35.
أم عبد الرحمن. 2008. "دور المرأة في الجهاد." *صدى الملاحم*، العدد.4 (مايو): 36–37.
القرشي، أبو جنا. 2009. "نساء اليمن والحرب الصليبية." *صدى الملاحم*، العدد.11 (أكتوبر): 22–24.
القرشي، أبو جنا. 2010. "النظام الديمقراطي ماذا يريد من المرأة." *صدى الملاحم*، العدد.15 (أكتوبر): 44.
المهاجر، فارس. 2008. "رسالة من الشيخ." *صدى الملاحم*، العدد.6 (نوفمبر): 42.
المهاجرة، أم الحسن. 2009. "رسالة لمن تحب الله ورسوله." *صدى الملاحم*، العدد.10 (يوليو): 52.

List of References:

Al-Tabaa, Esther Solis. 2013. "Targeting a Female Audience: American Muslim Women's Perceptions of al-Qaida Propaganda." *Journal of Strategic Security* 6, no.3 (fall): 10-21. https://www.jstor.org/stable/26485052

Abu Rumman, M. 2021. "Jihadist Woman: Role and Position Shift in ISIS." *Journal of Legal, Ethical and Regulatory Issues* 24, no.1S. https://www.abacademies.org/articles/jihadist-woman-role-and-position-shift-in-isis-10452.html

Abu Basir. 2008. "So Pledge Allegiance to Them and Seek Forgiveness for Them." *Sada al-Malahim Magazine*, no. 2 (March): 35. (in Arabic)

Al-Muhajir, Faris. 2008. "A Letter from the Shaykh." *Sada al-Malahim Magazine*. no. 6 (November): 42. (in Arabic)

Al-Muhajirah, Umm al-Hasan. 2009. "A Letter to Those Who Love God and His Messenger." *Sada al-Malahim Magazine*, no.10 (July): 52. (in Arabic)

Al-Muhajirah, Umm Basir. 2015. "A Brief Interview With Umm Basir Al-Muhajirah." *Dabiq*, no.7 (February): 50-51.

Al-Muhajirah, Umm Sumayyah. 2015. "The Twin Halves of the Muhajirin." *Dabiq*, no.8 (March): 32-37.

Al-Muhajirah, Umm Sulaym. 2017. "The Hijrah of Umm Sulaym al-Muhajirah." *Rumiyah*, no.13 (September): 30-35.

Al-Finlandiyyah, Umm Khalid. 2016. "How I Came to Islam." *Dabiq*, no.15 (July): 36 -39.

Al-Qurashi, Abu Jana. 2009. "Women of Yemen and the Crusader War." *Sada al-Malahim Magazine*, no.11 (October): 22-24. (in Arabic)

Al-Qurashi, Abu Jana. 2010. "What Does the Democratic System Want from Women?" *Sada al-Malahim Magazine*, Issue. 15 (October): 44. (in Arabic)

Buchanan, Cara Rae. 2014. "Women in Terrorism: Exploring the Motivations of Women Joining Terrorist Organizations." Bachelor's thesis., James Madison University. https://commons.lib.jmu.edu/honors201019/393

Benford, Robert D., and David A. Snow. 2000. "Framing Processes and Social Movements: An Overview and Assessment." *Annual Review of Sociology*, no.26 (2000): 611–639. https://www.jstor.org/stable/223459

Cunninham, Karla J. 2010. "Cross-Regional Trends in Female Terrorism." *Studies in Conflict and Terrorism 26*, no.3 (November): 171–95. https://doi.org/10.1080/10576100390211419

Daymon, Chelsea, and Devorah Margolin. 2022. "Women in American Violent Extremism: An Examination of Far-Right and Salafi-Jihadist Movements." Program on Extremism. June 30, 2022. https://extremism.gwu.edu/sites/g/files/zaxdzs5746/files/Women-in-American-Violent-Extremism_Daymon-and-Margolin_June-2022.pdf

Europol 2019. "Women in Islamic State Propaganda Roles and incentives." Publications office of European union. June 14, 2019. https://www.europol.europa.eu/cms/sites/default/files/documents/women_in_islamic_state_propaganda_3.pdf

Garcia, Maria Isabel. 2024. "The Female Jihadist Narrative: A Comparative Analysis." *Media, War and Conflict 17*, no.4 (December): 463–481. https://doi.org/10.1177/17506352231225351

Ismail, Farida. 2019. "The women of the Islamic State." Master's thesis., Johns Hopkins University. http://jhir.library.jhu.edu/handle/1774.2/62093

Islamic State. 2017. "I Will Outnumber the Other Nations through You." *Rumiyah*, no.5 (January): 34-35. https://jihadology.net/2017/01/06/new-release-of-the-islamic-states-magazine-rome-5/

Landis, J. Richard, and Gary G. Koch. 1977. "The Measurement of Observer Agreement for Categorical Data." *Biometrics* 33, no.1 (March): 159–174. https://doi.org/10.2307/2529310

Lundborg R., Anaa. 2017. "A Greater Evil: The Emerging Role of Women in Al Qaeda." Bachelor's thesis., Uppsala University.
https://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:1109810/FULLTEXT01.pdf

Margolin, Devorah. 2019 "The Changing Roles of Women in Violent Islamist Groups." In *Perspectives on the Future of Women*, edited by Audrey Alexander, 44-46. Washington: The George Washington University.
https://extremism.gwu.edu/sites/g/files/zaxdzs5746/files/Perspectives%20on%20the%20Future%20of%20Women%2C%20Gender%20and%20Violent%20Extremism.pdf

Mehran, Weeda, Dominika Imiolek, Lucy Smeddle, and Jack Springett-Gilling. 2020. "The Depiction of Women in Jihadi Magazines: A Comparative Analysis of Islamic State, Al Qaeda, Taliban and Tahrik-e Taliban Pakistan." *Small Wars and Insurgencies 33*, no.3 (December): 382–408. https://doi.org/10.1080/09592318.2020.1849898

Pearson, Elizabeth. 2018. "Online as the New Frontline: Affect, Gender, and ISIS-Take-Down on Social Media." *Studies in Conflict and Terrorism* 41, no.11 (December): 850–74. https://doi.org/10.1080/1057610X.2017.1352280

Speckhard, Anne, and Molly D. Ellenberg. 2020. "ISIS in Their Own Words: Recruitment History, Motivations for Joining, and Deradicalization and Disengagement." *Journal of Strategic Security* 13, no.1 (2020): 82–127. https://digitalcommons.usf.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1791&context=jss

Termeer, Agnes, and Isabelle Duyvesteyn. 2022. "The Inclusion of Women in Jihad: Gendered Practices of Legitimation in Islamic State Recruitment Propaganda." *Critical Studies on Terrorism* 15, no.2 (February): 463–83. https://doi.org/10.1080/17539153.2022.2038825

Tarras-Wahlberg, L. 2016. "Promises of Paradise? Women and the Islamic State." Master diss., Swedish Defence University. https://fhs.diva-portal.org/smash/get/diva2:942997/FULLTEXT01.pdf

Umm Abdurrahman. 2008. "The Role of Women in Jihad." *Sada al-Malahim Magazine*, no. 4 (May): 35-37. (in Arabic)

Political Sciences Journal
Issue (71)) **June** (2026) **ISSN**: 1815-5561 **E-ISSN**: 2521-912X

The Russian–Chinese Strategic Partnership: International Dimensions and Regional Implications in the Middle East (2013–2024)

Salem Mubarak Shafi Salem Al Shafi*

Receipt date: 18/11/2025 Accepted date: 5/4/2026 Publication date:1/6/2026

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi71.904

Copyrights: © 2026 by the author.
The article is an open access article distributed under the terms and condition of the (CC By) license Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

The period 2013-2024 witnessed profound transformations in the structure of the international system, characterized by the relative decline of U.S. influence and the rise of both Russia and China. These shifts contributed to the deepening of the Russian–Chinese strategic partnership in the context of a shared pursuit of a multipolar international order. This coincided with China's launch of the Belt and Road Initiative and Russia's global repositioning, leading to a transition from limited coordination to growing political, economic, and military cooperation. The Middle East has gained particular significance in the strategies of both powers. Russia strengthened its military and political presence, especially in Syria, and expanded its relations with Iran, leveraging energy and regional security dynamics. In contrast, China focused on expanding its economic footprint through investments and infrastructure projects, while enhancing its diplomatic role, as demonstrated by its mediation between Saudi Arabia and Iran in 2023. The study reveals a relative complementarity between Russia's hard power instruments and China's economic and diplomatic instruments, despite the persistence of managed competition.

The study seeks to answer its central research question: To what extent has the Russian–Chinese strategic partnership affected their respective policies toward the Middle East during the period 2013–2024? It advances the hypothesis that the intensification of this partnership has contributed to enhancing their regional presence through complementary patterns of influence. Methodologically, the study adopts a descriptive–analytical approach, drawing on an analysis of official documents, trade and military data, and case studies of Syria, Iran, and the Gulf states, within a theoretical framework grounded in structural realism and power politics to explain the behavior of both actors amid transformations in the international system.

Keywords: Russian-Chinese partnership, multipolarity, international system, Middle East.

*Ph.D.Candidate/ Cairo University/ Faculty of Economics and Political Science/ Department of Political Science/ International Relations.
Salem_mubarak2022@feps.edu.eg
Corresponding author: Salem Mubarak Shafi Salem Al Shafi**;** email: Salem_mubarak2022@feps.edu.eg

مجلّة العلوم السياسية
العدد (71) حزيران (2026) **E-ISSN**: 2521-912X **ISSN:** 1815-5561

الشراكة الاستراتيجية الروسية– الصينية: أبعادها الدولية وتجلياتها الإقليمية في الشرق الأوسط (2013–2024)

سالم بن مبارك شافي سالم آل شافي*

الملخص:

شهدت المدة 2013–2024 تحولات جوهرية في بنية النّظام الدوليّ، اتسمت بالتراجع النسبيّ للنفوذ الأمريكيّ وصعود روسيا والصين، الأمر الذي أسهم في تعميق شراكتهما الاستراتيجية في سياق السعي نحو نظام دوليّ أكثر تعدّديّة. وقد تزامن ذلك مع إطلاق الصّين مبادرة «الحزام والطريق» وإعادة تموضع روسيا عالميًّا، مما أدى إلى انتقال علاقتهما من مستوى التنسيق المحدود إلى تعاون سياسيّ واقتصاديّ وعسكريّ متزايد.

اكتسبت منطقة الشرق الأوسط أهمية خاصة في استراتيجيات الطرفين؛ حيث عززت روسيا حضورها العسكري والسياسي، ولا سيما في سورية، ووسّعت من علاقاتها مع إيران، مستفيدة من ملفات الطاقة والأمن الإقليمي. في المقابل، ركزت الصين على توسيع نفوذها الاقتصادي عبر الاستثمارات ومشروعات البنية التحتية، إلى جانب تنشيط دورها الدبلوماسي، كما تجلّى في وساطتها بين السعودية وإيران عام 2023. وتبرز الدراسة وجود تكامل نسبي بين أدوات القوة الروسية الصلبة وأدوات النفوذ الاقتصادي والدبلوماسي الصيني، مع بقاء مظاهر تنافس محسوبة بين الجانبين.

وتسعى الدراسة إلى الإجابة عن سؤالها الرئيس: إلى أي مدى أثرت الشراكة الاستراتيجية بين الصين وروسيا في سياسات كلٍّ منهما تجاه الشرق الأوسط في المدة 2013–2024؟، وتنطلق من فرضية مفادها: أنّ تعاظم هذه الشراكة أسهم في تعزيز حضورهما الإقليمي عن طريق أنماط نفوذ متكاملة. وتعتمد الدراسة منهجًا وصفيًا–تحليليًا، بالاستناد إلى تحليل الوثائق الرسمية والبيانات التجارية والعسكرية ودراسة حالات سورية وإيران ودول الخليج، في إطار نظري يستند إلى الواقعية البنيوية وسياسة القوة لتفسير سلوك الطرفين في ظلّ تحولات النّظام الدوليّ.

الكلمات المفتاحية: الشراكة الروسية الصينية، التعددية القطبية، النظام الدولي، الشرق الأوسط.

* باحث في مرحلة الدكتوراة/ جامعة القاهرة/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية/ العلاقات الدولية.

المقدمة:

شهد النّظام الدوليّ منذ عام 2013 تحولات بنيوية عميقة تمثلت في تراجع نسبيّ للقدرة الانفرادية للولايات المتحدة وصعود تكتلات دولية منافسة، وفي مقدمتها الشراكة المتنامية بين الصين وروسيا. وقد شكّلت هذه المرحلة نقطة انعطاف في توجهات القوتين نحو بلورة رؤية مشتركة لنظام دولي أكثر تعددية، مستندتين إلى تعزيز التعاون السياسيّ والاقتصاديّ والعسكريّ بينهما. ويكتسب الشرق الأوسط أهمية خاصة ضمن هذا التحول، بوصفه ساحة رئيسة يتقاطع فيها النفوذ الدوليّ وتُختبر فيها قدرات القوى الصاعدة على التأثير في موازين الإقليم. وبالرغم من تزايد الأدبيات التي تناولت كلًّا من الدورين الروسيّ والصينيّ في المنطقة، إلا إنّ تناول البُعد التفاعلي بين الدولتين بوصفه شراكة استراتيجية مؤثرة في صياغة سياساتهما الشرق أوسطية في العقد الماضي لا يزال محدودًا. ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة في سدّ هذه الفجوة عبر تحليل الكيفية التي انعكس بها التقارب الروسيّ– الصينيّ على تفاعلاتهما في الشرق الأوسط في المدة (2013–2024). وتسعى الدراسة للإجابة عن سؤالها الرئيس: إلى أيّ مدى أثرت الشراكة الاستراتيجية بين الصين وروسيا في سياسات كلٍّ منهما تجاه منطقة الشرق الأوسط في المدة 2013–2024؟، ومن هذه الإشكالية تتفرع التساؤلات الآتية:

-كيف تطورت الشراكة الاستراتيجية الروسية–الصينية منذ 2013 في ظل تحولات النظام الدولي؟

- ما طبيعة التفاعل بين موسكو وبكين في الشرق الأوسط، وما حدود التلاقي والتنافس بينهما؟

-ما أنماط تفعيل الشراكة الروسية–الصينية في السياسات العملية تجاه قضايا سورية وإيران ودول الخليج؟

-وما تأثير هذه الشراكة في توازنات القوى في الشرق الأوسط في ظلّ تراجع الدور الأمريكيّ النسبيّ؟

أما فرضية الدراسة فتفترض أنّ "تعاظم الشراكة الاستراتيجية بين الصين وروسيا منذ عام 2013 أسهم في تعزيز حضورهما السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط، عبر أنماط متكاملة تجمع بين القوة الروسيّة الصلبة وأدوات النفوذ الاقتصاديّ الصينيّ."

وحُدِّدَ الإطار الزمني للدراسة بالمدة الممتدة من عام 2013 إلى عام 2024، إذ يُعد عام 2013 نقطة بداية مناسبة نظرًا لإطلاق الصين مبادرة الحزام والطريق، وما ترتب عليها من تعميق الشراكة الروسية–الصينية وتوسيع مجالات التعاون بينهما، إضافة إلى تزايد اهتمام القوتين بمنطقة الشرق الأوسط ضمن استراتيجياتهما الدولية. أما عام 2024 فيمثّل الحدّ الزمني النهائي للدراسة لكونه يعكس أحدث مرحلة مكتملة نسبيًّا في تطور هذه الشراكة، ويتيح الوقوف على أبرز مخرجاتها وتجلّياتها الإقليمية في الشرق الأوسط، في ظلّ التحولات الجارية في النظام الدولي وتراجع الدور الأمريكيّ، بما يسمح بتقديم قراءة حديثة ومتوازنة للظاهرة محل الدراسة.

المنهجية:

تعتمد الدراسة منهجا وصفيا–تحليليًا يرمي إلى تفسير تأثير الشراكة الروسية–الصينية عن طريق دمج التحليل البنيوي مع أنموذج دراسة الحالات المتعددة. وتعدّ السياسات الروسية والصينية تجاه سورية وإيران ودول الخليج وحدة التحليل الأساسية. كما اختيرت الحالات وفق معايير محددة تشمل أهميتها الاستراتيجية وتنوع أنماط النفوذ وقدرتها على الكشف عن العلاقة السببية بين الشراكة وسلوك الطرفين. وتستند الدراسة إلى أدوات تحليل تشمل تحليل الوثائق الرسمية، والبيانات التجارية والعسكرية (SIPRI، GACC، UN (Comtrade، ومنهج تتبع العمليات لرصد تطور الشراكة وانعكاساتها منذ عام 2013. ويتيح هذا الإطار اختبار الفرضية عبر مقارنة تداخل أدوات النفوذ الروسية والصينية وربطها بالسياق البنيوي للنظام الدولي.

يستند الإطار النظري للدراسة إلى الواقعية البنيوية التي توضّح تأثير بنية النظام الدولي وتوزيع القوة في تحديد سلوك الدول، وإلى مفهوم سياسة القوة لتفسير استعمال موسكو وبكين أدواتهما العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية. كما يمكن تحليل الشراكة بوصفها

استراتيجية توازن تستهدف الحدّ من النفوذ الأمريكيّ، واستغلال الفراغات الاستراتيجية، وتعزيز الروابط الاقتصادية ضمن مبادرة الحزام والطريق.

الدراسات السابقة:

حظيت الشراكة الروسية–الصينية باهتمام متزايد في الأدبيات العربية والأجنبية، إذ ركزت الدراسات الصادرة منذ عام 2013 على أسس وتطور هذه العلاقة في ظل تصاعد الضغوط الغربية على موسكو واحتدام التنافس بين بكين وواشنطن. وفي هذا السياق، تناولت دراسات صيفي (2021) وعبد الرسول (2025) مستقبل هذه الشراكة وسيناريوهاتها، مرجحة استمرار تأثيرها في تشكيل النظام الدولي وتحفيز التوجه نحو التعددية القطبية، مع التركيز على تحليل أنماط التعاون في أبعادها السياسية والاقتصادية التي شكلت الأساس لانتقال العلاقة إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية متعددة الأبعاد.

أما على مستوى الوجود الصيني في الشرق الأوسط، فقد قدمت أدبيات (Saad 2024) والشيخ (2016) تحليلاً لتطور استراتيجية بكين في المنطقة، موضحة أنها لم تعد مقتصرة على أدوات القوة الاقتصادية، بل اتجهت نحو دور سياسي ودبلوماسي أوسع ظهر بوضوح في رعاية اتفاق المصالحة السعودية–الإيرانية عام 2023. وقد عززت هذه الدراسات فرضية أن المنطقة باتت محوراً أساسياً في مبادرة "الحزام والطريق"، مما منح سياسة بكين قدرة على بناء شبكة علاقات متوازنة ومرنة، واستثمار الأزمات الدولية مثل وباء كوفيد–19 لترسيخ مكانتها كفاعل دولي مؤثر في الإقليم.(Chaziza 2020)

وتكشف هذه الأدبيات –على تنوعها– أن معظم الدراسات ركزت على البعد الثنائي للعلاقات الروسية أو الصينية بشكل منفرد، أو تناولت الشراكة في إطارها الدولي العام، في حين لا تزال الدراسات التي تشرح التفاعل المشترك والتنسيق البنيوي بينهما داخل الشرق الأوسط تحديداً محدودة. ومن هنا تبرز الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة لسدّها، عبر تقديم تحليل شامل لطبيعة الشراكة الروسية–الصينية ككتلة تأثير موحدة وانعكاساتها على موازين القوى الإقليمية في المدة 2013–2024.

أولاً: تطور الشراكة الصينية– الروسية

1- اللبنات الأولى للشراكة (2013–2016):

منذ عام 2013، دخلت العلاقات الصينية–الروسية مرحلة جديدة اتسمت بتعميق التنسيق الاستراتيجي في ظل تصاعد التنافس بين القوى الكبرى وتراجع النظام الأحادي القطبية الذي قادته الولايات المتحدة. وقد وفّرت التحولات الدولية خلال العقد الماضي أرضية لالتقاء المصالح الروسية–الصينية في مواجهة الضغوط الغربية والسعي إلى دور أكثر تأثيرًا في تشكيل النظام الدولي(Stent 2020, 7).

أدت الأزمة الأوكرانية عام 2014 دورًا محوريًا في دفع روسيا نحو تعزيز شراكاتها خارج الفضاء الغربي، بعد أن أدى ضم شبه جزيرة القرم إلى فرض عقوبات اقتصادية واسعة حدّت من انخراطها في الأسواق الغربية. وفي هذا السياق، برزت الصين كشريك اقتصاديّ وسياسيّ بديل، مستفيدة من عزلة روسيا لتعميق التعاون في مجالات الطاقة والبنية التحتية، كما تجلّى في توقيع اتفاقية طويلة الأمد لتوريد الغاز الروسيّ عبر خط أنابيب «قوة سيبيريا» (Kaczmarski 2015).

2- تعميق أطر الشراكة (2017–2019):

لم يقتصر التقارب الرّوسيّ–الصّينيّ على البعد الاقتصاديّ، بل امتد إلى المجالين السياسيّ والدبلوماسيّ، إذ تبنّى الطرفان مواقف متقاربة في مجلس الأمن، ولا سيما بشأن الملف السوري، واستعملا حقّ النقض ضدّ مشروعات قرارات غربية عُدت مساسًا بمبدأ السيادة. وأسهم هذا التنسيق في ترسيخ دورهما كقوة موازنة للضغوط الغربية وتعزيز طابع الشراكة الاستراتيجية طويلة الأمد (Allison 2013, 812).

مع وصول دونالد ترامب إلى الرئاسة الأمريكية عام 2017 وتصاعد التوترات التجارية بين واشنطن وبكين، اكتسبت الشّراكة الصّينيّة–الرّوسيّة زخمًا إضافيًّا؛ إذ سعت الصين إلى تنويع مصادر الطاقة وتأمين ممراتها التجارية، في حين رأت روسيا في تعميق التعاون مع بكين وسيلة لتعويض العقوبات الغربية وتوسيع أسواق صادراتها النّفطيّة والغازيّة، وهو ما انعكس في تجاوز حجم التّبادل التّجاريّ بينهما 110 مليارات دولار عام2016 (Gabuev

2016). في هذه المرحلة، امتد التعاون الرّوسيّ–الصّينيّ إلى المجال العسكري، مع مشاركة القوات الصّينيّة لأول مرة في مناورات «فوستوك 2018» على الأراضيّ الرّوسيّة، بما عكس مستوى متقدمًا من الثقة الاستراتيجية (Korolev 2018, 245–246).

3- توسّع الدّور في الشّرق الأوسط (2020–2024)

مثّل مطلع العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين نقطة تحوّل في الشّراكة الرّوسية–الصّينيّة، في ظلّ جائحة كوفيد–19 التي أعادت ترتيب الأولويات العالمية وكشفت هشاشة سلاسل التوريد الغربية. ومع الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير 2022، دخلت الشراكة مرحلة أكثر حساسية، إذ اعتمدت موسكو على بكين كسوق رئيسة للطاقة وشريك مالي وتكنولوجي، في حين حرصت الصين على تعميق التعاون في إطار مواجهة الضغوط الأمريكية من دون الارتقاء به إلى تحالف عسكريّ رسميّ، حفاظًا على مرونتها الدبلوماسية (Lo 2017). في هذا السياق، اتخذت الصّين خطوات غير مسبوقة في الشرق الأوسط، تمثلت في رعايتها لاتفاق المصالحة بين السعودية وإيران في مارس 2023، بما عكس استعدادها للقيام بدور سياسيّ أكثر فاعليّة في منطقة طالما خضعت للهيمنة الدبلوماسية الأمريكية. وبالتوازي، واصلت روسيا تعزيز وجودها في سورية وتطوير تعاونها مع إيران في مجالي الطاقة والتعاون العسكري، بالرغم من انشغالها بالحرب في أوكرانيا (Abbaszada and Liu 2026, 50). كما شهدت المدة توسعًا في استعمال اليوان في تجارة الطاقة مع دول الخليج، في مؤشر كاشف لسعي مشترك لتقليص الاعتماد على الدولار وتقويض الهيمنة المالية الأمريكية.

وهكذا، فإن المدة بين 2013 و2024 تمثل مسارًا تصاعديًا في الشراكة الروسية–الصينية، من تعاون اقتصادي وسياسي محدود في بدايتها إلى تنسيق استراتيجي شامل يشمل ملفات حساسة في النظام الدولي. وقد كان الشرق الأوسط أحد أبرز مسارح هذا التعاون، إذ جسّدت موسكو مقاربة "القوة الصلبة" عن طريق التدخلات العسكرية والتموضع الأمني، في حين اعتمدت بكين على "القوة الناعمة" الاقتصادية والدبلوماسية، في توزيع الأدوار بدا متكاملًا إلى حدّ كبير.

ثانياً: دوافع وأهداف الشّراكة الصّينيّة–الرّوسيّة في الشّرق الأوسط:

1- الدّوافع الجيوسياسية

منذ عام 2013، أخذت ملامح النظام الدُّوَلي في التحول باتجاه مزيد من التعددية القطبية، مع تراجع نسبي في القدرة الأمريكية على فرض إرادتها في مناطق النفوذ التقليدية، ومنها الشرق الأوسط. هذا التراجع أوجد فرصة لروسيا والصين لتعزيز حضورهما، لكن بدوافع مختلفة تتقاطع عند نقطة جوهرية هي إعادة موازين القوى العالمية. بالنسبة لروسيا، تمثّل المنطقة جزءًا من استراتيجية أوسع لإثبات مكانتها بوصفها قوة كبرى قادرة على التأثير في الملفات الدولية الحساسة، خاصة بعد الأزمة الأوكرانية الأولى عام 2014 وما تبعها من عقوبات غربية شديدة فالتدخل العسكريّ الروسيّ في سورية عام 2015 لم يكن فقط دفاعًا عن حليف استراتيجي، بل أيضًا رسالة للعالم بأنّ موسكو قادرة على تحدي الإرادة الغربية وإعادة تشكيل معادلات الصراع الإقليمي.

أما الصّين، فالدافع الجيوسياسي يتصل برغبتها في كسر الطوق الاستراتيجي، الذي تسعى الولايات المتحدة لفرضه عليها في شرق آسيا، عن طريق التمدد في مناطق بعيدة جغرافيًا، ولكن ذات أهمية محورية في تجارة الطاقة والممرات البحرية. ومن هذا المنطلق، ترى بكين في الشرق الأوسط امتدادًا لمبادرة "الحزام والطريق"، وساحة لتعزيز حضورها الدبلوماسي بما يدعم موقعها في المنافسة العالمية مع واشنطن. تلاقي هذان البعدان الجيوسياسيان خلق أرضية مشتركة للتعاون بين موسكو وبكين، تقوم على تقويض النفوذ الأمريكي وإعادة توزيع مراكز القوة، خاصة في الملفات التي تشكل حساسية للغرب، مثل الملف النووي الإيراني وأمن الخليج.

2- الدوافع الاقتصادية

تُعدّ المصالح الاقتصادية من أكثر العوامل وضوحًا في تفسير الشراكة الروسية–الصينية في المنطقة. فروسيا، بوصفها من كبار مصدّري الطاقة عالميًا، تجد في الشرق الأوسط سوقًا مهمة لتصدير السلاح والطاقة، وكذلك منصة للاستثمار في مشاريع البنية التحتية،

خاصة في مجالات النفط والغاز. وتعتمد الصين من جهتها على المنطقة؛ لتأمين إمدادات الطاقة التي تغطي أكثر من 40% من وارداتها النفطية (Jamie and Kommenda 2020) كما تسعى بكين إلى توقيع اتفاقيات طويلة الأجل مع دول مثل السعودية، والإمارات، والعراق، لتأمين استقرار الإمدادات بعيدًا عن الضغوط الأمريكية. إضافة إلى الطاقة، وهناك بعد تجاري أوسع يشمل الاستثمارات في الموانئ والمناطق الصناعية، مثل مشروع تطوير ميناء الدقم في سلطنة عمان، واستثمارات في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في مصر. هذه المشروعات تأتي ضمن شبكة أوسع لممرات النقل واللوجستيات المرتبطة بـ"الحزام والطريق". من منظور روسي، يمثل التعاون مع الصين في هذه المشروعات فرصة لتجاوز بعض القيود التي فرضتها العقوبات الغربية، عبر فتح أسواق جديدة وتسهيل المعاملات المالية بعملات غير الدولار، وهو ما ازداد وضوحًا بعد عام 2022 مع تصاعد الحرب في أوكرانيا.

3- الدّوافع الأمنيّة والعسكريّة

يحتل البعد الأمني والعسكري مكانة مركزية في الحسابات الروسية بالشرق الأوسط، وتمتلك موسكو قاعدة بحرية في طرطوس وقاعدة جوية في حميميم بسورية، ما يمنحها موطئ قدم استراتيجي على المتوسط، كما تستعمل روسيا صفقات السلاح كأداة للنفوذ، إذ تُعدُّ من أكبر مزوّدي السلاح لمصر والجزائر ودول أخرى. الصين من ناحيتها لا تمتلك حضورًا عسكريًا مباشرًا مماثلًا، لكنها توسّع تدريجيًا تعاونها الأمني عن طريق بيع تكنولوجيا المراقبة والطائرات المسيّرة، كما في حالة بيع طائرات Wing Loong IIللإمارات والسعودية. هذا التعاون الأمني يتم غالبًا في إطار لا يثير حساسية دول المنطقة تجاه "التدخل العسكريّ"، وهو ما يتماشى مع سياسة بكين القائمة على "عدم التدخل". فالتقاطع بين البعدين الروسي والصيني في المجال الأمني يتجلى في التنسيق الدبلوماسي داخل مجلس الأمن، إذ يقدّم الطرفان دعمًا سياسيًا متبادلًا لملفات تخص حلفاءهما في الشرق الأوسط، كما في قضية سورية أو الملف النووي الإيراني.

4- الأبعاد الأيديولوجية والقيميّة

هناك أيضًا بعد أيديولوجي لهذه الشراكة يتمثل في تقديم أنموذج بديل للعلاقات الدولية، يقوم على مبادئ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية"، و"احترام السيادة"، و"المكاسب المتبادلة". هذا الخطاب يجد صدى لدى الحكومات في المنطقة وتسعى لتقليل اعتمادها على الغرب وتريد شركاء لا يربطون التعاون بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان (علي 2017، 71-96).

يقدم الجانبان نفسيهما كممثلين لـ"الجنوب العالمي"، في مواجهة ما يعدانه "هيمنة غربية" على النظام الدولي. وبالرغم من اختلاف النظامين السياسيين في روسيا والصين، إلا أن كليهما يوظفان هذه الخطابات لتعزيز مكانتهما بين دول الشرق الأوسط التي تبحث عن توازن في علاقاتها الدولية.

ثالثاً: تطوّر الشّراكة الصّينيّة–الرّوسيّة في الشّرق الأوسط:

1- المرحلة الأولى:

شهدت المدة (2013–2016) تحوّل العلاقة الرّوسيّة–الصّينية إلى شراكة استراتيجية مدفوعة بالضغوط الغربية، وتوجت باتفاقيات طاقة كبرى وتنسيق سياسي تجاه قضايا الشرق الأوسط، لاسيما الأزمة السورية. وفي هذا السياق، تكتسب مبادرة 'الحزام والطريق' واقعية تنفيذية بعيدة المدى في المنطقة نتيجة تقاطعها مع الرؤى التنموية الوطنية لدول الإقليم، وتحولها إلى واقع ملموس عبر الاستثمار في البنية التحتية والموانئ. وتتجلى منافع المبادرة في تقديم أنموذج تنموي غير مشروط يمنح دول المنطقة توازناً جيوسياسياً بعيداً عن القطبية الواحدة، إضافة إلى تحقيق مكاسب اقتصادية متبادلة تشمل توطين التكنولوجيا وضمان أمن الطاقة، مما يجعلها مشروعاً مستداماً بالرغم من التحديات الأمنية والتنافس الدولي (الشيخ 2016)

2- المرحلة الثانية:

"اتسمت المرحلة الثانية (2017–2020) بتعميق التّنسيق الاقتصاديّ والعسكريّ؛ إذ قفز التبادل التجاري الثنائي بين الصين وروسيا ليتجاوز 110 مليارات دولار عام

2019.(EURASIAN RESEARCH INSTITUTE 2023) وفي الشرق الأوسط، تُرجم هذا الثقل في توسع الاستثمارات الصينية بمشاريع استراتيجية كميناء الدقم ومنطقة قناة السويس، ليصل حجم تجارتها الإقليمية إلى 330 مليار دولار بحلول 2023. وبالتوازي، ضاعفت روسيا صادراتها للمنطقة (نفط، قمح، سلاح) لتتخطى 35 مليار دولار، مستفيدة من مكانتها بوصفها مورداً رئيساً للغذاء، في حين عززت الصين موقعها كأكبر شريك تجاري لدول كبرى كالسعوديّة؛ مما يعكس تكامل الأدوار الرّوسيّة–الصّينيّة في توسيع النفوذ الاقتصاديّ بالمنطقة. (General Administration of Customs of the People's Republic of China 2024) .

جدول رقم(1) تطوّر حجم التّبادل التّجاريّ بين الصّين ودول الشّرق الأوسط في المدة–2013 2024 (الأرقام تقديرية وتعبر عن إجمالي الصادرات والواردات بمليار دولار أمريكي)

السنة	حجم التبادل التجاري
2013	230
2014	240
2015	220
2016	172
2017	191
2018	244
2019	258
2020	235
2021	285
2022	412
2023	445
2024	~460

Sources: General Administration of Customs of the People's Republic of China (2024); Giffoni et al. (2017).

يُظهر الجدول أعلاه أن التبادل التجاري بين الصين والشرق الأوسط ليس مجرد أرقام صماء، بل هو انعكاس لآلية (المكاسب النسبية)؛ إذ نلاحظ قفزة نوعية بعد عام 2021 (تجاوزت 400 مليار دولار). هذا الارتفاع يفسر انتقال الصين من 'شريك تجاري' إلى 'شريك استراتيجي'، إذ تزامنت هذه الزيادة مع توقيع اتفاقيات الشراكة الشاملة مع دول

الخليج وإيران، مما يعزز فرضية الدراسة بأن الاعتماد المتبادل اقتصادياً بات يوفر قاعدة صلبة للنفوذ السياسي الروسي–الصيني المشترك.

يسعى الوجود الروسي في الشرق الأوسط إلى ترسيخ نفوذ مستدام عبر صفقات السلاح، والتعاون النووي (كما في مصر والسعودية)، والدعم العسكري في سورية، مما جعل من موسكو فاعلاً رئيساً في صياغة موازين القوى ومواجهة النفوذ الغربي. ولا يقتصر هذا الدور على الجانب العسكري، بل يمتد لخلق شبكة علاقات متعددة الأبعاد تمنح روسيا دور الوسيط في نزاعات المنطقة وبديلاً استراتيجياً للقوى التقليدية. وبالرغم من وجود منافسة ضمنية مع الصين في أسواق الطاقة الخليجية، إلا أنّ الطرفين نجحا في إدارة هذا التنافس ضمن إطار الشراكة الأوسع، بما يضمن تكامل أدوارهما في تقويض الهيمنة الأحادية بالمنطقة (بن خليفة 2020 ، 33)

3- المرحلة الثالثة:

تمثل المرحلة الثالثة (2021–2024) ذروة تطوّر الشّراكة الصّينيّة–الرّوسيّة في ظلّ أزمات دوليّة متلاحقة، وعلى رأسها الحرب الروسية–الأوكرانية عام 2022 التي أفضت إلى عزلة غربية غير مسبوقة لروسيا، ما جعل الصين شريكًا اقتصاديًا محوريًا لموسكو عبر استيراد الطاقة وتوفير بدائل تقنية ومدنية. وتزامن ذلك مع تصاعد التوتر الأمريكيّ–الصّينيّ، لا سيما فيما يخصّ تايوان، الأمر الذي دفع بكين إلى تعزيز شراكاتها خارج الفضاء الغربي. وعلى المستوى الإقليمي، برز الدور الصيني في وساطة المصالحة السّعوديّة–الإيرانيّة عام 2023، في مقابل استمرار الحضور العسكريّ الرّوسيّ في سورية وتعميق التنسيق مع إيران، بالرغم من انشغال موسكو بالحرب في أوكرانيا. كما شهدت هذه المرحلة توسع التعاون الاقتصادي بين الصين ودول الخليج، بما في ذلك زيادة استعمال اليوان في التجارة، بما يعكس سعيًا مشتركًا لتقليص الاعتماد على الدولار. وتدل هذه التطورات على تحول الشراكة من خيار تكتيكي إلى تنسيق استراتيجي متعدد الأبعاد ذي انعكاسات مباشرة على النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط (Lo 2017).

رابعاً: أوجه التّلاقي والتّنافس بين بكين وموسكو في الشّرق الأوسط:

تتميز الشراكة الاستراتيجية بين الصين وروسيا في الشرق الأوسط بكونها علاقة مركّبة، تتداخل فيها المصالح المشتركة مع مساحات التنافس الضمني. هذا التداخل لا يعكس فقط تباين أدوات كل طرف في السياسة الخارجية، بل أيضًا اختلاف موقعهما في النظام الدولي وطبيعة علاقاتهما مع القوى الإقليمية. فمنذ 2013، ومع تصاعد التوترات بين الشرق والغرب، وجدت موسكو وبكين في الشرق الأوسط ساحة حيوية لتوسيع نفوذهما وإعادة صياغة التوازنات الإقليمية، كلٌّ وفق أدواته وأولوياته.

1- أوجه التّلاقي بين الصّين وروسيا في الشّرق الأوسط

تتقاطع المواقف الروسية والصينية في الشرق الأوسط حول رؤية استراتيجية ترفض الهيمنة الأحادية الغربية وتدفع نحو نظام دولي متعدد الأقطاب، وهي رؤية تعمقت بفعل الضغوط والعقوبات الغربية على البلدين منذ عام 2014. وينظر الطرفان للمنطقة كساحة لتقديم أنموذج بديل يرتكز على 'احترام السيادة' و'العدالة الدولية'، وهو ما يترجم عملياً عبر تنسيقهما في مجلس الأمن لرفض التدخلات الخارجية والعقوبات أحادية الجانب. وقد أكدت القمم الثنائية بين بوتين وشي جين بينغ على هذا التوجه عبر الدعوة المستمرة لحلّ النزاعات الإقليمية، كالقضية الفلسطينية والأزمة السورية، عن طريق التّسويات الدبلوماسيّة والحوار السياسيّ، بما يرسخ شراكتهما بوصفها قوة موازنة للنفوذ الأمريكي في المنطقة (لوفات 2020، 94-105).

يتكامل النفوذ الروسي القائم على 'القوة الصلبة' والتدخل العسكري مع 'القوة الناعمة' الصينية المرتكزة على الاستثمار التنموي، حيث وفّر الاستقرار الأمني الذي تفرضه موسكو مظلة حماية لمشاريع بكين الاقتصادية، كما في موانئ المتوسط. ويمتد هذا التكامل إلى المجال الدبلوماسي؛ إذ تتبنى الدولتان رؤية موحدة تجاه الملف النووي الإيراني عبر التمسك بالاتفاق (JCPOA) ورفض الانسحاب الأمريكي منه، ممّا يعكس سعيهما المشترك لترسيخ الحلول الدبلوماسية ومنع التصعيد العسكري، تأكيداً لدورهما

بوصفهما قوتين تسعيان للاستقرار الإقليمي ومواجهة الضغوط الأحادية في المنطقة (بريجع 2025)

تجلّى التنسيق الرّوسيّ الصّينيّ في الأزمة السورية عبر استعمال (الفيتو) المتكرر بمجلس الأمن لرفض التدخل الخارجي وتغيير الأنظمة بالقوة، تمسكاً بمبدأ السيادة. وبالمثل، تبنى الطرفان موقفاً موحداً تجاه القضية الفلسطينية بدعم 'حلّ الدولتين' ورفض الإجراءات الأحادية (كنقل السفارة الأمريكية للقدس) لمخالفتها القانون الدولي. وختاماً، يمثل هذا التلاقي الاستراتيجي عاملاً رئيساً في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية؛ إذ يكرس البلدان نمطاً من التعاون يدمج بين القوى العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية لبناء نظام متعدد الأقطاب يكسر الهيمنة الغربية في المنطقة (ابو رعد 2023، 190)

2- مساحات التّنافس بين الطّرفين

بالرغم من التنسيق الواسع، تبرز ملامح تنافس استراتيجي بين موسكو وبكين، تتجسد بوضوح في أسواق الطاقة؛ في حين تعتمد الصين على النفط الخليجي بوصفه مستورداً رئيساً، دفعت العقوبات الغربية روسيا إلى مزاحمة المصدرين الإقليميين عبر تقديم أسعار تنافسية في الأسواق الآسيوية، مما خلق ضغطاً على الحصص السوقية لدول الخليج. أما في قطاع الموانئ واللوجستيات، فتسعى الصين عبر 'الحزام والطريق' للسيطرة على ممرات حيوية (كميناء الدقم وحيفا) لتعزيز نفوذها التجاري، في حين تتمسك روسيا بمركزية ميناء طرطوس السوري بوصفها قاعدة عسكرية استراتيجية. ومع محاولات موسكو التوسع اقتصادياً في موانئ أخرى، يظل احتمال تصادم المصالح قائماً حول النفوذ البحري والمسارات التجارية التي تراهن عليها بكين كعصب لمشروعها العالمي (عبود 2019، 316 -346).

وفي مجال التكنولوجيا والتسليح، يبرز التنافس بشكل واضح في سوق السلاح في الشرق الأوسط، حيث تهيمن روسيا تاريخيًا على سوق الأسلحة التقليدية الثقيلة، مثل أنظمة الدفاع الجوي المتقدمة والمقاتلات الحربية. هذا الوجود الروسي الكبير يشمل عقوداً مع دول مثل مصر، الجزائر، والسعودية، إذ تمتد صفقات الأسلحة الروسية إلى عشرات

المليارات من الدولارات، مع بيع أنظمة متطورة مثل الدفاع الجوي S–400 إلى تركيا، ومقاتلات سو–35 إلى مصر والجزائر، مما يضمن استمرار موسكو بوصفها قوة عسكرية فاعلة في المنطقة (Hussain 2024)

تُنافس الصين في سوق السلاح الإقليمي عبر تقديم أنظمة اقتصادية ومرنة، لاسيما الطائرات المسيّرة (مثل Wing Loong) التي بلغت صادراتها للمنطقة أكثر من 2.3 مليار دولار، مما جعلها بدلاً تقنياً موازياً للموردين التقليديين. وفي مقابل هذا التنافس التجاري، يبرز تنسيق أمني عالي المستوى تجسد في التدريبات العسكرية المشتركة (مع إيران أحياناً) في الخليج العربي وخليج عُمان (2019، 2022)؛ لضمان أمن الملاحة وتوجيه رسائل سياسية ضد الهيمنة الغربية. هذا التوازن الدقيق بين 'تنافسية التسليح' و'تكامل المناورات' يعكس ديناميكية العلاقة الرّوسيّة–الصّينيّة، التي تمزج بين المصالح الاقتصادية المتقلبة والرؤى الاستراتيجية المشتركة، مما يضفي تعقيداً جديداً على التوازنات في الشرق الأوسط (الزيات 2018)

3– إدارة التّنافس والحفاظ على الشّراكة

على الرغم من وجود هذه المساحات التنافسية الواضحة بين روسيا والصين في الشرق الأوسط، يدرك الطرفان تمامًا أنّ أيّ تصادم مباشر بينهما قد يكون مكلفًا للغاية، بل ومضرًّا بمصالحهما الاستراتيجية الكبرى، لا سيما في ظل التوترات المتزايدة مع الغرب، التي فرضت على كل منهما ضرورة تكوين جبهة متماسكة أو على الأقل تجنب الانقسام. ولهذا السبب، تبنّت موسكو وبكين نهجًا يُمكن وصفه بـ "التنافس المنضبط"، الذي يعتمد على إدارة الخلافات بحكمة، وترسيخ التعاون حيثما أمكن، لتجنب تصعيد النزاعات التي قد تضعف مواقعهما في المعركة الأكبر مع القوى الغربية.

يتجلى هذا النهج في عدد من المحاور العملية التي شكلت عمودًا فقريًا للعلاقة بينهما في العقد الأخير. أولًا، هناك تنسيق ملحوظ في المؤسسات الدولية، مثل مجلس الأمن الدولي، إذ تعمل موسكو وبكين على تجنب أي انقسام قد يتيح للغرب فرض قرارات أو عقوبات تُضعف من نفوذهما في الشرق الأوسط. ويظهر ذلك جليًا في استعمالهما

المتكرر لحق النقض (الفيتو) ضدّ مشاريع القرارات التي تهاجم حلفاءهما أو تهدد مصالحهما، خاصة في ملفات سورية وفلسطين، ما يضمن نوعًا من التضامن الاستراتيجي ضمن أروقة الأمم المتحدة. ثانيًا، مع تباين القدرات والتوجهات، ركزت روسيا على المسارات الأمنية والعسكرية، مستفيدة من قدراتها في المجال الدفاعي والتدخلات المباشرة، مثل دعم النظام السوري والتعاون العسكري مع دول المنطقة، في حين كرّست الصين جهودها في المجال الاقتصادي والاستثماري، عن طريق مبادرات البنية التحتية الكبرى والاستثمارات الواسعة ضمن إطار "الحزام والطريق"، مما سمح لهما بتقسيم الأدوار بطريقة تكاملية بدلاً من تنافس مباشر. ثالثًا، حرص الطرفان على عقد حوارات استراتيجية دورية، سواء على المستوى الثنائي أم الثلاثي، لاحتواء أية خلافات محتملة والتنسيق في الملفات الحساسة. من أبرز هذه الآليات كان الاجتماع الثلاثي الذي ضمّ روسيا والصّين وإيران، والذي ركّز بشكل خاصّ على قضايا الأمن البحريّ في الخليج العربي، وهو ما يعكس رغبة واضحة في تشكيل تحالف إقليمي متعدد الأبعاد يحول من دون وقوع توترات قد تؤدي إلى تفكك التنسيق المشترك.

على مستوى الأداء السياسي، استعملت روسيا حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي أكثر من 17 مرة منذ 2013 في قضايا الشرق الأوسط، معظمها مرتبط بالأزمة السورية وملف فلسطين، إذ تعمل موسكو على حماية مصالح حلفائها وإعاقة محاولات فرض قرارات تعرقل وجودها في المنطقة. أما الصين، على الرغم من إن اعتمادها أقل على الفيتو، إلا أنها انضمت إلى روسيا في أكثر من 8 مناسبات لدعم مواقف مناهضة للغرب في ملفات إقليمية متعددة، مؤكدة على رغبتها في ممارسة دور فعال في صياغة السياسات الدولية حيال الشرق الأوسط. (Security Council Report 2024).

وعلى صعيد الأحداث البارزة، شهد عام 2023 لحظة مفصلية عندما رعت الصين اتفاق المصالحة بين السعودية وإيران، في خطوة تاريخية غير مسبوقة في السياسة الإقليمية، مما عزز مكانة بكين كوسيط دولي فاعل قادر على تحقيق إنجازات دبلوماسية مهمة. في الوقت نفسه، واصلت روسيا دورها كضامن لاتفاقات وقف إطلاق النار في

سورية، معززة بذلك موقعها بوصفها طرفاً رئيساً في إدارة الصراعات الإقليمية، بالرغم من الانشغال بالحرب في أوكرانيا، مما يدل على حرص موسكو للحفاظ على مكتسباتها في الشرق الأوسط كجزء لا يتجزأ من استراتيجيتها العالمية.

باختصار، يشكل هذا التوازن الدقيق أنموذجاً عمليًا للتعاون الاستراتيجي بين قوى كبرى تحرص على تعزيز نفوذها، مع إدارة تنافسها ضمن أطر متفق عليها، للحفاظ على مصالح مشتركة في منطقة حساسة من الناحية الجيوسياسية والاقتصادية، وتجنب أي صدام قد يُضعف موقعهما في وجه الخصوم الغربيين.

خامساً: التّحوّلات في سياسات موسكو وبكين تجاه دول الشّرق الأوسط: دراسات حالة

1- سورية: من التّدخّل العسكريّ الروسيّ إلى التّنسيق الاقتصاديّ الصّينيّ

منذ بداية العقد الماضي، شهدت سورية تحولًا جذريًا في طبيعة التدخل الدولي؛ إذ دخلت روسيا ميدان المعركة عسكريًا في عام 2015، داعمة للنظام السوري عبر إنشاء قواعد عسكرية ثابتة في طرطوس وحميميم، وتوفير إمكانيات عسكرية متقدمة تشمل الطائرات والدعم الجوي والاستخباراتي. وقد كان الهدف الاستراتيجي لموسكو من هذا التواجد هو ترسيخ نفوذها في شرق البحر المتوسط وتعزيز تحكمها في نظام دولي متراجع تحت هيمنة النظام القطبي الأحادي (الجزيرة نت 2024).

أسست روسيا قواعد عسكرية ثابتة في مواقع حساسة مثل طرطوس على الساحل السوري وقاعدة حميميم الجوية، لتثبيت وجودها في منطقة البحر المتوسط التي تعد نقطة استراتيجية مهمة تعزز من قدراتها البحرية والجوية في المنطقة. وكان الدعم الروسي شاملاً ومتعدد الأوجه، إذ قدمت موسكو إمدادات متطورة من الأسلحة والطائرات الحربية المتقدمة، فضلاً عن الدعم العملياتي عبر الطلعات الجوية والاستخبارات التي مكّنت النظام السوري من صدّ هجمات المعارضة، معززاً بذلك قدرته على الحفاظ على حكمه وسط أجواء الصراع المستمر.

جاء هذا التدخل الروسي استجابة لرغبة موسكو في إعادة تأكيد مكانتها ونفوذها على المسرح الدولي، خاصة في مواجهة النفوذ الأمريكي والغربي المتزايد في الشرق الأوسط.

كما وصفت روسيا الحفاظ على وجودها في شرق المتوسط جزءاً أساسياً من استراتيجيتها لضمان مصالحها الأمنية والاقتصادية، وهو ما دفعها للتمسك بدعم النظام السوري والعمل على بسط سيطرتها عبر حضور عسكري دائم يضمن بقاءها قوة مؤثرة في المنطقة. مع هذا التمركز العسكري، تمكنت روسيا من تعزيز دورها بوصفها فاعلاً رئيساً في التفاوض على تسويات سياسية وأمنية، مما جعلها لاعباً لا غنى عنه في أي حل للأزمة السورية.

جدول رقم (2) التّطوّر الزّمنيّ لحجم الوجود العسكريّ الرّوسيّ في سورية (2013–2024)

السنة	ملامح الوجود العسكري الروسي
2014–2013	وجود عسكري محدود وغير مباشر، اقتصر على مستشارين عسكريين ودعم تقني ولوجستي، مع استعمال ميناء طرطوس بوصفها نقطة إمداد بحرية.
2015	بدء التدخل العسكري الروسي المباشر في سبتمبر2015 ، إنشاء قاعدة حميميم الجوية، نشر قوات جوية وقوات خاصة، بنحو 4000 جنديًّا.
2016	ذروة الحشد العسكري: تراوح عدد القوات بين 5,000 إلى 7,000 جنديًّا مع دخول مجموعات "فاغنر" بوصفها قوة رديفة تحت قيادة الأركان.
2017	تثبيت الوجود العسكري، توقيع اتفاقيات طويلة الأمد لاستعمال قاعدتي حميميم وطرطوس، واستقرار نسبي في حجم القوات.
2018	تعزيز دور الشرطة العسكرية الروسية في مناطق خفض التصعيد، مع استمرار العمليات الجوية والدعم الميداني.
2019	تركيز الوجود على إدارة الصراع وضمان النفوذ العسكري، وتوسيع الدور البحري في شرق المتوسط.
2020	استمرار الوجود بالرغم من جائحة كورونا، مع تقليص محدود للعمليات القتالية والتركيز على التدريب والدعم الاستشاري.
2021	تعزيز الوجود العسكري النوعي في الدفاع الجوي والاستخبارات، من دون تغييرات كبيرة في الحجم العددي.
2022	إعادة تموضع جزئي لبعض القوات؛ بسبب الحرب الأوكرانية، مع الحفاظ على القواعد الاستراتيجية.
2023	استمرار الوجود بوتيرة أقل، مع التركيز على حماية القواعد وإدارة التوازنات الإقليمية.
2024	الوجود كمراقب استراتيجي: للحفاظ على "الحد الأدنى الكافي" من الردع الجوي والبحري، مع تزايد الاعتماد على التنسيق مع الصين (مناورات بحرية مشتركة) لموازنة النفوذ الأمريكي في شرق المتوسط.

Sources: Rumer and Weiss (2024); Trujillo (2025).

على الصعيد العسكري، لم تشارك الصين مباشرةً في العمليات العسكرية في سورية، لكنها وسعت حضورها على الصعيد الاقتصادي عن طريق استثماراتها في إعادة إعمار

البنية التحتية المتضررة جراء سنوات الصراع، لاسيما في قطاعات الطاقة والكهرباء. إضافة إلى ذلك، قامت بكين بتمويل عدد من المشاريع الحيوية التي تشمل بناء شبكات طرق وموانئ استراتيجية مرتبطة بمبادرة "الحزام والطريق"، وهي المبادرة التي تشكل جزءًا رئيساً من رؤيتها لتوسيع نفوذها الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وسورية بشكل خاص. كما قدمت الصين قروضًا ميسرة لدعم جهود إعادة الإعمار، مما أتاح لها موقعًا كشريك اقتصادي بديل عن الغرب، الذي واجهت علاقاته مع دمشق العديد من العراقيل والعقوبات.

إن التكامل بين الدور الروسي من الناحية العسكرية والسياسية، والصيني من الناحية الاقتصادية والتنموية، يعكس مدى استثمار الطرفين في شراكتهما الاستراتيجية داخل سورية. فقد تمكنت روسيا من حماية مصالحها الأمنية والسياسية عبر تدخلها العسكري المباشر، في حين ركزت الصين على بناء جسور اقتصادية طويلة الأمد تعزز من نفوذها. هذا الأنموذج المشترك لم يقتصر فقط على سورية، بل أصبح بمثابة إطار عمل يُحتذى به في تعاملهما مع ملفات أخرى في الشرق الأوسط، إذ تستغل كل دولة نقاط قوتها بما يكفل تعظيم المكاسب المشتركة وتقليل الاحتكاك والتنافس المباشر، مما يعزز من فرص بقاء شراكتهما متينة في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية.

2- إيران: شراكة في مواجهة العقوبات وتحوّلات الاقتصاد السّياسيّ

تجاوزت العلاقات (الرّوسيّة–الصّينيّة) مع إيران إطار التعاون المصلحي النفعي المرتبط بردود الأفعال تجاه الضغوط الغربية، لتتحول إلى شراكة استراتيجية بنيوية بعيدة المدى تتسم بـ 'التشاركية الوظيفية'. ففي حين وفرت موسكو لإيران عمقاً أمنياً وعسكرياً حال من دون عزلها استراتيجياً بعد انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي عام 2018، قدمت بكين عبر 'اتفاقية التعاون الاستراتيجي لـ 25 عاماً' ضمانة اقتصادية هيكلية تدمج الاقتصاد الإيراني في سلاسل التوريد الأوراسية. ولم يعد شكل هذه الشراكة مجرد تحالف 'تكتيكي' لمواجهة العقوبات، بل بات يمثل تكتلاً جيوسياسيًا مستداماً يرمي إلى إعادة صياغة موازين القوى في الإقليم، إذ تلتقي فيها غايات 'تأمين البقاء' الإيرانية مع أهداف

'التوسع القطبي' لروسيا والصين، مما يجعلها شراكة عضوية غير مرتبطة بزوال الضغوط الغربية الآنية.

تمثل اتفاقية التعاون الاستراتيجي الموقعة في مارس 2021 نقطة تحوّل هيكلية، إذ لم تعد مجرد وثيقة إطارية بقيمة تقديرية تصل لـ 400 مليار دولار، بل بدأت تُترجم فعلياً إلى تدفقات اقتصادية ملموسة. فعلى صعيد التبادل التجاري، تشير البيانات الفعلية إلى قفزة نوعية؛ إذ ارتفع حجم التجارة بين بكين وطهران من حوالي 14.8 مليار دولار في عام 2021 إلى نحو 15.8 مليار دولار في عام 2022، ليصل في عام 2023 إلى قرابة 32 مليار دولار (بما يشمل صادرات النفط غير الرسمية)، (Shokri 2023) مما يعكس نمواً مطرداً بالرغم من استمرار العقوبات. أما في قطاع الطاقة، فقد سجلت صادرات النفط الإيرانية إلى الصين في عام 2023 وأوائل 2024 أعلى مستوياتها منذ عقد، متجاوزة 1.5 مليون برميل يومياً(Vortexa 2023)، وهو ما يمثل التطبيق العملي لـ 'شريان الحياة' الاقتصادي. وبموازاة ذلك، دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في قطاع البنية التحتية عبر مشاريع الربط السككي وتطوير الموانئ ضمن 'الحزام والطريق'، مما يثبت أن الشراكة تجاوزت مرحلة الوعود السياسية إلى مرحلة المكاسب المادية المتبادلة، وهو ما يفسر قدرة النظام الإيراني على التكيف البنيوي مع الضغوط الغربية (Cordesman and Hwang 2020).

في الجانب الروسي، قدمت موسكو دعمًا تقنيًا واستراتيجيًا لإيران، خاصة في مجال تطوير برنامج الطاقة النووية المدني والعسكري، وهو مجال حيوي يعزز من قدرة إيران على تحقيق استقلالية تكنولوجية واستراتيجية. علاوة على ذلك، زودت روسيا إيران بأسلحة متطورة، شملت أنظمة دفاع جوي وصواريخ متوسطة المدى، إضافة إلى تدريبات عسكرية مشتركة، ما عزز من التعاون الأمني والعسكري بين الجانبين وجعل طهران أكثر قدرة على مواجهة التهديدات الخارجية. إضافة إلى ذلك، كانت روسيا حليفًا رئيساً لإيران في مجلس الأمن الدولي، إذ استعملت حق النقض (الفيتو) لمنع فرض عقوبات إضافية أو قرارات دولية تستهدف النظام الإيراني. أما الصين، فبالرغم من أنّ دورها في

المجال العسكري أقل وضوحًا مقارنة بروسيا، فقد بدأت في تقديم مساعدات تقنية محدودة، مع تركيزها الكبير على تطوير العلاقات الاقتصادية والاستثمارية. شكلت الصين جسراً اقتصاديًا لإيران، إذ عملت على تسهيل التجارة الثنائية عن طريق تبني آليات دفع بديلة لتجاوز العقوبات الأمريكية، مثل استعمال العملة المحلية بدلاً من الدولار الأمريكي. هذا التوجه مكّنَ إيران من المحافظة على تدفق صادراتها وخاصة النفطية إلى الأسواق الآسيوية، وأتاح لها مصادر تمويل جديدة لإعادة بناء اقتصادها المتضرر(مكرم 2021).

على الصعيد السياسي، أسهمت هذه الشراكة الاستراتيجية في تعزيز موقع إيران الإقليمي والدولي، إذ منحتها مرونة أوسع في تحركاتها الدبلوماسية والسياسية داخل الشرق الأوسط، ما انعكس في دعمها لمحاور إقليمية متعددة مثل سورية واليمن ولبنان. كما مكنتها من مواجهة الضغوط الغربية المستمرة ومحاولات عزلها، إذ وفرت موسكو وبكين مظلة دولية تحمي مصالحها في المحافل الأممية وتمنع فرض عقوبات جديدة. (أحمديان 2021)

هذا التعاون المتصاعد يعكس فهمًا مشتركًا بين روسيا والصين من جهة، وإيران من جهة أخرى، بأنّ التحالفات الإقليمية والدولية يجب أن تستند إلى مصالح استراتيجية متبادلة في مواجهة الضغوط الدولية. ونتيجة لذلك، تحولت هذه الشراكة إلى عامل أساسي في إعادة تشكيل الخريطة السياسية والجيوستراتيجية للشرق الأوسط، مما يجعل من إيران لاعبًا لا يمكن تجاهله في المعادلات الإقليمية، مدعومة بشبكة دعم روسية وصينية متنامية تمتدّ من السّاحة السّياسيّة إلى المجال الاقتصاديّ والعسكريّ (International Atomic Energy Agency 2025)

3- دول الخليج: التّوازن بين المصالح الاقتصاديّة الصّينيّة والرغبة الرّوسيّة في التأثير السّياسيّ

منذ بداية العقد الماضي، شهدت دول الخليج تحولات جيوسياسية نتيجة لتراجع التدخل الأمريكي المباشر في العديد من القضايا الإقليمية، وتصاعد دور كل من روسيا والصين في المنطقة. وبالرغم من أنّ الخليج ظلّ مركزًا حيويًا لمصالح واشنطن الاستراتيجية، إلا أن موسكو وبكين وجدا فيه مجالًا خصبًا لتوسيع نفوذهما بأساليب متنوعة تواكب

التغيرات العالمية والإقليمية المتسارعة. هذا التغير في المشهد الإقليمي يعكس رغبة الطرفين في تعظيم تأثيرهما في الساحة الخليجية، عن طريق استراتيجيات شاملة تشمل الأبعاد الاقتصادية والسياسية والعسكرية. وعلى الصعيد الاقتصادي، أصبحت الصين الشريك التجاري الأكبر لدول الخليج، إذ تستورد سنويًا حوالي 25% من حاجتها النفطية من المنطقة، مما يجعل الخليج من أهم مصادر الطاقة لها. كما دفعت مبادرة "الحزام والطريق" إلى تنفيذ مشاريع بنية تحتية ضخمة، شملت تطوير الموانئ، وبناء شبكات الطرق، وإنشاء مناطق صناعية في دول مثل الإمارات والسعودية والبحرين. ترمي هذه المشاريع إلى تعزيز الربط الاقتصادي بين آسيا وأوربا عبر الخليج، وجعل المنطقة محورًا رئيساً في شبكة التجارة العالمية التي ترعاها بكين. إلى جانب ذلك، توسعت الاستثمارات الصينية في مجالات التكنولوجيا المالية، إذ دعمت التحول الرقمي في المصارف والشركات التقنية الخليجية، كما أسهمت في توسيع استعمال اليوان الصيني في عمليات التجارة، مما يعكس سعيها لخلق منظومة اقتصادية متكاملة تستند إلى علاقات طويلة الأمد مع دول الخليج (ذاري وعبد الفتاح 2022، 453_482).

في المقابل، ركزت روسيا في الخليج على تعزيز حضورها السياسي والعسكري، بالرغم من محدودية تواجدها العسكري المباشر. فقد استثمرت موسكو في تحالفات سياسية مع دول مثل السعودية والإمارات، وخاصة في ملف الطاقة عن طريق منظمة أوبك+ التي تمنحها دورًا مؤثرًا في تحديد إنتاج النفط وأسعاره على المستوى العالمي، وهو ما يعزز موقعها بوصفه فاعلاً رئيساً في استقرار أسواق الطاقة. كما زودت روسيا دول الخليج بأسلحة متطورة، لا سيما منظومات الدفاع الجوي، مما ساعد هذه الدول على بناء قدرات عسكرية ذاتية مستقلة عن الدعم الغربي التقليدي. إلى جانب ذلك، مارست موسكو دورًا دبلوماسيًا فعالًا من طريق الوساطة في بعض النزاعات الإقليمية، مستفيدة من التنسيق الوثيق مع الصين للضغط على الولايات المتحدة وتقليص نفوذها في المنطقة. في ظل هذه الديناميات، تحاول دول الخليج تحقيق توازن دقيق بين تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الصين، والحفاظ على شراكات أمنية وتقليدية متينة مع الولايات المتحدة، مع فتح

قنوات للتعاون الدبلوماسي والعسكري مع روسيا. يظهر هذا التوازن في مواقف خليجية مرنة تجاه قضايا إقليمية معقدة مثل الأزمة اليمانية، الصراع الإيراني–السعودي، وملف الطاقة العالمي، إذ تسعى دول الخليج لإدارة علاقاتها بطريقة تحقق مصالحها بعيدًا عن الانخراط في صراعات كبرى. وتعد العلاقة مع الصين فرصة استراتيجية لتعزيز التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط، في حين توفر العلاقات مع روسيا خيارات دبلوماسية وسياسية إضافية في مواجهة الضغوط الغربية المتزايدة، مما يعكس قدرة هذه الدول على المناورة بين القوى الكبرى (Menezes and Nasser 2024, 1-28).

هذا التحالف الاستراتيجي بين روسيا والصين يسهم في خلق أقطاب متعددة النفوذ داخل الخليج، مما يغير قواعد اللعبة الإقليمية ويجعل المشهد أكثر تعقيدًا. إن التنافس مع النفوذ الأمريكي التقليدي يزيد من احتمالات تفاوض مستمر بين اللاعبين الدوليين والإقليميين حول مختلف الملفات الحساسة، ويجعل المنطقة ساحة لصراعات غير مباشرة تؤثر في الاستقرار والأمن. هذا الواقع الجديد يعكس تحولات استراتيجية جوهرية في النظام الإقليمي، ويجبر دول الخليج على إدارة علاقاتها بحذر وذكاء لضمان تحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية في بيئة إقليمية ودولية متغيرة ومتقلبة. في النهاية، تظهر هذه التطورات أن مستقبل الخليج سيكون مرتبطًا بشكل وثيق بمدى قدرة هذه الدول على التكيف مع ديناميات القوى العالمية المتغيرة، وتطوير استراتيجيات فعالة تحافظ على توازن المصالح في ظل تعدد اللاعبين وتحولات النفوذ.

جدول رقم(3) مقارنة بين أدوات النّفوذ الرّوسيّة والصّينيّة في الشّرق الأوسط

أداة النفوذ	روسيا	الصين
القوة العسكرية	وجود عسكري مباشر وفعّال (قواعد عسكرية، تدخل قتالي، دعم عسكري لحلفاء مثل سورية).	غياب الوجود العسكري المباشر، الاكتفاء بتعاون عسكري تدريبي رمزي.
النفوذ الاقتصادي	الاعتماد على الطاقة (نفط/غاز)، السلاح، وبعض الاستثمارات المحدودة المرتبطة بالسياسة.	استثمارات مباشرة واسعة، تجارة، بنية تحتية، مبادرة الحزام والطريق، تمويل طويل الأجل.
الدبلوماسية الرسمية	دبلوماسية صلبة قائمة على إدارة الأزمات والصراعات والتفاوض من موقع القوة.	دبلوماسية اقتصادية بشكل أساسي، بلمسة توافقية في سياستها لتجنب الصراعات والتأكيد على مبدأ عدم التدخل والسيادة.
القوة الناعمة المجتمعية– الثقافية	تأثير محدود نسبيًا، يعتمد على الإعلام والخطاب السياسي المناهض للغرب.	تأثير أوسع نسبيًا عبر التعليم، الثقافة، التبادل الأكاديمي، ومعاهد كونفوشيوس.

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في البحث.

النتائج والمناقشات:

توصلت الدراسة، عن طريق التحليل المنهجي للوثائق الرسمية والبيانات الاقتصادية والعسكرية ودراسة الحالات التطبيقية في سورية وإيران ودول الخليج، إلى مجموعة من النتائج الرئيسة التي توضح طبيعة وتأثير الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين في الشرق الأوسط في المدة2024–2013 :

– **تعاظم الطابع الاستراتيجي للشراكة الرّوسيّة–الصّينيّة:** أظهرت النتائج أنّ العلاقات الرّوسيّة–الصّينيّة شهدت انتقالًا نوعيًا من التنسيق الوقتي إلى شراكة استراتيجية شبه شاملة، فرضتها التحولات في بنية النظام الدولي، ولا سيما تراجع الهيمنة الأمريكية وتزايد الضغوط الغربية على كلتا الدولتين .وقد انعكس هذا التحول في تنسيق المواقف السياسية داخل مجلس الأمن، وتكثيف المناورات العسكرية المشتركة، وتوسيع التعاون في مجالات الطاقة والتجارة والتكنولوجيا.

– **تكامل أدوات النفوذ في الشرق الأوسط:** بينت الدراسة أن النفوذ الروسي والصيني في الشرق الأوسط يقوم على منطق التكامل أكثر من التنافس، إذ تعتمد روسيا على أدوات القوة الصلبة، خاصة التدخل العسكري وبناء التحالفات الأمنية، كما في الحالة السورية، في حين تركز الصين على القوة الاقتصادية والدبلوماسية عن طريق الاستثمارات، ومبادرة الحزام والطريق، والوساطة السياسية .هذا التكامل أتاح للطرفين تعزيز حضورهما من دون الدخول في صدام مباشر مع القوى الإقليمية أو مع بعضهما.

– **تعزيز الحضور الروسي عبر البعد العسكري والأمني:** أكدت النتائج أن التدخل العسكري الروسي في سورية منذ عام 2015 شكّل نقطة تحول في إعادة تموضع موسكو في الشرق الأوسط، ومنحها نفوذًا سياسيًا وأمنيًا واسعًا، كما عزز علاقاتها مع إيران، وفتح قنوات تواصل مع دول الخليج وإسرائيل .وقد أفادت روسيا من هذا الدور لتقديم نفسها كفاعل أمني بديل أو موازن للولايات المتحدة.

– **توسّع النّفوذ الصّينيّ الاقتصاديّ والدّبلوماسيّ:** أظهرت الدّراسة أنّ الصين نجحت في ترسيخ وجودها الاقتصاديّ في المنطقة عبر الاستثمارات الضخمة في الطاقة والبنية التحتية والموانئ، إضافة إلى توقيع اتفاقيات شراكة استراتيجية مع عدد من دول الخليج .كما برز الدور الدبلوماسي الصيني بشكل متزايد، خاصة في الوساطة بين السعودية وإيران عام2023 ، مما يعكس تحولًا تدريجيًا في السياسة الخارجية الصينية تجاه أدوار أكثر فاعلية.

– **محدوديّة التّنافس المباشر بين روسيا والصّين:** بالرغم من وجود مظاهر تنافس في بعض المجالات، مثل أسواق الطاقة وصفقات السلاح، إلا أنّ النتائج تشير إلى أنّ هذا التنافس ظلّ مضبوطًا ومحكومًا بسقف المصالح المشتركة، ولم يصل إلى مستوى الصراع .ويعود ذلك إلى إدراك الطرفين أن التنسيق المتبادل يخدم أهدافهما الاستراتيجية الأوسع في مواجهة النفوذ الغربي.

– **تفسير النتائج في ضوء الواقعيّة البنيويّة:** تنسجم نتائج الدراسة مع افتراضات الواقعية البنيوية التي ترى أن سلوك الدول الكبرى يتحدد وفق توزيع القوة في النظام الدولي .فقد دفعت البيئة الدولية غير المواتية، والضغوط الغربية المتزايدة، روسيا والصين إلى تعزيز تعاونهما كوسيلة لتحقيق التوازن مع الولايات المتحدة وحلفائها . ويظهر الشرق الأوسط كساحة ملائمة لتجسيد هذا التوازن؛ نظرًا لأهميته الجيوسياسية وثرائه بالطاقة.

– **تأثير الشراكة في سياسات الشرق الأوسط:** أظهرت النتائج أن تنامي الدور الروسي–الصيني أسهم في توسيع خيارات الدول الإقليمية، خاصة دول الخليج، التي باتت تتبع سياسات تنويع الشراكات الدولية .يقلل هذا الواقع من الاعتماد الأحادي على الولايات المتحدة، ويعزز من قدرة هذه الدول على المناورة وتحقيق مصالحها الاقتصادية والأمنية.

– **مستقبل التفاعل الروسي–الصيني في المنطقة:** تشير المناقشة إلى أنّ مستقبل هذه الشراكة سيعتمد على قدرة الطرفين على إدارة تنافسهما المحتمل، خاصة في مجالات الطاقة والاستثمار، وعلى مدى نجاحهما في الحفاظ على نهج تكاملي لا تصادمي .كما أن تطورات الأزمات الإقليمية، مثل الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، والملف النووي الإيراني، ستؤدي دورًا حاسمًا في اختبار متانة هذا التعاون. واستنادًا إلى النتائج التي خلصت إليها الدراسة، يُرجَّح أن تتجه الشّراكة الرّوسيّة–الصّينيّة في الشرق الأوسط نحو قدر من الاستمرارية والتعمّق في المرحلة المقبلة، في ظل استمرار التحولات البنيوية في النظام الدولي وتصاعد التّنافس مع القوى الغربيّة. فمن المتوقع أن يتواصل مستوى التنسيق السياسي بين الطرفين في المحافل الدّوليّة، ولا سيما داخل مجلس الأمن، بهدف الحدّ من الضغوط الغربية وتعزيز مواقفهما في قضايا إقليمية حساسة، مثل القضية الفلسطينية والملف النوويّ الإيرانيّ، بما يعكس سعيهما لترسيخ نمط من العمل المشترك في إدارة الأزمات الدّوليّة.

كما يُحتمل أن يشهد التعاون الاقتصادي والمالي مزيدًا من التطور، خاصة فيما يتعلق بمحاولات تقليص الاعتماد على النظام المالي الغربي، عبر توسيع استعمال العملات الوطنية — وفي مقدمتها اليوان — في تجارة الطاقة والتبادل التجاري مع دول الشرق الأوسط، الأمر الذي قد يسهم تدريجيًا في إعادة تشكيل أنماط التفاعل الاقتصادي في المنطقة، وإن ظل هذا المسار مرهونًا بقيود السوق الدولية وبمدى تقبل الشركاء الإقليميين له.

وفي المقابل، تشير المعطيات إلى أنّ التنافس بين موسكو وبكين سيبقى قائمًا، لكنه مرجح أن يظل محكومًا بضوابط المصالح الاستراتيجية المشتركة، إذ يتركز في المجالات التجارية كصفقات الطاقة والسلاح من دون الانزلاق إلى صدام مباشر، إدراكًا من الطرفين أن الحفاظ على حد أدنى من التفاهم يمثل شرطًا لتعزيز موقعهما في مواجهة النفوذ الغربي.

وعلى مستوى الإقليم، يُتوقع أن يؤدي استمرار هذا الحضور المزدوج إلى إتاحة هامش أوسع للمناورة أمام دول الشرق الأوسط، التي قد تواصل سياسة تنويع الشراكات الدولية لتحقيق توازن بين القوى الكبرى، بما يعزز استقلالية قراراتها الاقتصادية والأمنية. ومع ذلك، تظل هذه الآفاق رهينة بتطورات البيئة الدولية، واحتمالات التصعيد أو التهدئة في العلاقات بين القوى الكبرى، والتي قد تعيد تشكيل حدود هذا الدور ومستقبله في المنطقة.

الخاتمة:

تؤكد نتائج الدراسة أنّ الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين أسهمت بشكل ملموس في إعادة تشكيل سياسات كل منهما تجاه الشرق الأوسط، عبر أنماط نفوذ متكاملة تعكس تحولات النظام الدولي .غير أنّ هذه الشراكة تظل محكومة بعوامل براغماتية، تجعلها عرضة للتغير تبعًا لمستجدات البيئة الدولية والإقليمية. وقد أجابت الدراسة عن سؤالها الرئيس عن طريق إظهار أن الشراكة الاستراتيجية الرّوسيّة–الصّينيّة أسهمت بشكل ملموس في إعادة صياغة سياسات الطرفين تجاه الشرق الأوسط في المدة 2013–2024. وتؤكد النتائج قبول فرضية الدراسة، مع الإقرار بأن هذا القبول

جزئي ومشروط بالسياق الدولي والإقليمي المتغير. فقد مكّن تعاظم الشراكة موسكو من تعزيز نفوذها العسكري والأمني، في حين وفّر لبكين مظلة سياسية واقتصادية سمحت بتوسيع حضورها دون الانخراط في صراعات مباشرة. وتشير السيناريوهات المستقبلية إلى استمرار هذا النمط التكاملي ما دامت الضغوط الغربية قائمة، مع احتمال تصاعد التنافس الاقتصادي بين الطرفين في حال حدوث تغيرات جوهرية في بنية النظام الدولي.

Acknowledgments
Funding statement: No funding available.
Conflict of interest statement: The author declares no conflict of interest.

قائمة المصادر:

الجزيرة نت.2024. "الوجود العسكري الروسي بسوريا.. أسبابه وأهدافه وأماكنه". 25 يونيو 2024.
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2024/6/25/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D8%A8%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D9%87

الشيخ، نورهان. 2016. " شراكات متوازنة: الاستراتيجية الصينية في الشرق الأوسط". مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية. 5 مارس، 2016.
https://rawabetcenter.com/archives/21910

الزيات، محمد مجاهد. 2018. "تقييم أولي لتأثيرات الهجوم الثلاثي على سوريا". المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. 14 أبريل، 2018.
https://futureuae.com/arae/Mainpage/Item/3849/%D8%B6%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85-%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7

أحمديان، حسن.2021. "إيران والصين: من التعاون إلى الشراكة الاستراتيجية". مركز الجزيرة للدراسات. 22 أبريل ، 2021. https://studies.aljazeera.net/ar/article/4979

أبو رعد، مأمون أحمد محمد سليمان. 2023. "تأثير التقارب الاستراتيجي بين روسيا والصين على هيكل النظام الدولي." *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية* 8، عدد.16 (يوليو): 172–220.

https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-1527200-%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%87%D9%8A%D9%83%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7

بن خليف، عبد الوهاب. 2020. " منطقة أوراسيا. . . جيوسياسية نفوذ وتنافس القوى الكبرى." *مجلة ستراتيجيا*، عدد.13 (2020): 29–42.

https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/254/7/1/214943

بريجع، ديميتري.2025." أولويات التعاون الروسي الصيني في عام 2025 ؟". مركز الدراسات العربية الاوراسية. 27 يناير، 2025.

https://eurasiaar.org/%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%88%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2025/

ذاري، هديل حربي، وفكرت نامق عبد الفتاح. 2022. "ابعاد مبادرة الحزام والطريق الصينية على منطقة الخليج العربي." *قضايا سياسية*، عدد.69 (حزيران): 453_483.

https://doi.org/10.58298/202296

صيفي، مشاور. 2021. "مستقبل الشراكة الروسية_الصينية : اهم السيناريوهات وانعكاساتها على العلاقات الدولية." *مجلة الحقيقة للعلوم الانسانية والاجتماعية*20، عدد.4 (كانون الاول): 116_139.

https://asjp.cerist.dz/en/article/174520

عبد الرسول، شذى لطيف. ٢٠٢٥. "التعاون الصيني الروسي وافاقه المستقبلية." *مجلة كلية القانون والعلوم السياسية*، عدد. ٢٧(كانون الثاني): 315–350. https://doi.org/10.61279/9r74xg13

علي، سليم كاطع. 2017. "أثر النفط في السياسة الصينية تجاه منطقة الخليج العربية بعد عام 2003." *المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية* 10، عدد.1 (حزيران): 71–96.

https://asjp.cerist.dz/en/article/84120

عبود، أمير نجم. 2019. "العلاقات الصينية – الروسية منذ عام 2009: دراسة تحليلية في واقعها ومستقبلها". *مجلة كلية التربية للبنات والعلوم الإنسانية* 1، عدد 25 (اذار): 319–346.
https://doi.org/10.36327/ewjh.v1i25.8956

مكرم، رانيا. 2021. "مكاسب وتحديات: الشراكة الاستراتيجية بين الصين وإيران إلى أين؟". المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. 11 يوليو، 2021. https://ecss.com.eg/15308

لوفات، هيو. 2020. " هل ستكون الهيمنة المقبلة على الشرق الأوسط للصين؟". *مجلة الدراسات الفلسطينية*، عدد 122 (نيسان):94–105.
https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/94-105.pdf

List of References:

Allison, Roy. 2013. "Russia and Syria: explaining alignment with a regime in crisis." *International Affairs* 89, No.4 (July): 795-823. https://doi.org/10.1111/1468-2346.12046

Ahmadiyan, Hasan. "Iran and China: From Cooperation to Strategic Partnership." Al Jazeera Center for Studies. April 22, 2021. https://studies.aljazeera.net/ar/article/4979 (in Arabic)

Al-Zayyat, Muhammad Mujahid. 2018. "A Preliminary Assessment of the Impacts of the Tripartite Attack on Syria." Future for Advanced Research and Studies. April 14, 2018. https://futureuae.com/arae/Mainpage/Item/3849/%D8%B6%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85-%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%8A-%D9%84%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7 (In Arabic)

Al-Jazeera Net. 2024. "The Russian Military Presence in Syria: Its Causes, Objectives, and Locations." June 25, 2024. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2024/6/25/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-

%D8%A8%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D8%A8%D9%87 (in Arabic)

Al-Sheikh, Nourhan. 2016. "Balanced Partnerships: China's Strategy in the Middle East." Rawabet Center for Research and Strategic Studies. March 5, 2016. https://rawabetcenter.com/archives/21910 (In Arabic)

Ali, Salim Kati'. 2017. "The Impact of Oil on China's Policy toward the Arab Gulf Region After 2003." *Algerian Journal of Political Science and International Relations*10, No.1 (June):71-96. https://asjp.cerist.dz/en/article/84120 (in Arabic)

Abu Raad, Mamoun. 2023. "The Impact of Strategic Convergence between Russia and China on the Structure of the International System." *Journal of the Faculty of Economics and Political Science* 8, No.16 (July): 171-212. https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-1527200-%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%87%D9%8A%D9%83%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7 (In Arabic).

Aboud, Amir Najm. 2019. "Chinese-Russian Relations since 2009: An Analytical Study of Their Reality and Future." *Journal of the College of Education for Girls and Humanities* 1, No.25 (December): 319-346. https://doi.org/10.36327/ewjh.v1i25.8956 (In Arabic)

Abbaszada, Ramiz, and Hongsong Liu. 2026. " China's Mediation Paradigm: How China's Mediation Diplomacy Advanced Saudi-Iran Reconciliation." *Journal of Balkan and Near Eastern Studies*28, No.1 (September):47-66. https://doi.org/10.1080/19448953.2025.2557169

Abdulrasoul, Shatha Latif. 2025. "Sino-Russian Cooperation and its Future Prospects." *Journal of the Faculty of Law and Political Science*, No.27 (January): 315-350. https://doi.org/10.61279/9r74xg13 (In Arabic)

Benkhalif, Abdelwahab. 2020. "The Eurasian Region... Geopolitics of Influence and Great Power Competition." *Strategia Journal*, no.13 (2020): 29-42. https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/254/7/1/214943(In Arabic)

Giffoni, Clara, Francisco Veras, Geovana Zoccal Gomes, Mariana Firmo Gomes, Laura Neves Penido, Paulo Esteves, and Pedro Lopes. 2017. "The China-Arab

States Cooperation Forum (CASCF).” Brics Policy Center. July 12, 2017. https://www.bricspolicycenter.org/download/6153

Breige, Dmitry. 2025. "Priorities of Russian-Chinese Cooperation in 2025?" Center for Arab-Eurasian Studies. January 27, 2025. https://eurasiaar.org/%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%88%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D8%A7%D9%85-2025/(In Arabic).

Cordesman, Anthony H., and Grace Hwang. 2020. “Iran and the Changing Military Balance in the Gulf - Net Assessment Indicators.” Center for Strategic and International Studies. March 26, 2020. https://www.csis.org/analysis/iran-and-changing-military-balance-gulf-net-assessment-indicators

Chaziza, Mordechai. 2020. "China’s Libya Policy and the BRI: Sights Set on the Future." Middle East Institute. December 22, 2020. https://mei.edu/publication/chinas-libya-policy-and-bri-sights-set-future/

Dhleri, Hadeel Harbi, and Fikret Namık Abdul Fattah. 2022. "Dimensions of the Chinese Belt and Road Initiative on the Arab Gulf Region." *Political Issues*, no.69 (June): 483-453. https://doi.org/10.58298/202296 (In Arabic)

Eurasian Research Institute. 2023. “Economic Cooperation between Russia and China.” February 22, 2026. https://www.eurasian-research.org/publication/economic-cooperation-between-russia-and-china/#:~:text=The%20two%20countries'%20total%20trade%20has%20grown,materials%20and%20imports%20manufacturing%20and%20technological%20products.

Hussain, Zain. 2024. “Russian Arms Exports to the Middle East and North Africa.” Manara magazine. July 19, 2024. https://manaramagazine.org/2024/07/russian-arms-exports-to-the-middle-east-and-north-africa/

International Atomic Energy Agency. 2025. "Monitoring and Verification in Iran.” Video, June 13, 2025. https://www.iaea.org/topics/monitoring-and-verification-in-iran

Gabuev, Alexander. 2016. "Friends With Benefits? Russian–Chinese Relations After the Ukraine Crisis." Carnegie Endowment for International Peace. Jun 29, 2016. https://carnegieendowment.org/research/2016/06/friends-with-benefits-russian-chinese-relations-after-the-ukraine-crisis?lang=en

General Administration of Customs of the People's Republic of China. 2024. "Coverage of Major Imports & Exports." February 22, 2026. http://english.customs.gov.cn/Statistics/Statistics?ColumnId=6

Kaczmarski, Marcin. 2015. *Russia–China Relations in the Post-Crisis International Order*. London: Routledge.

Korolev, Alexander. 2018. "On the Verge of an Alliance: Contemporary China–Russia Military Cooperation." *Asian Security* 15, No.3 (April): 233-252. https://doi.org/10.1080/14799855.2018.1463991

Kuo, Jamie, and Niko Kommenda. 2020. "Which Countries Does China Get Its Oil From?." The Guardian. July 27, 2020. https://www.theguardian.com/world/2020/jul/27/which-countries-does-china-get-its-oil-from

Lovat, Hugh. 2020. "Will China Be the Next Hegemon in the Middle East?." *Journal of Palestine Studies*, no.122 (April): 94-105. https://www.palestine-studies.org/sites/default/files/mdf-articles/94-105.pdf (In Arabic).

Lo, Bobo. 2017. " China-Russia relationship key to the emerging world order" Lowy Institute. 1 April, 2017 https://www.lowyinstitute.org/publications/china-russia-relationship-key-emerging-world-order

Menezes, Gustavo Oliveira Teles de, and Reginaldo Mattar Nasser. 2024. "The United States, Russia, and the Gulf Cooperation Council Countries: A New Regional Order in the Middle East?." *Brazilian Political Science Review* 18, No.2 (April): 1–28. https://doi.org/10.1590/1981-3821202400020003

Makram, Rania. "Gains and Challenges: Where is the Strategic Partnership Between China and Iran Heading?." Egyptian Center for Strategic Studies and Thought. July 11, 2021. https://ecss.com.eg/15308/ . (in Arabic)

Trujillo, Raquel Jorge. 2025. "Russia's foreign and security policy in Syria: historical relations, Cold War paradigms, and contemporary geopolitics." *Frontiers political science*, No.7 (February): 1-11. https://doi.org/10.3389/fpos.2025.1489285

Rumer, Eugene, and Andrew S. Weiss. 2024. "Russia's Enduring Presence in the Middle East." Carnegie endowment for international peace. Novmber 1, 2024. https://carnegieendowment.org/research/2024/11/russias-middle-east-diplomacy-relationship

Security Council Report. 2024. "In Hindsight: The Security Council in 2023." January 1, 2024. https://www.securitycouncilreport.org/monthly-forecast/2024-01/in-hindsight-the-security-council-in-2023.php

Sayfy, Mashawer. 2021. "The Future of the Russian-Chinese Partnership: Key Scenarios and Their Implications for International Relations." *Al-Haqiqa Journal*

for Humanities and Social Sciences 20, No.4 (December): 116-139. https://asjp.cerist.dz/en/article/174520 (In Arabic).

Stent, Angela. 2020. Russia and China: Axis of Revisionists?. Washington, DC: Brookings Institution. February 1, 2020. https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2020/02/FP_202002_russia_china_stent.pdf

Saad, Amr. 2024. "Chinese Strategy in the Middle East… What's New. " *Journal of Afro-Asian Studies,* no.20 (February) : 241-253. https://democraticac.de/?p=94644

Shokri, Umud. 2023. "Obstacles and opportunities for closer Iranian-Chinese economic cooperation." Middle East Institute. June 23, 2023. https://mei.edu/publication/obstacles-and-opportunities-closer-iranian-chinese-economic-cooperation/

Vortexa. 2023. "Exclusive Report: Iran's crude/condensate flows & fleet – 2023 review." February 22, 2023. https://www.vortexa.com/resources/report/irans-crude-condensate-flows-and-fleet

Political Sciences Journal
Issue (71)) **June** (2026) **ISSN**: 1815-5561 **E-ISSN**: 2521-912X

Geo-economics and the Reshaping of Power: A Comparative Study of the United States and China

Abdallah Gamal Hosny Youssef*

Receipt date: 4/11/2025 Accepted date: 3/2/2026 Publication date:1/6/2026

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi71.909

Copyrights: © 2026 by the author.
The article is an open access article distributed under the terms and condition of the (CC By) license Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

This study analyzes the role of geoeconomic policies in reshaping patterns of power within the contemporary international system, amid the relative decline of the ability of traditional military power to explain international influence. It is based on the premise that the expanding use of economic instruments—such as finance, trade, investment, and technology—has contributed to redefining the ways in which power is produced, exercised, and redistributed among major powers.

The study addresses a central research question: to what extent has the deployment of geoeconomic instruments contributed to reshaping power relations between the United States and China within the international system? Methodologically, the study adopts a comparative analytical approach supported by structural-descriptive analysis to compare the geoeconomic strategies of the United States and China as two distinct models. The comparison is conducted through an analytical framework based on four key criteria: the nature of the geoeconomic instrument, the strategic objective behind its use, its effectiveness in reshaping relative power, and the political and economic costs associated with its deployment.

The findings indicate that geoeconomics does not constitute an independent or absolute form of power; rather, it functions as a contingent and flexible mechanism whose effectiveness is shaped by broader political, military, and structural contexts. The results further reveal that the United States relies on coercive geoeconomic instruments that are effective in the short to medium term, whereas China relies on a long-term cumulative geoeconomic strategy centered on investment, infrastructure, and supply chains, gradually enhancing its power while incurring lower direct political costs and producing slower effects.

Keywords: Geoeconomics, Balance of Power, International System, Economic Instruments.

* Ph.D.Candidate/ Cairo University/ Faculty of Economics and Political Sciences/ Department of Political Science/International Relations. abdallah.hosny2014@feps.edu.eg

Corresponding author: Abdallah Gamal Hosny Youssef**;** email: abdallah.hosny2014@feps.edu.eg

مجلة العلوم السياسية
العدد (71) حزيران (2026) **E-ISSN**: 2521-912X **ISSN:** 1815-5561

الجيواقتصاد وإعادة تشكيل القوة: دراسة مقارنة بين الولايات المتّحدة والصّين

عبدالله جمال حسني يوسف*

الملخص:

ترمي هذه الدراسة إلى تحليل دور السياسات الجيواقتصادية في إعادة تشكيل أنماط القوة داخل النظام الدولي المعاصر، في ظل التراجع النسبي لقدرة القوة العسكرية التقليدية على تفسير النفوذ الدولي. وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن التوسع في استعمال الأدوات الاقتصادية، مثل التمويل والتجارة والاستثمار والتكنولوجيا، قد أسهم في إعادة صياغة طرق إنتاج القوة وممارستها وإعادة توزيعها بين القوى الكبرى.

وتعالج الدراسة إشكالية رئيسة تتمحور حول: إلى أي مدى أسهم توظيف الأدوات الجيواقتصادية في إعادة تشكيل أنماط القوة بين الولايات المتحدة والصين داخل النظام الدولي؟. ومنهجيًا، تعتمد الدراسة المنهج التحليلي المقارن مدعومًا بالمنهج الوصفي البنيوي؛ وذلك لمقارنة الاستراتيجيات الجيواقتصادية للولايات المتحدة، والصين بوصفهما أنموذجين متمايزين. وتجرى المقارنة من خلال إطار تحليلي يقوم على أربعة معايير رئيسة، هي: طبيعة الأداة الجيواقتصادية، والهدف الاستراتيجي من توظيفها، ودرجة فاعليتها في إعادة تشكيل القوة النسبية، والتكلفة السياسية والاقتصادية المترتبة على استعمالها.

وتظهر نتائج الدراسة أنّ الجيواقتصاد لا يمثل نمطًا مستقلاً أو مطلقًا للقوة، بل يعمل كآلية شرطية ومرنة تتحدد فاعليتها وفق السياقات السياسية والعسكرية والبنيوية الأوسع. كما تكشف النتائج أنّ الولايات المتحدة تعتمد أدوات جيواقتصادية قسرية عالية الفاعلية على المدى القصير والمتوسط، في حين ترتكز الصين على استراتيجية جيواقتصادية تراكمية طويلة الأمد، قائمة على الاستثمار والبنية التحتية وسلاسل التوريد، بما يعزز قوتها تدريجيًّا مع انخفاض الكلفة السياسية المباشرة وبطء التأثير.

الكلمات المفتاحية: الجيواقتصاد، توازن القوى، النظام الدولي، الأدوات الاقتصادية.

* باحث في مرحلة الدكتوراة/ جامعة القاهرة/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية/ العلاقات الدولية.

المقدمة:

شهد النظام الدولي خلال العقود الأخيرة تحولًا جوهريًا في أنماط ممارسة القوة وتوزيعها، إذ تراجعت الأهمية النسبية للأدوات العسكرية لصالح الأدوات الاقتصادية التي باتت تشكل محورًا رئيسًا في إدارة الصراعات وبناء التحالفات الدولية، مما أعاد مفهوم الجيواقتصاد ليحتل مركز الصدارة في فهم ديناميكيات الاقتصاد السياسي العالمي، مع تزايد استعمال الأدوات الاقتصادية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لمختلف الفاعلين الدوليين، الأمر الذي يعكس تراجع النظام الليبرالي التقليدي القائم على سياسات القوة، في ظل التنافس الاقتصادي القائم بين القوى الكبرى، كالصين والولايات المتحدة.

وفي ظل هذا التحول، تبرز الإشكالية البحثية الأساسية على النحو الآتي: "إلى أيّ مدى أسهم توظيف الأدوات الجيواقتصادية في إعادة تشكيل أنماط القوة بين الولايات المتحدة والصين داخل النظام الدولي؟". وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الإشكالات الفرعية، من أبرزها:

- ما المقصود بالجيواقتصاد بوصفه نمطًا حديثًا لممارسة القوة في العلاقات الدولية؟.
- كيف يختلف نمط توظيف الأدوات الجيواقتصادية بين الولايات المتحدة والصين من حيث طبيعة الأداة والأهداف الاستراتيجية؟.
- ما مدى فاعلية هذه الأدوات في تعزيز القوة النسبية للطرفين داخل النظام الدولي؟.
- ما حدود هذا التوظيف، وما الآثار الارتدادية البنيوية والسياسية المترتبة عليه؟.

وانطلاقًا من هذه الإشكالية، تفترض الدراسة أن الأدوات الجيواقتصادية لا تمثل نمطًا مستقلاً أو مطلقًا لإنتاج القوة، بل تسهم في إعادة تشكيل أنماط القوة النسبية بين القوى الكبرى بدرجات متفاوتة، تتحدد فاعليتها وفق السياق البنيوي والسياسي، وطبيعة الأداة المستعملة، وموقع الدولة داخل بنية الاقتصاد العالمي. وتفترض الدراسة أنّ هذا التباين يظهر بوضوح عند مقارنة الأنموذجين: الأمريكي والصيني؛ إذ تختلف أنماط التوظيف ودرجات الفاعلية والتكلفة بما ينعكس مباشرة على إعادة توزيع القوة داخل النظام الدولي المعاصر.

وعلى الرغم من تنامي الأدبيات الغربية التي تناولت مفهوم الجيواقتصاد وأدواته، فإن معظم هذه الدراسات ركزت إما على البعد النظري للمفهوم، أو على تحليل أدوات بعينها في سياقات منفصلة، من دون تقديم إطار تحليلي مقارن يوضح اختلاف فاعلية توظيف الأدوات الجيواقتصادية بين القوى الكبرى داخل النظام الدولي.

كما يلاحظ محدودية الإسهامات العربية التي تتناول الجيواقتصاد بوصفه نمطًا متكاملًا لممارسة القوة، خاصة فيما يتعلق بالربط بين الأدوات الجيواقتصادية وتداعياتها على إعادة تشكيل موازين القوة العالمية.

ومن هنا، تسعى هذه الدراسة إلى سدّ هذه الفجوة من طريق تقديم تحليل مقارن منظم لاستراتيجيات توظيف الأدوات الجيواقتصادية لدى القوى الكبرى، وبيان حدود فاعليتها في التأثير في بنية النظام الدولي المعاصر.

المنهجية:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، إلى جانب المنهج الوصفي البنيوي، وذلك بهدف تحليل أثر توظيف الأدوات الجيواقتصادية في إعادة تشكيل أنماط القوة النسبية داخل النظام الدولي المعاصر، من طريق دراسة مقارنة بين حالتين تمثلان أنموذجين متمايزين في ممارسة الجيواقتصاد، هما: الولايات المتحدة والصين، ليس من حيث توصيف الأدوات الجيواقتصادية فحسب، بل من حيث تأثير هذه الأدوات في إنتاج القوة وإعادة توزيعها داخل النظام الدولي. وتقوم المقارنة على تحليل أوجه التشابه والاختلاف في أنماط التوظيف، ودرجة الفاعلية، والنتائج المترتبة على كل أنموذج.

في المقابل، يوظف المنهج الوصفي البنيوي لتحليل السياق البنيوي الأوسع الذي تتحرك داخله هذه الأدوات، بما يشمل بنية النظام المالي والتجاري العالمي، وتوزيع القدرات الاقتصادية، ومستوى الاعتماد المتبادل، وذلك لفهم القيود البنيوية التي تؤثر في فاعلية الجيواقتصاد وحدود تأثيره بوصفه نمطًا من أنماط القوة. كما تعتمد الدراسة إطارًا تحليليًا يقوم على مجموعة من المعايير المحددة التي تستعمل لتقييم فاعلية الأدوات الجيواقتصادية، بما يسمح بإجراء مقارنة منهجية بين الفاعلين الدوليين محل الدراسة. هذا

الإطار يقوم على أربعة معايير رئيسة لتقييم فاعلية الأدوات الجيواقتصادية، وهي: طبيعة الأداة الجيواقتصادية، والهدف الاستراتيجي من توظيفها، ودرجة فاعليتها في تحقيق النفوذ، والتكلفة السياسية والاقتصادية المترتبة على استعمالها.

أولاً: تعريف السياسات الجيواقتصادية

يعود الاستعمال الأول لمفهوم الجيواقتصاد إلى إدوارد لوتواك في مقاله المنشور عام 1990 بعنوان "من الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الاقتصادية: منطق الصراع وقواعد التجارة"، إذ طرح تصورًا جديدًا لتحول منطق التنافس بين الدول من ساحات المواجهة العسكرية إلى ميدان الاقتصاد والتجارة الدولية. وقد ذكر لوتواك أنّ القدرات الاقتصادية باتت تشكل أحد المكونات الجوهرية للقوة، وأداة رئيسة لفهم الديناميكيات الدولية، خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، التي شهدت تغيرًا في طبيعة الصراعات وأنماط توزيع القوة داخل النظام الدولي، وهذا ما قلص من دور الأدوات العسكرية لصالح مقاربات تقوم على التوزيع الجغرافي للموارد الاقتصادية (Luttwak 1990, 17-23).

وفي هذا السياق، يبرز تمييز جوهري بين الدور الذي اضطلع به الاقتصاد في النظرية الجيوسياسية التقليدية، إذ كان ينظر إليه بوصفه عنصرًا داعمًا للقوة العسكرية أو النفوذ السياسي، وبين المفهوم الجيواقتصادي المعاصر الذي يطرح الاقتصاد كقوة قائمة بذاتها، قادرة على إحداث تحولات مباشرة في موازين القوة من دون اللجوء إلى أدوات الصراع التقليدية. وبهذا المعنى، تتحول القوة الاقتصادية من مجرد وسيلة إلى هدف استراتيجي تبنى عليه سياسات الدول الكبرى في تفاعلاتها الدولية (Shahzad 2022, 22-23).

وتعكس التعريفات المعاصرة هذا التحول المفاهيمي؛ إذ يعرف معهد "Chatham House" الجيواقتصاد بوصفه تفاعلًا متبادلًا بين الاقتصاد الدولي والجغرافيا السياسية والاستراتيجية، بما يبرز تأثير التحولات الاقتصادية والتكنولوجية في إعادة تشكيل خرائط النفوذ والتحالفات، كما يوضح في المقابل كيف تؤثر المتغيرات الجيوسياسية في المسارات الاقتصادية العالمية (Schneider-Petsinger 2016) وفي الاتجاه ذاته، يعرف روبرت بلاكويل وجينيفر هاريس الجيواقتصاد بأنه الاستعمال الاستراتيجي للأدوات الاقتصادية لتعزيز المصالح الوطنية

وتحقيق نتائج جيوسياسية مواتية، إلى جانب تحليل تأثير السياسات الاقتصادية للدول الأخرى في البيئة الجيوسياسية المحيطة (Blackwill and Harris 2016, 19).

وتُعزى المكانة المتزايدة للجيواقتصاد في الأدبيات المعاصرة إلى جملة من العوامل البنيوية، أبرزها صعود رأسمالية الدولة وتراجع أنموذج السوق الحرة المطلقة، إلى جانب تعمق الترابط بين الأسواق العالمية. وفي هذا الإطار، يرى بلاكويل وهاريس أن الموارد الاقتصادية باتت تشكل المحدد الأهم في صياغة خيارات السياسة الخارجية، في تحول واضح عن المقاربات التقليدية التي ركزت على التفوق العسكري أو التحالفات الأمنية. (Blackwill and Harris 2016, 37) وفي امتداد لهذا التوجه البنيوي، يعرف باحثو معهد الصراع والتعاون العالمي بجامعة كاليفورنيا – سان دييغو الجيواقتصاد بأنه دراسة كيفية تأثير الاقتصاد والتكنولوجيا والجغرافيا في توزيع القدرات داخل النظام الدولي، مع التركيز على التحولات في التوازن النسبي للقوة بين الفاعلين الرئيسيين (Lee 2024).

وانطلاقًا من تلاقي هذه الرؤى، تعتمد هذه الدراسة تعريفًا للسياسات الجيواقتصادية بوصفها "مجموعة من الأدوات الاقتصادية التي توظفها الدولة بشكل استراتيجي في سياق التفاعلات الدولية، بهدف تعزيز مصالحها القومية، وإعادة تشكيل توازنات القوة العالمية، من خلال التأثير في سلوك الفاعلين الآخرين، وصياغة بنية النظام الدولي وفقًا لأولوياتها الجيوسياسية".

ثانيًا: أدوات السّياسات الجيواقتصاديّة

تتّسم الأدوات الجيواقتصادية بطابع بنيوي مزدوج؛ إذ يمكن توظيفها بوصفها وسائل جذب وتحفيز من جهة، وأدوات ضغط وإكراه من جهة أخرى، بما يمنح الدول هامشًا واسعًا لتحقيق أهدافها الاستراتيجية من دون الانخراط في مواجهات عسكرية مباشرة. وتنبع فاعلية هذه الأدوات من قدرتها على الدمج بين الحوافز الاقتصادية والعقوبات الرادعة، وهو ما يكشف، في المقابل، محدودية أدوات القوة الناعمة حين تفتقر إلى آليات تنفيذ فعّالة. ومن ثمّ، لا يمكن تحليل أدوات مثل التجارة أو الاستثمار بمعزل عن أبعادها

السياسية والاستراتيجية، بل ينبغي فهمها في إطار أهداف الدولة وسلوكها الجيوسياسي (Blackwill and Harris 2016, 52-53).

وفي هذا السياق، تشير الأدبيات إلى مجموعة من الأدوات الرئيسة التي تعتمدها الدول في تنفيذ سياساتها الجيواقتصادية، والتي تختلف في طبيعتها ودرجة فاعليتها وحدود تأثيرها داخل النظام الدولي. ويمكن تناول أبرز هذه الأدوات على النحو الآتي:

1-السّياسات التّجاريّة

تعدّ السياسة التجارية من أكثر الأدوات الجيواقتصادية انتشارًا وفاعليّة، إذ لا تستعمل لتعظيم المكاسب الاقتصادية فقط، بل تستعمل لمعاقبة الخصوم، أو مكافأة الحلفاء (Blackwill and Harris 2016, 50-52). يتجلى هذا الاستعمال الاستراتيجي في سلوك الولايات المتحدة تجاه شركائها التجاريين، لا سيما منذ بداية ولاية الرئيس دونالد ترامب الثانية، إذ استُعملت الرسوم الجمركية كأداة لتقليص العجز التجاري الأمريكي بدلاً من تعزيز المكاسب الاقتصادية المتبادلة. ويعكس هذا النهج تحوّل التجارة إلى أداة مركزية في السياسة الخارجية الاستراتيجية وبسط النفوذ، متجاوزاً بذلك المنطق التقليدي للمنفعة الاقتصادية المتبادلة (Kim 2025, 2-7).

2- الاستثمار الأجنبيّ المباشر

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أداة محورية لبناء نفوذ طويل الأمد، إذ غالبًا ما تستهدف الدول من طريقه قطاعات أو مناطق ذات أهمية استراتيجية. ويجسد كل من التوسع الغربي في أفريقيا ومبادرة "الحزام والطريق" الصينية هذا النمط، إذ ترتبط الاستثمارات بإعادة تشكيل التحالفات وبناء التبعيات الاقتصادية. في المقابل، تواجه الدول النامية في هذا السياق تحديًا كبيرًا في إدارة هذه الاستثمارات من دون أن تقع في فخ التبعية الاقتصادية المفرطة. (Manyika et al. 2014, 2-3).

3-التّمويل الائتمانيّ

يعد الوصول إلى أسواق رأس المال والمؤسسات المالية الدولية من أبرز أدوات الهيمنة الجيواقتصادية، إذ تستعمل القروض والمساعدات المشروطة لإعادة توجيه السياسات

الاقتصادية للدول المستفيدة بما يخدم مصالح القوى المانحة. وتمنح مركزية الدولار وسيطرة الغرب على المؤسسات المالية الدولية الولايات المتحدة وحلفاءها ميزة بنيوية، بالرغم من تصاعد محاولات القوى الصاعدة، كالصين وروسيا، لبناء بدائل مالية تقلص هذه الهيمنة، سواء من خلال إنشاء مؤسسات إقراض موازية، أم محاولة تقويض هيمنة الدولار الأمريكي على المعاملات الدولية، بهدف تشجيع الدول الأخرى انتهاج سياسات أكثر استقلالية (Woods 2025).

4-العقوبات الاقتصاديّة

تعدّ العقوبات الاقتصادية من الأدوات البارزة في ترسانة الإكراه الجيواقتصادي؛ فهي تسمح بفرض ضغوط قوية على الخصوم من دون الانزلاق إلى المواجهات العسكرية. وتشكل العقوبات الغربية المفروضة على إيران وروسيا وكوريا الشمالية أمثلة راهنة على توظيف هذه الأداة لتحقيق أهداف جيوسياسية محددة في مناطق حيوية مثل الشرق الأوسط، وشرق أوربا، وشبه الجزيرة الكورية. غير أنّ فاعليتها تقترن بتكاليف إنسانية وسياسية، وقد تؤدي، في بعض الحالات، إلى نتائج عكسية، تتمثل في تعزيز مشاعر العداء أو تسريع البحث عن بدائل اقتصادية لدى الدول المستهدفة (Dyer 2014).

5-التّقنيات الرقميّة

تعدّ التقنيات الرقمية مكونًا جوهريًا ومتناميًا في منظومة الجيواقتصاد المعاصر، إذ إنّ السيطرة على البنية التحتية الرقمية والمعايير التقنية والمنصات الإلكترونية باتت تشكل محددًا حاسمًا لتوازنات النفوذ الجيوسياسي، ويتجلى هذا بوضوح في التنافس المتصاعد بين الولايات المتحدة والصين على تقنيات الجيلين الخامس والسادس، والذكاء الاصطناعي، وحوكمة البيانات؛ فهذه التقنيات لا تُعدّ مجرد أدوات لتعزيز الأداء الاقتصادي، بل تستعمل كذلك كوسائل للرقابة والسيطرة، وتسهم في تكريس تفوق استراتيجي طويل الأمد، الأمر الذي يجعلها مدمجة بالكامل ضمن ترسانة الأدوات الجيواقتصادية (Babic et al. 2022, 11-12).

6- الأدوات السّيبرانيّة

أصبح المجال السيبراني ساحة صاعدة للمنافسة الجيواقتصادية بين القوى الكبرى، ولا سيما الصين والولايات المتحدة وروسيا، إذ تستعمل الأدوات السيبرانية لتعطيل الأنظمة الاقتصادية، وسرقة الملكية الفكرية، والتأثير في النتائج السياسية. وبالرغم من أن القدرات السيبرانية أدرجت تقليديًّا ضمن مجالات الأمن والاستخبارات، إلا أنها تستعمل اليوم كأدوات جيواقتصادية تحدث تأثيرًا موازيًا للعقوبات الاقتصادية أو القيود التجارية، في ضوء استهداف الهجمات السيبرانية للبنى التحتية الحيوية كالمصارف والأسواق وشبكات الإنتاج الصناعي، مما يؤكد قدرتها على زعزعة الاستقرار الاقتصادي بوسائل غير تقليدية. وعادة ما يشار إلى أن هذه الهجمات غالبًا ما تقع في المنطقة الرمادية تحت عتبة الحرب التقليدية، ما يتيح للدول ممارسة الإكراه الاقتصاديّ من دون تحمل تكلفة سياسية أو عسكرية باهظة (Austin et al. 2022, 4-11).

7- المساعدات الخارجيّة

تحوّلت المساعدات الخارجية، سواء أكانت اقتصادية أم عسكرية، إلى أداة محورية لتعزيز الولاءات السياسية وبسط النفوذ على مراكز صنع القرار في الدول المستفيدة؛ فهذه المساعدات باتت توظف كإحدى أبرز الوسائل الجيواقتصادية التي تعتمدها الدول المانحة لخدمة مصالحها الاستراتيجية وتحقيق أهدافها بعيدة المدى. وتبرز في هذا السياق النماذج الأوضح والأكثر رسوخًا في ممارسات الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تضخ سنويًا مليارات الدولارات في إطار برامج التمويل العسكري الأجنبي، كما يظهر جليًا في علاقاتها مع إسرائيل وأوكرانيا وغيرهما من الحلفاء حول العالم. (Blackwill and Harris 2016, 68-71)

8- صناديق الثّروة السّياديّة

تستعمل صناديق الثروة السيادية بوصفها أدوات استثمارية ذات بعد استراتيجي، تتجاوز المنطق المالي البحت، وتسهم في إعادة تشكيل سلاسل التوريد وخرائط الابتكار العالمية، أي إنّه بالرغم من توجيه هذه الصناديق وفق منطق تجاري ظاهريًا، إلا أنها في جوهرها

تمثل امتدادًا لسياسات الدولة. وقد استعملت دول مثل الإمارات والصين وسنغافورة هذه الصناديق لتوجيه استثمارات ضخمة نحو قطاعات حيويّة وحسّاسة، بما في ذلك التكنولوجيا والطاقة والبنية التحتية العالمية، مما أسهم في إعادة تشكيل سلاسل التوريد وخرائط الابتكار الدولية، وفقًا لما تخدم أجنداتهم الخارجية. (Blackwill and Harris 2016, 88)

9- ضوابط التّصدير والحرمان من التّكنولوجيا

تعدّ ضوابط التصدير، لا سيما في التقنيات الحساسة، من الأدوات التقليدية للجيواقتصاد، وتستعمل للحفاظ على التفوق التكنولوجي ومنع انتقال المعرفة إلى الخصوم، إذ لطالما اعتمدت الولايات المتحدة هذه الضوابط كإجراء وقائي للحفاظ على تفوقها التكنولوجي، ولا سيما في مجالات الدفاع والتكنولوجيا المتقدمة، وذلك من خلال تقييد تصدير المنتجات ذات الاستعمال المزدوج إلى الخصوم المحتملين، وتحديداً شركات التكنولوجيا الصينية (Levy et al. 2025).

10- الطّاقة كأداة للإكراه والتّبعيّة

تحتلّ الطاقة موقعًا محوريًا ضمن الأدوات الجيواقتصادية لما لها من قدرة على فرض الإكراه أو صناعة التبعية، خاصة في ظل عدم تكافؤ العلاقة بين الدول المصدرة والدول المستهلكة، إذ توظف الأولى مواردها من النفط والغاز لتحقيق مكاسب سياسية واستراتيجية، مثل روسيا التي استغلت صادرات الغاز الطبيعي كوسيلة ضغط على أوكرانيا وبعض الدول الأوربية، إبان حربها على أوكرانيا عامي 2014 و2022؛ إذ تلاعبت بتدفق الإمدادات، مما مكنها من معاقبة الحكومات المناوئة ومكافأة الأنظمة الصديقة (Hogselius 2019, 77-85).

في المقابل، مثلت الطفرة في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة تحولاً جوهريًا في معادلات الطاقة العالمية، إذ قلصت من اعتمادها على واردات النفط من الشرق الأوسط، ومنحتها قدرًا أكبر من الاستقلالية الاستراتيجية، بل فرضت بعض المطالب السياسية الدولية مهددةً بالتأثير في أسعار النفط العالمي عبر التحكم في حجم الإنتاج المحلي منه، من دون التنسيق مع سياسات منظمة أوبك (Hogselius 2019, 77-85).

ثالثًا: التّحديات الرّئيسة للأدوات الجيواقتصاديّة

على الرغم من الأهمية الاستراتيجية المتزايدة للأدوات الجيواقتصادية، فإن توظيفها العملي يواجه جملة من التحديات البنيوية والسياسية والاقتصادية، إذ إن تنوعها لا يضمن بالضرورة فاعليتها في السياقات جميعها، سواء على المستوى المحلي للدولة المستهدفة أو في البيئة الدولية الأوسع. ومن أبرز هذه التحديات ما يأتي:

1- رفض التّبعيّة الاقتصاديّة وتطوير التّدابير المضادة

يسير التوجه العالمي نحو رفض التبعية الاقتصادية، لا سيما للقوى المهيمنة، وهذا ما شكّل تحديًا متزايدًا لاستعمال الأدوات الجيواقتصادية؛ ففي إطار الرد على حالات الإكراه أو التلاعب السابقة، تسعى العديد من الدول إلى تحقيق سيادتها الاقتصادية من خلال استراتيجيات التنويع، وتعميق التصنيع المحلي، وتنشيط أطر التجارة الإقليمية، بهدف التقليل من فعالية الأدوات الجيواقتصادية الخارجية، ولا سيما الحدّ من نقاط الضعف التي يمكن استغلالها. على سبيل المثال، تسعى الدول الأفريقية بشكل متزايد إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب للتخلص من التبعيات الاستراتيجية الناتجة عن النفوذ الغربي (Arko 2024).

ومع تزايد شيوع الأدوات الجيواقتصادية، تطور الدول المُستهدَفة تدابير مضادة متطورة، تشمل الفصل الاستراتيجي، وإعادة توطين الصناعات الحيوية، وإنشاء أنظمة مالية وسلاسل توريد بديلة، تمنح لها مرونة التحرك الخارجي (Georgieva et al. 2022) وتعدّ استراتيجية "التداول المزدوج" الصينية، واستعمال روسيا المتزايد للتسويات غير الدولارية، مثالين رئيسين على كيفية عزل الدول نفسها عن الضغوط الخارجية. (Garcia-Herrero 2021)

2- تعارض الأجندات الجيواقتصاديّة مع الأولويّات المحليّة

يبرز تحدٍ بنيويّ عندما تتعارض الأهداف الجيواقتصادية الخارجية مع المصالح الاقتصادية الداخلية، إذ قد تؤدي السياسات القسرية، مثل الرسوم الجمركية أو قيود الاستثمار، إلى أضرار بالصناعات المحلية أو بفرص العمل، ما يولد مقاومة داخلية من الفاعلين الاقتصاديين ويقوض الاستدامة السياسية لهذه السياسات. (Guriev and

(Rabban 2015, 8 على سبيل المثال، تصاعدت حدة الانتقادات الموجهة من قيادات كبرى في عالم الأعمال الأمريكي ضد سياسة الرسوم الجمركية التي تبنتها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في أبريل 2025، مع تحذيرات واضحة من تداعياتها الاقتصادية الوخيمة، في ضوء تأثير الزيادات الجمركية على رفع تكاليف الإنتاج وتهديد فرص العمل (McCorvey 2025).

3- تجزئة سلاسل التّوريد العالميّة

تواجه الاستراتيجيات الجيواقتصادية مشكلات تتعلق باحتمالية تزايد تجزئة سلاسل التوريد العالمية، مما يقوض فعالية العديد من الأدوات مثل العقوبات التجارية أو قيود الاستثمار، إذ قد تستهدف القوى الكبرى خصومها من طريق ضوابط التصدير أو الحظر التجاري، إلا إنّ الطبيعة المترابطة للاقتصاد العالمي غالبًا ما تؤدي إلى التسريب والتحايل. على سبيل المثال، تشمل سلاسل توريد أشباه الموصلات جهات فاعلة من دول عديدة، مما يصعب على أي قوة – حتى الولايات المتحدة أو الصين – فرض ضوابط فاعلة من جانب واحد من دون الإضرار بحلفائها أو نفسها (Haramboure et al. 2023, 8).

4- صعوبة التّنسيق متعدد الأطراف

تعتمد فاعلية العديد من الأدوات الجيواقتصادية على التنسيق بين الحلفاء، إلا إنّ اختلاف المصالح والتبعيات الاقتصادية غالبًا ما يحول من دون اتخاذ إجراءات متماسكة. على سبيل المثال، دفعت الولايات المتحدة حلفاءها إلى تقليل اعتمادهم على مزودي البنية التحتية الصينيين مثل هواوي، إلا إنّ بعض الدول الأوربية قد ترددت في الاستجابة للمطالب الأمريكية؛ بسبب اعتمادها الاقتصادي المتبادل مع الصين، مما منح الأخيرة قدرا أكبر من النفوذ داخل الدول الغربية نفسها (Ringhof and Torreblanca 2022, 5).

5- التّصعيد وعدم الاستقرار الجيوسياسيّ

يمكن أن تتحول الأدوات الجيواقتصادية من وسيلة ضغط ناعمة إلى محفز مباشر لتصعيد الصراعات وزعزعة الاستقرار الإقليمي والدولي؛ فالإكراه الاقتصادي غالبًا ما يقابل بردود فعل انتقامية، ما يؤدي إلى تعقيد التفاعلات الدولية وزيادة حدة التنافسات الجيوسياسية،

ويضيق في الوقت ذاته من هامش المناورة الدبلوماسية بين الأطراف المتصارعة (European Central Bank 2024) ويتجلى هذا بوضوح في حالة الصراع الروسي – الأوكراني، إذ أدت الإجراءات الاقتصادية المتبادلة بين الدول الغربية وروسيا إلى اضطرابات واسعة في الأسواق العالمية، وأسهمت في تعميق حالة انعدام الثقة الاستراتيجية بين الطرفين.

6- التّحديات القانونيّة والمعياريّة في المحافل الدَّوليّة

يثير التوسع في استعمال الأدوات الجيواقتصادية إشكاليات قانونية ومعيارية داخل مؤسسات النظام الاقتصادي الدولي، إذ تطرح هذه الأدوات تساؤلات حول مدى توافقها مع القواعد الحاكمة للتجارة العالمية وآليات فض النزاعات داخل الأطر متعددة الأطراف. وقد دفع الاستعمال المتزايد للعقوبات الأحادية الجانب – خارج مظلة الأمم المتحدة – إلى تصاعد المطالب بإعادة هيكلة نظام حوكمة التجارة الدولية، خاصة من قبل الاقتصادات الناشئة التي تنظر إلى هذه الأدوات بوصفها امتدادًا لممارسات الهيمنة الاقتصادية أو ما يسمى بـ "الإمبريالية الجديدة" (Wigell et al. 2022, 34).

7- المعوقات الأخلاقيّة وتآكل الشّرعيّة الدَّوليّة

يثير الاستعمال المتزايد للأدوات الجيواقتصادية، ولا سيما العقوبات الأحادية والتدابير ذات الطابع خارج الإقليمي، إشكاليات أخلاقية وقانونية تتعلق بشرعية هذه الأدوات ومدى توافقها مع الأسس المعيارية للنظام الاقتصادي الدولي. كما يسهم توظيف الاقتصاد كوسيلة للإكراه في تسييس الأسواق والمؤسسات المالية الدولية، بما يضعف الثقة في حيادها ويقوض القواعد المنظمة للتفاعل الاقتصادي الدولي. ولا يقتصر أثر ذلك في البعد القانوني، بل يمتد ليشمل تآكل السمعة الدولية للدول الفارضة، ودفع الدول المستهدفة إلى تنويع شراكاتها الاقتصادية وتسريع البحث عن بدائل نقدية ومالية، الأمر الذي قد يحد من القدرة على القيادة الاقتصادية العالمية على المدى الطويل (Dyer 2014).

8- المعوقات والمشكلات البنيويّة الدّاخليّة

إنّ فاعلية الأدوات الجيواقتصادية لا تتحدد فقط بقدرتها على إحداث ضغط أو تحقيق مكاسب عاجلة، بل تتأثر أيضًا بجملة من المعوقات والمشكلات البنيوية الداخلية التي تحد من استدامة تأثيرها وتنتج تكاليف ارتدادية على الدول المستعملة لها، وذلك من طريق اتجاهين رئيسين:

أ- مشكلة الفاعليّة الزّمنيّة

تتّسم العديد من الأدوات الجيواقتصادية العدائية، وخاصة العقوبات وضوابط التصدير، بفاعلية مرتفعة على المدى القصير أو المتوسط، لكنها تفقد جزءًا من تأثيرها مع مرور الوقت نتيجة لتكيف الأطراف المستهدفة وبنائها لبدائل اقتصادية أو مالية أو تكنولوجية. ويؤدي هذا التآكل الزمني للفاعلية إلى تحويل بعض الأدوات، من أدوات ضغط استراتيجية إلى أدوات ذات مردود متناقص، مما يحدّ من قدرتها على إحداث تغيير مستدام في موازين القوة (Farrell and Newman 2019, 78).

ب- التّكلفة الارتداديّة

ينطوي توظيف الأدوات الجيواقتصادية على تكاليف داخلية وارتدادية قد تتجاوز في بعض الأحيان المكاسب المتحققة منها، تشمل الاضطرابات الاقتصادية الداخلية، بما في ذلك ارتفاع الأسعار وتأثر القطاعات الإنتاجية، إضافة إلى دفع الفاعلين الآخرين إلى تسريع جهود فكّ الارتباط وبناء نظم بديلة. وبذلك، لا يقتصر أثر الجيواقتصاد في إضعاف الخصم، بل قد يسهم أيضًا في إعادة توزيع الأعباء داخل الدولة المستعملة للأداة نفسها. (Aiyar et al. 2023, 13)

رابعًا: السّياسات الجيواقتصاديّة الأمريكيّة والصّينيّة

تؤكد الخبرات التاريخية أن السياسات الجيواقتصادية لم تعد أدوات مساندة، بل أصبحت آليات فاعلة في إعادة إنتاج القوة وترسيخ النفوذ داخل النظام الدولي. وفي هذا الإطار، سيتم استعراض الاستراتيجيات الجيواقتصادية للولايات المتحدة والصين، بهدف تحليل

أنماط توظيفهما للأدوات الاقتصادية ومدى تكيفها مع أولويات السياسة الخارجية لكل دولة، وذلك على النحو الآتي:

1-السّياسات الجيواقتصاديّة الأمريكيّة

تكشف الخبرة التاريخية للولايات المتحدة عن تبنٍ مبكر للأدوات الجيواقتصادية كوسيلة مركزية لإعادة تشكيل النظام الدولي؛ فقد شكلت خطة مارشال، إلى جانب قيادة نظام بريتون وودز، أنموذجًا لتوظيف الأدوات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار الجيوسياسي وترسيخ النفوذ الأمريكي عالميًا. وفي السياق المعاصر، تواصل الولايات المتحدة الاعتماد على مجموعة متكاملة من الأدوات الجيواقتصادية، بما في ذلك العقوبات، الهيمنة المالية، ضوابط التكنولوجيا، السياسة الصناعية، والتحالفات الاقتصادية، بما يمكنها من تحقيق أهداف استراتيجية بكلفة أقل من المواجهة العسكرية المباشرة.

أ- العقوبات الاقتصادية

تشكل العقوبات الركيزة الأساسية في الاستراتيجية الجيواقتصادية الأمريكية، إذ توسع استعمالها منذ تسعينات القرن الماضي، ولا سيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. وتشمل هذه العقوبات أنماطًا شاملة وموجهة تستهدف دولًا وكيانات وأفرادًا، مع توظيف الطابع خارج الإقليمي لتعظيم أثرها القسري عبر الضغط على أطراف ثلاثة للامتثال أو مواجهة العزل المالي. ويعكس التطوير المستمر لمنظومة العقوبات دمجًا متزايدًا بين الأدوات القانونية والاقتصادية والاستراتيجية بما يعزز فاعليتها(Nephew 2018, 79-81).

ب- هيمنة الدّولار على البنية التّحتيّة الماليّة العالميّة

رسخت الولايات المتحدة هيمنتها على النظام المالي العالمي من خلال السيطرة شبه المطلقة على البنية التحتية لحركة الأموال الدولية، وفي مقدمتها شبكة الاتصالات المالية بين المصارف (سويفت)، إذ استعملت هذا النفوذ مرارًا كأداة ضغط ضد خصومها، كما تجلى عام 2022 عندما نسقت إدارة بايدن مع حلفائها الغربيين لتجميد احتياطيات النقد الأجنبي للمصرف المركزي الروسي، كرد عقابي على العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا.

وتتجسد هذه السيطرة الأمريكية أيضًا في الأرقام التي تعكس مدى هيمنة الدولار على حركة المدفوعات العالمية؛ إذ شكلت العملة الأمريكية نحو 46.8 % من إجمالي المعاملات على منصة سويفت في نوفمبر 2025، مقابل 24% لليورو و7.7% للجنيه الإسترليني، في حين ظل اليوان الصيني عند نسب متواضعة تصل إلى3%، وذلك وفقًا لما تعكسه البيانات الواردة في الشكل (1). ومع تصاعد النقاشات حول ضرورة كسر هذه الهيمنة، تسعى بعض الدول إلى تعزيز استعمال عملاتها الوطنية، إلا إنّ الأرقام الراهنة لا تزال تؤكد أنّ النظام المالي العالمي يدور في فلك الدولار (SWIFT 2025).

شكل (1): حصة العملات الدولية من إجمالي حركة المدفوعات العالمية – نوفمبر 2025

Source: SWIFT(2025) .

أما على مستوى الاحتياطيات الدولية، تحتفظ الحكومات والمصارف المركزية حول العالم بأصول يهيمن عليها الدولار، عادةً تتمثل في سندات الخزانة الأمريكية، إلا إنّ هذا لا ينكر أن الدولار بدأ يفقد جزءًا من حصته في السوق العالمي؛ إذ تكشف البيانات الواردة في الشكل (2) عن انخفاض حصة الدولار من الاحتياطيات العالمية من أكثر من 70% عام 2000 إلى أقل من 60% بنهاية عام 2024 (International Monetary Fund 2025).

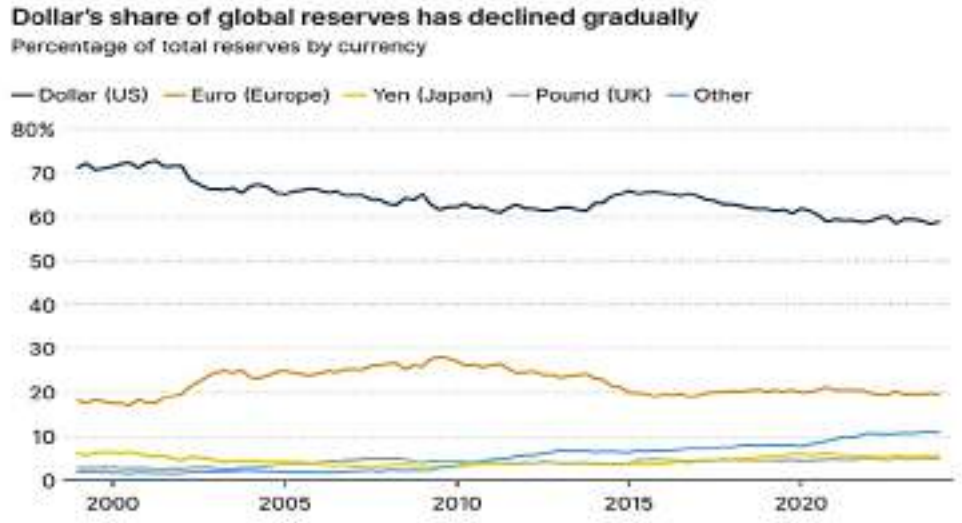

شكل (2): نسبة العملات العالمية من إجمالي الاحتياطيات الدولية

***Source*:** International Monetary Fund (2025).

ج- الاحتواء التكنولوجيّ

أصبحت التكنولوجيا محورًا أساسيًا في الاستراتيجية الجيواقتصادية الأمريكية، وخاصةً في مواجهة الصين، من خلال تقييد وصول الشركات الصينية إلى أشباه الموصلات المتقدمة، والحوسبة الكمومية، والذكاء الاصطناعي، وغيرها من التقنيات ذات الاستعمال المزدوج. تمثل ضوابط التصدير لعام 2022 على الرقائق المتقدمة بالتنسيق مع اليابان وهولندا، ومنع لجنة الاستثمار الأجنبي (CFIUS) الاستثمارات الصينية في هذه القطاعات مثالين بارزين على ذلك (Marquez de la Rubia 2025, 9-11).

د-التحالفات الجيواقتصاديّة الدَّوليّة

سعت الولايات المتحدة إلى إعادة هيكلة سلاسل التوريد العالمية من طريق استراتيجية "الصداقة الخارجية" – وهو مصطلح روجته وزيرة الخزانة السابقة جانيت يلين – تتضمن تقليل الاعتماد الاقتصادي على المنافسين الاستراتيجيين، وبناء شبكات توريد مرنة مع الحلفاء؛ إذ تجسد مبادرات مثل الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ (IPEF)، ومجلس التجارة والتكنولوجيا بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي (TTC)،

وتحالف (Chip 4) مع اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، هذا التحول نحو الحوكمة الاقتصادية القائمة على التحالفات، بوصف أن الهدف إنشاء تحالفات اقتصادية عالمية تخدم الحرب الاقتصادية الأمريكية على منافسيها الاستراتيجيين (Graham and Rashid 2023).

هـ- توجيه السّياسة الصّناعيّة الأمريكيّة

شهدت السياسة الصناعية الأمريكية تحولاً جذريًا على مدار السنوات الماضية، استجابةً لنقاط الضعف التي كشفتها جائحة كورونا، والتحول الأخضر، والمنافسة الاستراتيجية مع الصين. وعلى سبيل المثال، يوجه قانون الرقائق والعلوم (CHIPS and Science Act) لعام 2022، وقانون خفض التضخم (IRA) لعام 2023، مئات المليارات من الدولارات إلى قطاعات أشباه الموصلات، والطاقة النظيفة، والتصنيع المحلي. وتشير هذه الإجراءات إلى جهد متعمد لإعادة سلاسل التوريد إلى الداخل الأمريكي واستعادة الريادة الصناعية، في مواجهة الصناعات الصينية والأوربية، وذلك بالاعتماد على الاستثمارات العامة لتوجيه النشاط الصناعي، ولا تترك المجال للسوق الحر وحده لكي يتحكم في مسارات الصناعة الأمريكية. (Goodman 2025, 4)

و- تسليح التّجارة العالميّة

تتضمن الاستراتيجية الجيواقتصادية الأمريكية جهودًا لإعادة صياغة معايير التجارة العالمية، بما يتماشى مع أولوياتها الاستراتيجية، وهو ما ينعكس في استعمال مبررات الأمن القومي لفرض رسوم جمركية عقابية ضد شركائها التجاريين، وعلى رأسهم الصين، رغبةً في تجاوز منظمة التجارة العالمية. ولعل أبرز مثال على ذلك، بدء الولايات المتحدة حربها التجارية على الصين في يونيو 2018، حين فرضت إدارة ترامب الأولى رسوماً جمركية إضافية بنسبة 25% على واردات صينية تحتوي على تقنيات صناعية مهمة بقيمة تقارب 50 مليار دولار (Office of the United States Trade Representative 2018) كما جاءت إدارة ترامب وفرضت تعريفات جديدة بنسبة 10% على الدول جميعها في أبريل 2025، باستثناء الصين التي أعلن فرض رسوم بنسبة 145% عليها، وذلك قبل أن يتم التوصل

إلى اتفاق تجاري في أكتوبر من العام ذاته، يحدد الرسوم الجمركية الأمريكية على الواردات الصينية بنسبة تقارب 47% (Kimball 2025).

2-السياسات الجيواقتصاديّة الصّينيّة

تمثل الاستراتيجية الجيواقتصادية الصينية تحولًا بارزًا في بنية القوة الاقتصادية العالمية، إذ تجاوزت الصين دورها التقليدي كمصنع العالم لتصبح مؤثرا مركزيًا في صياغة قواعد الاقتصاد الدولي. ومن طريق مزيج من المبادرات العابرة للحدود، واتفاقيات التجارة الحرة، والتوسع الاستثماري، والتموضع المالي، تعمل الصين على إعادة هندسة النظام الاقتصادي العالمي بما يعزّز نفوذها التفاوضي إزاء القوى التقليدية. ويبرز هذا التوجه بوضوح في مبادرة الحزام والطريق، إلى جانب دعم الصين لأطر التجارة متعددة الأطراف، وسعيها إلى تطوير مؤسسات اقتصادية بديلة، وتوسيع شبكات الشراكات مع الدول النامية.

أ- مبادرة الحزام والطّريق

تعد مبادرة الحزام والطريق (BRI)، التي طرحت في بداياتها تحت اسم "طريق الحرير الجديد"، تجسيدًا واضحًا للتحول الاستراتيجي في السياسة الخارجية الصينية، إذ أصبحت تمثل الأداة الأبرز لتوسيع نطاق نفوذها الجيواقتصادي في الساحة الدولية خلال العقود الأخيرة. وقد أثارت هذه المبادرة – منذ لحظة الإعلان عنها عام 2013 – نقاشًا مكثفًا وجدلاً واسعًا، خاصة في الأوساط الغربية، التي رأت فيها في البداية مجرد وسيلة لمعالجة فائض الإنتاج المحلي في الصين، قبل أن تدرك تدريجيًا أبعادها الجيوسياسية العميقة، التي يصعب تجاهلها أو تحجيمها ضمن النطاق الاقتصادي فقط (Shahzad 2022, 32-36).

وتصر الصين رسميًا على أن هذه المبادرة لا تمثل أنموذجًا مماثلاً لخطة مارشال الأمريكية التاريخية، ولا تعد مشروعًا للإغاثة أو المساعدات بقدر ما تبنى على أسس اقتصادية وتجارية واضحة؛ فالمساعدات المقدمة في إطار المبادرة تعد تكميلية لا محورية، إذ إن البنية الأساسية للمبادرة ترتكز على منطق التنمية الموجهة بالاستثمار في البنية التحتية، من أجل تحفيز النمو الاقتصادي للدول الشريكة، من دون أن يرافق ذلك أي نوع من الإملاءات السياسية (Kozul-Wright 2019).

ب- بناء بدائل للمؤسّسات الاقتصاديّة الغربيّة

تتبنى الصين توجهًا استراتيجيًا يستهدف تقويض الأحادية المؤسسية للنظام الاقتصادي الدولي الذي تشكل في أعقاب "بريتون وودز"، عبر الدفع نحو إنشاء مؤسسات مالية بديلة تعبر عن مصالح القوى الصاعدة، وعلى رأسها الصين ذاتها. وتأتي هذه المقاربة استجابة للنقد المتزايد لطبيعة الدور الذي تمارسه مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي، والتي باتت – وفقًا لعدد من الدراسات النقدية – أدوات لترسيخ الهيمنة الجيواقتصادية الغربية من طريق فرض شروط اقتصادية تقيد سيادة الدول النامية وتبقيها في حالة اعتماد دائم على التمويل الغربي (Woods 2025).

وفي هذا السياق، دفعت الصين نحو تشكيل منظومة مؤسسية موازية، من طريق أدوات تمويل جديدة أكثر انفتاحًا وتوازنًا، مثل "المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية" و"مصرف التنمية الجديد" التابع لتجمع البريكس، بهدف تقويض احتكار التمويل القائم على الدولار، وتوسيع هامش السيادة الاقتصادية للدول النامية، بما يفضي إلى نظام اقتصادي عالمي أكثر توازنًا وتعددية.

ج- التمركز في قلب التجارة الدولية

منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001، عملت الصين على مواءمة سياساتها مع قواعد التجارة متعددة الأطراف، وفتح أسواقها أمام صادرات الدول النامية، وتعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية. كما تتمتع الصين بعلاقات تجارية خارجية قوية، حتى أصبحت شريكًا تجاريًا رئيسًا لأكثر من 120 دولة ومنطقة، والتي تترجم في تصدرها قائمة أكثر الدول اندماجًا في التجارة الدولية، بحصة تبلغ 6.17 تريليونات دولار خلال عام 2024، متفوقةً بفارق واضح على الولايات المتحدة التي تليها بـ5.42 تريليونات دولار. هذا التفوق يعكس القوة التجارية الهائلة التي تتمتع بها الصين، والتي تحققت نتيجة تبنيها لسياسات اقتصادية قائمة على التصنيع الموجه للتصدير، وتوسيع شراكاتها التجارية، والاستثمار في البنية التحتية اللوجستية داخل البلاد وخارجها (ITC 2025).

د-بناء الشّراكات الاقتصادية

توسع الصين من شبكة شراكاتها الاقتصادية من أجل جعل نفسها واحدة من أكثر الاقتصادات ارتباطًا بالعالم بحلول عام 2025، إذ أبرمت 23 اتفاقية تجارة حرة تغطي 30 دولة ومنطقة، إلى جانب مشاركتها في الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، أكبر تكتل للتجارة الحرة في العالم، والذي يضم 15 اقتصادًا من منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ولا تقتصر هذه الاتفاقيات على خفض التعريفات الجمركية ومواءمة اللوائح التجارية فحسب، بل تعزز أيضًا دور الصين كمركز محوري في سلاسل التوريد الدولية. (Ministry of Commerce of the People's Republic of China (MOFCOM) 2025) كما برزت مبادرة الحزام والطريق الصينية كمحرك رئيس للمشاركة الاقتصادية، إذ وقعت الصين من طريقها نحو 150 دولة شريكة وأكثر من 200 وثيقة تعاون بحلول أوائل عام 2025 (Wang 2026).

هـ- التّوسّع في ضخّ الاستثمارات الخارجيّة

استعملت الصين محافظها الاستثمارية كأداة رئيسة في منح الحوافز الاقتصادية لدول العالم النامي والمتقدم على حد سواء، وتحديدًا منذ إطلاق مبادرة الحزام والطريق عام 2013، بوصفها المبادرة الاستثمارية العالمية الأولى منذ إطلاقها حتى الآن. ووفقًا للبيانات الصادرة عن تقرير الاستثمار العالمي، نرى أن الصين قد استثمرت ما لا يقل عن 1.85 تريليون دولار في مختلف دول العالم خلال المدة (2013 – 2024)، ليصل بذلك حجم الاستثمارات الصينية الخارجية التراكمية إلى أكثر من 3.1 تريليونات دولار بنهاية عام 2024، الأمر الذي يشير إلى استحواذ تلك المدة فقط على نحو 60% من حجم الاستثمارات الصينية الخارجية. (United Nations Trade and Development 2025)

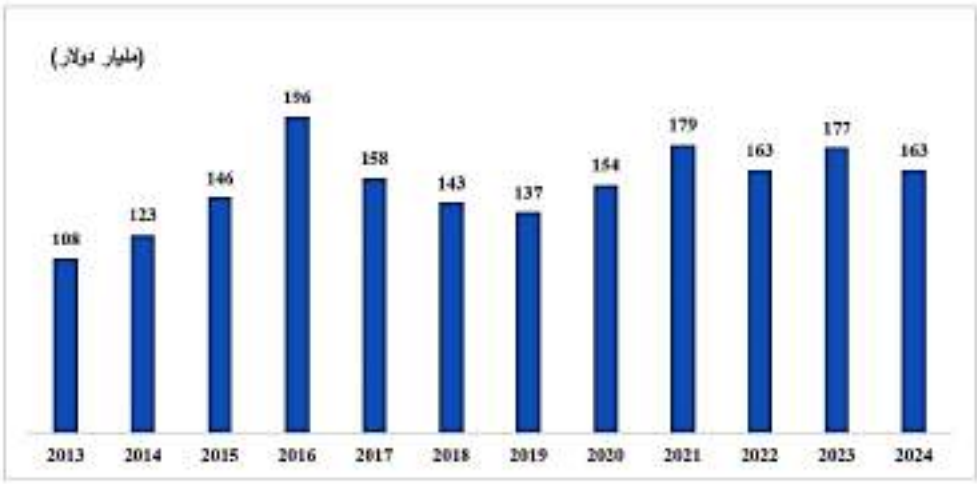

الشكل (3): تطور حجم الاستثمارات الصينية الخارجية منذ عام 2013

***Source*:** United Nations Trade and Development (2019 ؛ 2022 ؛ 2025)

المناقشات:

في ضوء الإشكالية البحثية والفرضية المطروحة، يمكن استعراض النتائج الرئيسة للدراسة، مع توظيف الإطار التحليلي المقارن لتقييم فاعلية الأدوات الجيواقتصادية لدى الولايات المتحدة والصين، وإبراز أوجه التباين بينهما، وحدود تأثير الجيواقتصاد في إعادة تشكيل موازين القوة داخل النظام الدولي المعاصر، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: الجيواقتصاد كآليّة لتحول أنماط القوة في النّظام الدَّوليّ

تظهر نتائج الدراسة أن الجيواقتصاد لم يعد مجرد أداة مساندة للقوة العسكرية أو الدبلوماسية، بل أصبح آلية فاعلة لإعادة تشكيل أنماط القوة النسبية داخل النظام الدولي، وإن كان بدرجات متفاوتة وفق السياق البنيوي لكل دولة، وهو ما يكشف عن الطبيعة الشرطية للجيواقتصاد التي تتفاعل مع المتغيرات السياسية والعسكرية والهيكلية. ومن ثم، تسهم السياسات الجيواقتصادية في إعادة توزيع القوة داخل النظام الدولي من طريق ثلاث آليات رئيسة؛ التأثير في قدرات الخصوم على الوصول إلى الموارد والأسواق، إعادة هندسة الاعتماد المتبادل وسلاسل التوريد، وفرض تكاليف بنيوية طويلة الأمد تتجاوز لحظة الصراع المباشر.

ثانيًا: فاعليّة الأدوات الجيواقتصاديّة الأمريكيّة وحدودها البنيويّة

أظهرت نتائج التحليل أن الولايات المتحدة تمتلك أعلى درجة من الفاعلية في توظيف الأدوات الجيواقتصادية، ويرجع ذلك أساسًا إلى موقعها المركزي داخل النظام المالي والتجاري العالمي، وهيمنتها على البنية التحتية لحركة الأموال الدولية، وفي مقدمتها الدولار الأمريكي وشبكة المدفوعات العالمية؛ فقد أثبتت العقوبات الاقتصادية الأمريكية، قدرة عالية على إحداث صدمات فورية في اقتصادات الدول المستهدفة، كما في حالتي روسيا وإيران. غير أن هذه الفاعلية العالية اقترنت بتكلفة بنيوية متنامية، تمثلت في تسريع جهود إزالة الدولرة، وبناء نظم مالية بديلة، ما قد يؤدي على المدى الطويل إلى تآكل جزئي في فعالية هذه الأداة.

كما كشفت النتائج أن توظيف الولايات المتحدة للأدوات التكنولوجية، عبر ضوابط التصدير وقيود الاستثمار، حقق أهدافًا استراتيجية واضحة في إبطاء التقدم التكنولوجي للمنافسين، لكنه في الوقت ذاته أدى إلى توترات مع الحلفاء، وفرض أعباء اقتصادية على الشركات الأمريكية نفسها، ما يعكس تعقيد الموازنة بين الفاعلية والكلفة.

ثالثًا: فاعليّة الأدوات الجيواقتصاديّة الصّينيّة ذات الطّابع التّراكميّ

تشير نتائج الدراسة إلى أن الصين تعتمد نمطًا مختلفًا في توظيف الأدوات الجيواقتصادية، يقوم على الفاعلية التراكمية طويلة الأمد بدلًا من الإكراه المباشر؛ فقد أظهرت مبادرة الحزام والطريق، والاستثمارات الخارجية، واتفاقيات التجارة الحرة، قدرة الصين على بناء شبكات نفوذ اقتصادية واسعة، من دون تحمل تكاليف سياسية مباشرة مماثلة لتلك التي تواجهها الولايات المتحدة عند فرض العقوبات.

غير أن هذه الفاعلية التراكمية تواجه حدودًا واضحة، إذ كشفت النتائج أن الاعتماد الصيني على أدوات الجذب والاستثمار يجعل تأثيرها أبطأ، وأكثر عرضة للتقلبات السياسية في الدول الشريكة، إضافة إلى تصاعد ردود الفعل الغربية التي تسعى إلى تحجيم النفوذ الصيني عبر سياسات "تقليل المخاطر" وإعادة توطين سلاسل التوريد.

وبذلك، توضح النتائج أن الفاعلية الجيواقتصادية الصينية قوية من حيث الامتداد الجغرافي والاستدامة، لكنها أقل حدة من حيث القدرة على الإكراه الفوري.

رابعًا: تباين أثر السّياسات الجيواقتصاديّة في إعادة تشكيل القوة

تكشف المقارنة بين الأنموذجين الأمريكي والصيني أن الجيواقتصاد لا يعيد تشكيل القوة وفق مسار واحد، بل من طريق أنماط متباينة تعكس اختلاف الفلسفات الاستراتيجية لكل دولة؛ فالولايات المتحدة توظف السياسات الجيواقتصادية بوصفها أداة إكراه وإدارة صراع، تسعى من طريقها إلى الحفاظ على تفوقها النسبي وتعظيم مكاسب قصيرة ومتوسطة الأجل، وإن كان ذلك على حساب تزايد تسييس الاقتصاد العالمي وارتفاع التكاليف البنيوية. في المقابل، تعتمد الصين الجيواقتصاد كأداة لبناء نفوذ بنيوي تراكمي، تستهدف من طريقه تضييق فجوة القوة الاقتصادية مع الولايات المتحدة وإعادة تعديل موازين القوة تدريجيًا من دون الانخراط في صدام مباشر.

ويظهر أثر هذا التباين بوضوح في المؤشرات الاقتصادية الكلية؛ فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي (بالأسعار الجارية) نحو 29.3 تريليون دولار عام 2024، في حين قفز الناتج المحلي الإجمالي الصيني إلى نحو 18.8 تريليون دولار، بزيادة تقارب 10 تريليونات دولار خلال ثلاثة عشر عامًا فقط (International Monetary Fund 2026a) من ناحية أخرى، تجاوز الاقتصاد الصيني نظيره الأمريكي وفق معيار تعادل القوة الشرائية منذ عامي 2014–2015، ليصبح أكبر اقتصاد عالمي وفق هذا المؤشر، إذ بلغت حصة الصين نحو 18.5% من الناتج العالمي عام 2024 مقابل 15% للولايات المتحدة، مع توقعات باتساع الفجوة خلال العقد المقبل (International Monetary Fund 2026b)

ويعزز هذا المسار الصيني تفوقها المتزايد في التجارة الدولية، إذ تصدرت الصين الدول الأكثر اندماجًا في التجارة العالمية عام 2024 بحجم تجارة بلغ 6.17 تريليونات دولار، متقدمةً على الولايات المتحدة بمقدار 750 مليار دولار، وهو ما يمكن إرجاعه إلى نجاح الأنموذج الجيواقتصادي الصيني القائم على التصنيع الموجه للتصدير، وتوسيع الشراكات التجارية، والاستثمار المكثف في البنية التحتية اللوجستية. (ITC 2025) وبذلك، لا ينتج

الجيواقتصاد زيادة مطلقة في القوة، بل يعيد توزيعها زمنيًا وبنيويًا، بما يسمح لقوى صاعدة مثل الصين بمزاحمة التفوق الاقتصادي الأمريكي داخل النظام الاقتصادي الدولي.

وفي ضوء التحليل السابق، يوضح الجدول الآتي أوجه الاختلاف والتقاطع بين الأنموذجين الأمريكي والصيني وفق المعايير الأربعة المعتمدة في منهجية الدراسة.

جدول (1): مقارنة الأنموذجين الجيواقتصاديين الأمريكي والصيني

المعيار	الولايات المتحدة	الصين
طبيعة الأداة الجيواقتصادية	أدوات قسرية عالية الكثافة، تشمل العقوبات المالية، وضوابط التصدير التكنولوجية، والهيمنة على البنية التحتية المالية العالمية، وتسليح التجارة.	أدوات جاذبة اقتصاديًا، تشمل الاستثمار الخارجي، ومبادرة الحزام والطريق، واتفاقيات التجارة الحرة، وبناء سلاسل توريد بديلة.
الهدف الاستراتيجي	الحفاظ على التفوق النسبي وإدارة الصراع مع المنافسين الاستراتيجيين عبر فرض تكاليف مباشرة وسريعة.	تضييق فجوة القوة الاقتصادية تدريجيًا مع الولايات المتحدة، وإعادة تعديل قواعد النظام الاقتصادي الدولي من دون صدام مباشر.
درجة الفاعلية	مرتفعة على المدى القصير والمتوسط، وقادرة على إحداث صدمات فورية في اقتصادات الخصوم، لكنها أقل استدامة على المدى الطويل.	تراكمية وبطيئة نسبيًا، لكنها أكثر استدامة وامتدادًا جغرافيًا، وتؤدي إلى تعزيز النفوذ البنيوي طويل الأمد.
التكلفة السياسية والاقتصادية	ارتفاع التكلفة السياسية والاقتصادية، تشمل تآكل الشرعية الدولية، تسريع إزالة الدولرة، توترات مع الحلفاء والخصوم، وتكاليف داخلية على الشركات والأسواق.	أقل كلفة سياسية مباشرة، لكنها تنطوي على مخاطر مالية، تتعلق بمديونية الشركاء، واحتمال تعرض الاستثمارات للتقلبات السياسية.

المصدر: إعداد الباحث.

يبرز تحليل هذا الجدول أن الفارق الجوهري بين الأنموذجين الأمريكي والصيني لا يكمن فقط في تنوع الأدوات الجيواقتصادية أو اختلاف مجالات توظيفها، بل في منطق إنتاج القوة ذاته الذي يحكم كل أنموذج؛ في حين يعكس الأنموذج الأمريكي مقاربة تقوم على تعظيم القدرة على فرض الكلفة وإدارة الصراع ضمن أطر زمنية قصيرة نسبيًا، يتأسس

الأنموذج الصيني على إعادة هندسة الشروط البنيوية التي تنتج القوة الاقتصادية على المدى الطويل. ويشير هذا التباين إلى أن الجيواقتصاد لا يعمل كأداة حيادية أو ذات نتائج متماثلة، بل يتفاعل مع موقع الدولة داخل النظام الاقتصادي العالمي، وطبيعة اندماجها في سلاسل القيمة، وقدرتها على تحمل التكاليف الممتدة. وبناء على ذلك، إن إعادة تشكيل القوة عبر الجيواقتصاد لا تتحقق من طريق التفوق الأداتي وحده، وإنما من طريق القدرة على مواءمة الأدوات مع البنية الهيكلية للنظام الدولي واتجاهاته التحولية.

خامسًا: حدود الفاعليّة والتّحديات البنيويّة للأدوات الجيواقتصاديّة

تظهر النتائج أن فاعلية الأدوات الجيواقتصادية ليست مطلقة، بل تتآكل بمرور الوقت بفعل عدد من التحديات البنيوية، من أبرزها تجزئة سلاسل التوريد، وتصاعد التدابير المضادة، وتنامي التكاليف السياسية والاقتصادية الداخلية. كما تبين أن الاستعمال المفرط للإكراه الاقتصادي قد يؤدي إلى نتائج عكسية، تتمثل في تعزيز النزعات الحمائية، وتسريع بناء نظم بديلة تقلل من النفوذ الجيواقتصادي للقوى المهيمنة، الأمر الذي يشير إلى أن الجيواقتصاد، بالرغم من فاعليته، لا يشكل أداة خالية من المخاطر، بل يتطلب إدارة دقيقة توازن بين تحقيق الأهداف الاستراتيجية والحفاظ على الاستقرار البنيوي للنظام الدولي.

الخاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن السياسات الجيواقتصادية أصبحت عنصرًا محوريًا في إعادة تشكيل أنماط القوة داخل النظام الدولي المعاصر، لكنها لا تمثل نمطًا مستقلاً أو بديلاً كليًا للقوة التقليدية، بل تعمل بوصفها آلية شرطية ومرنة تتفاعل مع السياقات السياسية والعسكرية والبنيوية التي تتحرك ضمنها الدول. ومن ثم، فإن الجيواقتصاد لا ينتج قوة مطلقة، بقدر ما يسهم في إعادة توزيع القوة النسبية بين الفاعلين الدوليين، وفق مسارات زمنية وبنيوية مختلفة.

وقد أظهرت الدراسة، من طريق المقارنة بين الأنموذجين الأمريكي والصيني، أن توظيف الأدوات الجيواقتصادية يؤدي إلى نتائج متباينة في إعادة تشكيل القوة؛ ففي الحالة الأمريكية، أسهمت مركزية الدولار والهيمنة على البنية التحتية المالية والتكنولوجية في

تحقيق فاعلية جيواقتصادية مرتفعة قصيرة ومتوسطة الأمد، مما مكّن الولايات المتحدة من فرض تكاليف مباشرة على خصومها وتعزيز تفوقها النسبي. غير أن هذه الفاعلية رافقتها تكاليف بنيوية وارتدادية متزايدة، تمثلت في تآكل الثقة في النظام الاقتصادي العالمي وتسريع جهود البحث عن بدائل مالية وتكنولوجية، بما يحد من استدامة هذا النمط من القوة.

في المقابل، أظهر الأنموذج الصيني أن الجيواقتصاد يمكن أن يعمل كأداة لإنتاج القوة بصورة تراكمية طويلة الأمد، عبر الاستثمار في البنية التحتية، وإعادة هندسة سلاسل التوريد، وتعميق الاعتماد المتبادل. وقد مكّن هذا التوجه الصين من توسيع نفوذها الدولي من دون اللجوء إلى الإكراه المباشر، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ وتأثير أقل فورية، ومع تعرضه لمخاطر مالية وبنيوية على المدى الطويل.

وبناء على ذلك، تسهم هذه الدراسة في تقديم إسهام نظري يتمثل في إعادة تعريف القوة داخل النظام الدولي بوصفها عملية ديناميكية لإدارة الاعتماد المتبادل والقيود البنيوية، لا مجرد امتلاك موارد عسكرية أو اقتصادية، إلى جانب تقديم إسهام تطبيقي من طريق إبراز كيف تختلف نتائج توظيف الجيواقتصاد في إعادة تشكيل القوة تبعًا لطبيعة الأدوات والسياق البنيوي لكل دولة.

وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة، تبرز الحاجة إلى مسارات بحثية مستقبلية تتناول الجيواقتصاد من زوايا أكثر تخصصًا، مثل دراسة أثر الأدوات الجيواقتصادية في الدول المتوسطة والنامية، وتحليل التفاعلات بين الجيواقتصاد والأمن السيبراني، إضافة إلى بحث تداعيات تجزئة الاقتصاد العالمي على استقرار النظام الدولي. كما تفتح النتائج المجال أمام دراسات كمية أو دراسات حالة معمقة لتقييم الأثر طويل الأمد للسياسات الجيواقتصادية في بنية النظام العالمي.

Acknowledgments
Funding statement: No funding available.
Conflict of interest statement: The author declares no conflict of interest.

List of References:

Aiyar, Shekhar, Jiaqian Chen,Christian H Ebeke,Roberto Garcia-Saltos,Tryggvi Gudmundsson,Anna Ilyina,Alvar Kangur,Tansaya Kunaratskul,Sergio L. Rodriguez,Michele Ruta,Tatjana Schulze,Gabriel Soderberg, and Juan Pedro Trevino. 2023. *Geo-economic Fragmentation and the Future of Multilateralism*. Washington, DC: International Monetary Fund. https://doi.org/10.5089/9798400229046.006

Arko, Thelma. 2024. "Climate Finance, Debt and Economic Dependency in Africa." UNU INRA. September 25, 2024. https://unu.edu/inra/article/climate-finance-debt-and-economic-dependency-africa

Austin, Greg, Kai Lin Tay, and Munish Sharma. 2022. *Great-Power Offensive Cyber Campaigns: Experiments in Strategy*. London: The International Institute for Strategic Studies (IISS). https://www.iiss.org/globalassets/media-library---content--migration/files/research-papers/2022/02/great-power-offensive-cyber-campaigns-experiments-in-strategy.pdf

Babic, Milan, Adam D. Dixon, and Imogen T. Liu. 2022. *The Political Economy of Geo-economics: Europe in a Changing World*. London: Palgrave Macmillan. https://content.e-bookshelf.de/media/reading/L-18553289-98520ee1a1.pdf

Blackwill, Robert D, and Jennifer M. Harris. 2016. *War by Other Means: Geo-economics and Statecraft*. USA: Harvard University Press.

Dyer, Geoff. 2014. "Sanctions: War by Other Means." Financial Times. Mar 30, 2014. https://www.ft.com/content/b18d2c74-b59e-11e3-81cb-00144feabdc0

European Central Bank. 2024. "Global Rifts and Financial Shifts: Supervising Banks in an Era of Geopolitical Instability." September 26, 2024. https://www.bankingsupervision.europa.eu/press/speeches/date/2024/html/ssm.sp240926_1~ebf2df6685.en.html

Farrell, Henry, and Abraham L. Newman. 2019. "Weaponized Interdependence: How Global Economic Networks Shape State Coercion." *International Security* 44, no.1 (July): 42-79. https://doi.org/10.1162/isec_a_00351

Garcia-Herrero, Alicia. 2021. "What Is Behind China's Dual Circulation Strategy?." Bruegel. September 7, 2021. https://www.bruegel.org/opinion-piece/what-behind-chinas-dual-circulation-strategy

Georgieva, Kristalina, Gita Gopinath, and Ceyla Pazarbasioglu. 2022. "Why We Must Resist Geo-economic Fragmentation - And How." International Monetary Fund. May 22, 2022. https://www.imf.org/en/blogs/articles/2022/05/22/blog-why-we-must-resist-geoeconomic-fragmentation

Goodman, Matthew P. 2025. *Reimagining U.S. Economic Statecraft*. United States: Council on Foreign Relations. https://docs.house.gov/meetings/FA/FA05/20250514/118242/HHRG-119-FA05-Wstate-GoodmanM-20250514.pdf

Graham, Niels, and Mondrita Rashid. 2023. "Is 'Friendshoring' Really Working?." Atlantic Council. July 25, 2023. https://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/is-friendshoring-really-working/

Guriev, Sergei, and Hina Rabban. 2015. "Competition for gated markets, not natural resources." In *Geo-economics: Seven Challenges to Globalization*, 8-9. Geneva: World Economic Forum. https://www3.weforum.org/docs/WEF_Geo-economics_7_Challenges_Globalization_2015_report.pdf

Haramboure, Antton, Guy Lalanne, Cyrille Schwellnus, and Joaquim Guilhoto. 2023. *Vulnerabilities in the Semiconductor Supply Chain*. France: OECD Science Technology

and Industry Working Papers. https://www.oecd.org/content/dam/oecd/en/publications/reports/2023/06/vulnerabilities-in-the-semiconductor-supply-chain_f4de7491/6bed616f-en.pdf

Hogselius, Per. 2019. *Energy and Geopolitics*. New York: Routledge. https://www.imf.org/-/media/files/publications/sdn/2023/english/sdnea2023001.pdf

International Monetary Fund. 2025. "Global Foreign Exchange Reserves Trends." December 19, 2025. https://data.imf.org/en/Dashboards/COFER%20Dashboard

International Monetary Fund. 2026a. "GDP based on purchasing power parity (PPP), share of world." January 6, 2026. https://www.imf.org/external/datamapper/PPPSH@WEO/MAE

International Monetary Fund. 2026b. "Gross domestic product, current prices." January 6, 2026. https://www.imf.org/external/datamapper/NGDPD@WEO/CHN

ITC. 2025. "Trade Map: List of Exporters for the Selected Product." August 6, 2025. https://www.trademap.org/Country_SelProduct_TS.aspx?nvpm=1%7c%7c%7c%7c%7cTOTAL%7c%7c%7c2%7c1%7c1%7c2%7c2%7c1%7c2%7c1%7c1%7c1

Kim, Won-Ho. 2025. "US tariff policy and a transformation of global trade architecture." *Asia and the Global Economy* 5, no.2 (December): 2-7. https://doi.org/10.1016/j.aglobe.2025.100120

Kimball, Spencer. 2025. "The biggest takeaways from the Trump-Xi meeting — what the truce covers and what is still unclear." CNBC. October 30, 2025. https://www.cnbc.com/2025/10/30/trump-xi-south-korea-rare-earth-tariff-trade-war-nvidia.html

Kozul-Wright, Richard. 2019. "China's Belt and Road Isn't Like the Marshall Plan, but Beijing Can Still Learn from It." UNCTAD. January 25, 2019. https://unctad.org/news/chinas-belt-and-road-isnt-marshall-plan-beijing-can-still-learn-it

Lee, James. 2024. "Geoeconomics Defines a New Phase of International Competition." UC Institute on Global Conflict and Cooperation. October 3, 2024. https://ucigcc.org/blog/geoeconomics-defines-a-new-phase-of-international-competition/

Levy, Cindy, Matt Watters, Shubham Singhal, Bryce Bittner, Doron Hindin, and Isabella Bennett. 2025. "Restricted: How Export Controls Are Reshaping Markets." McKinsey and Company. April 3, 2025. https://www.mckinsey.com/capabilities/geopolitics/our-insights/restricted-how-export-controls-are-reshaping-markets

Luttwak, Edward N. 1990. "From Geopolitics to Geo-Economics: Logic of Conflict, Grammar of Commerce." *The National Interest*, no.20 (Summer): 17-23. https://www.jstor.org/stable/42894676

Manyika, James, Jacques Bughin, Susan Lund, Olivia Nottebohm, David Poulter, Sebastian Jauch, and Sree Ramaswamy. 2014. *Global Flows in a Digital Age: How Trade, Finance, People, and Data Connect the World Economy*. USA: McKinsey Global Institute. https://www.mckinsey.com/~/media/mckinsey/featured%20insights/Globalization/Global%20flows%20in%20a%20digital%20age/MGI%20Global%20flows%20in%20a%20digital%20age%20Executive%20summary.ashx

Marquez de la Rubia, Francisco. 2025. *The Battle for Technological Supremacy: The US vs. China*. Analysis Paper 23/2025. Madrid: Spanish Institute of Strategic Studies. https://www.defensa.gob.es/documents/2073105/2392118/la_batalla_por_la_supremacia_tecnologica_2025_dieeea23_eng.pdf

McCorvey, J. J. 2025. "A Critical Crossroads': Business Leaders speak out against Trump's Trade War with the World." NBC News. April 7, 2025. https://www.nbcnews.com/business/business-news/trump-tariffs-business-leaders-criticize-trump-admin-trade-war-rcna199997

Ministry of Commerce of the People's Republic of China (MOFCOM). 2025. "MOFCOM Holds Regular Press Conference." April 27, 2025. https://english.mofcom.gov.cn/News/PressConference/art/2025/art_c7fc2b6626ad486eaeade1aca226a84d.html

Nephew, Richard. 2018. *The Art of Sanctions: A View from the Field*. New York: Columbia University Press.

Office of the United States Trade Representative. 2018. *Findings of the Investigation into China's Acts, Policies, and Practices Related to Technology Transfer, Intellectual Property, and Innovation under Section 301 of the Trade Act of 1974: Executive Summary*. March 22, 2018. http://www.iberchina.org/files/2018/ustr_china_summary.pdf

Ringhof, Julian, and Jose Ignacio Torreblanca. 2022. *The Geopolitics of Technology: How the EU Can Become a Global Player*. Berlin: European Council on Foreign Relations. https://ecfr.eu/wp-content/uploads/2022/05/The-geopolitics-of-technology-How-the-EU-can-become-a-global-player.pdf

Schneider-Petsinger, Marianne. 2016. "Geo-economics Explained." Chatham House. December 9, 2016. https://www.chathamhouse.org/2016/12/geoeconomics-explained#:~:text=the%20term%20geoeconomics%20has%20become,and%20commodities%2c%20aid%20and%20cyber

Shahzad, Aneela. 2022. "Geo-economics: The New Geopolitics." *Policy Perspectives* 19, no.2 (December): 21-40. https://doi.org/10.13169/polipers.19.2.ra2

SWIFT. 2025. "RMB Tracker: Monthly Reporting and Statistics on Renminbi (RMB) Progress Towards Becoming an International Currency." December 17, 2025. https://www.swift.com/products/renminbi-tracker/document-centre

United Nations Trade and Development. 2019. "World Investment Report - Special Economic Zones." January 6, 2026. https://investmentpolicy.unctad.org/publications/1204/world-investment-report-2019---special-economic-zones

United Nations Trade and Development. 2022. "World Investment Report- International Tax Reforms and Sustainable Investment." January 6, 2026. https://investmentpolicy.unctad.org/publications/1263/world-investment-report-2022-international-tax-reforms-and-sustainable-investment

United Nations Trade and Development. 2025. "World Investment Reports -International investment in the digital economy." January 6, 2026. https://unctad.org/publication/world-investment-report-2025

Wang, Christoph Nedopil. 2026. "China Belt and Road Initiative (BRI) Investment Report 2025." Green Finance and Development Center. January 18, 2026. https://greenfdc.org/china-belt-and-road-initiative-bri-investment-report-2025/

Wigell, Mikael, Heiko Borchert, Edward Hunter Christie, Christian Fjader and Lars-Hendrik Hartwig. 2022. *Navigating Geo-economics Risks: Towards an International Business Risk and Resilience Monitor.* FIIA Report 71. Helsinki: Finnish Institute of International Affairs. https://reforms-investments.ec.europa.eu/document/download/b873a36e-f1c8-434d-a7cf-5758e7aeda87_en?filename=report_71_navigating-geoeconomic-risks_towards-an-international-business-risk-and-resilience-monitor.pdf&prefLang=da

Woods, Ngaire. 2025. "What If the US Leaves the IMF and the World Bank?." Australian Strategic Policy Institute. February 24, 2025. https://www.aspistrategist.org.au/what-if-the-us-leaves-the-imf-and-the-world-bank/

Political Sciences Journal
Issue (71)) **June** (2026) **ISSN**: 1815-5561 **E-ISSN**: 2521-912X

European Union Foreign Policy toward Yemen: Structural Determinants and Post-2011 Responses

Mustafa Mahmoud Antar*

Receipt date: 1/11/2025 Accepted date: 3/2/2026 Publication date:1/6/2026

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi71.911

Copyrights: © 2026 by the author.
The article is an open access article distributed under the terms and condition of the (CC By) license Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

This study analyzes the determinants shaping the European Union's foreign policy toward Yemen, focusing on the interaction between internal factors—such as the interests of Member States, institutional dynamics, and political pressures—and external factors linked to regional and international transformations since 2011. It highlights Yemen's strategic importance in European considerations, not only from a humanitarian perspective, but also in relation to maritime security, counterterrorism, and irregular migration.

The study is guided by a central research question that examines why the European Union has failed to emerge as an influential actor in the trajectory of the Yemeni crisis since 2011, despite its sustained diplomatic and humanitarian engagement. It further explores how the divergence of Member States' interests, along with regional interventions, has constrained the effectiveness of EU foreign policy toward Yemen.

Adopting an analytical approach and drawing on the national interest framework, the study investigates the drivers of EU behavior by analyzing official data and policy positions. It concludes that the absence of a unified European policy, coupled with divergent Member State positions, has limited the EU's capacity to exert effective influence over the Yemeni crisis, confining its role largely to humanitarian support and multilateral diplomacy. The study argues that understanding EU policy requires linking structural determinants with the Union's interests within a complex conflict environment.

Keywords: European Union, Foreign Policy, Yemen, 2011 Transformations, National Dialogue Conference.

*Researcher in Political Science and International Relations/ Institute of Arab Research and Studies/ Cairo. Antar44861@gmail.com

Corresponding author: Mustafa Mahmoud Antar**;** email: Antar44861@gmail.com

مجلّة العلوم السياسية
العدد (71) حزيران (2026) **E-ISSN**: 2521-912X **ISSN:** 1815-5561

السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه اليمن: المحددات البنيوية واستجابات مرحلة ما بعد تحولات 2011

مصطفى محمود عنتر*

الملخص:

تقدم هذه الدراسة تحليلاً لمحددات ومواقف السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه اليمن، انطلاقًا من التداخل بين المحددات الداخلية للاتحاد، بما يشمل مصالح الدول الأعضاء وعمل مؤسساته والضغوط السياسية، والمحددات الخارجية المرتبطة بالتحولات الإقليمية والدولية منذ عام 2011، مع إبراز أهمية اليمن في الحسابات الأوربية ليس إنسانيًا فقط ، بل أيضًا لأمن الممرات البحرية، ومكافحة الإرهاب، والهجرة غير النظامية.

وتنطلق الدراسة من إشكالية مركزية تتمثل في التساؤل عن أسباب إخفاق الاتحاد الأوربي في التحول إلى فاعل مؤثر في مسار الأزمة اليمنية منذ عام 2011، بالرغم من التزامه الدبلوماسي والإنساني، وعن مدى إسهام تباين مصالح الدول الأعضاء، والتداخلات الإقليمية في تقليص فاعلية سياسته الخارجية تجاه اليمن.

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي، ومدخل المصلحة الوطنية؛ لفهم دوافع السلوك الأوربي عن طريق تحليل البيانات الرسمية، والمواقف السياسية للاتحاد، وتخلص إلى أنّ غياب سياسة أوربية موحدة وتباين مواقف الدول الأعضاء قلصا قدرته على التأثير الفعال في الأزمة اليمنية، مما ركز دوره على الإسناد الإنساني والدبلوماسية متعددة الأطراف، مؤكدة أن تفسير سياسته تتطلب الربط بين المحددات البنيوية ومصالح الاتحاد في بيئة صراع معقدة.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوربي، السياسة الخارجية، اليمن، تحولات 2011، مؤتمر الحوار الوطني.

* باحث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية/ معهد البحوث والدارسات العربية/ القاهرة.

المقدمة:

تعدّ السّياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه اليمن أنموذجاً معبراً عن طبيعة الدور الأوربي في البيئة الدولية المعاصرة، إذ تتداخل المحددات البنيوية الداخلية للاتحاد — بما في ذلك مصالح الدول الأعضاء، وأدوار المؤسسات الأوربية، والضغوط السياسية والاجتماعية — مع محددات خارجية ناشئة عن التحولات الإقليمية والدولية، ويزداد هذا التداخل بوضوح في الحالة اليمنية التي تشهد أزمة مركبة تجمع بين البعد السياسي ، والأمني ، والاقتصادي والإنساني، الأمر الذي جعل من اليمن ساحة اختبار لمدى قدرة الاتحاد الأوربي على بلورة سياسة خارجية متماسكة وفعالة.

ولا تقتصر أهمية اليمن بالنسبة للاتحاد الأوربي على بعدها الإنساني أو التنموي، بل تمتد إلى عوامل استراتيجية أشمل ترتبط بأمن البحر الأحمر والممرات البحرية الدولية، ومكافحة الإرهاب، وضبط الهجرة غير النظامية، وهي ملفات تتصدر أولويات السياسة الأوربية في المنطقة، كما أسهمت التحولات الإقليمية، بما في ذلك صعود الأدوار السعودية والإيرانية، في إعادة تشكيل مقاربة الاتحاد الأوربي تجاه الأزمة اليمنية، ما وضع صانع القرار الأوربي أمام معادلة معقدة بين متطلبات الاستقرار الإقليمي والتزاماته الدبلوماسية والإنسانية، وعلى الرغم من تنامي الاهتمام الأكاديمي بدور الاتحاد الأوربي في أزمات الشرق الأوسط، فإن الأدبيات ركزت غالبًا على البعد الإنساني أو المعياري، مقابل محدودية الدراسات التي حللت بصورة معمقة المحددات البنيوية الداخلية للاتحاد الأوربي وانعكاسها على فاعلية سياسته الخارجية تجاه الحالة اليمنية، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى معالجته.

وانطلاقاً من ذلك، يرمي هذا البحث إلى تحليل محددات ومواقف السياسة الخارجية الأوربية تجاه اليمن، عبر مقاربة تجمع بين تفسير العوامل المحركة للسياسة الأوربية، واستعراض الكيفية التي تفاعل الاتحاد الأوربي مع أهم محطات السياسة اليمنية في المدة (2011–2024)، تتمحور الإشكالية في مستوى فاعلية السياسة الأوربية وحدود تأثيرها

في مسار الأزمة اليمنية، لا الاكتفاء بتحديد العوامل المؤثرة فيها، وبناءً عليه يمكن صياغتها كالآتي:

بالرغم من التزام الاتحاد الأوربي بالبعد الإنساني والدبلوماسي تجاه الأزمة اليمنية؛ لماذا أخفق في أن يكون فاعلاً مؤثراً في مسار الأزمة؟، وكيف أثرت التداخلات الإقليمية وتباين مصالح الدول الأعضاء في قدرة الاتحاد على فرض رؤيته وتحقيق أهدافه الاستراتيجية؟.

يرمي هذا البحث إلى تحليل محددات السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه اليمن، وبيان انعكاساتها على مواقفه في المدة (2011–2024)، مع تفسير حدود فاعليته في التأثير في مسار الأزمة اليمنية في ضوء تباين مصالح الدول الأعضاء والتداخلات الإقليمية.

وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها كلما تصاعدت التدخلات الإقليمية وتباينت مصالح الدول الأعضاء، تراجع البعد المعياري للسياسة الأوربية لصالح مقاربة إنسانية إجرائية، مما حدّ من قدرتها على أن تكون فاعلاً مؤثراً في الأزمة اليمنية.

المنهجية:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي لتفسير محددات السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه اليمن، عن طريق تفكيك العوامل الداخلية والخارجية وربطها بالمواقف العملية للاتحاد في محطات الأزمة اليمنية المختلفة، ويعتمد التحليل على دراسة النصوص الرسمية، والمواقف السياسية، والاتجاهات العامة للاتحاد، بما يكشف طبيعة توجهاته وحدود تأثيره.

ويستند البحث إلى مدخل المصلحة الوطنية بوصفه مدخلًا نظريًا مفسرًا لدوافع السلوك الأوربي، مع تفكيك أنواع المصالح الأوربية إلى:

- أمنية: مكافحة الإرهاب وضمان أمن الممرات البحرية والاستقرار الإقليمي.
- اقتصادية: حماية مصالح التجارة والاستثمار الأوربي.
- معيارية/قيمية: دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة.

كما يميز التحليل بين مصلحة الاتحاد الأوربي كمؤسسة فوق الوطنية ومصالح الدول الأعضاء الفردية، ما يفسر تباين المواقف الأوربية أحيانًا، وبذلك يجمع الإطار بين التحليل البنيوي وفهم السلوك السياسي في ضوء معادلات المصلحة، مع توظيف المدخل النظري لربط النتائج العملية بالتحليل النقدي لفاعلية السياسات الأوربية تجاه اليمن.

وتتوزع الدراسة على محورين رئيسين: يتناول الأول المحددات البنيوية للسياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه اليمن (الداخلية أولًا والخارجية ثانيًا)، في حين يركز الثاني على موقف السياسة الخارجية الأوربية من القضايا اليمنية، عن طريق الثورة اليمنية عام 2011، ثم المبادرة الخليجية عام 2011، ثم مؤتمر الحوار الوطني اليمني (2013–2014).

المحور الأول: المحددات البنيويّة للسّياسة الخارجيّة للاتّحاد الأوربيّ تجاه اليمن

تتمثل السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه اليمن في تفاعل معقد بين محددات داخلية وخارجية؛ إذ يتعين موازنة مصالح الدول الأعضاء، ودور المؤسسات الأوربية، والضغوط الداخلية، مع التحولات الإقليمية والدولية، يظهر هذا التوازن بوضوح في الأزمة اليمنية، إذ تتقاطع العوامل الأمنية والاقتصادية والإنسانية، مما يجعل الموقف الأوربي مزيجاً بين الخطاب العام الداعم للحل السلمي والممارسة العملية المتأثرة بالمصلحة الوطنية لكل دولة، يفسر هذا التعقيد تذبذب المواقف الأوربية بين الالتزام الدبلوماسي والبعد الإنساني والمصلحة الاستراتيجية.

أولاً: المحددات الداخليّة للسّياسة الخارجيّة للاتّحاد الأوربيّ تجاه اليمن

تمثل المحددات الداخلية عنصرَ أساس في السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي، إذ تجمع بين مصالح الدول الأعضاء الاقتصادية والاستراتيجية، ودور المؤسسات الأوربية مثل المفوضية والمجلس، وتأثير الضغوط السياسية والاجتماعية الداخلية بما في ذلك الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني، وتبرز أهمية هذه المحددات بوضوح في الأزمة اليمنية، إذ توجه الموقف الأوربي نحو استقرار المنطقة وحماية المصالح الأمنية والتجارية، مع مراعاة القضايا الإنسانية وحقوق الإنسان.

1. المصالح الاقتصاديّة والاستراتيجيّة:

تشكل المصالح الاقتصادية والاستراتيجية أحد المحركات الأساسية للسياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه اليمن، فاليمن بالرغم من أزماته الإنسانية والسياسية، يحتل موقعًا جغرافيًا حيويًا عند ملتقى البحر الأحمر وخليج عدن، وعلى رأس مضيق باب المندب الذي يمر عبره نحو 10% من التجارة الدولية، بما في ذلك إمدادات النفط والغاز المتجهة من الخليج العربي إلى أوربا عبر قناة السويس، يفسر هذا الموقع الحيوي التركيز الأوربي على حماية خطوط الملاحة الدولية وضمان استقرار إمدادات الطاقة؛ فأيّ اضطراب أمني في اليمن ينعكس مباشرة على الأسواق الأوربية ويحول الأزمة اليمنية من قضية إقليمية إلى مصلحة استراتيجية أوربية (Zafar 2011; Coface 2025).

يرتبط الاتحاد الأوربي ارتباطًا وثيقًا بالمصالح التجارية واحتياجات الطاقة القادمة من منطقة الخليج، مما يجعل أيّ تهديد للأمن في اليمن تحديًا مباشرًا لأمن الطاقة والتجارة الأوربية ,(Sarkhanov and Muradzada 2023) يعكس هذا الواقع محدودية الدور المعياري للاتحاد الأوربي؛ فغالبًا ما تتأثر سياساته الإنسانية بالدوافع الاقتصادية والاستراتيجية، ما يدفعه إلى دعم الجهود السياسية والدبلوماسية لتعزيز الأمن والاستقرار في اليمن.

وفي مرحلة ما بعد عام 2011، ركز الاتحاد الأوربي على دعم الاستقرار السياسي والمبادرات الوطنية، بما يحقق حماية مصالحه الاقتصادية ضمن إطار التعددية السياسية، أما بعد عام 2015، ومع تفاقم النزاع، أصبح التركيز على تأمين الممرات البحرية وحماية خطوط الطاقة، مع استمرار دعم الجهود الإنسانية والدبلوماسية، وهو ما يعكس تحولًا من مقاربة معيارية إلى مقاربة إنسانية – إجرائية مرتبطة بالمصلحة الحيوية للاتحاد.

في هذا السياق، يتجه الاتحاد الأوربي إلى تعزيز التعاون الأمني مع دول الخليج، ولا سيما السعودية، ودعم المبادرات الإقليمية والدولية لتحقيق الاستقرار، ويشير هذا إلى أن السياسة الأوربية في اليمن هي نتاج توازن دقيق بين حماية المصالح الاقتصادية

والاستراتيجية، والالتزام بالحلول الإنسانية والدبلوماسية، بما يعكس تحديات التفاعل بين العوامل الداخلية والضغوط الإقليمية (Rodriguez-Diaz et al. 2024; IISS 2018).

2. دور المؤسسات الأوربية:

تؤدي المؤسسات الأوربية – المجلس الأوربي، والمفوضية الأوربية، والبرلمان الأوربي – دورًا محوريًا في صياغة السياسة الخارجية للاتحاد تجاه اليمن وتنفيذها ، ويحدد المجلس الأوربي الاتجاهات الكبرى عن طريق اعتماد قرارات تدعو إلى الحل السلمي، وصرف المساعدات الإنسانية، مع تعزيز التنسيق مع اللاعبين الإقليميين والدوليين، أما المفوضية الأوربية فتتولى التنفيذ، بما يشمل تقديم الدعم الطارئ لملايين اليمنيين المتضررين من النزاع، وتمويل برامج التنمية، وتعزيز الحوار السياسي لتسهيل التسوية السلمية، في المقابل، يقوم البرلمان الأوربي بالدور الرقابي عن طريق متابعة الالتزامات الإنسانية والسياسية، وضمان وصول الموارد المالية إلى المستفيدين، وحماية حقوق الإنسان (European Parliament 2021; Council of the European Union 2022).

يفسر هذا التوزيع الوظيفي للتنظيم الأوربي محدودية القدرة على الوصول إلى موقف موحد، خصوصًا مع تباين مصالح الدول الأعضاء بين الأمن الإقليمي والعلاقات الثنائية مع الخليج، والدعم الإنساني وحقوق الإنسان، يظهر هذا بوضوح بعد عام 2015، حين أصبح التركيز العملي على حماية المصالح الاستراتيجية والأمنية، في حين ظل الالتزام بالبعد الإنساني تابعًا لتوافق الدول والمؤسسات الأوربية.

يعكس هذا الواقع أن التنسيق بين المؤسسات الأوربية – بالرغم من أهميته – غالبًا ما يواجه تحديات في ترجمة القرارات إلى مواقف عملية متماسكة على الأرض، مما يؤكد محدودية فاعلية السياسة الخارجية الأوربية في أزمات مركبة مثل اليمن، وتبرز الحاجة إلى الموازنة بين المصلحة الوطنية للدول الأعضاء والتزامات الاتحاد الدولية والإنسانية.

3. الضغوط السّياسيّة والاجتماعيّة الدّاخليّة:

تشكل الضغوط السياسية والاجتماعية الداخلية عاملاً مؤثرًا في توجيه السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي، لا سيما في الأزمات الإنسانية المعقدة مثل اليمن، يفسر هذا التأثير

محدودية المواقف الأوربية الموحدة أحيانًا، إذ تتفاعل هذه الضغوط مع مصالح الدول الأعضاء والمؤسسات الأوربية، لتحديد الأولويات العملية (Amin 2015).

يؤدي الرأي العام الأوربي دورًا رئيسًا؛ إذ يشكل ضغطًا شعبيًا يدفع الحكومات والمؤسسات الأوربية إلى تعزيز المواقف الإنسانية، وتوجيه الموارد نحو برامج الإغاثة والمجتمع المدني، بما يسهم في زيادة فعالية استجابة المفوضية الأوربية وضمان وصول الدعم إلى المناطق الأكثر حاجة.

إضافة إلى ذلك، تمثل المنظمات الحقوقية وغير الحكومية آلية رقابية وتعزيزية للشفافية، عبر حملات ضغط لزيادة الوعي بالانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في اليمن، وتحفيز الاتحاد على فرض عقوبات أو تكثيف الجهود الدبلوماسية لحماية المدنيين، يعكس هذا الدور البعد الإنساني للسياسة الأوربية غالبًا ما يكون تابعًا للضغوط الداخلية، وليس مستقلاً، مما يوضح الفجوة بين الخطاب الرسمي والممارسة العملية في الأزمة اليمنية (Americans for Democracy and Human Rights in Bahrain 2021).

ثانياً: المحددات الخارجيّة للسّياسة الخارجيّة للاتّحاد الأوربيّ تجاه اليمن:

تتأثر السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه اليمن بجملة من المحددات الخارجية التي تعكس طبيعة التفاعلات الإقليمية والدولية في بيئة مضطربة ومعقدة، وتعد التحالفات الدولية والالتزامات متعددة الأطراف من أبرز هذه المحددات، إذ يسعى الاتحاد الأوربي إلى تنسيق مواقفه مع شركائه الدوليين، لا سيما الولايات المتحدة، وفي إطار التزامه بمنظومة القانون الدولي ومبادئ النظام متعدد الأطراف، ويمثل التوفيق بين هذه الالتزامات وبين الأهداف السياسية للاتحاد تحدياً متكرراً في التعامل مع الأزمات، ومنها الأزمة اليمنية.

إلى جانب ذلك، تؤثر الأزمات الإقليمية المتداخلة بشكل مباشر في مقاربة الاتحاد الأوربي تجاه اليمن، خاصة مع اشتداد المنافسة الإقليمية بين قوى مثل السعودية وإيران، وتنامي التدخلات في الشأن اليمني، كما تؤدي العوامل الإنسانية والدبلوماسية دوراً متقدماً في

صياغة السياسة الأوربية، إذ يحرص الاتحاد على إبراز حضوره كفاعل إنساني وداعم للحلول السياسية عبر الوساطة والحوار، في إطار دعم الاستقرار وبناء السلام.

1. التّحالفات الدّوليّة والتزامات الاتّحاد الأوربيّ:

تشكل التحالفات الدولية والالتزامات متعددة الأطراف إطاراً رئيساً يحدد اتجاهات السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه اليمن، إذ يسعى الاتحاد إلى التوازن بين دوره كفاعل دولي مسؤول والتزامه بمبادئ النظام الدولي الليبرالي، بما يشمل دعم السلم والأمن وتعزيز التعاون متعدد الأطراف (Bonnefoy 2020)، ويعكس هذا الالتزام حرص الاتحاد على اتباع مقاربة سياسية وإنسانية متقدمة، مع الحد من التدخل العسكري المباشر، وهو ما يميزه عن الأطراف الإقليمية والدولية الأخرى في الأزمة اليمنية.

في هذا السياق، يؤدي الاتحاد الأوربي دوراً محورياً في تنسيق سياساته مع شركائه الدوليين، لا سيما الولايات المتحدة، في مجالات الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب، مع التركيز على الحلول السلمية والدبلوماسية للأزمة، كما يسعى الاتحاد إلى التوفيق بين التزاماته الدولية ضمن الأمم المتحدة ودعم المبادرات الأممية لتسوية النزاع سلمياً عن طريق تقديم التمويل والمساعدات الإنسانية المستمرة، بما يعكس حرصه على تعزيز دوره كفاعل متعدد الأطراف يسعى لتحقيق السلام والاستقرار في اليمن ضمن إطار القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان (Lackner 2020).

ومع ذلك، تظهر المقارنة مع الجهات الأخرى التحديات التي تواجه السياسة الأوربية على أرض الواقع، ففي الوقت الذي يقدم الاتحاد الأوربي أكبر دعم مالي إنساني ويمارس ضغوطاً دبلوماسية فقط، تعتمد الولايات المتحدة على مزيج من الدعم السياسي والعسكري مع تدخل محدود ضمن التحالف العربي وفرض عقوبات على الحوثيين، في حين تركز السعودية والإمارات على التدخل العسكري المباشر لدعم الحكومة الشرعية إلى جانب الدعم السياسي والاقتصادي المشروط، وتقدم إيران دعماً عسكرياً وسياسياً محدوداً للحوثيين عبر شبكات حلفائها الإقليميين.

يفسر هذا التباين بين الأطراف محدودية القدرة الأوربية على التأثير المباشر في مسار النزاع، ويبرز الفجوة بين الخطاب الأوربي الداعم للسلام وحماية المدنيين، وبين الإمكانات الفعلية للتدخل العسكري والسياسي، وهو أحد أبرز التحديات التي تواجه السياسة الخارجية الأوربية تجاه اليمن.

2. الأزمات الإقليميّة وأثرها في اليمن من المنظور الأوربيّ:

تعدّ الأزمات الإقليمية عاملاً محورياً في توجيه السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه اليمن، إذ تحولت الأزمة اليمنية إلى ساحة صراع بالوكالة بين قوى إقليمية متضاربة المصالح، لا سيما إيران من جهة ودول مجلس التعاون الخليجي، وعلى رأسها السعودية، من جهة أخرى ويستلزم هذا الوضع تبني الاتحاد الأوربي مقاربات دقيقة تراعي التوازنات الإقليمية المعقدة، مع الحفاظ على علاقاته الاستراتيجية ودعم جهود الوساطة الأممية، بما يتيح له التمسك بالحياد وعدم الانحياز لطرف على حساب آخر (Clausen 2018, 560-565)

يشكل الصراع الإيراني – الخليجي محور التعقيد الرئيس؛ إذ تدعم إيران جماعة الحوثيين شمال اليمن، في حين تقدم دول الخليج الدعم للحكومة الشرعية، وفي هذا السياق، يسعى الاتحاد الأوربي إلى تعزيز الحلول السياسية السلمية عبر الأمم المتحدة، وتقديم الدعم الدبلوماسي لتسهيل التوصل إلى اتفاق شامل بين الأطراف اليمنية، مع مراعاة مصالحه الأمنية والاستراتيجية، بما في ذلك أمن الطاقة ومكافحة الإرهاب واحتواء تدفقات الهجرة غير النظامية (Baron 2016, 1-7).

تشكل الأزمات الإقليمية، لاسيّما الصراع بين إيران ودول الخليج، تحديًا كبيرًا أمام السياسة الأوربية في اليمن، إذ يسعى الاتحاد لتحقيق الاستقرار الإقليمي مع الحفاظ على شراكاته الاستراتيجية، لكنه يرى صعوبة في الموازنة بين الأمن الإقليمي والاحتياجات الإنسانية، ومع ذلك يظل ملتزمًا بالدعم السياسي والإنساني وتعزيز جهود السلام الأممية.

3. الدّور الإنسانيّ والدّبلوماسيّ للاتّحاد الأوربيّ تجاه الأزمة اليمنيّة:

تمثل الأزمة اليمنية إحدى أكثر الأزمات الإنسانية تعقيداً في العالم، ما جعل دور الاتحاد الأوربي محورياً يجمع بين البعدين الإنساني والدبلوماسي، فقد قدم الاتحاد مساعدات عاجلة لملايين اليمنيين المتضررين، عبر تمويل برامج الإغاثة ودعم المؤسسات الإنسانية العاملة على الأرض، مستنداً إلى قيم التضامن الدولي وحقوق الإنسان، وهو ما يعكس تركيز السياسة الأوربية على المصلحة الإنسانية ضمن أولوياتها الإقليمية (European Commission et al. 2022, 45).

على المستوى الإنساني، تركزت جهود الاتحاد الأوربي على توفير الغذاء والدواء والمأوى للنازحين والمجتمعات الأكثر تضرراً، إلى جانب دعم إعادة بناء البنية التحتية الأساسية كالمدارس والمستشفيات، وتعزيز القدرات المحلية عن طريق تدريب الفرق الطبية وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمتضررين (UNDP 2024)، ويعكس هذا التركيز على الجانب الإنساني أن الاتحاد الأوربي يتبنى مقاربة عملية قائمة على الحد من المعاناة المباشرة، بالرغم من محدودية قدرته على التحكم في مسار النزاع العسكري والسياسي.

أما على الصعيد الدبلوماسي، فقد سعى الاتحاد الأوربي إلى تعزيز الحلول السياسية السلمية عبر دعم جهود الأمم المتحدة والمبعوثين الأمميين، وتشجيع الحوار بين الأطراف اليمنية كافة، بما في ذلك الحكومة الشرعية والحوثيين وحلفائهم الإقليميين والدوليين، كما مارس ضغوطاً دبلوماسية على اللاعبين الإقليميين الرئيسيين، مثل إيران والسعودية، لدعم الجهود الأممية، مع التركيز على فرض عقوبات على المعرقلين لعملية السلام والدعوة إلى وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى (Feierstein 2017, 17).

ويعكس الجمع بين الدعم الإنساني والدبلوماسي محدودية قدرة الاتحاد الأوربي على التأثير العسكري المباشر، في حين يوضح استراتيجية تعتمد التدخل الإنساني كأداة سياسية لتعزيز الاستقرار وخلق مساحة دبلوماسية للتأثير في مسار الأزمة، موازنة بين الالتزامات الإنسانية والمصالح الاستراتيجية.

الشكل رقم (1): تأثير المحددات الدّاخليّة والخارجيّة للسّياسة الخارجيّة الأوربيّة للاتّحاد الأوربيّ تجاه اليمن (2011-2024)

المصدر: إعداد الباحث بالرجوع إلى البيانات من موقع الاتحاد الأوربي في المدة 2011-2024

من الشكل السابق يظهر أنّ المصالح الاقتصادية والاستراتيجية حصلت على نسبة مرتفعة؛ لأنها تشكل دافعاً رئيساً للاتحاد الأوربي في المنطقة، في حين أنّ الدور الإنساني، بالرغم من أهميته، يأتي بدرجة أقل؛ لأنه غالباً ما يكون تابعاً لعوامل سياسية وأمنية أكبر.

الجدول رقم (1): مراحل السياسة الأوربية تجاه اليمن (2011–2024)

المرحلة	السياسات الدبلوماسية	الأدوات الاقتصادية	المساعدات الإنسانية	الشركات الدولية	الموقف من أطراف النزاع
2011–2014	دعم المبادرة الخليجية، مؤتمر الحوار الوطني	دعم الحكومة الانتقالية	تمويل مساعدات طارئة	التعاون مع مجلس التعاون الخليجي والأمم المتحدة	دعم حكومة الوفاق الوطني
2015–2018	انتقادات للتحالف العربي، دعوات لوقف الحرب	خفض التعاملات الاقتصادية مع الأطراف المتنازعة	تمويل مشاريع اللاجئين والمساعدات الغذائية	دعم جهود الأمم المتحدة والمبعوث الأممي	انتقاد الحوثيين واتحالف العربي
2019–2024	الضغط الدبلوماسي لدعم المفاوضات	تخصيص مساعدات إعادة الإعمار	تعزيز التمويل الإنساني بالرغم من تدهور الأوضاع	شراكة أوسع مع منظمات الإغاثة	دعم الحلول السياسية والتفاوضية

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر في المحور الأول والثاني

ويمكننا القول إنّ الاتحاد الأوربي قد تمكن من تحقيق تقدم ملحوظ في مجالي الاستجابة الإنسانية والدبلوماسية تجاه الأزمة اليمنية، بالرغم من التحديات العديدة التي فرضها النزاع، فبفضل الدعم المالي والإنساني الكبير الذي قدمه الاتحاد، تمكن من التخفيف من معاناة الشعب اليمني في ظل الأوضاع الصعبة، كما مارس الاتحاد الأوربي دوراً حيوياً في دعم المبادرات الدبلوماسية التي ترمي إلى التوصل إلى تسوية سياسية شاملة، معززاً بذلك جهوده لتحقيق السلام والاستقرار في اليمن، ومع ذلك، يظل التحدي الأكبر يكمن في ضمان تنفيذ هذه الجهود بشكل فعال في ظل التوترات الإقليمية والتدخلات الخارجية التي تعرقل عملية السلام.

المحور الثاني: موقف السّياسة الخارجيّة الأوربيّة تجاه القضايا اليمنيّة:

تشكل ثورة 2011 في اليمن نقطة تحول تاريخية أثرت بعمق في المشهد السياسيّ والاجتماعيّ داخل البلاد والمنطقة، ما دفع الاتحاد الأوربي إلى إعادة تقييم سياساته

واستراتيجيته تجاه الأزمة اليمنية، وسعى الاتحاد الأوربي لممارسة دور دبلوماسيٍّ وإنسانيٍّ محوريّ عن طريق دعم المبادرة الخليجية ومؤتمر الحوار الوطني، وتقديم المساعدات المالية والإنسانية، مع التنسيق مع القوى الإقليمية والدولية لتحقيق تهدئة سياسية وضمان انتقال ديمقراطي سلس، وتعكس هذه السياسات الأوربية التحديات المعقدة التي تواجهها في محاولة دعم الاستقرار السياسي والإنساني في منطقة مضطربة، وتوضح كيفية تفاعل الديناميكيات الإقليمية والدولية مع نهج الاتحاد الأوربي في إدارة الأزمة اليمنية.

أولا: الثورة اليمنيّة عام 2011 وقراءة الاتّحاد الأوربيّ لأحداث الثورة:

شهد اليمن عام 2011 موجة احتجاجات شعبية واسعة في سياق التحولات التي عرفتها المنطقة العربية خلال ما عرف بـ"الربيع العربي"، متأثراً بتراكم أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية في ظل حكم الرئيس علي عبد الله صالح الذي امتد لأكثر من ثلاثة عقود، وقد تمحورت مطالب المحتجين في إنهاء الفساد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبناء نظام سياسي أكثر انفتاحاً وتمثيلاً، ما أسفر عن تحول سياسي مهم تمثل في تنحي صالح بموجب "المبادرة الخليجية" التي وفرت إطاراً انتقالياً لتفادي انهيار الدولة والحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار المؤسسي (إبراهيم 2015، 61–68؛ القيلي 2019، 77).

تكتسب ثورة 2011* في اليمن أهمية مزدوجة في الحسابات الإقليمية والدولية، فعلى الصعيد الداخلي، مثلت لحظة كسر في مسار الاستمرارية السياسية التقليدية، وفتحت المجال أمام مطالب إعادة هيكلة الدولة وإعادة تعريف العلاقة بين السلطة والمجتمع، أما إقليمياً، فقد أعادت الثورة تشكيل موازين القوى في شبه الجزيرة العربية، في ظل تدخلات إقليمية ترمي إلى حماية المصالح الاستراتيجية لدول الجوار، وعلى المستوى الدولي، برز البعد الجيوسياسي لليمن بوصفه دولة مطلة على مضيق باب المندب أحد أهمّ الممرات البحرية العالمية، إلى جانب تصاعد الاهتمام الدوليّ باليمن بوصفه ساحة من ساحات مكافحة الإرهاب (الطويل 2023، 53–58).

تبنى الاتحاد الأوربي مقاربة حذرة موازنة بين دعم التغيير السياسي والحفاظ على الاستقرار الإقليمي عن طريق دعم الانتقال السلمي والمساعدات الإنسانية والحوار الوطني، غير

أنّ التوجه فضل إدارة التحول على الدفع الجذري نحوه لأسباب أمنية، ما يفسر محدودية تأثيره وانحصار دوره في البعدين الدبلوماسي والإنساني، مجسدًا التوتر بين الخطاب المعياري والممارسة الواقعية تجاه اليمن.

يفسر موقف الاتحاد الأوربي من ثورة 2011 في اليمن في إطار مقاربته العامة للربيع العربي، التي جمعت بين خطاب معياري داعم للديمقراطية وحقوق الإنسان، وبين عوامل براغماتية مرتبطة بالاستقرار الإقليمي، فعلى مستوى الخطاب، أكد الاتحاد أن الاحتجاجات تعكس مطالب مشروعة بالإصلاح السياسي ومكافحة الفساد وتحسين الحوكمة، ووصف التحول الديمقراطي مدخلًا أساسيًا لمعالجة جذور الأزمة البنيوية في الدولة اليمنية (Amin 2015, 18–19).

غير أنّ المقارنة بين هذا الخطاب والممارسة الفعلية تكشف عن قدر من التباين، إذ مال الاتحاد في التطبيق إلى تبني مقاربة إدارة الأزمة أكثر من دفع تحول ديمقراطي عميق، وهو ما تجلى في تركيزه على إنجاح المبادرة الخليجية كإطار انتقالي يضمن الاستقرار، حتى وإن جاء ذلك على حساب توسيع قاعدة المشاركة السياسية وإعادة هيكلة بنية السلطة بصورة جذرية (European Union 2011).

ويعكس هذا التوجه محدودية قدرة الاتحاد الأوربي على التوفيق بين القيم المعلنة والمصالح الأمنية، إذ انتقلت أولوياته من دعم التحول الديمقراطي بعد عام 2011 إلى التركيز على الاستقرار وإدارة التداعيات الإنسانية والأمنية للحرب بعد عام 2015، بما يجسد توترًا بنيويًا بين الخطاب القيمي والممارسة البراغماتية في سياسته تجاه اليمن.

1. السّياسات المعلنة للاتّحاد الأوربيّ تجاه الثورة 2011:

تعكس السياسات المعلنة للاتحاد الأوربي تجاه ثورة 2011 في اليمن مقاربة معيارية قامت على دعم التحول السلمي نحو الديمقراطية، وتعزيز الاستقرار عبر الإصلاح السياسي والاستجابة الإنسانية، فقد أكد الاتحاد في خطاباته الرسمية أن الانتقال الديمقراطي يشكل شرطًا أساسيًا لتحقيق أمن مستدام، وربط بين معالجة الأزمة اليمنية وبين تحسين الحوكمة ومكافحة الفساد وبناء مؤسسات شرعية (European Commission 2011).

غير أن تحليل هذه السياسات يكشف أن الطابع المعياري للخطاب الأوربي لم ينعكس بصورة كاملة على مستوى الممارسة، فعلى الرغم من تبنيه العلني لمطالب التغيير السلمي، اتجه الاتحاد عمليًا إلى دعم ترتيبات انتقالية ركزت على إدارة الاستقرار أكثر من الدفع نحو تحول ديمقراطي بنيوي، وهو ما تجلى في تأييده القوي للمبادرة الخليجية بوصفها إطارًا يحفظ توازن القوى، حتى وإن حدّ ذلك من فرص إعادة هيكلة النظام السياسي على أسس أكثر شمولًا (Baron 2016, 2–10).

في البعد الإنساني، عزز الاتحاد حضوره عبر توسيع برامج الإغاثة والدعم التنموي، مستجيبًا لتفاقم الاحتياجات الأساسية للسكان، غير أن هذا التركيز الإنساني، على أهميته، أسهم في ترسيخ تحول تدريجي في أولويات السياسة الأوربية من دعم التغيير السياسي إلى احتواء التداعيات الاجتماعية والأمنية للأزمة، وهو اتجاه سيتبلور بصورة أوضح بعد اندلاع الحرب في عام 2015 (Directorate-General for International Partnerships 2015).

وبذلك، تعكس السياسات المعلنة للاتحاد الأوربي تجاه ثورة 2011 توترًا بنيويًا بين خطاب داعم للديمقراطية وممارسة تميل إلى البراغماتية والاستقرار، وهو توتر سيشكل لاحقًا أحد المحددات الأساسية لفهم انتقال السياسة الأوربية من مرحلة دعم التحول السياسي إلى مرحلة إدارة الصراع والأزمة الإنسانية في اليمن.

2. التّحديات التي واجهت السّياسة الخارجيّة الأوربيّة تجاه ثورة 2011:

واجهت السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه ثورة 2011 في اليمن جملة من التحديات البنيوية التي حدت من قدرتها على التحول من خطاب داعم للتغيير إلى ممارسة مؤثرة في مسار الأزمة، ويعكس ذلك تعقد البيئة الجيوسياسية التي تداخلت فيها العوامل الأمنية، وتباين المصالح الأوربية، وثقل الفاعلين الإقليميين والدوليين.

يفسر تصاعد العنف وتحول الاحتجاجات السلمية إلى صراع سياسي–أمني محدودية هامش التحرك الأوربي، إذ أدى تدهور الوضع الميداني إلى تقييد أدوات الاتحاد، وحول أولوياته من دعم التحول السياسي إلى إدارة المخاطر الأمنية، ولا سيما في ظل تنامي

نفوذ الجماعات المسلحة (Katz 2011)، وقد أسهم هذا التحول في إضعاف الطابع التحويلي للسياسة الأوربية، لصالح مقاربة احتوائية أكثر حذرًا.

ويعكس تباين مواقف الدول الأعضاء أحد أهم القيود المؤسسية على فاعلية السياسة الأوربية، ففي الوقت الذي ركزت بعض الدول الكبرى على حماية مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية، تبنت دول أخرى نهجًا أكثر تحفظًا خشية الانزلاق إلى تعقيدات إقليمية، وهو ما أضعف القدرة على بلورة موقف أوربي موحد، ورسخ منطق الحد الأدنى من التوافق بدل صياغة استراتيجية خارجية متماسكة (Bromley and Maletta 2018).

كما يعكس ثقل الفاعلين الإقليميين والدوليين– الولايات المتحدة، دول الخليج، وإيران– محدودية الدور الأوربي المستقل في إدارة الأزمة، فقد أدى الانخراط الأمريكي القوي، إلى جانب هيمنة المبادرة الخليجية على مسار التسوية، إلى دفع الاتحاد نحو موقع المساند لا القائد، مما قيد قدرته على ممارسة دور دبلوماسي فاعل، وحول حضوره أساسًا إلى دعم سياسي وإنساني للترتيبات القائمة (Baron 2016, 5).

وبذلك، تكشف تجربة الاتحاد الأوربي في التعامل مع ثورة 2011 عن فجوة بين طموحه المعياري وقدرته الفعلية على التأثير، وهي فجوة اتسعت بعد عام 2015 مع تحول سياسته من دعم التحول السياسي إلى إدارة الأزمة الإنسانية والأمنية.

ثانياً: المبادرة الخليجيّة عام 2011

تعدّ المبادرة الخليجية* التي أُطلِقت في عام 2011 إحدى الخطط الإقليمية الرئيسة لحل الأزمة اليمنية، إذ اقترحت عملية انتقال سياسي لضمان الانتقال السلمي للسلطة في اليمن بعيدًا عن التصعيد العسكري، وقد كانت المبادرة مدعومة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي بالتعاون مع أطراف دولية وإقليمية أخرى بهدف تجنب تفاقم الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة (أحمد ومسعد 2012, 144–145).

في هذا السياق، مارس الاتحاد الأوربي دوراً بارزاً كفاعل دولي في دعم جهود الحل الإقليمي، إذ أسهم في تعزيز المبادرة الخليجية عن طريق تقديم الدعم الدبلوماسي والمالي، إضافة إلى مشاركته في تقديم المساعدات الإنسانية والتنسيق مع المنظمات الدولية لتسوية

النزاع، يعكس هذا الدور التزام الاتحاد الأوربي بالمساهمة في تحقيق الاستقرار في المنطقة ودعمه للتحولات السياسية السلمية، إن أهمية المبادرة الخليجية بالنسبة للاتحاد الأوربي تكمن في توافقها مع استراتيجيته في دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، إضافة إلى تعزيز استقرار منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

1. فهم الاتّحاد الأوربيّ للمبادرة الخليجيّة:

نظر الاتحاد الأوربي إلى المبادرة الخليجية لعام 2011 بوصفها إطارًا سياسيًا عمليًا لاحتواء تداعيات الأزمة اليمنية بعد الاحتجاجات الشعبية، ووسيلة لتفادي الانزلاق إلى صراع مفتوح يهدد الاستقرار الإقليمي، فقد مثلت، في التصور الأوربي، صيغة انتقالية توازن بين مطلب التغيير السياسي والحاجة إلى الحفاظ على تماسك الدولة، عن طريق نقل السلطة، وتشكيل حكومة توافقية، وإطلاق حوار وطني شامل يمهد لإصلاحات دستورية وسياسية تدريجية (Zafar 2011, 57–58).

ويفسر هذا التقييم تبني الاتحاد الأوربي موقفًا داعمًا بقوة للمبادرة، ليس فقط بوصفها آلية داخلية لإدارة الانتقال، بل أيضًا كأداة لضبط التداعيات الأمنية المرتبطة بمكافحة الإرهاب وأمن الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن، وفي هذا السياق، ارتبط الدعم الأوربي للمبادرة برؤية أوسع تعدّ الاستقرار في اليمن عنصرًا مكملًا للأمن الإقليمي والدولي، ما جعل الاتحاد يركز على تقديم المساندة السياسية والفنية بدل السعي لقيادة مسار تسوية مستقل (Porter 2017, 269–273).

غير أنّ هذا الانخراط يكشف في الوقت ذاته حدود الدور الأوربي، إذ أدى الاعتماد على الإطار الخليجي إلى تقليص هامش المبادرة الذاتية للاتحاد، وحصر تأثيره في دعم الترتيبات القائمة بدل إعادة تشكيلها، وبذلك، عكست المبادرة الخليجية من المنظور الأوربي فرصة لإدارة الأزمة أكثر مما كانت مدخلًا لإحداث تحول سياسي عميق، وهو ما سيتضح لاحقًا مع تعثر المرحلة الانتقالية وانزلاق البلاد نحو الحرب الشاملة.

2. الدّعم الأوربيّ للمبادرة الخليجيّة:

تبنى الاتحاد الأوربي منذ إطلاق المبادرة الخليجية عام 2011 موقفًا داعمًا لها بوصفها الإطار الأكثر واقعية لإدارة المرحلة الانتقالية في اليمن وتفادي الانزلاق نحو صراع مفتوح، وقد عبرت مؤسسات الاتحاد ودوله الرئيسة، ولا سيما فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، عن التزام سياسي واضح بدعم المبادرة بوصفها خريطة طريق للحل السلمي، مع التأكيد على ضرورة التزام الأطراف اليمنية بتنفيذ بنودها بالتنسيق مع الأمم المتحدة والمبعوث الأممي (Palik 2018, 1–10).

ويفسر هذا الدعم من منظور أوسع بوصفه جزءًا من سعي الاتحاد الأوربي للحفاظ على الاستقرار الإقليمي أكثر منه اندفاعًا لقيادة تحول سياسي جذري في اليمن، فعن طريق تعزيز التعاون مع مجلس التعاون الخليجي والمشاركة في الأطر الدولية مثل اجتماعات "أصدقاء اليمن"، عمل الاتحاد على ترسيخ الشرعية الدولية للمبادرة، لكنه في الوقت ذاته قيد دوره ضمن مسار تقوده القوى الإقليمية، ما حدّ من قدرته على صياغة أجندة سياسية مستقلة (Karasik and Cafiero 2017, 3).

أما عمليًا، فقد اقترن الدعم الدبلوماسي الأوربي بمساندة مالية وإنسانية لدعم مؤسسات الدولة والحوار الوطني، غير أنه عكس مفارقة بين خطاب داعم للتحول الديمقراطي وممارسة ركزت على إدارة الأزمة واحتواء تداعياتها الأمنية أكثر من الدفع نحو إصلاحات بنيوية عميقة، بما يجسد تدخلًا يرمي إلى احتواء المخاطر لا إحداث تحول سياسي شامل.

3. التّحديات التي واجهت موقف الاتّحاد الأوربيّ تجاه المبادرة الخليجيّة:

بالرغم من الدعم السياسي الذي قدمه الاتحاد الأوربي للمبادرة الخليجية منذ عام 2011، فإن تصاعد الصراع اليمني لاحقًا، ولا سيما بعد اندلاع الحرب في عام 2015، كشف محدودية التأثير الأوربي في الحفاظ على مسار الانتقال السلمي، ويعكس هذا التطور فجوة واضحة بين الخطاب الدبلوماسي الأوربي الداعم للاستقرار السياسي، والقدرة الفعلية على منع انزلاق البلاد نحو العنف، ما أثار تساؤلات حول جدوى المقاربة الأوربية القائمة

أساسًا على الوساطة والضغوط الدبلوماسية من دون أدوات ردع أو نفوذ مباشر (أحمد 2021، 19–24).

أحد أبرز التحديات تمثل في التباين بين الرؤية الأوربية والرؤية الخليجية تجاه إدارة الصراع، لاسيّما فيما يتعلق بجماعة الحوثيين، فقد تبنى الاتحاد الأوربي مقاربة إدماجية تقوم على إشراك الأطراف جميعًا في العملية السياسية، بوصف ذلك شرطًا لتسوية مستدامة، في حين رأت دول خليجية رئيسة أنّ هذه المقاربة تنطوي على قدر من التساهل مع طرف مسؤول عن تقويض الشرعية، ويعكس هذا الخلاف اختلافًا بنيويًا في تصور الحلّ: بين منطق أوربي يفضل الاحتواء السياسي، ومنطق إقليمي يميل إلى الحسم الأمني، وهو ما أضعف التنسيق وأثر سلبًا في فاعلية دعم المبادرة الخليجية (Al-Saif and Ghanem 2023).

كما واجه الدور الأوربي قيودًا إضافية بفعل تدخل الفاعلين الدوليين والإقليميين، فقد أسهم الدعم الإيراني للحوثيين في تعقيد مسار التسوية، ففي الوقت الذي ركزت الولايات المتحدة على أولوية مكافحة الإرهاب، ما حد من مساحة المبادرة السياسية الأوربية، ونتيجة لذلك، وجد الاتحاد نفسه في موقع الداعم للمسارات التي تقودها قوى أخرى، أكثر من كونه فاعلًا قادرًا على صياغة أجندة مستقلة للحل (Hiltermann 2019).

وعلى الرغم من استمرار الدعم الأوربي للحوار الوطني وبرامج الاستقرار والمشاركة الدبلوماسية متعددة الأطراف، ظلت هذه الجهود في إطار إدارة الأزمة لا تحويل مسارها، بما يعكس محدودية مقاربة ركزت على التوازنات الإقليمية وتخفيف التداعيات الإنسانية أكثر من الدفع نحو إعادة هيكلة سياسية حقيقة.

ثالثاً: مؤتمر الحوار الوطني اليمني (2013–2014)

يعدّ مؤتمر الحوار الوطني اليمني (2013–2014) إحدى الركائز الأساسية للمبادرة الخليجية وآلية الانتقال السياسي في اليمن، أطلق المؤتمر في إطار جهود إعادة بناء النظام السياسي بعد استقالة الرئيس علي عبد الله صالح، بهدف إيجاد حلول توافقية للقضايا السياسية والاجتماعية التي عانت منها البلاد لعقود، جمع المؤتمر مختلف الأطراف اليمنية، بما في ذلك الأحزاب السياسية، وممثلي المجتمع المدني، والمرأة،

والشباب، بهدف مناقشة قضايا رئيسة مثل شكل الدولة، والعدالة الانتقالية، وقضية الجنوب، وصياغة الدستور الجديد.

شكل المؤتمر أهمية خاصة كونه أول منصة يمانية شاملة ترمي إلى التوصل إلى حلول سلمية عبر الحوار بدلاً من العنف، وفي هذا السياق، أدى الاتحاد الأوربي دوراً محورياً في دعم العملية السياسية، إذ قدم دعماً سياسياً ومالياً ودبلوماسياً كبيراً لضمان نجاح المؤتمر، وتعزيز مخرجاته، وقد أكد الاتحاد الأوربي على أنّ المؤتمر يمثل فرصة تاريخية لليمانيين لتحقيق توافق وطني وبناء دولة مدنية قائمة على مبادئ الديمقراطية والعدالة والمساواة (Clausen 2015, 16–29).

1- فهم الاتّحاد الأوربيّ لأهميّة مؤتمر الحوار الوطنيّ:

نظر الاتحاد الأوربي إلى مؤتمر الحوار الوطني اليمني (2013–2014) بوصفه ركيزة مركزية لإرساء السلام والاستقرار، ومنصة جامعة للأطراف اليمنية لمعالجة جذور الأزمة بعيدًا عن منطق القوة، ويعكس هذا التوجه إدراك الاتحاد لأهمية معالجة القضايا البنيوية الجوهرية مثل العدالة الانتقالية، والفيدرالية، وتوزيع السلطة والموارد، وحقوق الإنسان، بوصفها عناصر حاسمة لبناء توافق وطني مستدام، ويظهر دعم الاتحاد الأوربي للمؤتمر اهتمامًا ليس فقط بالبعد السياسي المباشر، بل أيضًا بإرساء أنموذج لحل النزاعات في البيئات الهشة، يعكس رغبة الاتحاد في أن يكون طرفًا فاعلًا في تسوية الصراعات الإقليمية المعقدة (Feierstein 2017, 17–18).

يفسر هذا الدعم السياسي والمالي والتقني رغبة الاتحاد الأوربي في تعزيز قدرة الأطراف اليمنية على تنفيذ مخرجات المؤتمر وتحقيق المصالحة الوطنية، مع الحد من مخاطر تجدد النزاعات، ويعكس التنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة ومجلس التعاون الخليجي إدراك الاتحاد لمحدودية قدرته على التأثير منفردًا، إذ يعتمد نجاح الحوار على التزام الفاعلين الإقليميين والدوليين والوطنيين، ما يشير إلى أن التحديات الواقعية لا تقل أهمية عن الإرادة السياسية الأوربية (European Union 2013).

ومع ذلك، تكشف التجربة عن محدودية قدرة الاتحاد الأوربي على ضمان التنفيذ الكامل لمخرجات الحوار الوطني في ظل مقاومة قوى محلية وإقليمية وتأجيل إصلاحات جوهرية، ما جعل نهجه، بالرغم من طابعه الشمولي، مقيدًا بواقع ميداني معقد، ويعكس موقفه مزيجًا من الطموح السياسي والقيود العملية من دون القدرة على التحكم الحاسم في مسار الأحداث.

2- الدّعم الأوربيّ لمؤتمر الحوار الوطنيّ:

شكل مؤتمر الحوار الوطني اليمني امتداداً مباشراً للمبادرة الخليجية التي اعتمدها الاتحاد الأوربي كإطار ناظم للعملية الانتقالية، وقد عبر الاتحاد منذ البداية عن تأييد سياسي ودبلوماسي واضح للمؤتمر بوصفه آلية رئيسة لمنع انهيار الدولة اليمنية وتوجيه المسار السياسي نحو تسوية سلمية شاملة، وفي هذا السياق، أكد المسؤولون الأوربيون، وفي مقدمتهم الممثلة العليا للسياسة الخارجية كاثرين أشتون، أن مؤتمر الحوار يمثل أنموذجاً للحوار الوطني الشامل، داعين مختلف الأطراف اليمنية إلى الالتزام بمخرجاته، كما عمل الاتحاد الأوربي بالتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة، ودعم جهود المبعوث الأممي جمال بن عمر، عن طريق الإسهام في تمويل الأنشطة الإشرافية وتنظيم الجلسات الحوارية بما يضمن حضوراً متوازناً لمختلف القوى اليمنية (حسين 2024, 36–42).

وعلى المستوى المالي واللوجستي، قدم الاتحاد الأوربي دعماً مباشراً بلغ ملايين اليوروهات لتأمين الشروط العملية اللازمة لنجاح المؤتمر، شمل ذلك تمويل التحضيرات التقنية والبنية التحتية المطلوبة لانعقاد الجلسات، إضافة إلى برامج موجهة للشباب والنساء لتعزيز مشاركتهم السياسية عن طريق التدريب على مهارات التفاوض والقيادة، كما وظف الاتحاد هذا الدعم في ترسيخ قواعد الحوكمة الرشيدة خلال المرحلة الانتقالية، عبر تمويل برامج لبناء قدرات المؤسسات الحكومية وتعزيز الشفافية والمساءلة، بوصفها شروطاً لضمان تنفيذ مخرجات المؤتمر بصورة فعالة (Alkubati 2023).

أما على الصعيد التقني، فقد استعان الاتحاد الأوربي بخبراء دوليين لتقديم المشورة حول الملفات الأساسية المطروحة في المؤتمر، مثل عملية صياغة الدستور والعدالة الانتقالية

وبناء الدولة، واشتملت الجهود الأوربية كذلك على تنظيم لقاءات وورش تبادل خبرات مع دول مرت بانتقالات سياسية ناجحة، مثل جنوب أفريقيا وتونس والبوسنة والهرسك، ما أتاح للمشاركين اليمنيين الاطلاع على نماذج مقارنة تساعدهم في بلورة حلول واقعية قابلة للتطبيق، وعن طريق هذا الدعم المتعدد المستويات، بدا الاتحاد الأوربي فاعلاً مركزياً في تعزيز العملية السياسية اليمنية، مؤكداً التزامه بدعم الاستقرار وبناء الدولة المدنية استناداً إلى مخرجات الحوار الوطني (Kestemont 2018).

3- التّحديات التي واجهت الاتّحاد الأوربيّ في دعمه للمؤتمر:

واجه الاتحاد الأوربي تحديات بنيوية معقدة خلال دعمه لمؤتمر الحوار الوطني اليمني، كان أبرزها حالة الاستقطاب السياسي الحاد بين الأطراف اليمنية وتباين أولوياتها، ما أعاق بناء توافق حول القضايا الجوهرية مثل شكل الدولة وتقاسم السلطة وقضية الجنوب، فقد ضم المؤتمر أطرافاً متباينة سياسياً وفكرياً — من الأحزاب التقليدية والمكونات الثورية والشبابية إلى الحراك الجنوبي وجماعة الحوثي — ضمن بيئة تفاوضية يطغى عليها غياب الثقة، وبالرغم من الجهود الدبلوماسية والتقنية التي قدمها الاتحاد الأوربي، بقيت قدرة هذا الدعم محدودة في ظل الجمود السياسي وتنامي التدخلات الإقليمية، الأمر الذي انعكس على فعاليته في دفع الأطراف نحو تسويات توافقية (Jongberg 2016, 4–13).

كما تراجع تأثير الاتحاد الأوربي مقارنة بالقوى الإقليمية والدولية الأكثر حضوراً في المشهد اليمني، وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي، وإيران، والولايات المتحدة، فقد فرضت على الساحة اليمنية ديناميكيات نفوذ سياسي وعسكري تتجاوز الأدوات التقليدية التي يعتمدها الاتحاد الأوربي، مثل الوساطة والدعم الفني والمالي، وهو ما جعل دوره أقرب إلى الدور الداعم أكثر من كونه فاعلاً مقرراً، وافتقر الاتحاد إلى أدوات ضغط حقيقة تضمن التزام الأطراف بمخرجات الحوار الوطني، ما قلل من قدرته على التأثير في اللحظات الحرجة أو احتواء الانهيار السياسي والأمني اللاحق (Williams and Shaikh 2020, 3–9).

وتفاقمت التحديات مع انهيار مخرجات الحوار الوطني نتيجة التدخلات الخارجية وتصاعد الصراع المسلح بعد عام 2014، إذ أدى استيلاء جماعة الحوثي على صنعاء وتدخل

التحالف العربي إلى تقويض العملية الانتقالية وتجميد المسار السياسي الذي دعمه الاتحاد الأوربي، ومع تحول الأزمة إلى نزاع إقليمي معقد، انحسر تأثير الاتحاد الأوربي لصالح أولويات إنسانية وإغاثية، في ظل محدودية أدواته لمواجهة الديناميكيات العسكرية المتسارعة، وبذلك تكشف التجربة اليمنية عن حدود الدور الأوربي في إدارة الأزمات العميقة، بالرغم من التزامه المستمر بدعم الاستقرار والمسار السياسي، بما يشير إلى الحاجة لتطوير أدوات أكثر فعالية للتعامل مع النزاعات المركبة في المستقبل (Cordesman et al. 2016).

ويمكن القول إن الاتحاد الأوربي، بالرغم من التحديات في اليمن، يظل فاعلًا مهمًا في دعم الحلول السياسية، بما يتيح له، عبر الاستفادة من تجاربه السابقة، تعزيز دوره المستقبلي عن طريق تطوير آليات تعاون أكثر فاعلية وتحسين أدوات الاستجابة للأزمات.

المناقشات:

في ضوء النتائج الواردة في البحث، يمكن استخلاص عدة ملاحظ تحليلية حول السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه اليمن في مرحلتين مختلفتين: مرحلة ما بعد ثورة 2011 ومرحلة ما بعد اندلاع الحرب الأهلية عام 2015.

1- مرونة السّياسة الأوربيّة وتكيفها مع الواقع:

كشفت الدراسة أن السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تجاه اليمن لم تكن ثابتة، بل أعيد توجيهها بحسب المستجدات والمصالح الوطنية، فبعد عام 2011 ركزت على دعم الانتقال السياسي السلمي وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان عن طريق بناء مؤسسات الدولة والحوار الوطني، فيما تجلى ذلك في دعم المبادرة الخليجية ومؤتمر الحوار الوطني. أما بعد عام 2015، مع اتساع النزاع واندلاع الحرب، تحولت الأولويات نحو إدارة الأزمات الإنسانية والأمنية، عبر تقديم المساعدات الطارئة وحماية المدنيين وتأمين الممرات الحيوية، مع تراجع القدرة على دعم المؤسسات الحكومية، مما يعكس قدرة الاتحاد على التكيف مع واقع النزاع مع الحفاظ على مبادئ الاستقرار وحقوق الإنسان وتعديل أدواته بما يتوافق مع الإمكانات الفعلية.

2- التّحولات الأداتيّة: من الوساطة السّياسيّة إلى الاستجابة الإنسانيّة

أظهرت الدراسة أن التحول في السياسة الأوربية بعد عام 2015 كان تحولاً أداتياً مرتبطاً بالمصلحة الأوربية؛ ففي عام 2011 اعتمد الاتحاد على أدوات سياسية ودبلوماسية ومؤسسية شملت دعم الحوار الوطني والتمويل المؤسسي وتعزيز الشفافية وبرامج تدريب الشباب والسياسيين مع إشراك المجتمع المدني، أما بعد عام 2015 فبرز التركيز على الأدوات الإنسانية والأمنية مثل توزيع الغذاء والدواء والمأوى ودعم التعليم والرعاية الصحية والمساعدات النفسية والاجتماعية، مع اعتماد أكبر على المنظمات الدولية والأمم المتحدة، مما يعكس تكيف السياسات مع الواقع الميداني وتقليل الاعتماد على أدوات لم تعد فعالة في ظل انهيار الدولة.

3- الفجوة بين الخطاب الأوربيّ والممارسة العمليّة:

بينت الدراسة أنّ الخطاب الأوربي استمر في دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، لكن الفجوة بين الخطاب والممارسة توسعت بعد عام 2015، ففي عام 2011 كان الخطاب والممارسة أكثر انسجامًا بالرغم من محدودية القدرة على تنفيذ المبادرة الخليجية والحوار الوطني، أما بعد عام 2015 فركز العمل الفعلي على الحدّ من الانهيار الإنسانيّ، مما يعكس براغماتية أوربية ناجمة عن تعقيدات الحرب وتعدد الأطراف المتدخلة.

4- التّحديات الدّاخليّة وتباين مواقف الدّول الأعضاء:

أثبتت الدراسة أنّ التباين بين مواقف الدول الأعضاء أثر بشكل مباشر في فعالية السياسة الأوربية، ففي مرحلة عام 2011، تباينت المواقف بين دول كبرى مثل فرنسا والمملكة المتحدة، التي ركزت على حماية مصالحها الجيوسياسية، ودول مثل: ألمانيا والدول الإسكندنافية التي اتخذت نهجًا أكثر حذرًا، هذا التباين أضعف القدرة على فرض موقف موحد، بعد عام 2015، وازدادت التحديات بفعل التدخلات الإقليمية والدولية، ما قلص استقلالية الفعل الأوربي، وجعل نجاح أي مسار تفاوضي مرهونًا بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

5- تأثير المبادرة الخليجيّة ومؤتمر الحوار الوطنيّ:

تمثل المبادرة الخليجية ومؤتمر الحوار الوطني أدوات مركزية في استراتيجيات الاتحاد الأوربي تجاه اليمن، بعد عام 2011، وصف الاتحاد المبادرة الخليجية خريطة طريق للانتقال السلمي للسلطة، مع تقديم دعم سياسي ودبلوماسي ومالي لتسهيل تنفيذها، ومع ذلك، أثبتت الأحداث بعد عام 2015 أن غياب أدوات ضغط فعالة على الأطراف اليمنية وحالة الاستقطاب الداخلي وتنافس النفوذ الإقليمي قللت من قدرة الاتحاد على التأثير بشكل مستقل، وأضعفت جدوى الرهان على هذه المبادرات كمحرك رئيس للاستقرار.

6- تحوّلات المساعدات الأوربيّة:

أظهرت الدراسة أنّ المساعدات الأوربية تحولت من دعم التنمية وبناء القدرات الحكومية بعد عام 2011 إلى المساعدات الإنسانية العاجلة بعد عام 2015، نتيجة انهيار مؤسسات الدولة واتساع الاحتياجات الإنسانية، ترافق ذلك مع زيادة الاعتماد على المنظمات الأممية وغير الحكومية، وتراجع التعامل المباشر مع المؤسسات الحكومية، وهو ما يعكس مرونة الاتحاد الأوربي في إعادة توجيه الموارد بحسب الأولويات الواقعية للأزمة.

7- الدّور الأوربيّ متعدد الأطراف:

أثبتت الدراسة أنّ الاتحاد الأوربي اعتمد بصورة رئيسة على الدبلوماسية متعددة الأطراف عبر الأمم المتحدة، ما جعله فاعلاً داعماً للجهود الأممية وليس قادراً على فرض مسارات تفاوضية مستقلة، ويعود ذلك إلى غياب الإرادة السياسية الموحدة داخل الاتحاد ومحدودية النفوذ الأوربي مقارنة بالقوى الإقليمية المتدخلة، سواء من إيران أم السعودية، ما حدّ من قدرة الاتحاد على قيادة العملية السياسية بشكل مستقل، وتركه دوراً داعماً أكثر منه قيادياً.

8- التّحليل المقارن بين المرحلتين:

يمكن القول إنّ المقارنة بين المرحلتين تظهر تحول السياسة الأوربية من استراتيجية سياسية شاملة إلى استراتيجية براغماتية إنسانية – أمنية، مرحلة 2011 ركزت على الانتقال السياسي والديمقراطي وبناء المؤسسات، في حين مرحلة 2015 ركزت على الحدّ من الانهيار الإنساني والأمن الإقليمي، يعكس هذا التحول مزيجًا من المرونة والأدوات المحدودة والاعتماد

على التنسيق الدولي والإقليمي لضمان تحقيق أثر فعلي، مع استمرار الالتزام بالمبادئ الأوربية الأساسية.

الخاتمة:

تؤكد هذه الدراسة، التي اعتمدت على المنهج التحليلي ومدخل المصلحة الوطنية، على أنّ فهم السياسات الخارجية تجاه اليمن بعد عام 2011 يتطلب الانطلاق من تحليل دوافع الاتحاد الأوربي ومصالحه الحيوية، إضافة إلى دراسة البيئة الداخلية والخارجية التي تحدد خياراته الاستراتيجية، وقد أظهر التحليل أن السياسة الأوربية لم تكن استجابة تلقائية للأحداث، بل عملية مركبة تقوم على تقديرات واقعية للمخاطر والفرص، وتوازنات القوة، وحدود النفوذ المتاحة للاتحاد الأوربي في بيئة صراع معقدة ومتعددة الأطراف.

أظهرت الدراسة أنّ السّياسة الأوربية بعد ثورة 2011 تحولت من دعم الانتقال الديمقراطي إلى إدارة الأزمات والبعد الإنساني نتيجة تصاعد الحرب وتدخلات الفاعلين الإقليميين والدوليين، إذ تراجعت الوساطة والدعم المؤسسي، وبرزت المقاربات الإنسانية والأمنية بما يتوافق مع قدرات الاتحاد وأولوياته الاستراتيجية، كما حدّ غياب سياسة موحدة بين الدول الأعضاء واعتماد التنسيق عبر الأمم المتحدة من قدرته على التأثير المباشر، مما جعل دوره داعمًا أكثر من كونه قياديًا في عملية الانتقال.

وفي ضوء هذه النتائج، تبرز أهمية النظر إلى السياسة الأوربية تجاه اليمن بعد عام 2011 بوصفها مقاربة براغماتية تحاول التوفيق بين الالتزامات الدولية، الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، والحد من الانهيار الإنساني، ضمن حدود الموارد والقدرات المتاحة، ويظهر من التحليل أيضاً أن مخرجات مؤتمر الحوار الوطني ومبادرة الخليج شكلت محاور مركزية في هذه السياسة، إلا أن محدودية أدوات الضغط الأوربي وقوة النفوذ الإقليمي والدولي قيدت فعاليتها وأثرت في تحقيق الأهداف المنشودة.

تقتصر الدراسة على تحليل السياسة الأوربية تجاه اليمن بين عامي 2011 و2024، مع التركيز على دور الاتحاد الأوربي وأدواته السياسية والدبلوماسية والإنسانية، وقد لا تعكس النتائج سياسات الفاعلين الإقليميين والدوليين الآخرين أو التحولات بعد هذه المدة. ومن منظور بحث مستقبلي، يمكن توسيع الدراسة لتحليل الأدوار المقارنة للفاعلين الدوليين

والإقليميين مثل الولايات المتحدة وإيران والسعودية، وتأثير ذلك في السياسة الأوربية والأممية، إضافة إلى دراسة أثر الدعم الإنساني والدبلوماسي على استقرار الدولة وكفاية التنسيق متعدد الأطراف بعد عام 2015.

الهوامش التوضيحية:

*تشير ثورة 2011 في اليمن إلى الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت ضمن موجة الربيع العربي، مطالبة بإسقاط نظام الرئيس علي عبد الله صالح وإحداث تغيير سياسي، يستعمل لهذا الحدث أيضاً مصطلحات مثل "الانتفاضة الشعبية" و"الحراك الشعبي"، في حين يشار إلى تداعياته اللاحقة بـ "الأزمة اليمنية".

* المبادرة الخليجية هي مبادرة سياسية أطلقها مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 2011، بمشاركة رئيسة من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وبدعم من بقية دول المجلس، ونصت على نقل السلطة في اليمن من الرئيس علي عبد الله صالح إلى نائبه عبد ربه منصور هادي، وتشكيل حكومة وفاق وطني، وبدء مرحلة انتقالية تمهيدًا لحوار وطني شامل. وقد تم توقيع المبادرة في مدينة الرياض في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

* تم احتساب النسب الواردة في الشكل على أساس التحليل التراكمي للبيانات الرسمية الصادرة عن مؤسسات الاتحاد الأوربي في المدة (2011–2024)، وذلك عبر تصنيف تكرار حضور كل محدد في الوثائق والبيانات الرسمية، وتحويلها إلى نسب مئوية نسبية تعكس الوزن التحليلي لكل محدد، وليس قياسًا كميًا مباشرًا.

Acknowledgments
Funding statement: No funding available.
Conflict of interest statement: The author declares no conflict of interest.

قائمة المصادر:

إبراهيم، حسنين توفيق. 2015. "الربيع العربي: ثلاثية الأمن وبناء الدولة والديمقراطية." *مجلة الديمقراطية* 15, عدد.60 (اكتوبر): 61–68.
https://search.mandumah.com/Record/740869

أحمد، أحمد يوسف, و نيفين مسعد. 2012. *حال الأمة العربية 2011–2012: معضلات التغيير وآفاقه*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

أحمد، أحمد يوسف. 2021. "الأزمة اليمنية: الأبعاد والتداعيات والقوى الدولية الفاعلة." مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. 26 أكتوبر .
https://www.idsc.gov.eg/Article/details/6235

الطويل، ناصر محمد. 2023. "ثورة 11 فبراير 2011 وفرص الانتقال نحو الديمقراطية في اليمن." في *يمن الثورة والديمقراطية والحرب: التحولات السياسية وآمال بناء الدولة*، تحرير بكيل الزنداني وعبده موسى البرماوي، 53–58. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

القيلي، معين يحيى. 2019. " دور العوامل الخارجية في الأزمة اليمنية (2011–2017)." اطروحة دكتوراه غير منشورة.، معهد البحوث والدراسات العربية.

حسين, جمال محسن محمد. 2024. "تسوية الصراع في اليمن... التحديات والآفاق." *الملف المصري*، العدد 114 (فبراير/مارس): 36–42.

https://acpss.ahram.org.eg/Esdarat/MalafMasry/114/files/downloads/Mallf-114-Final-2023.pdf

List of References:

Ahmed, Ahmed Youssef, and Nivein Msa'ad. 2012. *The State of the Arab Nation 2011-2012: Dilemmas of Change and Its Prospects*. Beirut: Center for Arab Unity Studies. (In Arabic)

Ahmed, Ahmed Youssef. 2021. "The Yemeni Crisis: Dimensions, Implications, and Active International Powers." Information and Decision Support Center (IDSC). October 26. https://www.idsc.gov.eg/Article/details/6235 (In Arabic)

Alkubati, Maryam. 2023. "Women's Voices in Yemen's Peace Process: Priorities, Recommendations, and Mechanisms for Effective Inclusion." Sana'a Center for Strategic Studies. January 25, 2023. https://sanaacenter.org/publications/main-publications/19400

Al-Qeili, Muin Yahya. 2019. "The Role of External Factors in the Yemeni Crisis (2011–2017)." Unpublished PhD diss., Institute of Arab Researches and Studies. (In Arabic)

Al-Saif, Badr and Dalia Ghanem. 2023. "EU-GCC Relations: How to Forge a Stronger Partnership?." European Union Institute for Security Studies. December 18, 2023.https://www.iss.europa.eu/sites/default/files/EUISSFiles/Brief_25_GCC.pdf

Al-Tawil, Nasser Mohammed. 2023. "The 11th February 2011 Revolution and Opportunities of Democratic Transition in Yemen." In *Yemen: Revolution, Democracy, and War—Political Transformations and State-Building Hopes*, edited by Bakil Al-Zandani and Abdu Musa Al-Barmawi, 53–58. Qatar: Arab Center for Research and Policy Studies. (In Arabic)

Americans for Democracy and Human Rights in Bahrain. 2021. "European Involvement in the Humanitarian Crisis in Yemen." January 4, 2021. https://www.adhrb.org/2021/01/european-involvement-in-the-humanitarian-crisis-in-yemen

Amin, Abu. 2015. "Crisis in Yemen and Countering Violence." *Counter Terrorist Trends and Analyses* 7, no.7 (August): 18–22. http://www.jstor.org/stable/26351372

Baron, Adam. 2016. "Yemen's Forgotten War: How Europe Can Lay the Foundations for Peace." European Council on Foreign Relations. December 20, 2016. Yemen's Forgotten War: How Europe Can Lay the Foundations for Peace – European Council on Foreign Relations

Bonnefoy, Laurent. 2020. "The European Union's Role in the Yemen Crisis." In *Global, Regional, and Local Dynamics in the Yemen Crisis*, edited by Stephen W. Day and Noel Brehony, 69–80. Cham: Palgrave Macmillan. https://doi.org/10.1007/978-3-030-35578-4_5

Bromley, Mark and Giovanna Maletta. 2018. "The Conflict in Yemen and EU's Arms Export Controls: Highlighting the Flaws in the Current Regime." Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI). March 16, 2018. https://www.sipri.org/commentary/essay/2018/conflict-yemen-and-eus-arms-export-controls-highlighting-flaws-current-regime

Clausen, Maria-Louise. 2015. "Understanding the Crisis in Yemen: Evaluating Competing Narratives." *The International Spectator* 50, no.3 (September): 16–29. https://doi.org/10.1080/03932729.2015.1053707

Clausen, Maria-Louise. 2018. "Competing for Control over the State: The Case of Yemen." *Small Wars & Insurgencies* 29, no. 3 (May): 560–578. https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/09592318.2018.1455792.

Coface. 2025. "Bab el-Mandeb Strait: Tension at a Global Trade Route." May 14, 2025. https://www.coface.ch/news-publications-insights/bab-el-mandeb-strait-tension-at-a-global-trade-route

Cordesman, Anthony H., Max Markusen, and Eric P. Jones. 2016. "YEMEN." In *Stability and Instability in the Gulf Region in 2016: A Strategic Net Assessment*, edited by Cordesman, Anthony H., Max Markusen, and Eric P. Jones, 272-288. Center for Strategic and International Studies (CSIS). http://www.jstor.org/stable/resrep23340.13

Council of the European Union. 2022. "Yemen: Council Approves Conclusions." December 12, 2022. https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2022/12/12/yemen-council-approves-conclusions/

Directorate-General for International Partnerships. 2015."Strategic Evaluation of the EU Cooperation with Yemen (2002–2012)." European Commission. March 1, 2015. https://international-partnerships.ec.europa.eu/publications-library/strategic-evaluation-eu-cooperation-yemen-2002-2012_en#details

European Commission, Directorate-General for European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations (ECHO) and ADE SA. 2022. "Evaluation of the European Union's humanitarian interventions in Yemen and in humanitarian access, 2015-2020." Main Report, Publications Office of the European Union. https://data.europa.eu/doi/10.2795/35406

European Commission. 2011. "The EU's Response to the 'Arab Spring." MEMO/11/918. December 16, 2011. https://ec.europa.eu/commission/presscorner/api/files/document/print/en/memo_11_918/MEMO_11_918_EN.pdf

European Parliament. 2021. "European Parliament Resolution of 11 February 2021 on the Humanitarian and Political Situation in Yemen." February 11, 2021. https://2h.ae/CwCS

European Union. 2011. "Statement by EU High Representative Catherine Ashton on Yemen." A 106/11. March 12, 2011. https://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/EN/foraff/119860.pdf

Feierstein, Gerald. 2017. "Is There a Path Out of the Yemen Conflict? Why it Matters." *PRISM* 7, no.1 (March): 16-31. https://ndupress.ndu.edu/Portals/68/Documents/prism/prism_7-1/prism_7-1.pdf

Hussein, Jamal Mohsen Mohammed. 2024. "Conflict Resolution in Yemen… Challenges and Prospects." *Al-Malaf Al-Masri*, no. 114: (February/ March) 36–42. https://acpss.ahram.org.eg/Esdarat/MalafMasry/114/files/downloads/Mallf-114-Final-2023.pdf (in Arabic).

Hiltermann, Joost. 2019. "Why the EU Should Care About Yemen." Institute for International Political Studies (ISPI). March 19, 2019. https://www.ispionline.it/en/publication/why-eu-should-care-about-yemen-22611

Ibrahim, Hassanein Tawfiq. 2015. "The Arab Spring: The Trilogy of Security, State-Building, and Democracy." *Journal of Democracy* 15, no.60 (October): 61–68. https://search.mandumah.com/Record/740869 (In Arabic)

International Institute for Strategic Studies IISS. 2018. "Strategic Rivalries around the Bab el-Mandeb Strait." May 31, 2018. https://www.iiss.org/publications/strategic-comments/2018/bab-elmandeb-strait

Jongberg, Kirsten. 2016. "IN-DEPTH ANALYSIS The Conflict in Yemen: Latest Developments." European Parliament. October, 2016. https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/IDAN/2016/570473/EXPO_IDA(2016)570473_EN.pdf

Karasik, Theodore and Giorgio Cafiero. 2017. "Yemen's Humanitarian Disaster: Halting the Famine Threat." Middle East Institute. October 1, 2017. https://www.jstor.org/stable/resrep17611

Katz, Mark N. 2011. "Yemen after Saleh." European Union Institute for Security Studies. March 25, 2011. https://www.iss.europa.eu/publications/yemen-after-saleh

Kestemont, Esther. 2018. "What Role(s) for the European Union in National Dialogues? Lessons Learned from Yemen." Department of EU International Relations and Diplomacy Studies. https://2h.ae/fRyQ

Lackner, Helen. 2020. "The Role of the United Nations in the Yemen Crisis." In *Global, Regional, and Local Dynamics in the Yemen Crisis*, edited by Stephen W. Day and Noel Brehony, 15–32. Cham: Palgrave Macmillan. https://doi.org/10.1007/978-3-030-35578-4_2

Palik, Julia. 2018. "The European Union's civil war mediation practices in Yemen: The case of competitive mediator market." Grotius 13, no.9 (December): 1–10. https://scholar.google.com/citations?view_op=view_citation&hl=en&user=28PiVUIAAAAJ&citation_for_view=28PiVUIAAAAJ:3fE2CSJIrl8C

Porter, Ross. 2017. "Freedom, Power and the Crisis of Politics in Revolutionary Yemen." *Middle East Critique* 26, no.3 (June): 1-17. https://www.researchgate.net/publication/317295808_Freedom_Power_and_the_Crisis_of_Politics_in_Revolutionary_Yemen

Rodriguez-Diaz, Emilio, Juan Ignacio Alcaide, and Ruth Garcia-Llave. 2024. "Challenges and Security Risks in the Red Sea: Impact of Houthi Attacks on Maritime Traffic." *Journal of Marine Science and Engineering* 12, no.11 (October): 2-18. https://doi.org/10.3390/jmse12111900

Sarkhanov, Teymur and Imangulu Muradzada. 2023. "The Place of Gulf Basin Energy Resources in EU Energy Security." *International Journal of Energy Economics and Policy 13*, no.4 (July): 68-75. https://ideas.repec.org/a/eco/journ2/2023-04-9.html

United Nations Development Programmer UNDP. 2024. "Fostering Peace, Building Resilience in Yemen: UNDP and the European Union." May 8, 2024. https://www.undp.org/yemen/news/fostering-peace-building-resilience-yemen-undp-and-european-union

Williams, Ian, and Shaan Shaikh. 2020. "The Missile War in Yemen: A Brief History." Center for Strategic and International Studies. June 9, 2020. https://www.jstor.org/sGGMMMMMM,NKHUTGKBMJNB,HJBGMJtable/pdf/resrep24837.10.pdf?addFooter=false

Zafar, Shaista Shaheen. 2011. "European Union - Yemen Relations." *Journal of European* Studies (September): 47-64. https://www.academia.edu/75774013/European_Union_Yemen_Relations

Contents

NO.	Researcher name	Research Title	Page
1	Asst.Prof.Dr. **Basil Muhsin Muhanna**	The Effectiveness of Multi-Track Diplomacy in Managing Contemporary International Conflicts Post-2011**:** Case Studies	**1-34**
2	Assoc.Prof.Dr. **Bakeel Alzandani** Assoc.Prof.Dr. **Ahmed Almaweri**	The Role of the United Nations in Conflict Management**:** An Analytical Study of the Yemeni Case (2011-2025)	**35-64**
3	Assoc.Prof.Dr. **Alshaimaa Mohamed Mahmoud Hassan**	BRICS and Digital Power**:** Standards Contestation and the Reshaping of the International Order	**65-98**
4	Inst.Dr. **Sura Thamer Hadi**	The 2025 Israel–Iran War**:** between Mutual Deterrence and the Reshaping of Regional Security	**99-130**
5	Asst.Inst. **Iman Abdul Adeem Kadhim**	Forms of Power in Michel Foucault's Thought	**131-158**
6	Asst.Inst. **Nairi Abdullah Naeem**	Regional and International Implications of Russian-Turkish Competition in the Eastern Mediterranean (2000–2025)	**159-188**
7	Asst.Inst. **Alaa Abdullah Rouh Al-Deen**	Qatar's Mediation Strategy**:** Between Regional Influence and International Presence – An Analysis of Soft Power Use	**189-216**
8	Ph.D.Candidate **Hagar Ayman Fouad Labib** Asst.Prof.Dr**.** **Amal Kamel Hamada**	Women's Recruitment Drivers in Terrorist Organizational Discourse**:** A Comparative Study of al-Qaeda and ISIS Publications	**217-248**
9	Ph.D.Candidate **Salem Mubarak Shafi Salem Al Shafi**	The Russian–Chinese Strategic Partnership**:** International Dimensions and Regional Implications in the Middle East (2013–2024)	**249-282**
10	Ph.D.Candidate **Abdallah Gamal Hosny Youssef**	Geo-economics and the Reshaping of Power**:** A Comparative Study of the United States and China	**283-312**
11	Researcher **Mustafa Mahmoud Antar**	European Union Foreign Policy toward Yemen: Structural Determinants and Post-2011 Responses	**313-344**

مجلة العلوم السياسية في المرتبة (3)،
في تقرير "أرسيف" لعام 2025

Writing references

The journal uses the Chicago style 16th in referring to a source of information (In-Text Citations), and in writing the list of references at the end of the research, in (Times New Roman) font size 12.

To see examples of Chicago-style citations in Arabic, visit the link below
https://jcopolicy.uobaghdad.edu.iq/index.php/jcopolicy/libraryFiles/downloadPublic/21

To see examples of Chicago-style citations in English, visit the link below
https://jcopolicy.uobaghdad.edu.iq/index.php/jcopolicy/libraryFiles/downloadPublic/6

Instructions for authors

- The manuscript must be submitted to the journal's website using the submission system.
- When the research is received, the Journal will notify the researcher of receiving it during five days of work.
- The manuscript is subject to the (Turnitin) plagiarism detection software before sending it to reviewers, preferably the authors conducting linguistic reviews in Arabic and English.
- The referenced facts adopted in the manuscript should not be taken from arbitrary Internet sites but only those that rely on research published in international or local journals, books, dissertations, and thesis.
- The **research undertaking and submission request** forms (available in the Author Guidelines section) should be completed formally and submitted before any action is taken by the journal.
- The author must incorporate revisions required by reviewers within a maximum period of one month; however, the author should view and approve the final copy of the manuscript within three days.
- The researcher will be notified of rejecting or accepting the research over a time span of 2-3 months. Upon acceptance, the researcher will be notified of the publication date and provided with an acceptance letter.
- Political Sciences Journal applies the license of CC BY (a Creative Commons Attribution 4.0 International License). If you need more information on this license, please follow this link: https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

The journal applies the license of CC BY (a Creative Commons Attribution 4.0 International license). This license allows authors to keep ownership of the copyright of their papers. however, this license permits any user to download, print out, extract, reuse, archive, and distribute the article, so long as appropriate credit is given to the authors and the source of the work. The license ensures the study will be available as widely as possible and can be included in any scientific archive.

- Publishing fees from outside Iraq ($100) US dollars, and from the inside (145,000) thousand Iraqi dinars.
- Exemption from fees of publishing for researchers from developing countries.
- If the researcher does not abide by the instructions of publication, it will lead to delay or non-publication of the submitted research.
- **The opinions expressed by the authors belong to them and do not necessarily reflect the opinion of the Editorial Board of the Journal.**

Name(s) of the author(s).
- Affiliation(s) of the author(s), i.e., institution.
- Active email address of the corresponding author and phone number
- The ORCID link for the author(s)

The second page includes:

A. Abstract

The abstract is presented in short, precise, and clear sentences, in which the main argument is indicated, the scientific approach used in the research, and the most prominent conclusions, in both Arabic and English, each 200-250 words.

B. Keywords

-Keywords are written in both Arabic and English

-The author must provide 4 to 6 keywords that can be used for indexing purposes.

The third page: the research starts from the third page upwards, which includes:

A. Introduction

- This section should be brief, including the background, importance, objective of the research, and a description of the gap in knowledge that the research is designed to fill, which includes the problem statement or question.
- The research hypothesis is placed within the text of the introduction; usually, it is only one sentence. For example, a research hypothesis about the behavior patterns of political leaders could be as follows: "It was predicted that political leaders with management experience have more flexible behavior than their counterparts with only political experience."
- Avoid a detailed literature survey or a summary of the results when preparing the introduction.

B. methodology

-This section should contain detailed information about the procedures and steps involved in the study.

- It can be divided into subsections if several methods are utilized.

C. body structure

The body of the study should be divided into specific sections (main and sub) classified in a sequential manner, as appropriate, which includes:

- Summarize key relevant studies, categorizing approaches, variables of interest, and key findings, as well as the gaps in previous research to be addressed in the research.
- Experimental and/or descriptive details of the research.
- Results and Discussions: Results and discussions contain the results obtained by the author during research activities. That is, what the author found objectively, without speculating on why you found these results. the research results are presented in advance as a whole. then the discussion interprets the meaning of the results, puts them in context, and explains why they matter.

The discussions are presented systematically from the general to the specific. Data can be presented in tables or forms, if any. Results and discussions should relate to the theory used. Avoid excessive use of citations and discussion of published literature.

D. Conclusion

The author should clearly explain the research's significant conclusions, highlighting their importance and direct relevance to the topic.

E. References

The journal uses the Chicago style 16th in referring to a source of information (In-Text Citations) and in writing the list of references at the end of the research, in (Times New Roman) font size 12.

Publishing Instructions

Publishing Instructions:
These instructions contain three sections, namely: (Rules of Publishing, writing references, instructions for authors), and as below:

Rules of Publishing:
Political Sciences Journal is a biannual academic journal pioneered in Political Science. It is considered one of the first academic journals in the Arab region and a distinguished scientific platform for scholars and researchers. It publishes all research and academic studies covering the latest updates and contemporary developments in academic research, specializing in political science. It also enriches human knowledge by achieving the value of knowledge for researchers.
The Journal is issued by the College of Political Science /University of Baghdad. It publishes according to the following requirements:

- The submitted research to the Journal must be authentic and add a knowledgeable and theoretical value to the specialization that enriches academic and objective scientific discussions.
- The submitted research must be unpublished before and not submitted for assessment and publication in other journals or other languages.
- The submitted research must be free from plagiarism (Plagiarism checks), and the research that contains inadequate and misleading facts will be rejected.
- The submitted research must be written in English or Arabic, and its words must not exceed 8000 words.
- Submitted research must be written in the MS Word program; research typed on tabs will be rejected. The font of writing is (Times New Roman) for English text and (Simplified Arabic) for Arabic text, size 14, bold, and single space. Headings must be bold and size 16. Quotations must be size 12, and margins must be at least 0.5 cm.
- Research papers should be printed on A4 paper, with normal footnotes.

The manuscript must be arranged as follows:

Manuscript organization
Authors have the flexibility to arrange their research as they find properly, but they must clearly organize the manuscript into sections as follows:

1. Title
2. List of authors, their affiliations, and email addresses
3. Abstract
4. Keywords
5. Introduction
6. Methodology
7. Body of manuscript
8. Conclusion
9. References

The first page includes:
A. the Title
- It should be in Arabic and English in the middle of the page.
-The title should be concise.
-It should not be more than 12 words long.
-Avoid abbreviations and formulas wherever possible.
B. Author information

Members the Editorial Board

Prof.DR. Larbi Sadiki
Comparative Policies / Middle East Council for Global Affairs / Qatar
lsadiki@mecouncil.org

Prof.Dr. Ibrahim Fraihat
International Relations / Doha Institute for Graduate Studies
ibrahim.fraihat@dohainstitute.edu.qa

Prof. Dr. Abdul Fatah Rashdan
University of Jordan/ College of international studies/ International Studies
abdelfattahrashdan@yahoo.com

Prof. Dr. Norhan Seid Alsheikh
Cairo University / College of Management and Economy/ International Studies
nourhanelsheikh@feps.edu.eg

Asst.Prof.Dr. Alshaima Mohammed Mahmoud Hassan
King Faisal University/ College of Law/ International Relations
a.hassan@kfu.edu.sa

Prof. Dr. Faisal Mekhit Abdullah Abu Slaib
Kuwait University/College of Social Sciences/Department of Political Science
drabusulaib@hotmail.com

Prof. Dr. Mohammed T. Bani Salameh
Yarmouk University/ Political Science Department/ Comparative Politics
mohammadtorki@yu.edu.jo

Assoc. Prof. Dr. Khurram Abbas
Islamabad Policy Research Institute (IPRI)/ International Relations
directorisc@issi.org.pk

Prof. Dr. Muthana Ali Hussein Almahdawi
University of Baghdad/ College of Political Science/ International Studies
mothana.ali@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Prof. Dr. Amel Hindi Gata
University of Baghdad/ College of Political Science/ Political Thought
Ammal.hindy@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Prof. Dr. Majed Muhi Abdulabbas
University of Babylon/ Faculties of Education for Human Sciences / Political Systems
hum.majed.mohyi@uobabylon.edu.iq

Prof. Dr. Khalid Elewi Jiad
University of Karbalaa/ Center of Strategic Studies/ Political Systems
khalid.o@uokerbala.edu.iq

Prof. Dr. Kadhim Ali Mahdi
AL-Nahrain University/ College of Political Science/ Political Thought
Dr.kadhum@ced.nahrainuniv.edu.iq

Prof. Dr. Ahmed Abdul Ameer Alanbari
University of Baghdad/ College of Political Science/ International Studies
Ahmed.alanbary@cis.uobaghdad.edu.iq

Prof. Dr. Omar Jumma Omran
University of Baghdad/ College of Political Science/ Political Systems
omaar.jumaa@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Prof. Dr. Tariq Abdul Hafidh Adnan
University of Baghdad/ College of Political Science/ Political Thought
tarek.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Prof. Dr. Abbas Hashim Aziz
University of Baghdad/ College of Political Science/ International Studies
Abbas.hashim@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Editor in Chief
Prof. Dr. Muntasser Majeed Hameed
University of Baghdad/ College of Political Science/ Political Systems
montaser.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Managing Editor
Asst. Prof. Dr. Abeer Mohammed Abed
University of Baghdad/ College of Political Science/ Political Systems
abeer.mo.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Political Sciences Journal
Scientific, Peer-reviewed, Biannual
Issue (71) June 2026
P-ISSN: 2521-912X
E-ISSN: 1815-5561
DOI: 10.30907

Address: University of Baghdad – Al–Jadriya – College of Political Science – Political Sciences Journal.
P.O.Box: 47100
E–Mail: journal@copolicy.uobaghdad.edu.iq
Website: www.jcopolicy.uobaghdad.edu.iq
Tel: **00964 – 7810480606**
Deposit number in the House of Books and Documents – Baghdad (2209) for the year 2017

Proofreader Arabic language
Inst.Dr. Shimaa Mohammed Ubaid
University of Baghdad/ College of Political Science
shimaa.mohammad@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Proofreader English language
Inst. Fatima Ridha Atiyah
University of Baghdad/ College of Political Science
fatima.rida@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Journal Unit Manager
Asst. Inst. Laith Issam Al Obeidi
University of Baghdad/ College of Political Science/ Political Thought
laith.i@copolicy.uobaghdad.edu.iq

B

كلية العلوم السياسية
جامعة بغداد
١٩٨٧
1987
BAGHDAD UNIVERSITY
COLLEGE OF POLITICAL SCIENCE

Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Baghdad
College of Political Sciences

ISSN: 1815 - 5561
E-ISSN: 2521 - 912X
DOI: 10.30907

Political Sciences Journal

Academic Biannual Refereed Journal
Issued by The College of Political Science - University of Baghdad

The Effectiveness of Multi-Track Diplomacy in Managing Contemporary International Conflicts Post-2011: Case Studies
Asst.Prof.Dr.Basil Muhsin Muhanna

The Role of the United Nations in Conflict Management: An Analytical Study of the Yemeni Case (2011-2025)
Assoc.Prof.Dr. Bakeel Alzandani & Assoc.Prof.Dr. Ahmed Almaweri

BRICS and Digital Power: Standards Contestation and the Reshaping of the International Order
Assoc.Prof.Dr. Alshaimaa Mohamed Mahmoud Hassan

The 2025 Israel–Iran War: between Mutual Deterrence and the Reshaping of Regional Security
Inst.Dr. Sura Thamer Hadi

Women's Recruitment Drivers in Terrorist Organizational Discourse: A Comparative Study of al-Qaeda and ISIS Publications
Ph.D.Candidate: Hagar Ayman Fouad Labib & Asst.Prof.Dr.Amal Kamel Hamada

طبع في

June 2026 No.: 71 الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة